

PJ
6101
I172J335
1890
C.1
ROBA

030900020

﴿ فهرست حاشية عبدالغفور ﴾

الكلمة	٤	غير المنصرف	٤٨
واللام فيها للجنس	٦	قالعدل	٥٦
والتاء للوحدة	٦	الوصف	٦٢
اللفظ في اللغة الرمي	٦	التأنيث	٦٥
واللفظ الحقيقي	٧	اي التعريف	٦٧
وكلمات الله داخله فيه	٨	الجمع	٦٩
الوضع في اللغة	٨	وهو صيرورة كلمتين	٧٣
الثاني الحرف	١٤	الالف والنون	٧٤
وقد علم	١٥	وزن الفعل	٧٧
الكلام	١٥	اي المرفوع الدال عليه	٨١
خرجت المهملات	١٦	جزى ربه	٨٥
اعلم ان كلام المصنف	١٧	واذا تنازع الفعلان	٨٨
او في ضمن اسم	١٧	على المذهب المختار	٩٢
ولا يمكن ان يتعقل	١٩	حذف فاعله	٩٤
لكن لما جرت العادة	٢٠	ومنها المبتدأ	٩٧
باحد الازمنة الثلاثة	٢١	اي هو الاسم المجرد	٩٩
فدخل فيه	٢٢	وحيث وصف بالموثوم	١٠٢
وخاصة الشيء	٢٢	والاصل في العمل هو الفعل	١٠٨
انها ال كهل	٢٣	واذا تضمن الخبر المفرد	١١٠
لانه اثر حرف الجر	٢٤	فذهب البصريون	١١٦
لان الفعل	٢٥	اي من المرفوعات	١١٨
وهو معرب	٢٧	خبر لائقي الجنس	١١٩
الذي ركب	٢٧	اي لايراح لي	١٢٠
اختلف آخره	٣١	والمراد بعلم المفعولية	١٢١
العامل احتيج الى بيانه	٣٧	ان دل على بعض انواعه	١٢٤

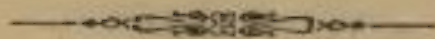
﴿ فهرست حاشية عبدالغفور ﴾

٢٠٦	بالحركات الثلث	١٢٧	على اسم مبتداً
٢٠٧	متى لوحظ مع سابقه	١٢٩	فاذاله صوت
٢٠٨	بحث النعت	١٣٠	المفعول به
٢١١	والتعريف والتكثير	١٣٢	بوجهه او بقلبه
٢١٣	بحث العطف	١٣٧	مع تجويزه النصب
٢١٧	بحث التأكيد	١٤٠	لانه المقصود بالتداء
٢١٩	بحث البدل	١٤٣	اي ترخيم المنادى
٢٢٤	وائى على ناقة دبراء	١٥٤	قال وحيث
٢٢٦	والاصوات المضمرة	١٥٧	لضيق الوقت
٢٢٨	قوله الاول ضربت	١٥٩	المفعول فيه
٢٢٩	قال خاصة	١٦١	ما فعل لاجله
٢٣١	لكون ما بعد لولا	١٦٢	ومقارنا
٢٣٢	بحث نون الوقاية	١٦٥	بحث الحال
٢٣٤	وتكلما وخطابا	١٦٨	ومررت به وحده
٢٣٥	والظاهر ان قوله	١٧١	يجعل كافة حالا
٢٣٦	بحث اسماء الاشارات	١٧٣	بحث التمييز
٢٣٨	اي اسم لا يتم الخ	١٨٠	بحث المستثنى
٢٤٣	واسفهامية	١٨٦	لان من الاستغرافية
٢٤٤	بحث ما الموصول	١٨٩	والمراد ببعدي المسند
٢٤٥	والظاهر ان مؤداها	١٩٣	اما الاستفهام
٢٤٥	بحث اسماء الافعال	١٩٦	بل بحيث كونه مضافا اليه
٢٤٧	قوله المشتق من الثلاثي	١٩٨	واما الاضافة بمعنى
		٢٠٢	ويرد على القاعدة

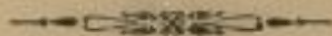


حاشية عبد الغفور على الجامي

هذه حاشية مقبولة مرغوبة للمولى عبد الغفور اللاري * صبت
على مرقدہ سجال رحمة ربه الباري * على شرح الكافية للمولى
عبد الرحمن الجامي * قدس الله تعالى سره السامي



معارف نظارت ہبلدسنگ ۶۲۲ نومردی رمہنتنامہ سید



در سعادت

(مطبعة عثمانیہ)

۱۳۰۹

٩ هذا تفسير للحمد
على تقدير كون
اللام فيه للاستغراق
دون الجنس ونصرح
بان المدعى هو
الاستغراق الحقيقي
دون العرفي سند
الظاهر أنه تفسير
للحاصل بالمصدر
المعلوم والاكتفاء
بهذا التفسير بناء
على كونه أصلا
سند

٧ كون الضمير
راجعا الى جنس
الحمد ايس مبني
على كون اللام فيه
للجنس لان معنى
الجنس يستفاد من
نفس لفظ الحمد
بدون اللام لكونه
موضوعا فلا يتأق
كونه الاستغراق
والداعي على هذا
الحمل هو أنه لو كان
الضمير راجعا الى
كل واحد من افراد

حاشية محمد لغفور على الجامي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قوله الحمد) مصدر المعلوم واللام للجنس او الاستغراق ٩ اى كل حمد
من الازل الى الابد من اى حامد كان ويحتمل ان يكون مصدر المجهول
او القدر المشترك بين المصدرين فان مقام حمده سبحانه يلايمه الاستيعاب كما
يلايمه الاستغراق ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر بمعنى * - باس وستائش *
(قوله لوليه) ٧ اى للحرى بجنس الحمد لا يخفى ما فى ترك التصريح باسمه
سبحانه من التعظيم والاجلال وادعاء التعيين وان الوهم لما يذهب الى ان
الجدير بالحمد غيره تعالى وتعليق الحمد صريحا بما يشعر بالعلوية وغرامة الاسلوب
التي تجلب الطباع اليه لكون الجديد لذيقا (قوله والصلاة والسلام) اى
الرحمة وافاضة الخير نازلة من علو جناب الحق سبحانه على نبيه (قوله على نبيه)
من النبوة بمعنى الرفعة وهو فى الشرع عبارة عن انسان بعثه الله على عباده للتبليغ
ويظهر بما ذكرنا فى الفقرة السابقة وجه ترك التصريح باسمه صلى الله تعالى عليه وسلم
على ان فيه حسن الموافقة (قوله وعلى آله) اى اهل بيته (قوله واصحابه)
جمع صاحب كطاهر واطهار او جمع محب يسكون الحاء كنهز وانهار او صاحب

يكن ان يتوهم انه يجوز ان يكون غيره حرا ببعض افراده وذلك لا يلايم مقام الحمد (بكسر)
بخلاف ما اذا كان راجعا الى الجنس فتدبر سند قوله وان الوهم عطف تفسير للتعين ولما معنى لم

بكسر الحاء كتمر وانما مخفف صاحب بناء على ما قيل من ان فاعلا لا يجمع على
 افعال (قوله المتأدين بآدابه) الادب * نكاه داشتن حد مرچيز * اى الذين
 ثبت فيما بينهم التأديب بآدابه والانصباع بصبغه لقنائهم فى ذاته صلى الله
 تعالى عليه وسلم (قوله فهذه) اى ما سبقتلى عليك (قوله فواند) جمع فائدة
 من الفيد يعنى * آنچه گرفته و داده شود از دانش و مال * (قوله حل مشکلات
 الكافية) المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه وانما سمي الحق الخفى مشكلا
 لانه يشبه الباطل والتاء فى الكافية للمبالغة او النقل او التانيث باعتبار أن
 الكتاب رسالة (قوله للعلامة) تاؤه للمبالغة ولم يطلق على الله سبحانه مع
 انه الجدير بذلك لتوهم التانيث (قوله فى المشارق والمغارب) كناية عن
 جميع الارض كما فى قوله تعالى ﴿رب المشارق والمغارب﴾ وتوجه الجمع
 ان للشمس من اول السرطان الى اول الجدى فى كل يوم مطالعا وهى
 مائة وثمانون ثم تعود الى مطالعها كذلك وكذا حال المغرب
 وقد وقع ثنية المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض كما فى قوله
 سبحانه ﴿رب المشرقين ورب المغربين﴾ والثنية بناء على ارادة مشرقى
 الذهب والعود المتناولين للكل وكذا حال المغربين (قوله الشيخ)
 * خواجه * (قوله آفنده الله بغفرانه) قال فى الحاشية التعمد السراى انتهى
 يعنى ستر الله ما كان منه بغفرانه اللائق بحسابه او الناسى من محض فضله
 من غير سابقة العمل ٦ ويجوز أن يجعل كناية عن الاحاطة اى احاط الله
 بغفرانه وجعله شاملا له قال فى التاج التعمد * كناه پوشیدن * فلا بدح من
 التجريد اذالم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه ما ذكرناه كما فى قوله تعالى
 ﴿اسرى بعبده ليلا﴾ (قوله واسكنه بحبوحه جنانه) بكسر الجيم قال قدس
 سره فى الحاشية بحبوحه الدار وسطها وهى من كل شىء وسطه وخياره
 انتهى يعنى ٤ جعل الله خيار جنانه سكنى له (قوله نظمتها) النظم
 * در رشته كشیدن جواهر * استعير لتأليف بسائط كلامه المترتبة المعانى
 المتناسقة الدلالات على ما يقتضيه سلامة الطبع وفى هذه الاستعارة اشارة
 الى ان بسائط كلامه كالدرر فى الصفاء والتلاؤل وانما قال ذلك ترغيا للطلبة
 (قوله فى سلك التقرير) السلك * رشته * والتقرير * قرار دادن * والاضافة
 من باب اضافة المشبه به الى المشبه (قوله وسمط التحرير) السمط بكسر

٦ فعلى الاول
 يكون الاضافة
 فى غفرانه للمبالغة
 وعلى الثانى لزيادة
 الاختصاص
 ٤ اشارة الى ان
 ليس المراد باسكانه
 فى الجنان جمعه
 ساكنا غير متحرك
 سجد

علاقة تشبيه الولد
بالعلة الغائية واشعار
بان مقصوده قدس
سره من هذا التشبيه
افادة أن الباعث
في هذا التأليف هو
الولد **سند**

العلة الغائية عبارة
عن سبب حامل
للفاعل على الفعل
فالعلة الغائية انتفاع
الولد بهذا الكتاب
لا ذات الولد **سند**

٢ اشارة الى قولين
احدهما ان موضوعه
الكلمة والثاني ان
الموضوع هو الكلام
سند

سند

السين * رشتة مرواريد ياشبه وجزآن * والتحرير * نقش خط وغير آن بر
كرفتن * والمراد المكتابة والاضافة كاضافة السلك (**قوله** للولد العزيز) العزيز
* ارچند وكرامى وكم ياب * (**قوله** ضياء الدين) كضياء البيت وسراجهم كأنه
ضياء يهتدى به الى الدين (**قوله** عن موجبات التاهف والتأسف)
التاهف * دريغ خوردن واندوه كين شدن * التأسف * دريغ ودرد خوردن *
(**قوله** لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية) اى لانه في التسبب
والبعث لهذا التأليف كالعلة الغائية التى تكون باعثة فنكون نسبة
الفوائد اليه من قبيل النسبة الى الباعث المحرك (**قوله** وما توفيقى الا بالله)
التوفيق جعل الاسباب موافقة للمطلوب (**قوله** وهو حسبي) الحسب
* بسنده بودن وخرده سند كردن * (**قوله** وانم الوكيل) الوكيل * آنكه بوى
كارى كذارند * والجملة عطف على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف
او عطف على حسبي لتضمنه معنى الفعل والمخصوص هو الضمير المتقدم
(**قوله** هضمنا لنفسه تخييل ان كتابه الى آخره) اى ترك ذلك الجمل كسرا
لنفسه وذلك الكسر تخييل ان كتابه من حيث صنعه لامن حيث اشتماله
على المسائل ليس فى مرتبة كتب السلف حتى يلزم بذلك الترك مخالفتهم
فالهم انما يستحسنون جملة جزأ فيما يعتنون بشانه وما هو فى مرتبة
كتبهم لكن بقى توهم ترك الامتثال بالحديث الدائر على الاسن وهو **سند** ان
كل امرضى بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجزم **سند** اى اقطع لايم فدفعه
بقوله ولا يلزم الى آخره وحاصله ان المأمور به التلفظ سواء كان معه الكتابة
اولا ولا يلزم من ترك الاول ترك الثانى (**قوله** وبدأ بتعريف الكلمة والكلام)
٢ وبدأ بتقسيمها ايضا لانه من تمة تعريفهما اولتحصيل الاقسام المبحوث
عنهما (**قوله** لانه يبحث فى هذا الكتاب عن احوالهما) اى عن احوال
منسوبة اليهما من حيث انها منسوبة اليهما سواء اثبتت لافيهما
اولاقسامهما من حيث انها اقسامهما وفيه اشارة **سند** الى انها موضوع
النحو ردا على من قال موضوعه الكلمة او الكلام لعدم اختصاص
البحث بواحد منهما وجعل البحث عن احدهما راجعا الى الآخر تكلف
(**قوله** فتنى لم يعرفا) اى لم يتصور الم يصح البحث عن الاحوال المنسوبة

اليهما من حيث انها منسوبة اليهما ولم تأت وجوب تصورهما عرفاً
لتحصيل ماهو الواجب * ان قيل الواجب حاصل قبل التعريف لتوقف
تعريف كل شئ على تصويره * اجيب بان ذلك التوقف بالقياس الى
المعلم المفكر لا بالقياس الى المتعلم * ان قيل المتعلم ايضا عالم بالمعرف قبل
تعريفه لان لام التعريف يشير الى ما يعلمه المخاطب * قلنا لا يلزم من لزوم
علم المخاطب لزوم علم المتعلم لجواز ان يكون المتعلم سامعاً غير مخاطب فاذن
التعريف بالقياس اليه يفيد اصل المعرفة وبالقياس الى المخاطب زيادة
المعرفة (قوله وقدم الكلمة لكون افرادها جزءاً من افراد الكلام الى
آخرة) اى سواء نظر الى افرادها او الى مفهومها وجد جهة التقدم
في جانب الكلمة ولا يخفى ان المتقدم بحسب الوجود الخارجى اذا قدم
في الكتابة توافقت في التقدم الوجودات الاربعة اعنى اللفظي
والذهني والخارجي وان المتقدم بحسب الوجود الذهني اذا قدم في الكتابة
توافقت في التقدم الوجودات ماعدا الخارجى (قوله قيل هي والكلام مشتقان
من الكلم) الاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسباً في احد المدلولات
الثلاثة واشتركا في جميع الحروف الاصلية مرتباً او غير مرتب واشتركا في اكثر
الحروف الاصلية مع تقارب ما بقى في المخرج كمنق ونهق وقد اشار الى
بمدهذا الاشتقاق بقوله قيل وذلك لان التأثير المناسب لان يشبه بالجرح
تأثير يصحبه الالم ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة عن الفهم غير لازمة مع
ان المناسب ان يقال ان تأثير انفسهما بقرع الاسماع ونقش الصور
في الاذهان وما يترتب عليهما من الافعال والانفعالات على اى وجه
كانت من مستبعات القوة التى هي مدلول الكاف واللام والميم فان
تقالبيها كلها لا تخلو عن قوة وشدة والكلمة والكلام والكلم متساوية
الاقدام في ان تأثيرها للقوة المفهومة من جوهر تلك الحروف (قوله هو
الجرح) الجرح بفتح الجيم * خسته كرددن * (قوله وقد عبر بعض الشعراء)
يعنى ان ذلك التشبيه علاقة معتبرة (قوله جراحات السنان) جمع جراحة
بكسر الجيم بمعنى * خستكى * السنان سر نيزه وعصا ونيزه هر جيزى * (قوله
جنس) واليه ذهب الجمهور امكن لم يستعمل الا ما فوق الاثنين (قوله دليل

قوله توافقت الخ
لان التصور يتبع
التلفظ والتلفظ يتبع
الكتابة فتقدم
الكتابة يستلزم
التقدم في الوجودين
اللفظي والذهني
والتقدم في الوجود
الخارجي متحقق
فتوافقت الكل في
التقدم (بياكونى)

قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب) فانه لو كان جمعا لوجب التأنيث وبدايل
انه ليس من اوزان الجمع (قوله وقيل جمع) واليه ذهب صاحب الصحاح
وصاحب اللباب (قوله والكلم الطيب) فان الصاعد الى محل العرض
ليس الا بعض الكلم وهو الطيب ككلمة التوحيد لا الخيثة فجاز أن يعبر
عنهما ببعض الكلم فتأويله كتأويل الرحمة بالاحسان في قوله تعالى
(ان رحمة الله قريب من المحسنين) (قوله واللام فيها الاجنس) هذا
الوجه هو المختار لان المقام يقتضى تعريف المصطلح عليه لا تعريف الفرد
النوعى للمعنى اللغوى او لما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة لام العهد
الخارجى ولا بيان الطرد حتى يكون اللام للاستغراق والتعريف ليس الا
للطبيعة من حيث هي فاللام للجنس والطبيعة (قوله والتاء للوحدة)
واقائل ان يمنع ذلك فى المعنى العرفى خصوصا عند من عدل فى تعريف
الكلمة عن اللفظة الى اللفظ وقال الوحدة غير مرادة ولئن سلم فيجوز
القول بتجريدها عن معنى الوحدة كما يجرد فى مقام التعريف اسماء
الاجناس عن الوحدة على تقدير وضعها للفرد المنتشر وليس التاء اما
فى الوحدة حتى يمنع التجريد بدليل كلمتين وتمرتين (قوله ولا منافاة
بينهما) هذا جواب على تقدير النزول وتسليم ما منعا (قوله لجواز
اتصاف الجنس بالوحدة) طبيعة كانت او صناعية او غير ذلك وفيه
نظر لان هذه الوحدة مغايرة للوحدة التى هى مدلول التاء فانها
فردية لا جنسية ويمكن ان يجاب بان الكلمة اللغوية اذا خصت
بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التى هى فى الكلمة اللغوية وحدة
جنسية ويلزم من ذلك ان لا تكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلم
كنسبة ثمرة الى تمر (قوله والواحد بالجنسية) يعنى ان بين الجنس
والواحد تصادقا فيجوز أن يجعل الجنس اصلا والواحد وصفا له
وان ينعكس (قوله اللفظ فى اللغة الرمى) ورمى التى من الفم والكلام
(قوله ثم نقل فى عرف النحاة) المفهوم من كلام الشيخ الرضى ان اللفظ
فى الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لغة فى المفوظ به وهو
المراد هنا فملى هذا لا يكون فيه نقل لا يقال يلزم على هذا التقدير

٦ فى كون اللفظ
احص من المفوظ
بمعنى الرمى مسامحة
لان المرمى فى الحقيقة
هو الهواء دون
اللفظ لانه عرض
ولا ينصور فيه الرمى
المقتضى الانتقال

س

٤ وفيه انه لما كان
المراد باللفظ اعم
من اللفظ الحقيقى
والحكمى كان ذلك
معنى مجازيا فيلزم
تعدد النقل فتأمل

س

خروج المنسوي عن تعريف الكلمة لانا نقول المراد باللفظ لفظ حقيقة او حكما ولعل ارتكاب النقل فيه مبنى على ان النحاة لم يريدوا باللفظ الا المعنى الشامل للملفوظ به حقيقة او حكما (قوله ابتداء) فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب او من قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق بكسر اللام وليس فيه مؤونة تعدد النقل (قوله او يعد جملة بمعنى الملفوظ) فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام وهذا اقرب ويجوز أن يجعل منقولا من اللفظ بمعنى الرمي من الفهم او بمعنى التكلم ابتداء او بواسطة (قوله الى مايتلفظ به) التللفظ كفتن والباء للتعدية وليس فيه دور لان التللفظ منشعبة اللفظ اللغوي الذي هو الكلام والحرف والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي اعلم انهم اختلفوا في ان الحركة الاعرابية كلمة اولا فن ذهب الى الثاني اشكل عليه صدق تعريفها وقد اجيب عنه بما ذكرناه من تحقيق معنى التللفظ وفيه بحث اذ ظاهر قوله او حكما يدخلها (قوله الانسان) انما قيد به تقريبا لتصوير اللفظ من الفهم (قوله او حكما) اي تلفظا حكما وذلك فيما بشارك الملفوظ به في الاحوال (قوله مهملا) كان او موضوعا قال قدس سره انما قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما في عباراتهم المشهورة تنبيهها على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم الواسطة بين المستعمل والمهمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل انتهى قوله قبل ان يستعمل اي قبل ان يطلق فيراد منه المعنى فالمستعمل في عباراتهم بمعنى يصح استعماله او من قبيل تسمية العام باسم الخاص (قوله او مركبا) قيل انما صح اطلاق اللفظ على المركب من الحروف لانه في الاصل مصدر (قوله واللفظ الحقيقي) اي الملفوظ به الحقيقي (قوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت) الذي هو اعم من الحرف ولا ادري انه من اى مقولة هو قال المصنف في شرح الايضاح ان المستر هو المحذوف لكن عبر عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستر صوتا للسان عن حذف الفاعل (قوله ولم يوضع له لفظ) لخاص به فكما لا يكون مذكرا بنفسه لا يكون مذكرا بعبارة خاصة

ه قوله ولا ادري من اى مقولة هو الظاهر أن مراد الشارح بهذا القول ان المستكن ليس بموجود اصلا بل اعتبارى محض اعتبروه صوتا لقولهم بانه لا يد لكل فعل او شبهه من فاعل فان الاستنار هو الاختفاء تحت شئ او جوفه والاصوات اعراض غير قارة لا يتصور لها تحت ولا جوف وانما خصهما بالذكر لعدم احتمال غيرها كما صرح به البركوى في الامتحان فلا تكثرت بما في هذا المقام ولا يتبعج الفاضل العصام اه (مصححه) ذ

والله عليه لكن جعلوا مثل هو وانت كناية عنه فهو عارية (قوله
 واجروا عليه احكام اللفظ) عطف على قوله ليس والمراد باحكامه
 الاسناد اليه والعطف عليه وتأكيده والابدال عنه وكونه ذا حال الى غير
 ذلك (قوله والمحذوف لفظ حقيقة) ادعى تقدير وجوده في الخارج
 يتلفظ به الانسان (قوله وكلمات الله داخلة فيه) اى في اللفظ بمقتضى
 هذا التعريف لانها مما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وان كانت
 بالقياس اليه سبحانه لا يصدق عليه اولان من شأنها ان يتلفظ بها
 الانسان اولانها مما يتلفظ بها حكما كالمذويات وعلى هذا القياس كانت
 الملائكة والجن لا يقال على الوجهين الاولين ان ما يتلفظ به الانسان
 مغاير بالشخص لما تكلم به الحق سبحانه فكيف يصح صدق ما ذكر عليها
 لانا نقول هذا تدقيق فلسفي غير ملتفت عند الادباء فان اختلاف المحل
 عندهم كاختلاف المكان ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار انما يحتاج
 اليه اذا ثبت ان لكلمات الله سبحانه قياما به ه وهو يخالف ما عليه
 المحققون ونقض بما في علمه من الكلمات او بما يظهر في غير الانسان
 (قوله والنصب) جميع نصيبة ٣ وهى ما نصب لتعيين مسافة او طريق
 (قوله غير داخلة في اللفظ) الذى هو اول اجزاء التعريف ولما يدخل
 فيه لم يحتج في تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه بقيد حتى يلزم علينا
 ارتكاب تعسف كالتعسفوا حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان بينهما
 عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز أن يعتبر الفصل جنسا والجنس
 فصلا (قوله لانه لم يقصد الوحدة) اما لان مثل عبد الله علما داخل
 في الكلمة عنده خارج عنها عند من قال لفظه واما المسائى (قوله
 لعدم الاشتقاق) مطابقة الخبر للمبتدأ مشروطة بثلاثة شروط الاشتقاق
 وما في حكمه والاسناد الى الضمير الراجع الى المبتدأ وعدم تساوى التذكير
 والتأنيث كجريح وقد انتفت هنا الثلاثة باسمها (قوله الوضع)
 في اللغة جعل الشئ في حيز فكان الواضع بتعيينه يجعل المعنى حيزا للفظ
 (قوله تخصيص شئ) ملحوظ بخصوصه او بعمومه كهيئة المفردات
 والمركبات بشئ سواء كان ملحوظا بخصوصه او بعمومه ولا يدخل

ه قوله اذا ثبت
 الخ كما ذهب اليه
 الخاتبة من ان كلامه
 تعالى هو هذه الالفاظ
 المنلوقة بهذا الترتيب
 والقراءة حادثة
 والمقروء قديم
 والكرامية من
 جواز قيام الحوادث
 بذاته تعالى

(سبالكوئى)
 ٢ كما ظهر من الشجرة
 المباركة في الوادى
 الايمن
 ٣ قوله جمع نصيبة
 على فميلة كصحف
 وصحيفة (سبالكوئى)

في الموضوع الحرف لان الحرف الاول لم يقصد جعله بل قصد المعنى به
 بنوهم انه مجعول له ه ان قلت ان كانت الباء داخلة على المقصور خرج عنه
 وضع المرادف لعدم انحصار معناه في واحد من المترادفين لوجوده
 في كليهما وان كانت داخلة على المقصور عليه خرج عنه وضع المشترك
 لعدم انحصاره في شئ من المعنيين لوجوده في كليهما والحال ان الجزء
 السلبى الذى يفيد التخصيص لا يوجد في كل وضع ه فلنا يمكن ان يجاب
 عنه بتجريد التخصيص عن الجزء السلبى وبان التخصيص ه بحسب
 الجمل لا بحسب الحكم ولما كانت الاوضاع في المشترك والالفاظ المترادفة
 مرتبة ٢ لم يتحقق في الازمنة المترتبة للاوضاع الا المجعول الواحد
 والمجعول له الواحد وبان التخصيص اضافى ٣ لاحقيقى وبان معنى كل
 من المترادفين من حيث انه من آثار جعل ذلك المترادف لا يوجد في المترادف
 الآخر وان المشترك بحسب كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد ومما ذكرنا
 يعلم الجواب عن الشبهة فيما كان وضعه عاما وماضع له خاصا (قوله
 بحيث) اى حال كون ذلك الشئ المخصص ملائسا لتلك الجبئية التى هى
 مضمون الشرطية وبه يخرج تخصيص حروف الهجاء لغرض التركيب
 (قوله متى اطلق) وسمع (او احس) بغير السمع وفيه تنبيه على
 قسمى الموضوع من اللفظ وغيره كالدوال الاربع والا فيكفى ان يقال
 متى احس ه ان قلت ان النكلية غير صادقة الا بعد انضمام العلم بالتخصيص
 الى الشرط ه فلنا لا يبعد أن يقال هذا الانضمام مراد ومفهوم من العبارة
 اذ العبارة ظاهرة في ان التخصيص علاقة بها يثبت الدلالة ومن المعلوم
 ان لا بد في الدلالة من العلم بالعلاقة فكأنه قال متى اطلق او احس وعلم
 ذلك التخصيص (قوله فهم منه) ان لم يكن مفهوما او فهم منه فهم
 قصد والتفات فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل (قوله يخرج عنه
 الحرف) وكذلك وضع الفعل لانه باعتبار دلالة على النسبة كالحرف
 وكذا وضع الاسماء المتضمنة لمعنى الجروف كمتى وما كان وضعه عاما
 وما وضع له خاصا كاسماء الاشارة ٤ والجواب عنها كالجواب عن الحرف
 (قوله واجيب) ولا يجاب بان الفهم اللازم لادراك الموضوع فهم

٥ والتخصيص
 بحسب الجمل اعم
 من ان يكون في وقت
 من الاوقات او في
 جميع الاوقات
 فبمجرد أن يكون
 وضع المشترك بازاء
 كل واحد من المعاني
 في وقت من الاوقات
 يصدق التعريف
 عليه وكذا الحال
 في المفردات فعلى
 التقديرين يندفع
 الاشكال ه
 ٢ كون الاوضاع
 في الالفاظ المشتركة
 والمترادفة مرتبة
 غير لازمة ه
 ٣ اى بالنسبة
 الى بعض الالفاظ
 وبالنسبة الى بعض
 المعاني (سيالكوتى)
 ٤ لعدم انفهام
 المشار اليه منها الا
 بعد ضم الاشارة
 (سيالكوتى)

المعنى بوجه لو حظ حالة وضعه ولا شبهة في تحققة قبل الضمَام الضميمة
 لأن قوله متى اطلق الى آخره اشارة الى غاية الجعل وهذا الفهم ليس
 غاية له ٥ (قوله ولا يبعد ان يقال) بمعنى انه لا حاجة الى التقييد فان المتبادر
 من الاطلاق الاستعمال في المقاصد والاستعمال فيها لا يكون بدون
 الضميمة (قوله المعنى ما يقصد بشئ) ويراد به صريحا او ضمنا او تبعا
 سواء كان بحسب الوضع اولا فدخل فيه المعنى المطابق والتضمني
 والالتزامي وغيرها كما اذا سعلت واردت به حضورك وقال بعضهم المعنى
 ما يصح ان يقصد بشئ (قوله اسم مكان) من مصدر المعلوم
 او المجهول (قوله او مصدر ميمي) للمعلوم او المجهول (قوله معنى
 المفعول) يجوز أن لا يعتبر نقله اليه فيرفع معونة النقل (قوله او مخفف
 معنى) تخفيفا غير قياسي والذي جرأه على هذا الاحتمال مع بعده اقفا ٦
 الميل الى جانب المعنى ٧ واستعمال التشديد بمعنى الخفف فيقال معنى الكلام
 ومعنيته واحد (قوله فذكر المعنى بعده مبنى على تجريده عنه)
 حتى يكون المراد تخصيص شئ بدون الشرطية ايضا لانها قيد مقيس
 الى الشئ المتروك فتركه مستلزم لتركها وبذكر المعنى يعود معنى
 الوضع لان تخصيص شئ بمعنى اى بما يقصد بذلك الشئ هو الوضع
 وانما قيل بالتجريد لان ارتباط المعنى بالوضع عما لا يتصور لاشتغاله عليه
 لانه لا حاجة اليه كما قيل وارثك التجريد اقرب من جعل الوضع
 بمعنى الصوغ مجازا كما قيل لقربه من الحقيقة وشيوع امر التجريد
 في امثاله وفيه كشف الاحتراز بكل من جزئى الوضع على ان ذكر
 اللفظ معن عن الصوغ اذ ما من لفظ الا له صوغ فلا فائدة في ذكره
 الا ليعلم به قوله معنى (قوله والالفاظ الدالة بالطبع) وكذا
 الالفاظ الدالة بالعقل فقط كما يدل عليه الدليل ولك ان تجعل الطبع
 في مقابلة الوضع (قوله وبقيت حروف الهجاء) اى حروف تعدد
 باسميها كالف ياء تا وهي حروف المباني المقابلة لحروف المعاني (قوله
 فان قلت قد وضع بعض الالفاظ) فيه انماش عن عموم تفسير المعنى
 (قوله وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا) اى في مقام نقض

٥ لان المقصود فهم
 المعاني الجزئية اه
 (سبالكونى)
 ٦ لزوم التخفيف
 الغير القياسي اه
 (سبالكونى)
 ٧ لصحته من غير
 اعتبار النقل والتجوز
 (سبالكونى)

تعريف الكلمة بالالفاظ والكلمات المفردة (قوله الى الفاظ مخصوصة)
اي مشخصة من حيث انها مشخصة سواء كانت في انفسها مفردة
او مركبة وذلك لان التقص الاول انما يجبه على تلك الحبيبة ولا مدخل
للأفراد والتركيب فيه ولذا لم يقل الى الفاظ مفردة بخلاف التقص الثاني
فانه انما يجبه على تركيبها ولذا قال او مركب (قوله فليس هناك) اي
في مقام رجوع الضمير الى الالفاظ المشخصة المفردة او المركبة (قوله
مالا يدل جزء لفظه) من حيث انه جزء لفظه فمعنى حيوان ناطق حال
كونه عالما لشخص الساتى مفرد لانه ليس اسما لذلك المعنى الاعتبار
وضعه العلمى وجزؤه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى (قوله
وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع) الى آخره وذلك لانه اذا عبرت
عن شئ بما فيه معنى الوصفية وعلمت به معنى مصدرى اما فى صيغة
فعل او غيرها فهم منه فى عرف اللغة ان ذلك الشئ موصوف بذلك
الصفة حال تعاق ذلك المعنى به لاسيما وانما قال يوهم مع ان القاعدة
تقتضيه اقتضاء بينا اظهر المراد ههنا (قوله كما يرتكب فى مثل من قتل
قبلا) وهو مجاز بطريق المشاركة فكذا فى المفرد (قوله ومعناه حينئذ
مالا يدل جزؤه) من حيث انه جزء لا يدل على جزء معناه المفهوم
من كلام الشيخ الرضى ان الافراد صفة اللفظ عند المنطقيين وصفة
للمعنى عند النحاة لكن المشهور أن الافراد فى عرف النحاة صفة اللفظ
بالذات وبالعرض للمعنى (قوله وكانت النكته فيه التنبيه) وكأنه النكته
ايضا فى تقديم الوضع على الافراد وكأنه لاحسن لاعتبار الاعراب
الا بعد اعتبار الدلالة او ما يستلزمها وهو الوضع (قوله حيث اتى به
بصيغة الماضى) فاستعير صيغة السبق الزماني للسبق الربى (قوله فعلى
انه حال من المستكن فى وضع) ان قلت لو كان حالا منه لكان يجنبه
كما فى ضربت قائما زيدا قلنا لانسلم لزوم ذلك عند الكل فان بعضهم
يراعون رتبة الحال وهى التأخير عن الفاعل والمفعول به ولئن سلم فذلك
اذا لم تكن قرينة دالة على تعيين ذى الحال وقد تحققت هنا لان الافراد
صفة للفظ بالذات او اذا تغير المعنى على تقدير جعله حالا عما يليه ولا خفاء

في ان افراد المعنى يؤول الى افراد اللفظ (قوله او من المعنى) تبع الشارحين
في تجويز اسال عن النكرة من غير اشتراط كاسيد كره لا يقال لو كان
حالا منه لقدم عليه لان صاحب الحال نكرة لانا نقول هذا اذا لم يكن
صاحب الحال مجرورا فلما تقدمها عليه مطلقا فمتنع عند اكثر
البصريين كما يفهم من كلام المصنف في الايضاح (قوله فانه مفعول)
للمفعول واللام واسطة في كونه مفعولا ومعمولا له فأتخذ عامل الحال
وصاحبها (قوله لاخراج المركبات) فالركبات الفاظ ه موضوع بالوضع
النوعي ه كما اشرنا اليه (قوله فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل)
ومثل رجل ايضا فان لام التعريف والتووين من حروف المعاني اتفاقا
واما تاء التانيث المتحركة والفاء وياه النسبة وعلامتا التثنية والجمع كسلمان
ومسلمون فذهب الشيخ الرضى وجماعة الى انها ايضا من حروف المعاني
وذهب جماعة الى انها من حروف المباني وجمعوا مجموع الصيغة دالا على
المعنى المقصود الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف نسبت
الدلالة اليها كائسب الطلب الى سين استعمل والمطاوعة الى نون
انفعل (قوله ويعرب باعراب واحد) كأن المراد بالاعراب معنى يشمل
الحركة الاعرابية والبنائية والحاصل انه لم يعتبر لكل من الجزئين حاله
اللائق فان الحرف الآخر في قائمة لم يستحق الاعراب بل البناء والمستحق
للاعراب هو قائم فعمل المجموع ككلمة واحدة فاعرب باعرابها
ولا يخفى ان هذا ظاهرا في قائمة وبصرى وحلبى وحمراء دون الرجل
ورجل والمثنى والجمع بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء
الثاني وفي الثاني الجزء الاول وكذا في الاخيرين فان علامة التثنية والجمع
فيهما اعراب بالحقيقة وفيه تأمل (قوله مع انه معرب باعرابين) ان قلت
ما توجيه الاعرابين لكلمة واحدة وتعدد الاعراب ليس الاتعدد
المقتضى ولا تعدد لام مقتضى في كلمة واحدة في اطلاق واحد قلنا قد تعتبر
في الاعلام الاحوال التي يقتضيها الوضع السابق ه وهو باعتبار الوضع
السابق كلمتان وقال صاحب اللباب ان اعراب آخره محكي كما في تأبط
شرا ولما كان الآخر مشغولا والاول فارغا اظهر اعرابه في الجزء الثاني

ه قوله موضوع
بالوضع النوعي
بيانه ان الواضع
اما ان يضع الفاظا
معينة سماعية فهو
الوضع الشخصي
ويحتاج في معرفتها
الى علم اللغة واما
ان يضع قانونا كليا
يعرف منه وضع
الالفاظ مفردة
ومركبة فهو
الوضع النوعي وتلك
الالفاظ قياسية يحتاج
في معرفتها الى علم
التصريف والتجويز
(سيالكوتى)
ه قوله كما اشرنا اليه
في تعريف الوضع
(كذا)
ه على الوضع العامي
اه (سيالكوتى)

كما اظهر اعراب ما بعد غير في الاستثناء في الغير فليس لعبد الله علما
 الاعراب واحد (قوله لا يخفى) الى آخره * اعلم ان الغرض من علم النحو
 معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فاهمال جانب اللفظ والميل الى
 جانب المعنى لا يلائم ذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاهمال لا يجري في كل
 ما بعد لشدة الامتزاج لفظا واحدة بل فيما اعرب باعراب الكلمة
 الواحدة (قوله فانه لا يقال له لفظا واحدة) هكذا قالوا وفيه انه ان
 اريد باللفظ ادنى ما يطلق عليه اللفظ كـ همزة الاستفهام لم يدخل
 في التعريف الا نزر من الكلمات وان اريد ماله نوع وحدة لم يخرج
 منه مثل عبد الله علما وان اريد خصوص وحدة فلا يدل اللفظة عليه
 * ان قلت اللفظة للمرة والمفهوم منها ماتكم به دفعة * قلنا لاشبهة
 في جواز التكلم بعبد الله علما دفعة بل يجب ان يتكلم به كذلك اللهم
 الا ان يقال المراد للمرة ماتكم به مرة وليس فيه ما يصحح ان يتكلم به
 مرتين فخرج عنه عبد الله علما لاشتماله على كلمتين يصح ان يتكلم بهما
 مرتين (قوله وبقي مثل قائمة وبصري) الى قوله داخلا اى مساححة
 وبجازا (قوله لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر)
 وهى تامة اقسام وضعية ان كانت بسبب جعل جاعل وطبيعية ان كانت
 بسبب صدور الدال عن الطبيعة عند عروض حالة لها وعقلية ان كانت
 بغير ذلك (قوله كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار) وانما يقيد به
 اذ لو سمع ديز من زيد حال مشاهدته لم يظهر دلالاته او لم يدل كما قاله السيد
 قدس سره فان وجود الالفاظ يعلم حينئذ بالمشاهدة لا من اللفظ (قوله اى
 منقسمة الى هذه الاقسام) السر في تنابث القسمة تبين احوال الاقسام
 واختلافها مادة وصورة للكلام (قوله منحصرة) يفهم من السكوت
 في معرض بيان الاقسام ويتعاقب به قوله لانها قيل هذا الحصر عقلى
 وتوجيهه انه في قوة تقسيمين كل منهما دائر بين النفي والاثبات كما يرشدك
 الدليل وان ابيت عن انه عقلى فظاهر انه قطعى اذ ليس لتلك الاقسام
 مفهومات محصلة سوى ما اخرجها التقسيمات (قوله اما من صفتها) قيل
 التقدير هكذا لان حالها او دلالاتها اولانها اما ذات دلالة ولا يخفى ان

تقدير الشرح مما يقبله الطبع السليم غاية القول اما تقدير الحال والدلالة فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة ولا القول بان الثاني حرف والاول اسم وفعل ويستدعي عدم صحة الحصر على الاول وعدم صحة الحمل على الثاني لان حال الكلمة لا تحصر في الدلالة وعدمها ودلالاتها لا يصح حمل عدم الدلالة عليها مع ان الضرورة التي دعت الى التقدير انما نشأت عن الثاني فالالباق التأويل فيه لاقى الاول واما تقدير الذات فيخالف ما اقتضاه زيادة ان وكذا جعل ان يدل بمعنى الدال قال السيد قدس سره التقدير في هذا المقام مبنى على ما حكموا به من ان الفعل مع ان في تأويل المصدر ولو وضع هناك المصدر بدله احتج الى ما ذكر لكن النظر الى المعنى يغني عنه اذ ليس

في معنى المصدر حقيقة ولا يخلو من خدشة (قوله من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى) او مركب اليها (قوله الثاني الحرف) استيناف لانه لما قال اما كذا او كذا كان سائلا قال ما الاول وما الثاني فقال الثاني الحرف والاول اما كذا او كذا معطوفا على الجملة الاستينافية ولك ان تعطف اولانتم تجمل المجموع جوابا وكذا الحال في قوله الثاني الاسم والاول الفعل (قوله لان الحرف في اللغة الطرف) يقال حرف الوادي طرفه

(قوله اى جانب مقابل للاسم والفعل) لم يقل اى في جانب من الكلام لانه قد يقع جزأه نحو زيد لا حجر (قوله ان يقرن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها) لما اعتبر المقارنة في الفهم عن كلمة خرج عن حد الفعل ما يقرن باحد الازمنة بحسب التحقق كضرب مصدرها وما يكون بينه وبين الزمان ترتيب في الفهم كضارب امس وما يكون مقارنا في الفهم لكن لا يكون فهمهما عن كلمة كما اذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان

(قوله مأخوذ من السو) اى سمي اسما حال كونه مأخوذا منه واصله سو بحركات السين حذفت الواو ثم نقل حركة السين الى ما بعدها ليصح الوقف عليه ثم اتى بهجمة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالسكون

(قوله لاستعلائه على اخويه) ولانه يرفع المسمى (قوله وقيل من الوسم) ويدفعه اشتقاق سمي وجمعه على اسماء فانه لو كان كقيل لكان فعله وسم وجمعه اوساما وارتكاب القلب بعيد (قوله لتضمنه الفعل المسمى

٣ قوله لم يقل الح
مع انه النسب لنقله
من حرف الشيء
بمعنى طريقه اه
(سيالكوتى)

فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول (قوله وقد علم) الواو للاعتراض
لثبته من لا يجدي به الإشارة اول المعطف على انحصرت لانها اول المعطف
على العلم بالانحصار الذي افاده الدليل اى علم انحصار الكلمة وقد علم
بذلك اى بوجهه وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال (قوله
بذلك) الباء الاستعانة ووضع اسم الإشارة موضع المضمر لزيادة الممكن
في الذهن وكال انكشافه واختار ذلك دون هذا إشارة الى استحقاق
التعظيم لجودته (قوله حد كل واحد منها) اضافة الحد الى كل بمعنى
اللام ويجوز التصريح بها واطافة كل ايضا الى واحد بمعنى اللام لكنه يمتنع
التصريح بها كما حققه قدس سره في بحث الاضافة من انه لا يلزم فيها هو
بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو
مدلول اللام كيوم الاحد وكل رجل وكل واحد ومن في قوله منها للتبيين
والجار والمجرور صفة لقوله واحد (قوله وليس المراد بالحد ههنا) اى
في هذا الفن فان الحد عند الادباء هو المعروف الجامع المانع اوفى هذا المقام
لان المركب من مابه الاشتراك ومابه الامتياز لا يستلزم ان يكون حدا
مقابلا لرسم (قوله والله در المصنف) الدر في اللغة اللبن وفيه خير كثير
عند العرب فاريد به الخير مجازا فيقال في الذم لادر دره اى لا كثر خبره
وفي المدح لله دره وذلك لان العرب اذا عظموا شيئا نسبوه الى الله سبحانه
قصدا الى ان غيره لا يقدر عليه وقد يقال اللام للتعجب والدر اللبن والمعنى
تعجبوا من ابن امريت به كاملا في العلم او القدر الى غير ذلك من الصفات
الكمالية (قوله الكلام) لم يعطف على السابق لانه فصل آخر من الكلام
(قوله في اللغة ما يشكلم به) ثم استعمل استعمال المصدر فقبل كنه كلاما
كاعطى - طاء مع انه في الاصل لما يعطى (قوله لفظ تضمن) تضمن
الكل لجزءه (قوله اى يكون كل واحد منهما في ضمنه) فان التثنية
اختصار المعطف فكأنه قال كلمة وكلمة قبل لوجعلت الباء للاستعانة
لم يخرج الى هذا التأويل لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاستناد
والمتضمن بالفتح مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتيج الى ان يؤول
بان يقال المتضمن بالفتح كل واحد من الاجزاء الثلاثة ولا يخفى ان هذا

القول مبنى على جعل الهيئة جزءاً للكلام ويلزم حينئذ ان لا يكون
الكلام لفظاً حقيقياً بل مسامحة ولو لم يجعل جزءاً له كافي الشرح احتيج
الى التأويل (قوله فلا يلزم اتحادهما) فيما يتركب الكلام من كلمتين فقط
(قوله اى تضمننا حاصله بسبب الاسناد) ويجوز ان يكون الباء للاصاق
اى تضمننا ملصقا بالاسناد (قوله والاسناد نسبة احدى الكلمتين)
او ضم احدى الكلمتين او نسبة مدلول احدى الكلمتين (قوله حقيقة
او حكماً) الكلمة الحكمية ما يصح وقوع مفرد موقعه لا يقال يخرج
عنه الاسناد الذى فى الجملة الشرطية لان الشرط قيد للجزاء على زعم
المصنف وزعمهم ولذا قالوا ان الاسناد اليه من خواص الاسم وقال
لا يتأتى ذلك الا فى اسمين او فى فعل واسم ولو جعل الرابط بين الشرط
والجزاء كما حققه السيد يخرج عنه قطعاً اذ لا يصح التعبير عن طرفي
الشرطية بمفردين والدليل على ان الرابط بينهما صدق قولك ان ضربة
ضربتك وان لم يوجد منك ضرب المخاطب (قوله بحيث يفيد الخطاب)
اى من شأنه ان يقصد به افادة الخطاب فائدة يصح السكوت عليها
اى لو سكت المتكلم عليها لم يكن لاهل العرف مجال تخبطته ونسبته
الى القصور فى باب الفائدة فدخل فيه اسناد الجملة الواقعة خبراً الوصفة
او صلة ودخل ايضا اسناد الجملة التى علم مضمونها الخطاب (قوله
خرجت المهملات) الصرفة اما المركب من كلمتين ومهملة فلا يخرج
(قوله سواء كانت خبرية) اى محكية بهاء عن الواقع (قوله او انشائية)
اى غير محكية بهاء عن الواقع (قوله فى حكم الكلمة المفردة) لان النسبة
فى تلك المركبات مجحولة فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد
(قوله اعنى قائم الاب) او ذا (قوله فانه فى حكم هذا اللفظ) فلا يصح
القول بان الالفاظ موضوعة لانفسها حتى لا يحتاج الى هذا التأويل
لما حققه السيد الشريف من ان الالفاظ غير دالة على انفسها بل هى
تخضرب بانفسها لا بدوال فى ذهن السامع فيحكم عليها ولئن سلمت دلالتها
فليست بالوضع لثبوتها فى الالفاظ المهمة ودعوى وضع المهملات
لانفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة فى مباحث الالفاظ ان قلت اذا لم يكن

الالفاظ موضوعا لانفسها لم تكن اسما فكيف يصح الاخبار عنها
 ولحوق التنوين بها قلنا ان الالفاظ لما سارت في تأويل الاسم المفرد قيات
 احكامه وخواصه وان الاخبار عنها ولحوق التنوين بها من الخواص
 الاضافية للاسم بمعنى انها لا يوجدان في غير الاسم اذا كان ذلك الغير
 موضوعا لمعنى ومستعملا فيه اما اذا لم يكن كذلك فجاز الاخبار عنه
 ولحوق التنوين به والالفاظ كلها متساوية الاقدام في ذلك مثلا نقول
 من حرف جر وضرب فعل ماض وجسق مهمل (قوله اعلم ان كلام
 المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام) لا يحق
 انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب (قوله
 اخبارا او اوصافا) اوجلة قسمية فان الكلام هو جواب القسم والجملة
 القسمية للتأكيد او شرط فان الكلام هو الجزاء على زعمهم واما على
 التحقيق فليس شئ من الشرط والجزاء كلاما بل الكلام هو المجموع
 (قوله بخلاف الكلام) فانه لا يصدق عليها لان الاسناد فيها وسيلة
 لما هو المقصود بذاته (قوله ذلك اى الكلام) اشار بذلك الى الكلام
 لا الى تعريفه او الى التضمن او الى الاسناد كما قيل ٣ لان الكلام مسوق للكلام
 ٤ ولبعده ٧ ولان قوله ولا يتأتى اشارة الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كما ان قوله
 وهى اسم وفعل وحرف تقسيم للكلمة بعد تعريفها وانما صرح فيه
 باداة الحصر للعناية بشان الحصر لان التركيب العقلي من الاثنين يرتقى الى ستة
 (قوله الا فى ضمن اسمين) حقيقة او حكما وذلك من قبيل تحقق العام في ضمن
 الخاص فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف وانما قدم هذا القسم لاستحقاق
 الجزئية التقديم (قوله اوفى ضمن اسم) الى آخره انما قدم الاسم على
 الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم التقديم واما تقديم
 الفعل على الاسم كما في بعض النسخ ففيه موافقة الذكر للواقع لتقدم
 الفعل على الفاعل (قوله بتقدير ادعو) المنقول الى الانشاء قبل التقديم
 او بعده (قوله اى كلمة) والادخل في التعريف المركب والدوال الاربع
 والقريينة على ذلك جعل الاسم من اقسام الكلمة (قوله كائن في نفسه)
 جعله صفة لمعنى سواء رجع ضميره الى ما اوالى معنى ولم يجعله ظرف لغو لدل

٣ قوله لان الكلام
 مسوق للكلام اى
 فالاشارة الى المقصود
 بالسوق اولى
 (سبالكوئى)

٤ قوله ولبعده اى
 لبعده الكلام في الذكر
 من الامور الثلاثة
 فالاشارة بذلك
 الموضوع للبعد اليه
 اولى (سبالكوئى)
 ٧ قوله ولان قوله ولا
 يتأتى الخ بمعنى رعاية
 الاسلوب السابق
 في الكلمة تقتضى
 ان يكون ذلك اشارة
 الى الكلام ليكون
 هذا تقسيما بعد
 التعريف كالسابق
 (سبالكوئى)

او حالا عن ضميره حتى يكون معناه على الاول مادل بنفسه او في حد ذاته
وعلى الثانى مادل حال كونه معتبرا في حد ذاته لان في جعل في بمعنى الباء
خلاف المذهب المختار ومجازا غير مشهور في التعريف وان الدلالة
الوضعية غير ثابتة للفظ في حد ذاته بل هي ثابتة له بالقياس الى الوضع
مع ان صحة تلك المعاني مبنية على قصور في دلالة الحرف ولا قصور
الا في معناه لاحتياجه تصورا او التفاتا الى الغير وذلك الاحتياج قبل
الوضع السابق على الدلالة وبالوضع لم يثبت حاجة اخرى بالذات ولا يلزم
من ذلك قصور في الدلالة فان كثيرا من المعاني الاسمية يتوقف على
تصور الغير وكثيرا منها يحتاج في تفهيمها الى ضمنية كتقدم المرجع
في ضمير الغائب والخطاب والتكلم في ضميرى الخطاب والتكلم والاشارة
في اسم الاشارة وغير ذلك وبالجمله توقف فهم المسمى على شرط لفظيا
كان او غيره لا يستلزم قصورا في الدلالة كما لا يستلزم ذلك القصور توقفه
على القائل والفاعل (قوله مادل على معنى) باعتباره (في نفسه) اى ملحوظ
في حد ذاته لاني ضمن غيره كما في مقابله (قوله كقولك الدار في نفسها)
اى الدار الملحوظة لاني ضمن غيره او ملحوظة في حد ذاتها او ينسب اليها
هذا الحكم في حد ذاتها ٣ لا باعتبار امر خارج عنها من كونها في وسط
البلد او قريبة من بيت فلان ٤ اعترض عليه الشيخ الرضى بان قولهم
في حد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال
في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال
لاني نفسها ويمكن ان يجاب عنه بانه ليس مقصوده ان يؤدى في الموضوعين
واحد بل لا يتصور ذلك لان كون المعنى ملحوظا في نفسه وملحوظا في غيره
معقول بخلاف الدار فانها غير قابلة لان تنسب الى الغير بنى مع كونه
منشأ لحكمها وكذا حكمها بل المقصود التشبيه بينهما باعتبار الخارج
نارة وعدم اعتباره اخرى وان امتازا (قوله كما ان في الخارج موجودا)
اى كما ان الموجود الخارجى قد يكون وصفا لامر تابعا له وقد لا يكون
كذلك الموجود في الذهن قد يكون تابعا لامر في الملاحظة وقد لا يكون
وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس ويظهر منه وجه آخر لاستعمال لفظه في

٣ قوله لا باعتبار
امر خارج عنها
متعلق بالوجوه
الثلاثة (سيالكوتى)
٤ قوله اعترض عليه
الشيخ الرضى الخ
حاصل الاعتراض
انه لا يصح ان يكون
في نفسه في التعريف
من قيل قولهم الدار
في نفسها لانه في
مقابلة في غيره ولا
يقال الدار كذا بل
يقال الدار لاني نفسها
او مع غيرها حكمها
كذا (سيالكوتى)

وهو أنه لما شابه المعنى الحرف في التابع لأمراض العرض القائم بالجواهر التابع له
صح أن ينسب إلى ذلك الأمر بلفظة في كما ينسب العرض إلى محله بلفظة
في والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح أن يقال أنه كائن في نفسه بمعنى
أنه لم يكن في غيره كما يقال أن الجوهر قائم بذاته بمعنى أنه غير قائم بغيره
(قوله وآلة للملاحظة غيره) بهذا المعنى والمراد بالغير هو المتعلق
(قوله فلا يصلح لشيء منهما) إذ الصالح لهما لا يكون إلا ما هو ملتفت
بالذات بديهية (قوله ملحوظا في ذاته) تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية
(قوله من غير حاجة إلى ذكره) لأن المتعلق الإجمالي الذي لا يتصور
الابتداء بدونه وهو شيء مأمفهوم من لفظ الابتداء ولما كان ذلك المتعلق
غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كفت دلالة هذه بخلاف ما لو كان ملتفتا
بالذات ٣ فانه لا بد حينئذ من ذكر متعلقه بضم كلمة أخرى ليدل عليه
(قوله فلا حاجة في الدلالة عليه) ٧ من دله على كذا (قوله وهذا هو
المراد بقولهم أن الاسم) إلى آخره يعني أن ليس مرادهم بكون المعنى
في نفس الكلمة أنه مدلولها حتى يخلو الكلام عن الجدوى ويدخل الحرف
فيه بل معناه أنها إذا انتقلت وحدها إلى ذهن السامع انتقل معها المعنى إليه
فكأن قالب الكلمة كظرف إذا نقل انتقل بما فيه فلذا قيل أن المعنى
في نفس الكلمة وما يقال من أن للحرف معنى كائنا في غيره فمعناه أنه إذا انتقل
وحده إلى ذهن السامع لم ينتقل معه المعنى فكأن قالب الحرف كظرف
خال فلا يقال معناه فيه بل يقال أنه في غيره إذ به يظهر (قوله من حيث
هو حالة بين السير والبصرة) لأن من حيث هو هو وهو معنى قائم بالسير
بالقياس إلى البصرة (قوله وجعله آلة لتعريف حالهما) أي لتعريف نفسه
لأن من حيث هو هو بل من حيث أنه حال للطرفين ومن منسوبتهما (قوله كان
معنى غير مستقل بالمفهومية) أي معنى ملتفتا بالتبع (قوله ولا يمكن أن يتعقل
الابتداء من متعلقه) أي لا يمكن أن يتعقله السامع إلا بتعلقه بخصومه وذلك
بين لأن تعقل النسبة المخصوصة بخصومها لا يتصور بدون تصور الطرفين
بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن إلا بذكر المتعلق صريحا لكونه
ملتفتا بالذات ولعموم وضع من فإن ما كان وضعه تاما لا يفيد الخصوص
بدون ضمية وهي متفاوتة بحسب الموضوعات كتقديم المرجع في ضمير

٣ قوله فانه لا بد حينئذ
من ذكر متعلقه لا
لفهم معنى الابتداء
بل لفهم ذلك المتعلق
(سيالكوتى)

٧ قوله من دله على كذا
أي من دل المتعدي
وقوله لتدل من دل
اللازم فلا يلزم تعليل
الشيء بنفسه
(سيالكوتى)

الغائب والتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر
 المتعلق في الحرف بمنزلة تلك الضمان (قوله) وافظة من موضوع لكل واحد
 من جزئياته) لانها لا تستعمل الا في الجزئيات ويعلم الوضع بالاستعمال
 والقول بانه مجاز لاحقيقة له مما لا ضرورة فيه ثم الظاهر أن تلك جزئيات
 اضافية لاحقيقة كما قيل لانها حصص لمفهوم الابتداء لو حفظت تبعاً وانبات
 الافراد له مما لا شاهد عليه والظاهر ايضا انه يجوز أن يلاحظ قصداً لكن
 لا يبقى حينئذ معنى حرفياً قيل ان معنى من ليس من جزئيات الابتداء
 بل الابتداء من لوازمه وانه في نفسه يأتي عن الالتفات اليه قصداً (قوله) واذا
 عرفت هذا علمت (وعلمت ايضا ان كينونة المعنى في غيره ٣ من المعاني او في كلمة
 اخرى عدم الاستقلال بالمفهومية) (قوله) ظاهرة في المعنى الاخير) اي كون
 المعنى ملحوظاً في نفسه وذلك لقرب المرجع ورد العبارة الى ماهو المشهور
 وحملها على ماهو ملاك امتياز الحرف عن اخويه (قوله) وارجاع الضمير
 الى المعنى) اي لم يصرف عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما كما في عبارة هذا
 الكتاب لعدم مسوقيتها الى آخره (قوله) لان معانيها مفهومات كلية مستقلة
 بالمفهومية) لا يقال لو كان كذلك لصح الاخبار عن فوق وتحت وقدام
 وخلف او الاخبار بها مع انها لازمة الظرفية لانا نقول المفهوم المستقل
 يقتضي صحة الحكم عليه او به اذا اخذ في حد ذاته ولا يقدح في استقلاله
 امتناع الحكم عليه او به لما يعرضه سواء كان ذلك العارض جزءاً لمدلول
 ما يدل عليه كمنى او خارجاً عنه كالظروف المذكورة فان معنى الظرفية
 داخل في الاول خارج عن الثاني (قوله) لكن لما جرت العادة باستعمالها)
 الى آخره يعني ان العادة جرت بان تستعمل تلك الالفاظ في مفهوماتها
 الكلية وان تستفاد الخصوصية من الاضافة بخلاف الحرف فانه لا يجوز
 ان يكون مستعملاً في مطلق وان يستفاد الخصوصية من ضممه مع
 الضميمة والا لصح الاخبار عنه كما يصح الاخبار عن ابتداء سير البصرة
 وفيه تأمل (قوله) باعتبار معناه التضمني) يعني انه اراد بالمعنى ما يشمل المعنى
 التضمني فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى خروج به بقوله غير مقترن ولو اراد
 المعنى المطابق لم يدخل فيه لان المعنى المطابق للفعل باعتبار اشتماله

٣ قوله من المعاني بيان
 للغير على تقدير
 ارجاع الضمير في
 غيره الى المعنى قوله
 او في كلمة اخرى
 بيان له على تقدير
 ارجاع الضمير الى ما
 (سيالكوتى)

على النسبة غير مستقل فلم يخرج الى ان يخرج بقوله غير مقترن (قوله باحد
الازمنة الثلاثة) بمعنى زمانا انت فيه وزمانا قبله وزمانا بعده وشهرة امرها كفت
مؤونة التفسير (قوله فهو صفة بعد صفة للمعنى) او حال عنه وهو بعيد
(قوله والمراد بعدم الاقتران) اى المراد بعدم اقتران المعنى المستقل
ان يكون ذلك المدم بحسب الوضع (قوله الاول) اى الوضع الغير المسبوق
سواء كان ذلك الوضع وضع اسم او فعل او مركب قد دخل فيه يزيد
ويشكر علمين لان معانيها العلمى غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فى الفهم
عنهما بحسب الوضع الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا
اسماء الافعال لان معانيها المقترنة باحد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع
الثانى غير مقترنة باحد الازمنة فى الفهم عنها بحسب الوضع الاول
وهو وضع اسم او مركب اضافى او جار ومجرور كما سيظهر وخارج
عنه الافعال المنسلخة عن الزمان لان معانيها وهى منسلخة عن الزمان
مقترنة باحد الازمنة فى الوضع الاول * وفيه بحث لان معانيها بعد
الالساخ الثابتة وتلك المعانى الانشائية غير مقترنة باحد الازمنة بحسب
الوضع الاول ويمكن ان يدفع بان المراد لما كان اقتران المعنى المستقل
خرجت عنه تلك الافعال لان المعنى المستقل فى تلك الافعال ليس
الامايقارنه صفة الانشاء وهو بحسب الوضع الاول مقترن * ولك ان تقول
المراد بعدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل بحسب اصل الوضع
قد دخل فيه يزيد ويشكر علمين لانهما بحسب الوضع العلمى غير مقترنين
باحد الازمنة ودخل فيه ايضا اسماء الافعال اذ لا وضع لها بازاء المعانى
الفعلية وحينئذ يكون الحكم باسميتها بحسب الوضع السابق بناء على
التغليب فانها بحسب هذا الوضع قد يكون مركبا وخارج عنه الافعال
المنسلخة عن الزمان بناء على ان لاوضع لها بازاء المعانى الانشائية ولما كان
القول بان لاوضع لاسماء الافعال فى المعانى الفعلية ولا للافعال المنسلخة
فى المعانى الانشائية بعيدا غير مرضى للمصنف كما يقتضيه ظاهر عبارته
لم يسلك هذا الطريق ولهذا لم يجب ايضا عن شبهة اسماء الافعال
بانها بمعنى المصادر التى لوحظت معها الافعال ولا بانها موضوعة

للافعال الاصطلاحية للمعانيها قال الشيخ الرضى العربى الفح اى الخالص
ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت **(قوله)** فدخل فيه اسماء
الافعال الذى حملهم على ان قالوا انها ليست بافعال مخالفتها للافعال
صيغة وقبولا لما لا يقبل الافعال كالتوين ولا م التعريف وكون بعضها
ظرفا وبعضها جارا ومجرورا **(قوله)** نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا
نحو رويد زيد وهو مصغر ارود مصدر ارود اى رفق نصغير ترخيم
اى ارفق رفقاً ولو كان صغيراً قليلاً **(قوله)** او غير صريح اى لم يثبت
استعماله مصدراً لكنه يشبه ان يكون مصدراً فى الاصل لانه قام دليل
على كونها منقولة الى معانى الافعال عن اصل واشبه ما يكون اصلها
المصادر للمناسبة بينهما وزنا ولا لحاقها باخوانها من نحو رويد زيد
(قوله) على وزن قوفاة فاصل هيهات هيهة كقوفاة قال قدس
سره فى الحاشية الدجاجة تفوقى اى تصبح قوفاة وبقاء على وزن فعال
وفعاله وفعالا **(قوله)** نحو امامك زيدا اى تقدم **(وعليك زيدا)** اى الزم
(قوله) فانه على تقدير اشتراكه وهو الراجح على ما قيل من انه للحال
حقيقة وللاستقبال مجازاً او بالعكس **(قوله)** ومن خواصه خبر قدم
للاهتمام به اول القصر او مبتدأ كما قال صاحب الكشف فى قوله تعالى
هو من الناس من يقول آمناً ولا يبعد أن يقال يفهم حينئذ أن المذكور
اقل من المتروك **(قوله)** منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها التى
تجاوز العشرة قالوا انها تبلغ قريباً من ثلثين **(قوله)** وبين التبعية
بقريئة دخولها على الجمع فلو دخلت على مفرد لكات ابتدائية
اتصالية يشهد عليه قولك هذا من الناس او من الانسان لا يقال يفهم
منه انه لو لم يأت بمن لكان الحكم صحيحاً لكنه عار عن التنبيه مع انه لا يصح
لان مرتبة اقل جمع الكثرة عشرة لا لانا نقول لا سلم لزوم ذلك ولئن سلم
فلا سلم ان اقل مرتبته العشرة اذ لا فرق بينه وبين جمع القلة
فى جانب القلة ولئن سلم فكثير اما يقوم كل منها مقام الآخر فذلك
مجاز غير عزيز **(قوله)** وخاصة الشئ ما يختص به ولا يوجد فى غيره
تفسير لما يتضمنه يختص من جزئه السابى وانما لم يقل ما يوجد فى الشئ

ولا يوجد في غيره إشارة إلى المناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي باخذه
فيه ولم يتحاش عن كون التعريف باعم لان المقصود امتيازها عن بعض
ما عداها وهو الجنس والعرض العام ولك ان تخصص لفظا ما بالخارج
المحمول بشهادة المثال ولا يخفى ان الخاصة لو كانت بالمعنى
العرفي كما هو ظاهر الامر واطباق الشراح عليه ويؤيده لفظ الحد لكان
عدة المذكورات منها من قبيل المساحة المشهورة وهي ذكر المبدأ
وارادة المشتق **(قوله دخول اللام)** اي اللام باعتبار دخولها وانما قال
ذلك لان المتبادر من الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك بحسب
الاتصاف والاتصاف للاسم بها ولا يقرينها **(قوله اي لام التعريف)**
احتراز عن لام الامر ولام الابتداء فكأن اللام فيها بدل من المضاف
اليه اول العهد الخارجى والذهنى والتفسير بيان للواقع لا بيان لما يستعمل
اللفظ فيه **(قوله لكان شاملا للميم)** في لغة حمير وهي قبيلة من طي
وشاملا ايضا لحرف الپاء لكنه لم يتعرض له لظهور اختصاصه بالاسم
عقلا فان القابل للنداء ليس الابعض الاسماء **(قوله في مثل قوله عليه**
الصلاة والسلام) في جواب حميرى قال امن امير امصيام في امسفر
(قوله لعدم شهرته) واختصاصه ببعض اللغات ولجواز أن تقول
ان الميم ليست للتعريف بل هي بدل من لام التعريف **(قوله وفي اختياره)**
اي في ضمن اختياره اللام على حرف التعريف او في اختياره اللام على
الالف واللام او الالف هذه الإشارة **(قوله وهي اللام وحدها)** لان
تقيض التعريف التكبر ودليله حرف ساكن فكذا دليل نقيضه
فيتوافق النقيضان في الدال ويتوافق دليلها **(قوله زيدت عليها**
همزة الوصل) مفتوحة مع انها مكسورة في سائر المواضع لان الخفة
فيها مطلوبة لكثرة استعمالها **(قوله الى انها ال كهل)** وايضا لو لم يكن
كهل كان المناسب كسرة الهمزة وفيه ان عذره قد سبق **(قوله الى انها**
الهمزة) يضعفه شيوع حذفه في الوصل والعلامة لا تحذف **(قوله لانه**
لتعيين معنى) سمعت عن بعض الافاضل ناقلان عن بعض شيوخ المختصر
الذى صنفه الزمخشري ان اللام الداخلة على اللفظ الذى اريد به معناه

د ا هـ الم الحريف في قولهم

الى التعريف

لتعيين المعنى المستقل ومنحصرة في الجنس والعهد لا اللام مطلقا فانها
قد تدخل على اللفظ ولا تعيين فيه فلا عهد ولا جنس كاللام الداخلة على
المعرف بالتعريف اللفظي (قوله يدل عليه اللفظ مطابقة) هكذا قالوا
وفيه انه لو اريد بالمطابقة معناها الحقيقي لزم ان لا يدخل اللام على الاسم
مستعملا في معناه المجازي وليس كذلك ولو اريد بها دلالة غير تبعية ضمنية
لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة دخولا
قياسيا اللهم الا ان يقال ان هذا التعميل وان اقتضى جواز دخولها عليه
لكن ابي عن دخولها عليه الحالة التي اقتضاها وضعه بخلاف الاسم
فان كلنا حالته مصححة او يقال لا يصح تجريد الفعل عن النسبة (قوله
وكذلك سائر الخواص الخمس) اعلم ان تلك الخواص كما انها ليست
شاملة ليست اكثرها خاصة حقيقية بل اضافية لوجودها في غير الاسم
اذا لم يرد به معناه نعم اذا اريد به المعنى لا يوجد فيه ولذلك طوى بيان
الاطراد والانعكاس * ثم اعلم انه اختار هذه الخمس لان كلا منها متضمن
لخواص كثيرة فان اللام متضمنة لانواع التعريف والجر متضمن لاختصاص
حروف الجر وهي كثيرة والتنوين لاختصاص اصنافه ومعانيها
والاضافة لاختصاص كونه مضافا او مضافا اليه والتعريف والتخصيص
والتخفيف والاسناد اليه لاختصاص كونه موصوفا وذاحال ومفعولا
وميمزا وايضا لتلك الخواص خواص ومزايا كثيرة مبنية في علم المعاني
لا توجد في غيرها من الخواص (قوله ومنها دخول الجر) اراد بالجر
كاهو الظاهر الدال على الاضافة اليه وحينئذ يكون عطفها على
اللام لفظه او محله ولو اريد بالجر مصدر جر مجهولا كان عطفها على
دخول اللام وقس عليه التنوين وانما قدم الجر على التنوين مع ان بينه
وبين لام التعريف مناسبة التقابل لانهما اذا اجتمعا في كلمة كان التنوين
متأخرا عنه في الوجود واما تقديم اللام عليهما فلان المصدر موقعها
واما تقديم التثنية على ما بقى فلانها لفظية وهي اظهر من المعنوية
في الدلالة على الاختصاص واما تقديم الاسناد اليه على الاضافة فلانه
مدار الكلام ولتضمنه خواص كثيرة (قوله لانه اتر حرف الجر) اي

حرف اثره الجر ٢ او حرف يجز معنى الفعل الى الاسم ويعضد الاول حرف
الجزم ٣ (قوله واما الاضافة اللفظية) اى اما الجر الذى ليس اثر حرف
الجر كفى الاضافة اللفظية فلانها فرع للمعنوية اولانه لا يكون الاقبا
كان فاعلا او مفعولا والفعل والحرف لا يكونان كذلك (قوله بان يختص)
بيان للمخالفة ٤ بانها متصورة على وجهين احدهما ان يختص بقسم
مقابل للاسم وهو الذى يختص به الاضافة المعنوية وذلك القسم
المقابل ليس الا الفعل لان الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح
لان يضاف اليه شئ وتانيهما ان يزيد على الاسم بان يدخله والفعل
(قوله والمراد به كون الشئ مسندا اليه) لا كون الاسم مسندا اليه
كما يقتضيه سياق الكلام والاختلا الحكم عن الفائدة وتوجيه ذلك ان
الخاص قد يذكر ويراد الحكم عليه لا بخصوصه بل بنوعه فكأنه قال
والاسناد الى نوع اسم ومطلقه وفائدة هذا الاداء انه اخصر من ان يقال
كون الشئ مسندا اليه وان لا تعرض فيه لما لا دخل له فى الاختصاص وهو
الشئ او ان الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة ثم يعتبر الاضافة
كما يقال فى علامة الرجل لحية ان معناه علامة الرجل اللحية واللحية
مضافة اليه مخصصة به فالاضافة لتأكيد الحكم فكذا نقول ههنا ان معناه
من خواصه الاسناد الى شئ وذلك الشئ هو الاسم وبالجملة يجب ان ينظر
الى خصوص المضاف اليه المطلق حتى يكون الحكم مفيدا سواء كان ذلك
النظر قبل النظر الى خصوص المضاف اليه او بعده والقول برجع الضمير
الى الشئ المركوز فى الطباع او الى اللفظ بعيد ٥ (قوله لان الفعل) يعنى ان
العرب لاحظت معنى الفعل منساقا الى امر مرتبطابه لا غير بخلاف معنى
الاسم فانه لاحظته لاعلى وجه منساق الى شئ او منساق الى شئ فلذا
كان صالحا للمقابلين (قوله من التعريف والتخصيص) المراد بالتخصيص
تقابل اشتراك الافراد ولا يراد بالفعل الا الطبيعة ٦ فلا يقبل التخصيص
وفيه تأمل لجواز أن تقول ضرب يوم مريدا به نفس الطبيعة ولاشبهة
فى ان هذه الاضافة للتخصيص ولا يخفى ان هذا النوع من التخصيص جار
فى الفعل كتخصيصه بالظرف والحال ٥ فان قلت جريانه فيه باعتبار معناه

٢ قوله اى حرف
اثره الجر الخ يعنى
ان الجر اما بالمعنى
الاسمى او بالمعنى
المصدرى

(سيالكوتى)

٣ قوله حرف الجزم
فانه حرف اثره
الجزم واما الجزم
بالمعنى المصدرى فهو
بمعنى القطع

(سيالكوتى)

٤ قوله بيان للمخالفة
لا لتنى المخالفة

(سيالكوتى)

٥ قوله بعيد لانه
خروج عن السوق
(سيالكوتى)

٦ قوله الا الطبيعة
اى المفهوم من حيث
هو (سيالكوتى)

المصدرى وهو معنى اسى فلم يوجد الا فى الاسم قلنا المعنى المصدرى سواء كان فى قالب المصدر او الفعل صالح لذلك القيد وكيف لا والمعنى المصدرى المدلول عليه بالفعل مظهر للزمان الذى هو المدلول عليه بالفعل وايضا لوصح ذلك لم يصح التقضى الا فى بمررت بزيد فان الربط المدلول عليه بالباء ليس الا بين المرور و زيد (قوله) والتخفيف به وذلك بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد شئ من ذلك فى اخويه واما الحسن الوجه فمحمول عليه طردا للباب (قوله) وانما فسرنا الاضافة بكون الشئ مضافا) اى لا بمعنى ناعت للمضاف والمضاف اليه جيمعا وانما لم يجعله فى مقابلة كون الشئ مضافا اليه اذ لا دليل على تقدير اليه والعطف على الاسناد بعيد ولقوله قدس سره فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا ولان المصنف ردّ عبارة المفصل بين هذين الاحتمالين حيث قال والاضافة كذلك يعنى من الخواص الا انه لم يرد بها الاضافة مطلقا فان اسماء الزمان تضاف الى الفعل وانما اراد المضاف او اراد الجميع لانه انما يضاف الى الفعل بتأويل المصدر انتهى * ان قلت كيف يصح ارادة الجميع من الاضافة * قلنا لاشبهة فى اننا نجسد بين المضافين حالة مقبلة تارة الى طرف وتارة الى اخرى فلعله يدعى اليها يجوز أن تتصور مجردة عن خصوصية الطرفين وان لفظة الاضافة موضوعة لها او يدعى ان اطلاق الاضافة على قدر مشترك هى مجاز فيه وحمل الجميع على ارادتها على سبيل البدل بعيد (قوله) لان الفعل او الجملة (اشار الى اختلاف القولين ذهب المصنف الى الاول كما نقلناه وذهب بعضهم الى الثانى قال الشيخ الرضى الظاهر أن المضاف اليه لفظا فى نحو اتيتك يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية فى قولك اتيتك زمن الحجاج الامير هى المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان فى الجملتين (قوله) وقد يقال هذا بتأويل المصدر) ينبئ ان يكون هذا القول مرضيا لئلا يخالف السابق من اختصاص الجر فان الجر لازم للاضافة اليه واختصاص اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم ولئلا يخالف قول المصنف فيما سأتى المضاف اليه كل اسم ولان معنى الفعل كما ذكرناه يأتى عن الاضافة كما يأتى عن الاسناد اليه

٩ قوله اى لا بمعنى ناعت الخ اى بمعنى يصح ان يؤخذ منه النعت لكليهما وهو النسبة بتقدير حرف الجر سواء كان منسوبا او منسوبا اليه (سيالكوتى)

قال الشيخ الرضى قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف
المضاف به مع خلو الفعل عن التعريف نحو اتيك يوم قدم زيد الحار
او البارد اما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجى مثله في كلامهم (قوله
وهو معرب) ٦ من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو محل
اظهار المعاني وازالة قساد الالتباس او من اعربت الكلمة اذا جعلت
الاعراب فيها والوجه ظاهر لان الاعراب العرفي باعتبار أن الاعراب
يحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء كذا في الايضاح وفيه انه لو جاز
اخذ صيغة منه لجاز أن يكون اسم مكان لصفة حتى يكون القياس ما ذكره
(قوله ومبنى) من البناء المقصود فيه القرار وعدم التغير وذلك
لانه شبه صوغه في قالب هيئة لا تتغير بالبناء (قوله فالمعرب) الفاء
للتفسير والمصحح لدخول الفاء الموضوع للتعقيب على المفسر كون ذكر
ذلك المفسر بعد ذكر المفسر (قوله الذى هو قسم من الاسم) يعنى
ان اللام الداخلة على هذا الاسم للعهد والاشارة الى القسم الذى هو الاسم
المعرب وذلك لانه ذاكر احوال الاسم واقسامه (قوله اى الاسم)
بقريته المقام ويندفع به ما يقال من ان التعريف غير مطرد لانه يصدق
على مبنى الاصل انه مركب لم يشبه مبنى الاصل لان الشئ لا يشبه
ولا يناسب نفسه وكما يندفع به ذلك التقض يندفع بقوله تركيبا يتحقق
معه العامل اذ لا عامل لمبنى الاصل فذكر الاسم حينئذ للتحقيق وقيل
في دفعه انا لاناسلم لزوم مشابهة الشئ لنفسه لانه اقساما ثلثة يشبه
بعضها بعضا وفيه بحث لجواز أن يقال ان المشابهة المنفية هي المشابهة
الموجبة للبناء وهذه المشابهة منفية عنه والا لزم الدور ولزم ان يكون
بناؤه لعارض المشابهة لا بنفسه (قوله الذى ركب مع غيره) المركب
يطلق على معنيين المضموم الى شئ ويستعمل بمع وعلى مجموع المضمومين
ويستعمل بمن فالمركب بالمعنى الاول زيد في قام زيد وبالمعنى الثانى مجموع
قام زيد كما يقال لاحد الخفين زوج ولجميعهما زوج واعتراض عليه
بان المتبادر من المركب هو المعنى الثانى والالفاظ في التعريفات محمولة
على المتبادر فالظاهر صدق التعريف على مثل بعلبك (قوله تركيبا

٦ قوله من الاعراب
بمعنى الاظهار يقال
اعرب الرجل
اذا بين وافصح
فالهزمة للتعسدية
قوله او ازالة الفساد
من عربت معدته
اذا فسدت وعرب
الجرح اذا عفن
وفسد فالهزمة
للازالة كما في اشكبه
(سيالكوتى)

يتحقق معه عامله (لم يقل تركيبا مع عامله لثلا يخرج ما عامله معنوى
 ويبعد أن يراد بتركيبه مع العامل انضمامه معه بمعنى تحقق العامل معه
 (قوله الذى لم يشبه اى لم يناسب) فسر الاشياء الذى هو المشاركة
 فى الكيفية بالنسبة التى هى اعم منه لان المصنف فسر بذلك وذلك
 لان مانع الاعراب هو الثانى لا خصوصية الاول ولذا قال المبنى ما تناسب
 (قوله مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب) مبينة فى بحث المبنى فلا يلزم
 فى التعريف جهالة كما يلزم فيه اذا فسر المناسبة بالمناسبة التى لها قوة ولم يبين
 فان للقوة عرضا واسما وليس بعمومه مرادا (قوله اى المبنى الذى هو
 الاصل فى البناء) لم يفسر بما اصله البناء لانه بهذا المعنى لا يختص
 فى الثلاثة لان اصل جميع الافعال البناء وانما الاعراب فيها العارض
 المشابهة بالاسم ولان فيه صرف العبارة عن الظاهر لان المتبادر من
 مبنى الاصل انه مبنى وذلك بحسب الاصلية دون العروض والمتبادر
 من ما اصله البناء ان اصله ان يبنى سواء بنى كما هو اصله او عرض له الاعراب
 (قوله وهو الماضى) الى آخره كما زعمه المصنف وزاد بعضهم الجملة
 من حيث هى جملة (قوله فاعتبر العلامة) الى آخره يعنى ان العلامة
 اكتفى فى تحقق المعرب بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه
 سواء وجدت كزيد فى قام زيد او لم توجد كزيد والمصنف لم يكتف به
 بل زاد مع القابلية وجود الاسباب التى بها يستحق الاسم لان يعطى
 الاعراب وهى التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة لمبنى الاصل
 (قوله عند الجمهور) كأنهم وقعوا فى ذلك من لفظ المعرب ووجود
 الاعراب فى افرادهم فتوهموا ان حقيقة العرفية ذلك ولم يعرفوا ان ذلك
 من عوارض المفارقة (قوله فان العارف باحكامها كذلك) اى معرفة
 بالتبع والسمع منهم مستغن عن تعلم ما جمعه المدون ورتبه بخلاف
 من لم يتبع اصلا او تتبع ولم يعرف احكامها فانه محتاج الى تعلم المدون
 وذلك التعلم ان كان مع الدليل فذلك التعلم علم النحو اتفاقا وان لم يكن
 معه فهو علم النحو او حكاية عنه على اختلاف فيه (قوله فالمقصود
 من معرفة المعرب) الى آخره اشار الى ان ليس فى نفس التعريف

ع قوله لم يفسر بما
 اصله البناء اى جعل
 الاضافة بيانية ولم
 يجعلها بمعنى مبنى اصله
 بان يكون اضافة اسم
 المفعول الى مفعوله
 او مبنى فى اصله
 او مبنى لاصله
 (سيالكوتى)

فساد بل الفساد في المقصود من التعريف وبيانه ان المقصود من
تعريف المعرب ان يعلم المعرب بوجه صالح لان يكون وسطا للحكم
بان هذا او ذلك مما يختلف آخره باختلاف العوامل بان يقال هذا معرب
وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف آخره
باختلاف العوامل ولا شبهة في حصول الوجه الصالح من تعريف المصنف
لصحة ان يقال زيد في قام زيد معرب اى مركب لم يشبه مبنى الاصل
وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخره
باختلاف العوامل بخلاف تعريف الجمهور فان الوجه الحاصل منه
غير صالح لان يكون وسطا للزوم تقدم الشيء على نفسه في ضمن الدور
اولا في ضمنه وذلك لانك اذا قلت زيد في المثال المذكور معرب اى
ما يختلف آخره باختلاف العوامل وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف
العوامل فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل لزم ان يكون الصغرى
عين النتيجة والصغرى متقدمة والنتيجة متأخرة عنها ابتداء او بواسطة
الدليل فيلزم تقدم الشيء على نفسه وقد اشار الى الصغرى بقوله من معرفة
المعرب اى من معرفة ان هذا او ذاك معرب والى النتيجة بقوله ان يعرف
انه اى ما يعرف انه معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل والى الوسط
بقوله حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به اى بسبب مفهوم
الاختلاف وتعريف مفهومه به فان التصديق بان هذا معرب متوقف
على تصور المعرب الحاصل بسبب تعريفه بالاختلاف لا يقال الصغرى
بجملة والنتيجة مفصلة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لانا نقول لامدخل
للتفصيل في التوقف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف على
تصوره وهى واحدة في صورتى الاجمال والتفصيل وهذا ظاهر لاسرّة
عليه (قوله حقيقة او حكما) المراد بالتبديل الحقيقى تبديل ذات الدال
وبالتبديل الحكمى تبديل دلالة المقصودة مع بقاء الذات فان هذا التبديل
في حكم تبديل الذات (قوله اوصفة) اى حالة شبيهة بالصفة لصفة
حقيقة لان الحركة لا تقوم بالحرف بل تقوم بما يقوم به الحرف لكنها
ناجمة (قوله باختلاف العوامل) ان قيل ان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع

٧ قوله اختلاف منو
ومنا الى آخره في
الرضى اذا استفهمت
بمن عن مذكور
منكور عاقل ووقف
على من جاز لك
حكاية اعراب ذلك
المذكور وحكاية
علامات تثنيه وجمعه
وثانيته في لفظة من
اه فعلى هذا كان
الاولى ان يقول
رجل بدل زيد
(سيالكوفي)

على فواعل فكيف جاء جمع عامل على عوامل اجيب بانه ساراسما (قوله
الداخله عليه) خرج به عن حكم المعرب اختلاف منو ومساو مني ٧
باختلاف العوامل الداخله على المستفهم عنه بجاء زيد ورأيت عمراً
ومررت ببكر (قوله) وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل (
كأينبي عنه العنوان (قوله اي يختلف لفظ آخره) اي سورة آخره
(او تقديره) اي يختلف آخره بحسب التقدير سواء كان بحسب تقدير نفس
الآخر فقط كما في مسلمي او تقديره وتقدير صفته كما في عصا وقاض
او بحسب تقديره بالصفة فقط كما في حبل وغلامي فان آخرها لا يمتنع
عن قبول الاعراب بحسب القرض والحكم وان كان يمتنع عن قبوله
بحسب الخارج (قوله اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير) اي اختلافاً
منسوباً الى الصورة او الى التقدير على مامر وانما لم يقل اختلافاً ملفوظاً
او مقدراً بخذف الموصوف لان الاختلاف ملفوظ مجازاً باعتبار سبيله
وسببه لوجعلت الحركة لفظاً ولم يجعل قوله لفظاً او تقديرًا تفصيلاً
للعوامل اي سواء كانت العوامل ملفوظة او مقدرة لان العامل لا ينحصر
في الملفوظ والمقدر لانه قد يكون معنوياً ولانه لا يلازم قوله الا في
التقديري واللفظي في بيان ضبط اعراب الاسماء وذلك لان الظاهر
انه اشارة الى ما يشير اليه قوله لفظاً او تقديرًا (قوله رأيت احمد ومررت
باحمد) ورأيت حبل ومررت بحبل (قوله) وقولنا رأيت مسلمين
ومررت بمسلمين) اي مدلول هاتين الصورتين فاذن يظهر شموله
للمثنى والمجموع (قوله علامة النصب) اي علامة هي النصب الذي
دل على المفعولية وقس عليه علامة الجر (قوله) فان قلت لا يتحقق
الاختلاف لافي آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب) الى قوله مع عامله
ابتداء ان قلت التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل لفظياً
فيجوز أن يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبقاً بالتركيب الذي يتحقق
مع عاملان معنويان فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل اجيب
بان المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها في العمل وذلك لا يوجد
فيها فرض لان عمل العامل المعنوي ليس الالرفع (قوله) قلت هذا

(حكم آخر) حاصله ان حكم الشيء لا يلزم ان يكون لازماله ان قلت
يجوز أن يقيد الاختلاف بالعوامل باحد الازمنة وحينئذ يكون لازما
للمعرب وان لم يكن قبل تقييده بالظرف لازماله قلنا فيه صرف الكلام
عن الظاهر بلا ضرورة مع انه بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم لجواز
ان يتحقق معرب لم يتحقق معه عامل في شيء من الازمنة نعم قابلية
الاختلاف بالعوامل من لوازمه ولما كان المتبادر فعلية الاختلاف
لم يتعرض له وقيل المراد بالاختلاف الاول معنى يشمل الاختلاف الذي
مبداء حاله البيناني والاختلاف الثاني الوجود وقد عبر عنه بالاختلاف
للمشاكلة وبالعوامل جنس العامل فان اللام الداخلة على الجمع قد تبطل
الجمعية ولا يخفى بعد ذلك كله (قوله غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون
من خواصه الشاملة) اي خواصه الاضافية بالقياس الى المبني وانما
قلنا ذلك لوجوده في المضارع ولذلك قال ههنا حكمه ولم يقل خاصته
ولا يخفى ان القول بانه ليس من خواصه الشاملة مبني على ان لا يتحقق
في الصورة المفروضة عوامل في شيء من الازمنة اذ لو تحقق فيها عوامل
في الازمنة كان خاصته شاملة لكل ماهو معرب لكنها ليست شاملة لكل
وقت (قوله اي حركة او حرف) كان القرينة عليه شهرة امر الاعراب
بانه حركة او حرف او ما سيذكره في ضبط اصراب الاسماء ولا يخفى بعده
(قوله اختاف آخره به) اعترض عليه بان التعريف غير جامع لان تغير
مسلمان ومسلمون ليس في الآخر اذ الآخر هو النون واجابوا عنه بان
النون فيهما كالتيون في المفرد ولعلهم ارادوا به ان هذه الحبيثة
لما وجدت فيه في بعض الاوقات جاز ان يجعل الحرف السابق عليه بالنظر
الى هذه الحبيثة في حكم الآخر وان كان بالنظر الى كونه علامة للتثنية
والجمع ليس في حكم الآخر وانما قلنا في بعض الاوقات لانه قد لا يكون
بمنزلة التنوين وذلك في المتني والجمع المعرفين باللام لامتناع اجتماع اللام
والتنوين (قوله ذاتا اوصفة) اما الاختلاف الآخر اي تحوله ذاتا فكما
يتحول واوابوك الى الف اباك واما تحوله صفة فكما يتحول ضمة زيد
الى فتحة (قوله لا يرد العامل والمقتضى) وكذا وصف كونه معربا

قال قدسره في الحاشية لكنه بشكل بما اذا كان العامل حرفاً واحداً
 كالباء الجارة فالاولى ان يسند اخراجهما الى السببية القريبة المفهومة
 من الباء الجارة وابقاء ما الموسولة على عمومها انتهى انما قال فالاولى
 ولم يقل فالصواب لجواز أن يجعل الباء للآلة فيسند اخراجهما اليها
 اما خروج العامل فلان النجاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة واهذا سموه
 عاملاً وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان التأثير للمتكلم وهو علامة التأثير
 واما خروج المقتضى فلان آلة الشيء سبب قريب له والمقتضى ليس
 كذلك ولا يخفى ان قوله ليدل الى آخره لو جعل من تمام الحد حتى يخرج
 لكان حسناً لكن المصنف لم يجعله من تمامه (قوله يخرجها بالسببية الخ)
 ان قيل ينتقض التعريف حينئذ بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب
 قريب له قلنا ليس للعلة التامة سببية الاسيية اجزائها واجزاؤها مترتبة
 من قريب وبعيد نعم لو ثبت سبب قريب سوى الاعراب لصح النقض به
 لا يقال لو كان المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم
 الذي ركب ابتداءً لانا نقول السبب القريب للشيء سبب انعقد علاقة
 العلية بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببه ولا يخفى انه لا يقتضى استلزام
 المسبب لا يقال فالعبارة الصحيحة ان يقول ما يختلف بدل ما يختلف
 لانا نقول لم يرد بصيغة الفعل في التعريفات الزمان فلا فرق بين الصيغتين
 * ان قيل يمكن ان يجاب ايضا بان الاختلاف ليس عبارة عن التحول
 عن الحركة او الحرف بخصوصه بل اعم منه ومن التحول من السكون
 الى الحركة ومن التحول من عدم الدلالة الى الدلالة كلام الاسماء الستة
 ومن كونه علامة لامر الى كونه علامة لامر من كالف المتى وواو الجمع
 فانهما قبل التركيب علامة للتثنية والجمع * وبعد التركيب علامة لهما
 وللفاعلية ومن علامة الى علامة كيان التثنية والجمع * قلنا هذا الجواب
 غير مرضى عند المصنف وغير ظاهر من العبارة فان المتبادر من رجع
 ضمير قوله آخره الى المعرب ان الاختلاف يطرأ فيه بعد كونه معرباً
 (قوله خرجت حركة نحو غلامى) وان تحول آخره من الاعراب
 الى الكسرة وكذا خرج جر الجوار كقوله تعالى ﴿ وامنسحوا برؤسكم ﴾

وارجلكم بكسر اللام واما حركات ما قبل هذه الادوات من تاء التأنيث
وياه النسبة وعلامتي التثنية والجمع فخارجية يرجع الضمير الى المعرب
لان ما لحقته تلك الادوات ليست بمعربة وان ابيت عن ذلك فخرجت
بقيد الحينية (قوله ليس من حيث انه معرب) لوجوده قبل عامل
الجر بل قبل مطلق العامل وكذا الحال في الصور المذكورة (قوله ليدل
على المعاني) جمع معنى بمعنى ما يقوم بالشئ ويقابله العين (قوله واللام
في ليدل الى آخره) معطوف على اسم ان وخبرها (قوله يعنى وضع
الاعراب) اى وضع الاعراب في الاسماء ٢ ليدل على المعاني ويتضح به
المعاني في نفس الاسماء من غير استعانة ٣ الى العامل والقريضة وذلك
للاعتناء بشانها (قوله فانه بعيد) اذ لا نظر الى وضعه لا قصدا ولا تبعا
(قوله ليدل الاختلاف) فيه ان الاختلاف لو كان دالا على هذه المعاني
لكان الاعراب هو الاختلاف ٤ كما ذهب اليه بعض المتأخرين لاما به
الاختلاف كما صرح به في هذا الكتاب وفي غيره الا ان يقال ان نسبة
الدلالة الى الاختلاف يضرب من المسامحة ووجه ذلك ان اختلاف
المعاني المدلول عليه بقوله المعتورة عليه لما كان مستندا الى الاعراب من حيث
اختلافه نسبت الدلالة اليه قال المصنف انما اخترت هذا التعريف على
تعريف بعض المتأخرين لان الاختلاف ليس موجودا في الخارج وما به
الاختلاف موجود فيه والموجود في الخارج اولى بان يجعل علامة
ولان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى غيره فاذن يلزم
ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب اولا ويمكن ان يقال ايضا
ان الاعراب ٥ ما يوضح المعاني ٦ وما يزيل فساد الالتباس والموضح
ومزيل الفساد بالذات هو الحركات والحروف قال الشيخ الرضى الظاهر
في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف ألا ترى ان البناء ضده وهو
عدم الاختلاف انفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وفيه نظر لان
في المعرب شيئين اختلافا وسببه وقد تبين ان الاختلاف ٧ لا يناسب ٨ بل
لا يصح ان يجعل اعرابا فتعين ان يكون سببه اعرابا واما المبني فليس فيه
الا عدم الاختلاف اى البقاء على حالة واحدة اذ لا حاجة فيه الى سبب

٢ قوله في الاسماء
قيد بذلك لان وضع
الاعراب في المضارع
ليس للدلالة على
المعاني (سيالكوتى)
٣ قوله من غير
استعانة الى العامل
عدى الاستعانة
بلى بتضمن معنى
الاحتياج اه
(سيالكوتى)
٤ قوله لكان
الاعراب هو
الاختلاف لاتفاقهم
على ان الدال على
المعاني هو الاعراب
(سيالكوتى)
٥ قوله ما يوضح
المعاني ان كان منقولا
من الاعراب بمعنى
الظهار اه
٦ قوله وما يزيل فساد
الالتباس ان كان
منقولا من الاعراب
بمعنى ازالة الفساد
٧ قوله لا يناسب اى
على الوجه الاول اه
٨ قوله بل لا يصح اى
على الوجه الثانى
(سيالكوتى)

يقضيه بل يكفيه عدم سبب الاختلاف فتعين ان يكون نفسه بناء وليس
الحركة والسكون في آخره سببا لعدم الاختلاف حتى يطلق البناء على
الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو
كذلك حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلهما متقابلين (قوله بمعنى
الفاعلية) قال الشيخ الرضى المعاني المتورة هي كون الاسم عمدة وفضلة
بلا واسطة حرف الجر وبواسطته (قوله المتورة على صيغة اسم الفاعل)
لا صيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون المعنى ان الاسماء
تأخذها على سبيل المساوية وذلك لان توصيف المعاني بهذا الوصف
ليس الا لان المعاني باعتبار هذا الوصف تقتضى الاعراب والوصف
الذى به اقتضاء الاعراب هو كون احدها طاريا ابدا لا كون احدها
طاروا عليه فاذن تعين الكسر ويوافقها ايضا الرواية ويرشدك الى
ما ذكرناه ما قاله الشيخ الرضى وهو ان المعاني في الكلمة قد يطرأ بعضها
على بعض ولا بد للطارى ٢ من علامة مميزة له من المطرود عليه ومن ثم
احتاج المجاز الى قرينة والطارى الغير اللازم لا يلزم ان يطلب له اخف
العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والتكبير وقد يحتل له
حرف كما في المتن وقد يكون كلمة مستقلة كالماضاف اليه الدال على معنى
في المضاف وان كان طريان المعنى لازما للكلمة فان كان الطارى واحدا
ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها
تطلب للمتبس بغيره وان كان الطارى اللازم احد الشئين او الاشياء
فاللائق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة ٣ ومثل هذا المعنى
انما يكون في الاسم فجعلت علامته ابعاض حروف المد التي هي اخف
الحروف وجعلت في بعض الاسماء حروف المد التي لم تجلب ومن هذا
التقرير يظهر وجه ما يقال ان الاصل في الاسماء الاعراب وفي الافعال
والحروف البناء (قوله على تضمين مثل معنى الورد او الاستيلاء) فان
أخذ الشيء مستول ومستعل عليه ومثله الطريان (قوله يقال اعتورا
الشيء) الاعتوار دست بدست كردن جيزى راء والتعاور والتعور
مثله وقد جعل هنا مستعارا ٥ لتعلق المعاني بالاسماء على سبيل المثابة او مجازا

٣ قوله ولا بد
للطارى من علامة
الح دون المطرود
عليه لكونه اصلا
بمخلاف الطارى فانه
يدونها لا يسبق
الذهن اليه فلا بد له
من علامة مميزة ولذا
احتاج المجاز الى
قرينة دون الحقيقة
(سيالكوتى)
٤ قوله لازمة على
صيغة التأنيث صفة
بعد صفة لعلامة
(سيالكوتى)
٥ قوله مستعارا الح
استعارة تبعية بان
شبه ذلك التعلق
بالاخذ المذكور ثم
اشتق من الاعتوار
المستعمل في ذلك
التعلق المتورة
(سيالكوتى)

٥ قوله او مجازا
مرسلا باستعمال
اللفظ الموضوع
للاخذ على المناوبة
في المناوبة فيكون
بعلاقة الكلية
والجزئية ان كانت
المناوبة داخلية في
مفهوم الاعتوار
والمجاورة ان كانت
خارجية عنه
(سيالكوتي)

مرسلا ٥ عن التناوب (قوله وانما جعل الاعراب في آخر الاسم) اى
جعل الاعراب الذى هو الاصل حالا في الآخر او جعل مطلق الاعراب
في الآخر تحقق الحال في الحمل كما في الاعراب بالحركة او تحقق الكلى
في ضمن جزئية كما في الاعراب بالحرف او جعل في جانب الآخر لا يقال
على التقدير الاول لم يعلم موضع الاعراب بالحرف لانا نقول اذا تبين
موضع الاصل تبين موضع فرعه وهو جانب السفل بقدر الامكان
والالزم تقديم الفرع وتأخير الاصل (قوله والاعراب على صفته) اى
صفة المسمى والمدلول وذلك بناء على ان الفاعلية ومقابلتها صفات للمدلول
وقد جعلها الشيخ الرضى صفات للدال وهي كونه عمدة او فضلة فقال
جعل الاعراب في الآخر لان الدال على الوصف بعد الموصوف (قوله
فالاناسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال عليه) ان قيل
ان الحركات الاعرابية مع الاواخر والحروف الاعرابية نفس الاواخر
فلم يتأخر الدال عليها عن الدال عليه لا يجاب بان المراد بيان حال
الاعراب بالحركة الذى هو الاصل والمراد بالتأخر التأخر الذاتي
لا الزماني ولا شبهة في تأخرها الذاتي لالها تابعة للحروف لانا نقول
تأخرها الذاتي لازم لها انما وضعت بل يجاب بان المقصود بيان
الاعراب بالحركة لما ذكر وهو متأخرة بحسب الزمان عن الحرف
كما صرح به الشيخ الرضى وقال ان الحركات ابعاض حروف العلة فضم
الحرف في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وقس عليه اخويه
فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه
لا بعده واذا اشبعها صارت حرف مد ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد
التأخر عن الدال بقدر الامكان او التأخر عماعدا الحرف الاخير فان
التأخر عن الاكثر في حكم التأخر عن الكل (قوله ثلثة) اشار به
الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر خبر واحد ليصح الحمل على قوله
وانواعه فيكون العطف مقسما على الحمل كما في قولك البيت سقف
وجدران (قوله هذه الاسماء الثلثة الى آخره) اعلم ان الحركات
الثلاث تسمى ضمة وفتحة وكسرة سواء كانت بنائية او غير بنائية اعرابية

٦ قوله يراد بها
الغير الاعرابية
سواء كانت بنائية
كحيث واين وجير
او غير بنائية كحركات
الاوائل والاواسط
١١ (سيالكوتى)

او غير اعرابية كضمة فعل لكنها اذا اطلقت بلا قرينة يراد بها ٦ الغير
الاعرابية ويسمى ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية ولا يختص
بها بل معناها شامل للحروف الاعرابية ايضا والنسبة بين الضمة والرفع
عموم من وجه وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة والجر وانما
سميت الحركات بذلك الاسامى لحصول الاولى بضم الشفتين ويتبعه
رفعهما عن مكانهما وحصول الثانية بفتح الفم ويتبعه نصبه فكان
الفم كان ساقطا فنصبته اى اقمته بفتحك اياه وحصول الثالثة بتحريك
الفك الاسفل وخفضه وهو ككسر الشيء اذا المكسور يسقط ويهوى
الى اسفل ثم الجزم بمعنى القطع وفى الجزم قطع الحركة ولذا سعى
الجازم جازما والوقف والسكون بمعنى واحد والاول مختص بالاعرابي
والاخير ان بالنسائي (قوله ولا يطلق على الحركات البنائية) عند
البصرية واما عند الكوفية فالكل فى الكل (قوله فانها مستعملة
فى الحركات البنائية) بل فى الحركات الغير الاعرابية (قوله على لغة)
بالقرينة كقوله بالضمة رفعا الخ (قوله حقيقة او حكما) وذلك
اذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف يستدعى الرفع لكن قد يتخلف عنه
بعدة المشابهة بالفضلة ولا يخفى ان هذا التعميم هو الحق والقول بان
الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان فيما يشابهها بطريق الاستعارة
بعيد لادليل عليه نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احق ومن جعل
الياء فيهما للنسبة واراد التمسك بالنسبة الى الفاعل والمفعول فتوجيهه
بحسب المعنى راجع الى ما فى الشرح وتوجيه الشرح اقرب من توجيهه
الى الفهم (قوله حقيقة او حكما) وذلك فيما اذا كان الاسم فضلة
(قوله اى علامة كون الشيء مضافا اليه) بقرينة المقابلة للفاعلية
والمفعولية فانه مقابل لها لا كون الشيء مضافا وانما لم يقل حقيقة
او حكما لان الجر لا يوجد فى غير المضاف اليه واما نحو بحسبك
زيد فلما كان الجار زائدا فيه لم يعتدوا به او كان الجر زائدا كالجار
فكانه ليس علامة (قوله لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد)
مبنى على اصالة الرفع فى الفاعل ولو ترك قوله لانه واحد وقبل لان الرفع

ثقل والفاعل حقيقة او حكما قليل بحسب الاقسام لم يكن مبني عليها
وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف الى آخره ولك ان تقول لان
الرفع اقوى الحركات ٧ فيناسب العمدة (قوله فاعطى الثقل للقليل)
٨ اى مجموعا للقليل للتعادل ولذا جعل الخفيف للكثير (قوله والنصب
خفيف) او ضعيف والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف للاضعيف (قوله
ولما لم يبق) الخ انما احتيج للاضافة الى علامة لان المضاف اليه
فضلة بواسطة حرف الجر فاريد تمييزها عما هو فضلة لا بواسطة
الحرف اما كونه فضلة فلاله اقتضاه العمدة التى هى الفعل وليس عمدة
اما انه بواسطة فلان اتصال معنى العمدة اليه بواسطة الحرف ولما كان
العمدة اقتضته ولما حرف مدخل فى ذلك اعتبر عماله اما عمل الحرف فى
ظاهره واما عمل الفعل فى محله ولذا جاز اللفظ بالنصب على محله
ويظهر نصبه اذا حذف الحرف لجرم يخرج الجر فى موضعين عن كونه
علما للفضلة و يبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم
بتقدير الحرف كغلام زيد فان الفعل محذوف نسيا منسيا الثانى فى الجبرور
المستند اليه كمر- يزيد وكان قياس المستثنى بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول
معه ايضا الجر لانها فضلة بواسطة الواو والا لكن لما كان الواو
فى الاسل للمطف وغير مختص باحد القبيلين يعنى الاسم والفعل وكان
الايدخل فى غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يروا عماله ما فبقى ما بعدها
منصوبا كل ذلك مما استفدته من كلام الشيخ الرضى (قوله العامل)
احتيج الى بيانه اما لاحتياج بيان حكم المعرب بل تعريفه ايضا اليه لان
العامل المذكور فى حكمه مراد فى تعريفه وانما آخره عن الاعراب
لانه سبب بعيد الاختلاف والاعراب سبب قريب له واما لاستيفاء
ذكر العامل الاربع التى هى مقاصد هذا الفن كما قالوه فان المعرب مادة
والاعراب صورة والدلالة على المعانى غاية والعامل فاعل وتأخيرهم عن
المادة والصورة ظاهر واما تأخيرهم عن الغاية فلانها مذكورة تبعا لانسباق
بيان الصورة اليها او لانها مقصودة بالتات والمراد بيان عامل الاسم
اذا كان المعانى المتورة مختصة بالاسم كما ذهب اليه البصرية وينبغى

٧ قوله فيناسب
العمدة لكونه
الاقوى (سيالكوتى)
٨ قوله اى مجموعا
للقليل يعنى جعل
الاعطاء المتعدى بلا
واسطة الى المفعول
الثانى متعديا باللام
بتضمين معنى الجمل
للدلالة على ان اعطاء
الثقل للقليل اعنى
الفاعل الذى هو
واحد بطريق الجمل
والوضع فلا ينافى
حصوله فى غيره
لاجل المشابهة
(سيالكوتى)

ان يكون تعريف العامل مطلقا عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة فعلا
او اسما على وجه مخصوص مما اقتضاه مقتضى او الشبه التام بالاسم
وايضا المراد بعامل الاسم العامل الذي له تأثير في المعنى حتى لا يرد النقض
بالباء في بحسبك زيد (قوله ما به يقوم) تقديم الجار والمجرور للاهتمام
للاختصاص اذ لا دخل له في التعريف ان قلت التعريف غير مائع اصدقه
على كل من الاستناد وما قام به المعنى المقتضى والمركب منهما وعلى
المركب من العامل واحد الامور المذكورة قلنا الباء للآلة اى ماعدته
آلة لتأثير المتكلم اذا اعتقدوا انه آلة وان لم يسموه آلة بل يسمونه مؤثرا لا يقال
فيتوقف انبات التعريف على التتبع ليعلم ما يعدونه آلة فيفوت العرض
من تدوين النحو ويبطل ما قيل في عدول المصنف عن تعريف الجمهور
للمعرب لان العامل مأخوذ في تعريفه لانا نقول قد كفى ضبطه المدون
وحصره العوامل مؤنة التتبع ولا يخفى انه لو قال العامل ما يقوم المعنى
المقتضى للاعراب لكان سالما عن الاعتراض الاول لانه نص في الآلة
اعلم ان العامل قد يقال انه آلة وقد يقال انه علامة لما يحدثه المتكلم
في اللفظ ويتفرع عليه ما قالوه من ان رتبة العامل التقدم اما على الاول
فلان للآلة تقدما بالذات على ماهو آلة له ومن حق المتقدم بالذات ان يتقدم
تلقا ليوافق الوضع الطبع واما على الثاني فلان حق العلامة من
حيث هي علامة ان تقدم على ما هي علامة له لتعرف او لا ثم يعرف
ما هي علامة له ومن كونه علامة يظهر ايضا ما يقال من ان حق العامل
ان يكون لفظيا لا يقال هو آلة او علامة للاعراب شحقه التقدم عليه
لا على المعرب لانا نقول تقدمه عليه لا يتصور بدون تقدمه على المعرب
ولما ثبت ذلك لزم ان يمنع انعقاد علامة العاملة والمعمولة بين شيئين
بمعنى ان كلاهما عامل في الآخر والالزم ان يكون حق كل منهما التقدم
على الآخر الابجتهين مختلفتين كما في كلمة الشرط والشرط فان كلاهما
عامل في الآخر نحو قوله تعالى ﴿ ايا ما تدعوا فله الاسباء الحسنى ﴾ فان
ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق في الفعل صار عاملا فيه
ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له فله تقدم وتأخر بجهتين

مختلفين (قوله اي يحصل) فسر التقويم بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه اهل اللغة لاشتقاقه من القيام الذي هو قيام العرض بمحله وذلك لان المعنى المقتضى ليس قائما بالعامل (قوله اي معنى من المعاني المستورة) انما قيد المعنى به لان اقتضاء الاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه من المعاني المستورة كما ذكرناه (قوله اذ به حصل معنى الفاعلية) لان له استدعاء الاسناد اليه (قوله اذ به حصل معنى المفعولية) اي بالفعل الذي في رأيت لان له استدعاء التعلق قال الكوفية بمجموع الفعل والفاعل عامل في المفعول لانه صار فضلة بمجموعهما (قوله وفي سررت يزيد الباء عامل) اي في لفظه واما في محله فالعامل هو الفعل ومحله النصب هذا اذا كان حرف الجر مذكورا اما اذا لم يكن مذكورا كغلام زيد فمنهم من قال ان المقدر عامل وجاز اعمال حرف الجر مقسودا لوقوع المضاف موقعه ومنهم من قال ان المضاف عامل لان الحرف صار ليا منيا ولذا يكسب المضاف التعريف والتخصيص من المضاف اليه واليه مال الشيخ الرضي (قوله فالمنفرد) لما ذكر الاعراب وانواعه وكان لكل واحد من انواعه اقسام وتلك الاقسام محال اراد ان يذكر عقيب تلك الاقسام ومحالها فأتى بالفاء لبيانها (قوله الذي لم يكن متنى ولا مجموعا) المفرد في المشهور يطلق على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل الجملة وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل المتنى والمجموع والمراد هنا الاخير بقرينة المقابلة ان قيل لابد من تقييده بكونه غير الاسماء الستة وما الحق بالمتنى والمجموع لانها داخلة في المفرد خارجة عن الحكم فلا يجاب بانها غير داخلة فيما حكم عليه بناء على ان القضية مهمة او ان الاسماء الستة وبعض ما الحق بالمتنى غير خارجة لان شمول الحكم يستدعي شموله لجميع الافراد لاشموله لجميع الافراد في جميع الاحوال لان مقام الضبط ياباه مع ان ذكر المنصرف حينئذ لاخراج غير المنصرف الذي لم يضاف ولم يعرف باللام اسلا لا لاجرا غير المنصرف مطلقا كما هو الظاهر بل يجاب بانها غير داخلة بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها ان قيل قد بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغي ايضا ان يكتب بذلك ولا يصرح

بقيد الاصراف هنا احترازاً عنه اجيب بان تلك الاسماء محصورة
 وغير المنصرف لا يكاد ينحصر فاحتيط في الاحتراز عنه لئلا يقع غلط في امور
 كثيرة واسكتني في الاحتراز عن المحصورة بادنى شيء اذ ليس الاعتناء
 بحالها كالاكتناء بما لا ينحصر مع ان الاختصار في العبارة مطلوب له جداً
 (قوله والجمع المكسر المنصرف) انما لم يقل فالمفرد والجمع المكسر
 المنصرفان لانه قصد نوع تغليب ٣ ولانه يلزم الفصل بين الصفة
 وموصوفها بما ليس صفة له وهو المكسر اولتوهم التغليب كقيل وهو
 بعيد جداً لان مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف يأتي عن ذلك
 ولولم يأت عن توهم التغليب لم يأت عن توهم المشاكلة في المذكور
 فيكون ٤ من قيل قوله تعالى ﴿وساءت مرتفقاً﴾ في مقابلة وحسنت
 مرتفقاً (قوله الذي لم يكن الواحد فيه سالماً) الاظهر أن يقال الذي
 لم يكن ماحقاً بآخر واحده واو ونون ولاالف وتاء ايظهر خروج مثل
 سنون وضربان عنه ويظهر دخول فلك جمعاً فلك فيه (قوله احدهما
 ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة) خلقتها ولا انها ابعاض
 للحروف وفيه انها ليست ابعاضاً لها الاتوها ولو سلم فذلك يقتضي
 الاصلية بحسب الذات لا بكونها علامة (قوله والفتحة نصباً) قال
 قدس سره في الحاشية هذا التركيب من قيل العطف على معمولي عاملين
 مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور اجازته المصنف انتهى وذلك لان
 الفتحة عطف على الضمة والعامل فيها البناء ونصباً عطف على رفعاً
 والعامل فيه هو الاعراب المقدر والقرينة عليه المقام لانه بضد بيان
 اقسام الاعراب ومحالها ولك ان لا تقدر الاعراب في نظم الكلام فان
 ملاحظته كافية في كونه عاملاً ولك ايضا ان نجعل عامله ما هو عامل
 في الظرف المستقر (قوله ويحمل النصب على الحالية والمصدرية)
 قال قدس سره في الحاشية على معنى انه اعرب هذان القسمان بالضمّة
 حال كونهما مرفوعين او اعربا بالضمّة اعراب رفع وعلى هذا القياس
 نصباً وجرا انتهى قد اشار بقوله على معنى الى ملاحظة الاعراب سواء
 كان في قالب المصدر او الفعل وسواء قدر في نظم الكلام او لم يقدر ولا يخفى

٣ قوله لانه قصد
 نوع تغليب اي
 قصد أن يجعل كل
 واحد من الحليين
 للاعراب بالحركات
 الثلاث ملقباً ومعبراً
 باسم مختص

(سيالكوتى)

٤ قوله فيكون من
 قيل قوله تعالى
 ﴿وساءت مرتفقاً﴾
 الخ فان معناه موضع
 الارتفاق في النار
 لانه عبارة عن نصب
 المرفق تحت الخد
 للاستراحة ولا
 استراحة في النار
 الا انه عبر عن مقام
 الكفار بالمرتفق
 لوقوعه في مقابلة
 قوله تعالى في
 حق اهل الجنة
 ﴿وحسنت مرتفقاً﴾

(سيالكوتى)

ان مجرد هذه العبارة لا يفيد كون الحركات الثلاث رفعا ونصبا وجرا
 على تقدير الظرفية والحالية لا المصدرية فان الاعراب الذي هو الرفع
 والنصب والجر اذا كان ملتبسا بالضمّة والفتحة والكسرة وكانت
 تلك الملايسة من قبيل ملايسة العام للخاص افادت ذلك (قوله جمع
 المؤنث السالم) قدمه على غير المنصرف لانحطاطه عن اقسام الاسم المعرب
 لشبهه بالفعل وهو يصدد ببيان اقسام المعرب واعرابها ولانه
 اكثر خلافا ٣ للاصل من جمع المؤنث حيث ترك فيه احدى الحركات
 مع التثنية بخلاف جمع المؤنث ولان جمع المؤنث السالم اكثر ارتباطا
 بالقسمين الاولين لانه مقابل للاول ومناسب للثاني ٤ باعتبار الجزء الاول
 ومقابل للثاني ٥ باعتبار الجزء الثاني وليكون ذكرها على ترتيب ذكر
 مقابليهما قال قدس سره في الحاشية قوله السالم مرفوع على انه صفة
 للجمع انتهى لا مجرور على انه صفة للمؤنث حتى يكون المعنى المؤنث الذي
 سلم عن التغيير اذا جمع وجاز توصيف المضاف الى ذى اللام بذى اللام
 عند الجمهور لانهما في درجة من التعريف عندهم واما عند المبرد
 فتعريف المضاف المكتسب من المضاف اليه انقص ومثله بدل عنده
 (قوله وهو ما يكون بالالف والتاء) سواء كان واحدا مؤنثا او مذكرا
 كسبحات جمع سبجل ومرفوعات جمع مرفوع وسواء كان جمعا بحسب
 الحال او بحسب الاصل فدخل عرفات فيه لا يخفى ان تفسيره بما ذكر
 سواء كان بحسب العرف او بعموم المجاز كما يدخل مثل سبحات يخرج
 نحو تين جمع تبة وكما لا حاجة في ادخال الاول الى تقدير مضاف وهو
 صيغة او معطوف وهو ما على صيغته لم يحتاج في اخراج الثاني الى تقدير المضاف
 (قوله غير المنصرف بالضمّة والفتحة) اي اذا خلى وطبعه كان
 كذلك (قوله فاعراب هذه الاسماء الستة) اي لا بخصوصها بل بعمومها
 اذ كثيرا ما يجري حكم على شخص ويراد الحكم على نوعه
 فحاصله ان الاسماء الستة حكمها كذا قيل في توجيه تلك الارادة
 ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تأويله بالصفة
 المشتهر منها بها فيصح ان يؤول ابوك الى آخره بالصفة التي اشتهرت بها

٣ قوله للاصل اي لما
 هو الاصل في الاعراب
 من جميع الوجوه
 وهو المفرد المنصرف
 (سيالكوتى)
 ٤ قوله باعتبار الجزء
 الاول متعلق بقوله
 مقابل ومناسب على
 سبيل التنازع اي
 مقابل له مفرد المنصرف
 باعتبار الجزء الاول
 اعنى الجمع ومناسب
 للجمع المكسر باعتبار
 ايضا (سيالكوتى)
 ٥ قوله باعتبار الجزء
 الثاني اي باعتبار السالم
 سواء تانيا قسما باعتبار
 كون المضاف اليه
 من تمة المضاف وكان
 مجموع جمع المؤنث
 السالم جزءا اول
 (سيالكوتى)

وهي كونها اسماء ستة وفيه ماس من تزييف ككون اللفظ موضوعا
 لنفسه (قوله بالواو رفعا) الخ لا بالحركة التقديرية او اللفظية
 وهي حركة ما قبل حروف المد كما قبل لزوم الاعراب في الوسط والعدول
 الى خلاف الاصل وهو التقدير مع الغناء عنه (قوله اذ مصغراتها) اي
 ما يصغر منها وانما قلنا ذلك لان ذو لا يصغر (قوله معربة بالحركات)
 لانه يتحرك عينه ولامه وجوبا ليم وزن قبيل وحرف الملة المجمول
 اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة (قوله ومضافة) فيه تغيير لنظم
 المتن حيث اخر قوله مضافة عن قوله بالواو الى آخره وذلك اما لانه
 جعل قوله مضافة حالا من المستتر في الظرف وجعل الظرف عاملا فيه
 وحيث تكون العبارة محمولة على التقديم والتأخير والا فالحال لا يتقدم
 على العامل المعنوي فلذا قدم ما اخره ٢ اولان للممازج تغيير النظم المكتة
 كالناية او حسن الموقع او موافقة الاسلوب السابق الى غير ذلك ولا ينبغي
 ان قوله مضافة يجوز ان يكون حالا من معمول الاعراب المفهوم من المقام
 او المقدر في نظم الكلام (قوله ولم يكن في هذا الشرط بالمثل لثلا
 يتوهم) تفصيله ان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة
 والقصد الى نقي الاضافة الى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء فاحتيج
 الى التصريح به وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المتني
 والمجموع بصيغة الواحد كذلك (قوله لثلا يكون بينهما وبين الواحد)
 ولان الحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب انقلها
 وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل حرف من تلك الحروف كحركة
 او اكثر فكرهوا ان يستند المتني والمجموع مع كونهما فرعين
 للمفرد بالاعراب الاقوى (قوله لمشايتها المتني) في كون معانيها
 منبشة عن تعدد كالاخ للاخ دون غد ليظهر ذلك التعدد خصوصا
 ذلك بحال الاضافة (قوله ولو جود حرف صالح) فاستراحوا
 من كلفة اجتلاب حروف اجنية مع ان اللام في اربعة منها كائنها مجلوبة
 للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل لسيا مقسما فهي اذن كالحركات
 المجتلبة للاعراب وكذا الواو في فوك لالها كانت مبدلة منها الميم

٣ قوله اولان للممازج
 تغيير النظم يعني
 ان السارج مزج
 عبارة المتن بعبارة
 واعتبره من كلام
 نفسه حيث زاد الواو
 العاطفة قبل قوله
 مضافة وعمله على
 عبارة نفسه اعني
 موحدة وللممازج
 تغيير الممزوج لانه
 اعتبره كلام نفسه
 (سياتي كوفي)

في الافراد فلم ترد الى اصلها الا الاعراب قال الشيخ الرضى الاقرب
عندي ان اللام في الاربعة الاول والعين في الباقيين في حالة الرفع علم
العمدة والالف والياء في النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع
كونهما بدلا من لام الكلمة وعينها وجعل ما قبلها من الحركات
من جنسها للتخفيف وقال المصنف ان الواو والالف والياء مبدلة
من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب
لا يكون من سنخ الكلمة ٤ فهي بدل يفيد ما لم يقده المبدل منه وهو
الاعراب كالتاء في بنت تفيد التأنيث ولا يبقى ذو وفوك على حرف لقيام
البدل مقام المبدل منه واعترض عليه بان لا يجوز في جعل الاعراب
من سنخ الكلمة لغرض التخفيف كما في المنى والمجموع وله ان يقول ان
علامتي التأنيث والجمع ليستا من حروف المياني بل من حروف المعاني
(قوله وهو كلا) وهو ليس بمنى لان لم يثبت كل في المفرد ولجواز رجوع
ضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء قال الله تعالى ﴿ وكنتما الجنتين ﴾
آنت اكلاهما وللزوم الالف في الاحوال الثلاث حال اضافته الى المظهر
ولجواز امالته فان المتنى لا يعمل والفاء بدل من الواو لا بدال التاء منها
في المؤنث ولم تبدل التاء من الياء الا في اثنتين وقال السيرافي بدل من الياء
لسماع الامالة ولا يميلون اسما ثلاثيا على غير الشذوذ الا ما كان هـ من ذوات
الياء (قوله وكذا كنتما) على وزن فعلى والالف للتأنيث جعل اعرابا
كاللام في كلا وانما جيء بالفاء التأنيث بعد التاء لان الياء لم تنمحض للتأنيث
فلذا جاز توسيطها بل فيها راحة منه لكونها بدلا من اللام ولهذا
لم يفتح ما قبلها ولم يقلب تاء اخت وبت هاء في الوقف ولانها ليست
لحض التأنيث وكذا الالف لانها بتغير الاعراب جاز الجمع بينهما
والحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده وفي قوله فلذا جاز
توسيطها ردة للمصنف حيث قال انها ليست للتأنيث لان تاء التأنيث
لا تكون وسطا ويجب ان يكون ما اضيف اليه كلا وكنتا منى اما لفظا
ومعنى او معنى فقط كقولك كلاهما ولا يجوز تفريق المنى الا في الشعر
كقولك كلازيد وعمرو (قوله فاذا اضيف الى المظهر يجب ان يكون

٤ السنخ بكسر
السين المهملة والنون
والهاء المعجمة
الاصل واستاخ
الاسنان اصولها
كذا في الصحاح
(سيالكوتى)

هـ قوله من ذوات
الياء اي من الالفاظ
التي انفردت عن
الياء (سيالكوتى)

معرفة (قوله) واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع قبل انه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المتنى وهو موافق له لفظا ومعنى واصل المتنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا لمتبوعه في الاعراب ثم اطرده ذلك فيما اذا لم يتبع المتنى المعرب نحو جنسا كلانا واما اذا اضيف الى المظهر فانه لايجرى على المتنى اصلا (قوله) وانسان قال الشيخ الرضى كان عليه ان يذكر ٢ مذكروا ان اذ لم يستعمل مفردة فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كان مذكرا ثم تنى لم يمكنه مثل ذلك في ثنائيان وذلك لان معنى ثنائيا لو استعمل في طرف الجبل ليس في الطرف الواحد معنى التثنية كما لم يمكن ان يقال لمفرد انسان ان اذ ليس في المفرد معنى التثنية فالتثنيان طرفا الجبل التثني فالتثني في مجموع الجبل لا في كل واحد من طرفيه (قوله) وهو اولو جمع ذولا عن لفظه (فلا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون مفردة عن لفظه وكذا اولات جمع ذات لاعت لفظها فلا يكون جمع المؤنث السالم فينبغي ان يذكر اولات مع جمع المؤنث السالم ملحقا به ٣ واما ذوو فهو جمع سالم فلذا لم يعد منه من ملحقاته وانما قدم اولو على عشرين لانه جمع ولا يدل على عدد معين كما هو مقتضى الجمع (قوله) وهو علامة التثنية والجمع قال الشيخ الرضى جمعت الالف علامة للتثنية والواو علامة للجمع لمناسبة الالف بخفة لقلة عدد المتنى والواو بتقلبه لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جميع المتنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانما واتموا وهما وهما واما وكوا (قوله) لانه الضمير المرفوع للتثنية (الخ اولان كلا من المتنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابه واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الف المتنى وواو الجمع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي التي اولى بالقيام مقام الحركة الا الياء للجبر والنصب في المتنى والمجموع والجر اولى بها فقلت الف المتنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضية بخلاف الرفع (قوله) وفرقوا قال الشيخ الرضى تركت فتحة ما قبل الياء في المتنى ابقاء على الحركة الثانية قبل اعراب المتنى مع عدم استنقالها واما الضم قبل ياء الجمع فقلب كسرا لاستنقاله قبل الياء الساكنة لو اقبلت والتباس الرفع

٢ مذكروا ان بكسر الميم والذال المعجمة والراء المهملة طرفا الايتين وليس لهما واحد لانه لو كان واحدا مذكرا على ما زعم ابو عبيدة لقالوا في التثنية مذكريان لان المقصور اذا كان على اربعة احرف ينشئ بالياء على كل حال (سيالكوتى) ٣ قوله واما ذوو اورده باسقاط التثنية اشارة الى انه لازم الاضافة كمفردة (سيالكوتى)

بغيره وبطلان السبى لو قلبت الياء لضمة ما قبلها واوا مع ان تغيير
الحركة اولى من تغيير الحرف فارفع التباس المجموع بالمتنى بسبب كسر
ما قبل ياء الجمع ان حذف نوناها بالاضافة وكسر النون في المتنى لكونه
تنويننا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه
ان يكسر وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المتنى بخفة الالف
وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما
فطارية للاعراب (قوله اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق) اى
في ضمن ما سبق من تقسيم الاختلاف الى اختلاف لفظ او تقدير وانما قال
ذلك ليصح تفسير قوله التقديرى واللفظى المعرف بالام العهد بما اراده
كاتبين وليتصل لاحق الكلام بسابقه فعلى هذا يكون قوله التقدير
الى آخره بيانا لمحل القسمين لانهما كما قيل (قوله ولما كان التقديرى اقل)
سهل القبط اشار اليه اولا والا كان المناسب تأخيرهم عن اللفظى لان
من حق العلامة الظهور (قوله اى في الاسم المعرب) اشار به الى ان
ماليت مصدرية كما قيل وذلك للاحتياج الى جعل فى بمعنى اللام
ان لم يقدر الوقت والى لزوم تقدير التعذر او الاستتقال فى الامثلة
واقوات الملائمة لما سبق من بيان محال الاعراب ولان فى فى قوله واللفظى
فيما عداه ليست بمعنى اللام والا لكان معناه ان الاعراب اللفظى اصل
لاجل ما هو مفاير للتعذر او الاستتقال ولا يخفى فساده (قوله الذى تعذر
الاعراب فيه) ففيه حذف العائد والضمير المستتر راجع الى الاعراب
ولك ان تقول الذى تعذر اعراجه فحذف المضاف واقم المضاف اليه
مقابه اعنى الضمير فصار مرفوعا مستترا فى الفعل (قوله الذى فى آخره)
اى فى موضع آخره فلا يلزم انحسار الظرف والمظروف ولك ان تقول
ان آخر الاسم عام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد (قوله الف مقصورة)
سميت بها لانها ضد الممدودة او لانها ممنوعة من الحركات مطلقا والقصر
المنع والاول اولى بدليل مقابلتها للممدودة وعدم اختصاص المنع
بالالف لتحققه فى ميم غلامى (قوله او محذوفة) وهى فى حكم الثابت
ولهذا لم يعرب ما قبل الالف وخلفاء امر هذا القسم وظهور مقابله

مثل بالاول وترك الثاني (قوله كعصا وغلامي) خبر مبتدأ محذوف والتقدير هو او ملتعذر عصا وامثاله وغلامي وامثاله او صفة مصدر محذوف اي تعذرا كتعذر عصا وغلامي وان جعلت الكاف اسمية جاز أن يكون كعصا وغلامي بدلا من قوله ماتعذر او يساناله وقوله مطلقا على التقدير الاول حال من مدخول الكاف والعامل فيه ما يتضمنه الكاف من معنى التمثيل او ما يفهم من الكلام من التعذر او تقدير الاعراب وعلى التقدير الثاني حال مما اضيف اليه التعذر المحذوف او ظرف او مصدر لذلك المحذوف والمعنى كتعذره في زمان مطلق او تعذرا مطلقا وعلى التقدير الثالث حال من قوله كعصا وغلامي والعامل فيه ما هو عامل في الظرف المستقر او ظرف لذلك العامل (قوله فان الالف) ٧ مادامت الفاء (قوله وكا في الاسم المعرب بالحركة) لم يقل وكا في الاسم المفرد كما قيل ليدخل فيه الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم ولو قيل بالحركة لفظا لكان اولي ليخرج مثل عصاي فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة اعلم ان اكثر التحاة ذهبوا الى ان باب غلامى مبنى لاضافته الى المبني وخالفهم المصنف لان غلامى معرب ولان الاضافة الى المبني لا يوجب البناء الا بشرط سبذكر ان شاء الله تعالى (قوله فانه لما استغل) الى قوله قبل دخول العامل لان العامل انما يدخل الاسم بعد نبوته في نفسه وهو هنا مضاف الى الياء فالاضافة اليها متقدمة على العامل وهي مستلزمة لكسرة ما قبلها (قوله فما ذهب اليه) الى آخره تفرع على المقدمة الاستثنائية التي تفهم من قوله لما لعل على الشرطية وتوضيحه ان كسرة الملازمة متقدمة على كسرة الاعراب بمراتب لتقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقتضى المتقدم على الاعراب فلا يجوز أن تكون هي اياها ان قلت لم لا يجوز زوال الاولى بعروض الثانية قلنا لا وجه لزوالها لبقاء سببها مع أن الاصل بقاء الشيء على ما كان وان العناية بكسرة الملازمة اكثر خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب بالكسرة لجواز تقديره ان قلت لم لا يجوز أن نجعلها علامة ايضا بعد تحقق العامل كما في علامتى التثنية والجمع فقد اجيب عنه بانه يلزم حينئذ توارد مؤثرين مستقلين اصطلاحا

٧ قوله مادامت الفاء
قيد بذلك لان الالف
اذا انقلب همزة يقبل
الحركة كما في قائل
وبائع (سيالكوتى)

على اثر وكما يستحيل توارد المؤثرين المستقلين حقيقة على اثر يستحيل
عندهم توارد المؤثرين المستقلين اصطلاحا على اثر ولا يخفى تحققهما
فيما نحن فيه دون صورتى التثنية والجمع لان حمل علامتيهما على
الاعراب مسند الى العامل وهو مؤثر اصطلاحا وحاملها على معنى
التثنية والجمع مسند الى قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقى (قوله اى فى
حالى الرفع والجر) يعنى ان قوله رفعا وجرا ظرف للاستقلال المقدر
والمعنى كاستقلال قاض وقت مرفوعيته ومجروريته او وقت رفع العامل
وجره له وذلك ان نجعل مصدرا اى استقلال رفع وجرا وحالا مجازيا ضيف
اليه الاستقلال المقدر اى حال كونه مرفوعا ومجرورا الى غير ذلك من
الاحتمالات التى ذكرنا فى قوله مطلقا (قوله لاستقلال الضمة والكسرة
على الياء) المكسور ما قبلها قال الشيخ الرضى وذلك محسوس لضعف
الياء وثقل الحركتين مع تحريك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها
لم تستقل الحركتان كظي وكسى (قوله ونحو مسامى عطف على
قوله كقصاص) مرفوعا او منصوبا لاعلى قوله قاض اذ لو قصد حينئذ
بلفظ نحو تمثيل تقدير الاعراب كان مستندوكا لاقادة الكاف اياه ولو
قصد به كون اللفظ جمعا سالما بالواو والتون مضافا الى ياء المتكلم لم يحتاج
ايضا الى ذكره اذ ليس المقصود فى التمثيلات خصوصية المذكورات بل
يراد المذكورات واضرابها ولذا لم يجمع بين الكاف ونحوها (قوله
فان اصله مسلموى) قال الفاضل الهندى ان تلفظ الاعراب فى مسامى
بعد الاعلال متعذر وقبله مستنقل كافى عصا لكن المؤثر فى التقدير فى
عصا ما بعد الاعلال من التعذر وفى مسامى ما قبله من الاستقلال لان اعرابه
بالواو وثقله يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وثقله
يوجب ابدال الحرف لا الاسكان وتقدير الحركة (قوله فصار الاعراب
حالة الرفع تقديرية) وذلك لامتناع ان يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا
عنها فى الدلالة كما جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدلا عن الفتحة لان
الزائل بالاعلال فى حكم الثابت فلو جعل الياء بدلا عنها لكان لكلمة واحدة
اعرابان لفظى وتقديرى بخلاف فتحة الجمع فانها غير ثابتة تقديرا (قوله

فان الياء المدعمة ايضا ياء) باقية على سكونها (قوله وقد يكون الاعراب بالحروف تقديرية في الاحوال الثلاثة) او بعضها فيما كان اعرابه بالحروف ولا في مدة آخره ساكنا بعدها سواء كان مضافا او لا كافي قوله تعالى ﴿والمقيمى الصلوة﴾ على قراءة النصب وانما لم يقل ولا في آخره لثلا ينقض القاعدة بمصطفوا القوم ولعله انما لم يعده المصنف لانه بصدد بيان الاعراب اللفظي والتقديرى الثابت للاسم في حدة ذاته لا باعتبار عارض وكان الياء في مثل غلامى ومسلمى لشدة امتزاجها بالكلمة ليست طارضة ان قلت فلم لم يعد في مع ان اعرابه ينبغي ان يكون بالواو تقديرية في حالة الرفع كافي مسلمى ولما لم يعده من التقديرى بطل قوله واللفظى فيما عداه اجيب عنه بانه جعل داخلا في باب غلامى نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وهى فمى وان كانت قليلة نعم بقى الاشكال فى الاعلام التى يحكى فى لغة الحجاز نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد فانه معرب فعذر اعرابه وجوبا لاشتغال محله بحركات

الحكاية وكذا فى المثنى المحكى ٣ اذا جوز الحكاية فيه (قوله واكتفى بتعريفه) انما صح الاكتفاء به لانحصار المعرب عنده فى المنصرف وغير المنصرف فاذا علم غير المنصرف بانه ما فيه علتان الى آخره علم ان المنصرف ما لا يكون كذلك وهذا مثل ما سبق فى تعريف المعرب وعدل عن تعريف النحاة المنصرف بانه الذى يدخله الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف بانه الذى يسلب عنه الجر والتنوين لشبهه الفعل وبحرك بالفتح وذلك لاستلزام توقف الشئ على نفسه فيما هو المقصود من التعريف وعدم انحصار المعرب فيهما لخروج ما اعرّب بالحروف مثلا عنهما (قوله غير المنصرف) المنصرف مأخوذ من الصرف وهو الفضل والزيادة وانما سعى المنصرف به لاشتغالها على زيادة على الاعراب اعنى علامته وهى التنوين او لانصافه بزيادة تمكن ولذا يقال له الامكن ولما عرى مقابله عن تلك الزيادة سعى بغير المنصرف (قوله ما اى اسم معرب) جعل ماموصوفة لاموصولة لان حق الخبر ان يكون نكرة ولتلايلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدأ لان غيرا لا يكتبب التعريف من المضاف اليه وفيه ان المراد بغير المنصرف معناه العرفى وهو مفهوم محصل لم يلاحظ

٣ قوله اذا جوز الحكاية فيه ومنه قول من قال دعنى من تمرنان فان الاعراب فيه مقدر لان الالف المحكية مألوسة من ظهور الياء لفظا فحكمنا بانها فى التقدير (سبالكونى)

فيه معنى المغابرة وله ان يقول انه بهذا المعنى ايضا نكرة لان الظاهر
 ٢ انه اسم جنس ٣ لا علم جنس لانه علم ضروري ولا ضرورة هنا والقول بانه
 خبر قدم يخالف الاسلوب الشائع من تقديم المرف وجعله موضوعا
 والقاعدة المحفوظة ايضا من ان سبق العلم بشئ يستدعي جعله موضوعا
 وقد سبق العلم بغير المنصرف (قال فيه علان) فاعل الظرف او مبتدأ
 قدم خبره والجملة صفة ما العلة في الافة عارض غير طبيعي يستدعي حالة
 غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغي
 ان يختار المتكلم عنده حصوله امرائنا سبه وذلك الامر المناسب يسمى
 بالحكم فعلى هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد واحد مجازا لكن
 صريح كلام المصنف في الايضاح يدل على ان اطلاق السبب على كل
 من التسع حقيقة وبني ذلك على ان صاحب المفصل تقي السبب
 في تعريف غير المنصرف حيث قال ما فيه سبيان ولم يقل ما فيه سبب
 ولا ينبغي ان هذا الوجه جاز في العلتين ايضا فيكون اطلاق العلة على
 كل واحد حقيقة عنده (قوله واستجماع شرائطهما) انما قال ذلك
 اثلا يبطل ما نفع التعريف بنوح وعنه منصرفين ٤ بناء على صدق
 التعريف عليهما وبما دخله اللام او اضيف كالاخر واحركم في انه منصرف
 مع صدق التعريف عليه وانما يستدفع القرض به لان من شرائط تأثير
 العلتين انتفاء ما يعارضهما وقد وجد المعارض فيما ذكر اما في الاولين
 فلان سيكون الوسط يعارض احد السبيين واما في الآخريين فلان دخول
 اللام او الاضافة يعارض السبيين او احدهما لزيادة الاختصاص اهمما
 بالاسم ان قلت يبقى النقض بما دخله الكسر والتنوين للضرورة
 او التناسب لصدق التعريف عليه مع انه منصرف عنده لقوله ويجوز
 صرفه وبمسلمات ايضا علما لمؤث لصدق التعريف عليه مع انصرفه
 لدخول الكسر والتنوين عليه اجيب عن الاول بما سيجي في تحقيق
 قوله ويجوز صرفه وعن الثاني بان يمنع وجود السبيين المستجمعين
 لشرائطهما كما قال العلامة من ان هذه التاء ليست متمحضة للتأنيث لدلالاتها
 على الجمعية ولا مجال لتقدير التاء لان التاء الظاهرة مانعة عن تقدير

٢ قوله انه اسم جنس
 واسم الجنس لصدقه
 على كثيرين في حكم
 النكرة (سيالكوتى)
 ٣ قوله لا علم جنس
 لذلك بان يقدر
 انه موضوع لذلك
 المفهوم من حيث
 معلوميته لا سامع
 (سيالكوتى)

٤ مع صدق التعريف
 عليهما نحو

٤ قوله او ان يقول عطف على ان يمنع اى المصنف رحمه الله وكذا قوله او ان يحذف على ما يظهر من حاشية المولى عبد الحكيم وان كان فى طبعه غلط اه

٦ قوله او من تسع عال اى على حذف الصفة قوله والاول اوفق لتعين حذف الموصوف فيه اه ٧ قوله وبما فى اول البيت الخ لان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فيكون تسع صفة العلى (سيالكوتى)

اخرى ٤ او ان يقول ان تسوين المقابلة غير ممنوع منه ولا الكسرة الغير المختصة بالجذر او ان يحذف الكسرة والتسوين كما ذهب اليه بعضهم (قال من تسع) مينة بقوله وهى عدل الى آخره فلا حاجة اذن الى تقييد العلتين بكواهما ما لعتين من الصرف حتى يلزم تعريف الثنى بما يساويه والحصر فيهما استقرائى (قوله من عال تسع) ٦ او من تسع عال والاول اوفق بقوله او واحدة منها ٧ وبما فى اول البيت اعنى قوله موانع الصرف تسع (قوله اى العلى التسع مجموع ما فى هذين البيتين) وذلك باعتبار تقدم العطف على الحكم كقولك البيت سقف وجدران قال قدس سره فى الحاشية اوله

موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ٥ ثنتان منها فبالصرف تصويب الخ هذه الابيات لابي سعيد الانبارى التحوى وانما لم يذكر اولها حتى يكون له غنى عن التعريف لان التعريف المستفاد منه غير جامع لعدم صدقه على ما فيه علة تقوم مقامهما الا بضرب من التكلف بان يقال المراد اجتماع الثنتين حقيقة او حكما (قوله لجرد المحافظة) فجردت عن التراخي واريد مجرد المشاركة وذلك لان ثبوت العلية لا يجمع ليس متأخرا عن ثبوتها لما سبق وكذا الحال فى التركيب (قال والنون) فيه مساهلة اذ العلة مجموع الالف والنون (قوله منصوب على انه حال) اوصفة موصوف محذوف او منصوب بتقدير اعنى لان النون لما ذكرت مطلقة احتج الى تعيين المراد ويجوز أن يكون مرفوعا على انه صفة للنون لان اللام للعهد الذهبى زيدت للمحافظة على الوزن يدل عليه تنكير البواقى او بدل يحذف محذوف اى نون زائدة او خبر مبتدأ محذوف اى هى زائدة والجملة معترضة (قوله اذالمعنى وينسج النون الصرف) وذلك لان قوله عدل الى آخره تعداد للموانع لانه خبر مبتدأ محذوف اى تلك التسع هذه او بدل من تسع او بيان لها فالعامل هو المنسج المفهوم من المقام من غير تقديره فى نظم الكلام قيل يجوز أن يكون عامها التعريف المستفاد من اللام كما قيل فى قوله تعالى ﴿والارض جميعا قبضته﴾ (قوله وقوله الف) الخ الجملة حال من

الحكم يضاف الى العلة حقيقة لالى ما فيه العلة ورجع الضمير الى وجود
 احد الامرين من العلتين وما يقوم مقامهما صرف عن المنساق الى
 الفهم (قال ان لا كسر فيه ولا تنوين) انما ذكر الكسرة هنا مع ان
 انتقامها قد علم بقوله غير المنصرف بالضمعة والفتحة لانه اراد الجمع بين
 الحكمين فانه اقرب ضبطا ولا يخفى ان ذلك الحكم لم يظهر في المتن
 وجمع المذكر السالم علمين للمؤنث الا اذا اعربا اعراب المفرد كما ذهب اليه
 بعض (قوله لان لكل علة فرعية) اعلم ان الفرعية لا تختص
 بفرعية الموقوف للموقوف عليه بل يشملها وغيرها كفرعية المارجوح
 للراجح وانها لا تحصر فيما ذكر ككون الاسم منتهى الى غير ذلك لكن
 لم يعتبروها ولم يعلم وجهه (قوله فاذا وقع في اسم علسان الخ) لم يمنع
 بفرعية واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية
 ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف
 وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلة خفي ولم تكف واحدة
 الا اذا قامت مقام اثنتين (قوله في شبه الفعل) اعلم ان اصل الاسم الاعراب
 واصل الفعل العمل والبناء فاذا شابه الاسم الفعل في تمام معناه كما في اسماء
 الافعال يبنى ويعطى عمله واذا شابه في تركيب الحروف الاسمية وفي جزء
 معناه كاسم الفاعل يعطى عمله ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء ولذا
 يعرب المضارع بتعلقه على الاسم واذا شابه بوجه بعيد ككونه فرعا
 فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى
 بها عمل الفعل لخلوه من المعنى القملى بل ينزع بها علامة الاعراب
 وهو التنوين ثم يتبعه الكسر او ينزعان معا (قوله فنع منه الاعراب)
 وفي تقديم الكسرة على التنوين اشارة الى ذلك او منع التنوين
 او لا ثم اتبع الكسرة وقد جوز المصنف الامرين في الابطاح وقال
 الشيخ الرضى الى الثانى تعود الكسرة بضرورة عود التنوين وعدم
 ضرورة عودها وانما اتبع الكسر التنوين لان التنوين يحدف
 لالنع الصرف ايضا كما في الوقف واللام والاضافة فارادوا النص
 من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل فحدفوا صورة

الكسر التي لا تدخل الفعل ٧ وقال المصنف انما يتبعه لان الكسر يلزم
التنوين يعني ان اى موضع يدخله التنوين يدخله الكسر فاذا انتفى
التنوين من غير عوض انتفى الكسر ايضا لانه يلزمه وانما قال من غير
عوض اذ لو انتفى التنوين مع العوض وهو اللام او الاضافة لم ينتف
الكسر لان وجود العوض وجود المعوض (قوله لان المعدل فرع
المعدول عنه) لان الاصل بقاء الاسم على حاله (قوله والوصف فرع
الموصوف) لتوقف معناه على ما يقوم به (قوله لانك تقول قائم الخ)
فهو فرع له لفظا ولما غلب المذكر على المؤنث كان فرعا له في المعنى ٨
هكذا قالوا وفيه بحث لان التانيث طار على قائم مطلقا لا على قائم
من حيث هو مجرد عن التاء ٩ والمذكر هو هذا لاذك فانه المشترك بين
المذكر والمؤنث ومعناه بالفارسية استناده من غير تعرض للتذكير والتانيث
(قوله لانك تقول رجل ثم الرجل) يعني ان التعريف طار على التنكير
غالبيا اما بوضع جديد او باداء فهو فرع له لفظا ولما كان ما يعرفه كان
مجهولا لئسا كان التعريف فرعا للتنكير معنى (قوله والالف والتون
الزائدتان فرع ما زيدنا عليه) منهم من قال ان منهما للصراف
لمضارعتهما لاني التانيث الممدودة في انتفاء التاء وكوئهما زيدتا
مما وحذفنا مما وكون اولى الحرفين في كل مدة والثانية حرفا شبيها
بحرف الة ولا يخفى ان لا بد حينئذ من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به
(قوله لان اصل كل نوع الخ) يفيد فرعية قسم لا القسم الآخر
الذي في اوله احدى الزوائد الاربع (قال ويجوز صرفه) لا يجوز
عكسه وذلك لان الضرورة تزد الاشياء الى اصولها ولا تخرج الاشياء
عن اصولها ولهذا جاز قصر المعدود في الشعر دون مد المقصور الانادرا
وجسوز الكوفيون وبعض البصريين العكس للضرورة بشرط العامة
(قوله اى لا يمتنع) الجواز تقدير ادبه الامكان الخاص وهو سلب الضرورة
عن الطرفين وقد يراد به الامكان العام وهو سلب الضرورة عن الجانب
المقابل ولا يجوز ارادة المعنى الاول لوجوب الصرف في الضرورة بل يراد به
المعنى الثاني ويقيد بحساب الوجود فلذا فسر بقوله لا يمتنع (قوله

٧ ولذا يؤتى بنون
العماد في نحو
ضربى وبضربى
وانما قال صورة
الكسر لان معنى
الكسر وهو الجرف في
صورة الفتحة يدخله
(سبيل الكونى)
٨ بمعنى كونه واجعا
بالنسبة اليه كما قال
الله تعالى هو الرجال
قوامون على النساء
(سبيل الكونى)
٩ والالزم اجتماع
التجرد عن التاء
وعدم التجرد عنها
(سبيل الكونى)

هـ اى فى الشرح وهو
رجوع التضمير الى
الحكم وحمل الصرف
على المعنى اللغوى
(سيالكوتى)

اى جملة فى حكم المنصرف) فان ما لا يترتب عليه غاية فى حكم المندم
وبهذا التوجيه والتوجيه الآتى ٥ اندفع ما ذكر من عدم مالتية التعريف
والقول بانه وافق القدماء فى الحكم بالانصراف وخالفهم فى التعريف
كما بيناه بعيد جدا (قوله فكقوله صبت الخ) الصب ٥ ريجتن آب ٥ قال
قدس سره فى الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضى الله تعالى عنها
فى مرثية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واوتله
ماذا على من شم تربة احمد ٥ ان لا يشم مدى الزمان غواليبا
وفى حاشيتها جمع غالية ٥ بوى خوش ٥ انتهى مرثية بتخفيف الياء كمغفرة
٥ برمرده ستايش كردن وكرستن ٥ يقال رينته ورتوته ايضا التربة ٥ خالك ٥
المدى غاية والمعنى ما الذى اواى شئ وقع على من شم تربة احمد فى ان
لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية (قوله فكقوله اعد الخ)
يجوز الكسر فى ان وحيث يكون الجملة استينافية والفتح وحيث
يكون منصوبا بنزع الخافض وهو اللام وانما لم يمثل للضرورة لظهور
امرها (قوله قلنا الاحتراز) الى قوله ضرورى فالمراد بالضرورة
ماعداء الشعراء ضرورة (قوله لان رعاية التناسب بين الكلمات
امر مهم) فى السجع وغيره ولهذا يقال هنا شئ ومرأى والاصل
أمرأى عند من لم يثبت مرأى وقال الله تعالى (والفجر) ثم قال (يسر)
ويمال سجي لموافقة قلى (قوله لتناسب المنصرف) الذى يليه
قد ينصرف لتناسب المنصرف الذى لم يليه كقوله تعالى (قواريرا)
على قراءة التوين فانه صرف لتناسب او اخر الآى فانها كالتوافى
بغير توافقها وتجانسها واما اذا قرئ بالالف فليس نصافيا استشهده
لجواز أن لا يكون الالف بدلا من التوين بل ان يكون للاطلاق
كما فى قوله تعالى (الظنون) اعلم ان غير الفصيح فى نفسه قد ينضم
اليه امر فصيح فيصير فصيحاً فان سلاسل فى نفسه غير فصيح واغلا لا
حسنه وجملة فصيحاً وكذا يبدى الخلق بحسنه قوله تعالى (بعيد) والافالغة
الفاشية يبدأ روى ان بعض البلغاء قال لكتابه اكتب يا حار أن الركب
قد حاروا يضم الراء فى يا حار فقال الكاتب يا سيدى يا حار بالكسر افصح

فأمره بما أمره به أولا وأراد به ان التناسب بحسنه (قوله مثال لمجموع
غير المنصرف الذي صرف والمنصرف) والالكان الانسب الا اكتفاء
بسالاسلا (قال وما يقوم مقامهما) اللائق تقديمه على الحكم لانه يصدد بيان
مآلهما في حد غير المنصرف (قوله احدهما الجمع البالغ الى صيغة
منتهى الجموع) اى الجمع الذى يجمع الى ان ينتهى الى الوزن فيجتمع
عن جمع التكسير اعلم ان النحاة اختلفوا في سبب قوته فمنهم من ذهب الى
ان قوة قياسه مقام السبيين لكونها نهاية جمع التكسير والمصنف ذهب
الى انها التكرار الجمعية حقيقة او حكما كما ذكره قدس سره والاكترون
ذهبوا الى انها لكونه لانظيره في الآحاد العربية واما نحو ثمان فشاذ
واما نحو الترامى ٣ فالاصل فيه ضم ما قبل الياء واما نحو هوازن لقيلة
من قيس فنقول عن الجمع واما نحو يمان وشام في المنسوب الى اليمن
والشام فالالف فيهما عوض عن احدى يائى النسبة فهذا الوزن
عارض لم يعتد به لانه بسبب احدى يائى النسبة او الالف الذى هو بدل
عن الاخرى وياء النسبة عارضة لا يعتد بها في الوزن وكذا اتهام بفتح التاء
في المنسوب الى تهم بمعنى تهامة وهى بلدة قال الجوهري انه منسوب
الى تهامة لكن حذف منه احدى يائى النسبة واما لم يعتد بياء النسبة
عارضة في نحو عوارى جمع عارية ٤ منسوب الى العار لانها ثبتت في واحدة
وصيغ هذا الجمع على اعتبار تلك الياء في الواحد وقيل ان ثمانيا مثل
يمان لانه منسوب الى جزئه الذى هو الثمن ولا يخفى بعده وقيل منسوب
الى ثمانية نسبة المعدود الى العدد فان ثمانية في الاصل عدد والثاني
هو المعدود ليس الا فاذن الالف التى فيها غير الف المنسوب اليه
تقديرها لكونه بدلا من احدى يائى النسبة وكذلك الياء غير الياء واما
سراويل فاعجمي او عربي مفرد شاذ اوجع تقديرا واما نحو اكلب
واحمال وان لم يأت لهما نظير في الآحاد فلا عتذار فيهما انهما جمع
فلة وحكم جمع الفلة حكم الآحاد بدليل تصغيره على لفظه كما يصغر
الآحاد فصارا كأنهما باقيان على افرادهما ولا يصح الاعتذار بعجمي
افعل في الواحد نحو اذرج في اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كدائن

٣ اى المصادر
المنقوصة من باب
الفاعل (سيالكوتى)

٤ بالتشديد منسوبة
الى العار لان طلبها
عار وعيب
(سيالكوتى)

ولا باجر وآنك لالهما المحجبان ولان آنك يحتمل ان يكون قاعلا
ولا باشد لانه جمع شدة على غير القياس وجمع لا واحد له بدليل تأنيث
الفعل المنسوب اليه قال قدس سره في الحاشية فاكالب جمع اكلب وهي
جمع كلب واساور جمع اسورة جمع سوار وانايم جمع انعام جمع نعم
انتهى السوار ٥ ياره دست ٥ ٦ ويلحق التاء باساور وعليه قوله تعالى
في قرأته ﴿فلولا التي عليه اسورة من ذهب﴾ نعم ٥ چهارباي ٥ واكثر ما يقع
هذا الاسم على الابل وارادوا بجمع جمعه التكثير فقط لان جمع الجمع
امان يراد به التكثير او الضروب المختلفة كذا في الصراح (قوله
او حكما كالجموع الخ) انما جعل ملحقا بالقسم السابق لانه شابه
من وجوه ثلاثة احدها انه على وزنه وتانيها انه جمع مثله وقد اشار اليه
قدس سره في الحاشية وثالثها انه ممنوع من الجمع مرة اخرى (قوله والمعدودة)
الهمزة في المعدودة منقلبة عن الالف وهي للتأنيث دون الالف التي قبلها
ولما لم يفارق احدها الاخرى نسبيا الى التأنيث تغليباً (قوله فانها ليست
لازمة للكلمة) اي لبيانها وان اتفق في بعض الاسماء لزومها كحجارة وبحارة
(قال فالعدل) القاء لتفسير العدل واخوانه اي بيان نفس مفهوم
السبب او شرط تأثيره وعليته وهو في اللغة الصرف يقال اسم معدول
اي مصروف عن بنيته (قوله مصدر مبنى للمفعول) فيصح تفسيره
بالخروج لان مفهومه اعم من ان يكون مستندا الى الاخراج اولا وان كان
المتبادر بالخروج بنفسه وانما لم يفسر المصنف مصدر المعلوم لانه لا يدل
على ما هو مسبب للمنع الاضغنا لان السبب ماقام بالاسم اذ به يتحقق
الفرعية وهو ههنا المعدولية لاماقام بالمتكلم (قوله اي خروج الاسم)
اي خروج مادته اذ لا يتصور خروج الكل عن جزئه (قوله عن
صيفته) كانه اراد بها ما يشمل صورته الحكمية ايضا فان خروج
سحر معينا من السحر ليس خروجا عن صورته الحقيقية اذ لا دخل للام
فيها نعم اما دخل في صورته الحكمية لان اللام بمنزلة جزء الكلمة
ولذا لا يجوز الفصل بينها وبين مدخولها ومع هذا يبقى الاشكال لانها
غير متناولة للصورة الحاصلة بمن او الاضافة ولهذا يغير التفسير بانه

٦ ياره دست بالياء
المنشأة التحتانية
والراء اللفظ فارسي
معناه دست برنجين
(سيالكوتى)

خروج عما هو حقه من الصفة او استلزام كلمة اخرى معه وفيه انه يلزم ان يكون يوم الجمعة معدولا عن صمت في يوم الجمعة مع انه ليس معدولا عنه ولا يرد على تفسير المصنف اذ ليس اني مدخل في صورته الحكمية لجواز الفصل بينها وبين مدخولها بالحرف الزائد ويمكن ان يقال ان ذلك الخروج غير تام لان المقدر في حكم الملفوظ (قوله فخرجت عنه المغيرات القياسية) كالمقام قيل لم تدخل في الخروج لانها مخرجة لا خارجة وفي دخول المعدولات حينئذ تأمل (قوله واما المغيرات الشاذة) كالجموع والمصغرات والمندوبات الشاذة واما القلب كابس في يثس فقول ان ليس خارجا عن صورته اذ لا مدخل لتقديم بعض الحروف على بعض في الوزن فانه امر اعتباري واما نحو فخذ وعنق بسكون العين فقول انه لم يخرج خروجاً تاماً اذ يستعمل على الصيغة الاصلية اكثر من استعماله على الصيغة الفرعية واللفظ اذا اطلق انصرف الى الكامل ولا يخفى ان الاحتياج الى هذا العذر على تقدير كون تغيره غير قياسي (قوله بل انما جمع القوس والنايب ابتداء على اقوس وانيب) ولهذا يضافان اليهما فيقال جمعهما ولو كان مخرجين عن اقواس وانيب لنسب اليهما (قوله واعلم اننا لم قطعنا الخ) ٢ كان وجهه ان نظر النحاة في تبهم اولاً الى اعراب الكلمة وبنائها فاذا نظروا الى اعراب ثلاثة واخواته وجدوا اعرابها اعراب منع الصرف ولما علموا بالتتابع ان منع الصرف لا يكون الا بفرعيتين حقيقة او حكماً فقتشوا عن حال تلك الامة فوجدوا فرعية ظاهرة وهي العلمية والوصفية ولم يجدوا اخرى فاضطروا الى اعتبار فرعية اخرى ولم يصح للاعتبار الا العدل فاعتبروه ثم قتشوا عن حال الاصل ففي بعض الامثلة لم يجدوا ما يدل على ثبوت الاصل الا اقتضاء العدل المدول عنه وفي بعضها وجدوا دليلاً آخر فائتاني هو العدل التحقيقي اي العدل المنسوب الى ما هو محقق اي في الخارج والاول هو العدل التقديرى اي العدل المنسوب الى ما هو مقدر ليس ثابتاً في الخارج (قوله فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديرى الخ) المشهور ان انقسام العدل اليهما ليس باعتبار الاصل بل باعتبار

٢ قوله كان وجهه
اي وجه الترتيب
المستفاد من بيان
الشارح رحمه الله
بين الامور الثلاثة
اعنى وجدان هذه
الامثلة غير مصروفة
واعتماد العدل
فيها والتفتيش
عن حال اصولها
(سيالكوتى)

ان عدل بعض الامثلة ثابت بغير منع الصرف وعدل بعضها ثابت
بمجرد منع الصرف وامل وجهه ان اثبات الاصل قصدا اثبات للفرع
ضعنا فاذا ثبت بدليل غير منع الصرف ان اصل ثلاث ثلاثة ثلاثة ثبت
ان ثلاث فرعه وليس فرعيته لذلك الاصل الا باعتبار المدلول عنه فقد
ثبت العدل بدليل غير منع الصرف ان قلت فكيف يصح قوله الآتي
فلا دليل عليه الا منع الصرف قلنا اراد به ان الدليل المؤثر المثبت او لا
للمدل في نظر النحاة واعتبارهم ليس الا منع الصرف او ضرورة مثله
واما نبوت العدل فيما لا ضرورة فيه كما سيأتي فبالعرض (قوله فعل
هذا قوله بتحقيق الخ) وصف بحال المتعلق واما على المشهور فمعناه
خروج تحقيق اى خروج محققا كرجل سوء بمعنى رجل مسيء فيكون
وصفه بالتحقيق وصفا بحال نفسه وكذا معنى قوله تقديرا (قال كثلاث
ومثلت) صفة بعد صفة لخروجا او خبر محذوف اى ذلك الخروج
كخروج ثلاث (قوله والاصل انه اذا كان المعنى مكررا الخ) ليوافق
الدال المدلول هذا اخصر مما قال الشيخ الرضى وهو ان الدليل على
ذلك انا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى وفائدتهما تقسيم امر ذى اجزاء
على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه فى غير لفظ العدد فى كلام
العرب مكرر نحو قرأت الكتاب جزأ جزأ فكان القياس فى باب العدد
ايضا كذلك عملا بالاستقراء والحاقا للمفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب
فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ
مكرر بمعنى ثلاث الا ثلاثة ثلاثة فقبل انه اصله (قوله الى رابع) اراد
بالى تعيين الحد والا فالأظهر الواو بدل الى (قوله وفيها ورائها الى
عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها) قال الشيخ الرضى جاء فعال
من عشرة فى قول الكميت والمبرد والكوفيون يقيسون الى التسعة
نحو خلس وخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على
وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسبة نحو الخماسى والسداسى
والسباعى والثمانى والتساعى (قوله والسبب) الى قوله العدل والوصف
عند سيديويه وذهب جماعة الى ان السبب تكرار العدل لانه عدل فيه

عن صيغة الى صيغة وعن مكرر الى غير مكرر او اسمية الى وصفية (قوله
لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلاثة ثلاثة) اعلم ان ثلاثة من اسماء
العدد وهي موضوعة للوحدات لالماله الوحدات حتى يكون اوصافا
بحسب الاصل نعم يستعمل فيماله الوحدات مجازا وذلك المعنى المجازي
لثلاثة ثلاثة لما وضع لفظ ثلاث ومثاله صارت الوصفية اصلية بالقياس
الى وضعهما ولقائل ان يمنع كون ثلاثة ثلاثة باعتبار الوضع التركيبي
مجازا في المعنى الوصفي (قوله وآخر اسم التفضيل) بشهادة الصرف
نحو آخر آخران آخرون واو آخر آخرى آخريان آخريات واخر نحو
افضل افضلان افضلون وافضل فضلى فضليان فضليات وفضل (قوله لان
معناه في الاصل اشد تأخرا) اى في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير
ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور او لا كما تقول جاءني زيد وآخر اى
رجل آخر لاحرار آخر او امرأة اخرى (قوله وقياس اسم التفضيل الخ)
ان قلت ان اريد به ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فيه فلا يتم القياس
وان اريد به ما استعمل منه في معنى الزيادة فاخر ليس كذلك لانه نقل
الى معنى الاغيار قلنا نختار الاول ونقول ما ذكره الشيخ الرضى من ان
القياس في اخر بحسب الاصل الاستعمال باحد الوجوه الثلاثة لكن عدل
عما كان حقه لغيره عن معنى الزيادة المستلزمة لاحدها ولو كان العدول
بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضى واحدا بعينه من الثلاثة
بل يقتضى واحدا منها لا بعينه لاندعى العدول عن لازم بخصوصه
واحتميج حينئذ الى تغير التفسير بما ذكر ليظهر صدق التعريف عليه على جميع
التقادير (قوله وقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام) يؤيده لزوم
المطابقة للموصوف افرادا وتثنية وجعا وتذكيرا وتأنينا كما هو شأن
المستعمل باللام قيل لكن يدفعه لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه
تشكيلا وتعريفا واجيب عنه بجواز عدول الاسم لفظا ومعنى كما في سحر
اذا اردت به سحرا مميئا وهو سحر ليلتك فانه معدول عن السحر لفظا
ومعنى اما لفظا فلان كل جنس اطلاق واريد به فرد معين من افراد
فلا بد من لام المهد سواء صار بالغلبة علما نحو النجم اولا نحو قمص

٣ قوله وعدول
ظواهر المتشعب
على المطابقة أي ينبو
عن القول بكونه
معدولا عن آخر
من لزوم عدول
ظواهر المتشعب
(سالكوني)

٤ الاحرف استثناء
من السابق والملاحة
بالضم بقية جرى
الفرس والبداهة
بضم الباء اول جرى
الفرس والسابع
الفرس السريع
السير وهو من بيت
شعر معناه كنفاني
حرب قد انقطع فيها
جميع الافراس عن
السير ولم يبق لها
جرى الاعلالة
او بداهة الفرس
السريع السير اه
(من السالكوني)

فرعون الرسول واما معنى فلانه لو كان معنى اللام محفوفا لاني اتضمنه
معنى الحرف مع انه معرب وغير منصرف في المشهور وذلك بالعدل
والعلمية المقدرة كالمس حالة الرفع عند بني تميم فانه المعدول عن الالمس
وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل واما حالي النصب والجر فبني
عندهم وكضحي اذا اردت به ضحي يومك عند الجوهرى والقياس
يقضى ان يكون صباح ومساء معينان كالمس وسحر مع انهما منصرفان
اتفاقا (قوله وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من) يؤيده
شروع توافق المعدول والمعدول عنه في التعريف والتشكيك لكن ينبو عنه
لزوم المطابقة للموصوف مع ان المستعمل بمن لا يطابق الموصوف
٣ وعدول ظواهر المتشعب والجمع والمؤنث عن الظاهر الواحد المذكور ولا يخلو
عن بعد وعلى هذا يتحقق العدل في جميع التصارييف الاخر لان تقدير
من لا يوجب المعدول على تفسير المصنف لما ذكرناه وعلى التقدير الاول
يتحقق المعدول في جميع التصارييف لان اللام دخلا في صورته الحكمية
وعلى كلا التقديرين لا يظهر اثر العدل الا في اخر جمع اخرى لعدم
احتياج اخر واواخر اليه وعدم منع الصرف في البواقي (قوله لانها
توجب الخ) الحصر ممنوع بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته
فالاولى ان يقال ان المضاف اليه لا يحدف الا اذا جاز اظهارة ولا يجوز
اظهاره ههنا (قوله او اضافة اخرى منها) في المضاف اليه سواء كان
المضاف الثاني تكرارا للاول او لا نعم يشترط ان يكون تابعا للاول
ولذا قال الشيخ الرضى بدل تلك العبارة او دلالة ما اضيف اليه تابع
ذلك المضاف اليه نحو و الاعلالة او بداهة سابع (قوله وقياس فعلا
افعل ان كانت صفة الخ) عليه الاكثر ون واعترض عليه بان فعلا
انما يجمع على فعل اذا كان مذكرا مجموعا على فعل ايضا وجمع مجموع
على اجمعون لا على جمع (قوله وان كانت اسما ان يجمع على فعلى)
بالتشكيك او فعلاوات بالتصحيح وعليه ابو على ويرد عليه ان جماء
لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك لجمعه على اجمعون شاذ اذ لا يجمع
هذا الجمع الا الوصف او الملم وله ان يقول انه علم جنس (قوله والآخر

الصفة الأصلية وإن صارت بالغلبة في باب التأكيذ اسما (إليه ذهب
 المصنف واعترض عليه بأنه لو كان صفة فاما أن يكون من باب احمر
 حراء أو من باب الافضل فإن كان الاول لم يصح جمع اجمع على اجمعون
 لأن جمعه باعتبار الاصل على فعل كحمر وباعتبار معناه الاسمي افاعل
 كاساور وإن كان الثاني لم يكن مؤنث اجمع جمعاء بل يجب أن يكون
 مؤنثه جمى كفضلى واجاب عنه الشيخ الرضى بأنه اسم التفضيل
 في الاصل فمعنى قرأت الكتاب اجمع انما هم جمعا في قرأتى من كل شىء ثم
 جرد عن معنى الزيادة فعدل عن لوازم اسم التفضيل فهو كآخر فصار
 في حكم احمر لفظا ومعنى فصح أن يكون مؤنثه جمعاء كحمرء كما يصح
 حسناء وخشناء في حسن وخشن المجرد انهما في حكم احمر معنى وفيه
 بحث لأنه قد صار اسما كما صرح به المصنف فلا يكون في حكم احمر معنى
 (قوله وعلى ما ذكرنا) من تفسير معنى الخروج عن الصيغة الأصلية
 وتبينه بالامثلة لا يرد الجموع الشاذة اى لا ينقض التفسير بها (قوله
 كيف ولو اعتبر جمعها) يعنى أن افوسا وانيبا لو كانا مغيرى اقواس
 وانيب لم يصح نسبة الشذوذ اليهما اذ نسبة الشذوذ اليهما اما من جهة
 انهما مجموعان للواحد على خلاف قاعدة المجموع او من جهة انهما
 معدولان على خلاف قاعدة المعدول لاسبيل الى الاول اذ الجمع ليس
 الامغير الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس للمعدول قاعدة يلزم من
 مخالفتها الشذوذ (قال او تقديرا كحمر) قال الشيخ الرضى ما حاصله
 راجع الى أن فعل ثلاثة اقسام اسم جنس غير صفة وصفة وعلم
 اما الاول فلا عدل فيه مفردا كان او جمعا ككسر د وغرف واما
 الثاني فإن كان جمع فعلى فلا عدل فيه الا آخر وجمع وإن كان صفة
 مبالغة فاعل فلما أن لا يختص بالتداء كخشع في مبالغة خاشع اى ذاهب
 في الارض فلا عدل فيها واما أن يختص به نحو يافسق وهى في المذكور
 كفعل في المؤنث نحو يافساق ففيهما المعدل عند النجاة حتى لو سمي بهما
 مذكر لا يمنع صرفهما وتمسكوا بان الاصل فيهما مساوتهما لهما
 لمبالغة في عدم الاختصاص بسبب وفيه منع اذ لا دليل على أن

التأني في الاستعمال معدول عن الشائع وأما الثالث فإن جمع شرطيين
ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية ففيه المعدل عن فاعل الاذا ثبت
استعماله متصرفا كاد ذاب قبيلة وانما حكم بالمعدل فيه لكثرة كون
فعل الجامع للشرطيين غير منصرف واضطرارنا حينئذ الى تقدير المعدل
فيه كقمت لانه ثبت قائم وعدم قمت قبل العلمية فهو معدول عن قائم
اسم جنس واذا اختلف احد الشرطيين انصرف ان قلت فينبى على
هذا صرف عمرو وزفر لكون عمر قبل العلمية جمع عامر وزفر قبل العلمية
بمعنى السيد قلنا لما سمعنا غير منصرفين حكمتا بالهما معدولا عن
فاعل ولم نحكم بالهما منقولان عن فعل الجنس انتهى ان قلت الشرط
الاول ينفي ما قاله الشارح قدس سره من ان المعدول عنه في المعدل
التقديري غير ثابت قلنا قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه
فاعلا اسم جنس وهو مخالف لما هو المشهور من ان المعدول عنه فاعل
علما والظاهر أن الحق هو هذا (قوله فانهم اعتبروا المعدل) على
زعم بعض النحاة (قوله فاعتبر فيها المعدل لتحصيل سبب البناء)
اى لينضم الى مناسبتها لنزال وزنا مناسبتها له عدلا فحصل البناء
وذلك لان مجرد المناسبة الاولى لا يوجب البناء والابنى كلام وسحاب
وانما عنوا ببناءها ليحصل الكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء
مصححة للامالة المطلوبة المستحسنة ولان الراء ثقيل لكونه حرقا مكررا
والثقل يستدعى الخفة والبناء اخف من الاعراب (قوله ولهذا يقال
ذكر باب فطام ههنا ليس في محله) فكأنه ذكر استطرادا وفيه إشارة
الى ان تقدير المعدل في غير المتصرف قد يكون للحمل على الاخوات (قوله
فلا يكون مما نحن فيه) وهو غير المتصرف (قال الوصف) الانسب
تفسيره لحقائه (قوله وهو كون الاسم دالا) فسر به لا بالدال لانه
هو السبب لمنسج الصرف (قوله على ذات مبهمه) لم يتعين الا بيمض
الصفات التى اخذت معها وفيه نظر لان الاوصاف المأخوذة من صفات
مقيسة الى ذوات معينة لا تدل على ذات مبهمه بل تدل على تلك
الذوات المعينة فان القياض المأخوذة من الفيض الذى هو كثرة الماء يدل

على ماء كبير لا على ذات مالها كثرة المائية فانه بعيد وكذلك المصغر
يدل على ذات معينة منصفة بالحقارة مع انه وصف مثلا ادير مصغر ادور
جمع دار يدل على ادور منصفة بالحقارة مع انه وصف ولذا كان غير منصرف
بالوصفية ووزن الفعل الذي كان في الكبير فان التصغير لا يخل بالوزن
فما اوله احدى الزوائد الاربع فالاولى ان يقال كون الاسم دالا على ذات
مبهمة لم يتعين الا ببعض الصفات المأخوذة معها او بما قيس اليه ذلك
البعض ان قلت اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع طليحة
بالعلمية والتأنيث قلنا هذا من باب توسعاتهم حيث لم يفرقوا بين المصغر
والكبير (قوله سواء كانت هذه الدلالة) القرينة على التعميم قوله
شرطه (قوله لا العرضى لمرضيته) فانه في معرض الزوال فكأنه لم يثبت
والسبب الراجع الاصل وهو ههنا الصرف لا يكون الا اذا كان راسخا
قال الشيخ الرضى لم يرقم الى الآن دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف
العرضى والاستدلال بالصرف اربع مدخول لجواز ان يكون الصراف
لاستقاء شرط وزن الفعل بقبوله التاء وما يقال من ان التاء في اربعة
ليست طارية على اربع كما هي طارية على يعمل لان اربعة للمذكر
واربع للمؤنث والمذكر مقدم في الرتبة على المؤنث ليس بشئ لانه اذا
جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلى في يعمل بسبب عروض تاء تخرجه عن
الوزن فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه في الاصل خارجا
عن شرط اعتبار الوزن قال السيد قدس سره وليس ايضا بشئ
ما قيل من ان المانع قبول تاء التأنيث وهذه التاء ليست للتأنيث بل للتذكير
لان قولك اربعة رجال او زيد بن باعتبار الجماعة انتهى والتذكير
مفهوم من اختصاصها بجماعة الذكور ويؤيد ما قاله انقلاب التاء هاء
في الوقف وعدم انصراف قولهم اربعة نصف ثمانية وقال المصنف
ه التاء القادحة هي الداخلة قياسا والتاء في اربعة ليست كذلك
(قال شرطه ان يكون) الاولى ان يقول ايضا وان لا يلزم منه اعتبار
المتضادين كخاتم وكأنه تركه لانه يعلم فيما بعد قال قدس سره في الحاشية
وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة عليه انتهى اى لتفرع

الدلالات الثلاث المعتبرة في باب الافادة والاستفادة عليه كان الوضع اصلا لان الاصل ما يبنى عليه شيء واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرع له صح نسبة الدلالة عليه في يتوهم ان اشتغال الاصل على الفرع كاشتغال الظرف على المظروف ولك ان تقدر مضافا والتقدير في زمان الاصل (قوله فلا تضرب) الفاء للتفريع (قوله ومعنى الغلبة) اي معنى غلبة الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوصفى ببعض افراده الى آخره او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على المعنى الوصفى ببعض افراده الى آخره او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على معنى ببعض افراده الى آخره ذهب الشيخ الرضى الى ان غلبة الاسمية على الوصفية مشروطة ببقاء المعنى الوصفى فاذن لم يضرب اللفظ الدال على المعنى الوصفى اسما محضاً وان خرج عن كونه وصفا لفظيا لعدم صحة اجرائه على غير ذلك الفرد وهو ظاهر ولا عليه لاعتباره في المفهوم قال السيد قدس سره ظاهر كلام المصنف يقتضى عدم الاشتراط لعدم تقييده الحية والقييد بالصفة وفيه ان الحمل على الاطلاق مخالف للغة قال في الصراح اسود * مار بزرگ سياه * وارقم * مار پيسه * وقالوا ان ادھم اسم للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة فالاولى ان يقال انه بصدد تعيين لذات ولا مدخل في ذلك انقيدها بصفة (قال فلذلك) الفاء للنتيجة فيعدل على ترتيب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتيب المعلوم فلا يعنى احدهما عن الاخرى وذلك اشارة الى ما ذكر من مجموع الاصلين المترتب احدهما على الآخر لا الى الاصل الاول ليصح عطف امتنع على صرف ووجه ذلك ان يجمل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع الاصلين ويحال رد كل فرع الى اصله على ذهن المتعلم واما قوله وضعف فهو عطف على صرف بلا اشكال (قال صرف) نسب الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه (قال وامتنع اسود) اي صرف اسود او امتنع اسود من الصرف (قال منع افى) * مار بزرگ * (قوله اشتقاقه من الجدل) الجدل * محكم بافتن رسن را * (قال لاطائر) قالوا هو الشِّقْرَاق * وهو طائر اخضر يخالطه قليل حرة يصول على كل شيء قال في الصراح اخيل * نام مرغی که اورا بقال بد آرند * (قوله لاشتقاقه

٤ بكسر الشين
المعجمة وفتحها
وكسر الفاف
وتشديد الراء المهملة
وقاف (سيالكوتى)

(من الخال) خال * نقطة سياهه براندام باشد و نشان خيلان جماعت *
 (قوله لا في الاصل ولا في الحال) اما الاول فظاهر أنه لم يثبت
 واما الثاني فلان المستعمل لم يقصد بذلك الالفاظ الانواعا مخصوصة
 من غير ملاحظة حيث وقوة وخال وان كانت في نفسها متصفة بذلك
 الاوصاف (قال التانيث بالتاء) هي تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحا
 ما قبلها تنقلب في الوقف هاء فتاء اخت ليست للتانيث لانتفاء القيد بين
 الاخيرين قطعاً بل هي بدل من اللام فلوسمى باخت مذكر صرف
 ولوسمى بها مؤنث كانت كهند قال السيد قدس سره بحتمل انها
 مصروفة على قياس ما ذكره العلامة في عرفات فانها مصروفة عنده
 لان التاء الملقوطة فيها ليست متمحضة للتانيث فلا تعتبر في منع الصرف
 ولا يمكن تقدير تاء اخرى معها اذ لم يعمد في كلامهم تقدير التاء مع التاء
 الملقوطة وان لم تكن متمحضة (قوله فانه لا شرط له) للزوم الالف
 (قوله ليصير التانيث لازماً) اي بعدما لم يكن لازماً لان التاء في اصل
 وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث ولا تكون حينئذ لازمة للكلمة اسما
 كانت تلك الكلمة اوصفة كحجارة وحسنة وقديحجي على خلاف اصله
 وحينئذ تكون لازمة للكلمة ٢ كحجرة لكن لم يعتبروا هذا الزوم
 (قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان) اعتناء
 بشانها انما قيد بقدر الامكان لان التصرف قد يكون فيها للضرورة
 او ما في حكمها كما في الترخيم فانه في غير المنادى لضرورة الشعر
 وفي المنادى للهرب عن الثقل فيما هو كثير الوقوع وكما في الاعلام
 التي ليست من الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغير
 الحركة وقاب الحرف كما قالوا في جبرائيل جبريل وجبرال وجبرين وذلك
 لتعسر تكلمهم بها لعدم ورودها على اوزان كلهم الخفيفة وتركيب
 حروفها المتناسبة ولك ان تقول ان التصرف في تلك الاعلام لعدم
 مبالاةهم بماليس من اوضاعهم ولذا قالوا اعجبي فالقب به ما شئت فكأنها
 ليست اعلاما فالمراد بالاعلام الاعلام التي هي من كلمهم (قوله
 والتانيث المعنوي) اي ما يكون تاؤه مقدرة ولا يحال لتقدير

٢ قوله كحجرة فان
 دخول التاء فيها
 لا معنى من المعاني
 بل هو ثابت لفظي
 وهي لازمة كذا
 في الرضى
 (سيالكوتى)

الالف للزومها (قوله اي كالتأنيث اللفظي بالنساء) قيل لان المقدر
عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية (قوله شرط لوجوب
منع الصرف) مستلزم له (قال او محرك الاوسط) اي بالفعل
فدار كهند مع انها متحرك الاوسط بحسب الاصل (قوله ليخرج الكلمة
بنقل احد الامور الثلاثة) ان قلت هذا الثقل يوجب تحتم تأثير كل من
العلمية والتأنيث وتحتم تأثير كليهما فلم جعله المصنف موجبا لتحتم تأثير
التأنيث قلنا لان الكلام مسوق لبيان شرط التأنيث اولان
المحتاج الى التقوية هو التأنيث لكونه معنويادون العلمية وفي الاخير بحث
لانه لا يلائم البيان الذي ذكره الشارح (قوله علمين لبلدين) اشار
بقوله لبلدين الى وجه تأنيث العلمين اعلم ان اسماء الاماكن قد يلتزم
تأنيثها بتأويل البلدة مثلا فيمتنع صرفها وقد يلتزم نذكيرها بتأويل
المكان مثلا فيصرف وقد يعتبر كل منهما تجاز الوجهان اذا عرفت
هذا فنقول ان كان الاستعمال معلوما فذلك وان لم يكن معلوما فلك فيه
الوجهان وكذا اسماء القبائل في تأويلها بالقبيلة والحق (قوله تمتع
صرفها) او تمتع كل منها عن الصرف والاول اوفق بقوله يجوز
(قوله قال فشرطها الزيادة على الثلاثة) وهنا شروط تركها احدها
ان لا يكون ذلك المؤنث مذكرا بحسب الاصل فالمؤنث الذي كان منقولا
عن مذكر اذا سمي به مذكر صرف وكذا حائض فانه في الاصل لمذكر
وهو الشخص لان الاصل في الصفات ان يكون المجرد عن النساء منها
صفة المذكر وتانيها ان لا يكون تأنيثه محتاجا الى تأويل غير لازم
كرجال فان تأنيثه بتأويل الجماعة وهو غير لازم لجواز تأويله بالجمع
وتانيها ان لا يغلب استعماله بحسب معناه الجنسي في المذكر ثم ان تساوى
استعماله مذكرا ومؤنثا فتساوى الصرف ومنعه وان غلب استعماله
مؤنثا فنع الصرف راجح وان لم يستعمل الا مؤنثا فنع الصرف واجب
والسر في اشتراط الاولين ان التأنيث المذكور في الاول بتسمية طارئة وفي
الثاني بعارض تأويل غير لازم وقد زال بالعلمية ما طرأ وما عارض فلم يبق
التأنيث والسر في اشتراط الثالث ان الحكم للغالب ومما ذكرنا يظهر وجه

ترك الشروط (قوله لان الحرف الرابع) فيها هو على اربعة احرف
وكذا الخامس فيها هو على خمسة احرف وبالجمله الحرف الاخير في الزائد
على الثلثة سادس التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة وثبة
ان كانت بمعنى الجماعة فمحذوفة اللام واصلا هي وان كانت بمعنى وسط
الحوض فمحذوفة المين واصلا ثوب (قوله اى التعريف) يجوز ايضا
ان يقدر المضاف اى تعريف المعرفة وان تعتبر الحيثية اى المعرفة من
حيث انها معرفة (قال ان تكون علمية) قيل لم يقل شرطها علمية
لان المراد بالمعرفة التعريف وهو ليس علما ان قلت يجوز أن يراد
علمية مافيه التعريف كما اراد في قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية علمية
مافيه التانيث قلنا هناك لام ابدل عن المضاف اليه وليس هنا لام
ان قلت لم يأت باللام ههنا حتى يكون اخصر قلنا للزوم التكرار
افظا ان قلت فيلزم التكرار في اشتراط المعجمة قلنا للزيادة قوله في المعجمة
(قوله بان تكون حاصلة في ضمنه) الاظهر أن يقال حاصلة فيه حصول
الصفة في موصوفها ولا يخفى ان التعريف الذى شرط تأثيره بالعلمية
لا يتحقق له الاتحقق العلمية بخلاف البواقي فان تحققها مغاير لتحقيق العلمية
(قوله يجعل غير المنصرف منصرفا) اوفى حكم المنصرف (قوله
فلم يبق التعريف العلمى) هذا مبنى على ان السبب الآخر في اجمع
واخواته الصفة الاصلية او العلمية لا التعريف بالاضافة المقدرة او اللام
المقدرة كاذهباله جمع (قوله وانما جعل المعرفة سببا) قيل فعلى هذا
جرى في قوله وما فيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره او على التجوز اى
بارادة العاصم من الخصاص وفيه ان كون تأثير التعريف مشروطا بتحقيقه
في ضمن العلمية ٢ او بثبوتها في العلم ٣ راجع الى ان المؤثر هو العلمية وانما
الاختلاف في التعبير فليس فيه تجوز ولا تكلم باصطلاح الغير (قوله
لان فرعية التعريف للتكثير اظهر) لان الفرعية لمقابلة التنكير
والتعريف يذكر في مقابلة التنكير لا العلمية (قوله وهى كون اللفظ
مما وضعه غير العرب) لا غير (قوله كان في المعجم اسم جنس) بمعنى
الجيد في لغة الروم (قوله سمي به احد رواة القراء) سمي به رواية

٢ على تقدير المصدرية

٣ على تقدير النسبة

(سيالكوتى)

منافية للسلام
والاضافة لان
التعريف اذا حصل
بحجوه الكلمة
لا يمكن تعريفه
باللام او الاضافة
(سيالكوتى)

٣ قوله فامتنعنا
معها اى امتنع
اللام والاضافة مع
العلمية ودخول اللام
في الاضافة اعلام
للمعنى الوصف
ياعتبر الاصل
(سيالكوتى)

٤ قوله او غمر اى غمر
الزخمشى وجوب
منع صرف ماء
وجور فاذا كانت
العجمة فيهما
موجبة لوجوب منع
الصرف مع سكون
الاولى فلان
مؤثرة في جواز
الصرف في نحو نوح
ولا يخفى اندفاعه
في نحو نوح

(سيالكوتى)

عيسى (قوله وانما جعلت شرطاً) الخ يحقق الاشتراط ما قاله الشيخ
الرضى وهو أن العجمة في الاعجمى يقتضى أن لا يتصرف فيها تصرف
كلام العرب ووقوعها في كلامهم يقتضى أن يتصرف فيها تصرف
كلامهم فاذا وقعت فيه اولا مع العلمية ٢ وهي منافية للام والاضافة
٣ فامتنعنا معها جاز أن يمتنع معها ما يعاقبها ايضا اعنى التنوين رعاية
لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادة وبقي
الاسم قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لمسا تقرر
ان الطارى يزيل حكم المطرود عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة
وتخفيف ما يستقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان
واذربايجسان في كركان واذا لم يقع الاعجمى في كلام
العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين
ايضا مع الكسر كما يقبل سائر التصرفات (قال ونحرك الاوسط) ذهب
سيبويه واكثر النحاة الى ان الشرط الثانى الزيادة على الثالثة ولا اعتبار
لتحرك الاوسط لان الثلاثى خفيف ووضع كلام المعجم على الطول
فكان الثلاثى ليس منه (قوله وهذا اختيار المصنف) ذهب
الزمخشري الى ان نوحا كهند وكأنه قاس العجمة على التأنيث المعنوى
او غمره تختم منع ماء وجور ولا يخفى اندفاعه بما ذكره الشارح
قدس سره قال الشيخ الرضى ما ذهب اليه ليس بشئ اذ لم يسمع نحو
لوط غير منصرف فى شئ من كلامهم (قوله لانه امر معنوى)
اى ليس له علامة لفظية (قال وشتر) قيل يجوز أن يقال امتناع
صرفها لتأويلها بالبقعة وفيه انه لا يستعمل الا مذكرا ولا يرجع اليه ضمير
المؤنث وللمناقشة فيه مجال فلو مثل بملك اسم ابى نوح النبي عليه السلام
لكان اسلم (قوله لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده) يجوز
ان يقال لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده مما وقع فيه النزاع
من نوح وشتر وتقديم انصراف نوح على امتناع صرف شتر لان
انصراف نوح مخالف لاصل هذا الكتاب اعنى المفصل دون عدم
انصراف شتر ولان انصراف نوح جلى مما لا ينبغي ان يشازع فيه

(بخلاف)

بمخلاف امتناع صرف شتر فانه ليس بهذه المشابة (قال الجمع) اى
الجمعية او جمعية الجمع او الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان يجعل اللام
في الجمع للعهد اى جمع يقوم مقام سببين ليظهر تفسير الضمير في قوله
شرطه بما ذكره قدس سره (قال صيغة منتهى الجموع) منتهى
مصدر مبعي مضاف الى الفاعل اى صيغة ينتهى بها جموع التكسير
بمعنى ان تلك الصيغة من حيث انها غير قابلة للتكسير فلا يرد
النقض برجال بناء على انه بخصوصه غير قابل للتكسير فان وزن فعال
قابل للتكسير ولذا يجمع حمار على حمير (قوله وبعد الالف حرفان)
اولهما مكسور او ثلثة اولها مكسور فلا يرد النقض بصحارى وكالات
(قوله لانها جمعت في بعض الصور مرتين) اى لانها صيغة جمع جمع
وهو تعليل للعلة المستفادة من قوله لهذا (قوله لتكون صيغته مصونة
عن قبول التغير) فنصير لازمة فيصح ان يرفع اصلا وهو الصرف (قال
بغيرهاء) الباء للعلاصة والغير بمعنى النقي والمعنى بلاهاء بل لا بهاء كما
في قولك كنت بغير مال فان المعنى كنت بلا مال بل لا بمال لا انك كنت
بما يغير المال وهو خبر آخر لشرطه اوصفة لقوله صيغة (قوله منقلبة
عن تاء التانيث) الح فعلى الاول يكون قوله بغيرهاء مقيدا بحالة
الوقف وعلى التانيث يكون مقيدا بمخلافه (قوله جمع فارهة) لافاره
كاقيل لان فاعلا اذا كانت صفة لا يجمع على فواعل قال قدس سره
في الحاشية الفاره الحاذق ويقال لابغل والحمار فاره بين القروهة ويقال
للفرس جواد انتهى الحاذق * مرد زيرك * ويقال للفرس رائع ايضا
(قوله لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات) ان قيل التاء غير
لازمة فينبغي ان لا يعتبر تغير الوزن بها اجيب بانها وان كانت غير لازمة
لكن لها اثر في تغير الاوزان كما في وزن الفعل على ان التاء في وزن فعالة
موضوعة مع الكلمة لعدم استعمال اشاعت وفرادن وفيه نظر لان
التاء انما يكون لازمة في فعالة اذا كانت للمنسوب كاشاعة في جمع اشعنى
لانها بدل من ياء النسبة بخلاف ما اذا كانت للعجمي كجوارب في جمع
جورب وايضا عدم الاستعمال بلا تاء لا يقتضى الوضع مع التاء (قوله

ولاحاجة الى اخراج نحو مدائى (بزيادة ياء النسبة كما قيل
مع انه لو زيد نخرج نحو كراسى مع انه غير منصرف) (قوله فانه مفرد
محض) لا يصح الا معاملة المفرد بخلاف فرائدة فانه جمع محض
لا يصح الا معاملة الجمع (قوله جمع فرزين او فرزنان) هو معرب
(قال واما فرائدة منصرف) قيل ليست اما للتفصيل لعدم التعدد ولا
الاستيناف لسبق كلام آخر الا ان يقال الاستيناف لعدم سبق الاجمال
وانما لم يقل منصرف لان المنصرف صار اسما فيجوز اعتبار اسميته اولان
المراد نحو فرائدة اولان المراد اللفظ وهذا هو الظاهر لا يقال فعلى هذا
يكون غير منصرف بالعلمية والتأنيث فكيف يصح تنوينه لانا نقول
تنوينه للمناسبة ومشكلة المسمى مع انه يجوز ان لا يكون متونا (قل
وحضاجر علما للضبع) ليس منصوبا باغنى لان المنصوب به لا يخلو
وقلما يخلو عن مدح او ذم او ترحم ولا يستقيم هنا شيء من تلك المعاني
بل هو منصوب على انه حال من المستر في غير منصرف وجاز ان يتقدم
معمول ما اضيف اليه غير اذا كان بمعنى التثنية فانه حينئذ في قوة لا وراز
فيه ما جاز في لامن تقديم معمول المدخول وزيادة لافيا عطف على
المدخول لتأكيد التثنية ولا يخفى ما فيه من ابهام ان امتناع صرفه
مخصوص بحال العلمية وليس كذلك لامتناع صرفه حال التثنية ايضا
وفي بعض النسخ علم بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وينبغي ان يكون
الجملة اعتراضية لاحالية ليدخل الكلام عن ذلك الابهام (قوله بل للجمعية
الاصلية) الجمعية وان كانت منافية للعلمية كالوصفية لكن اعتبارها
ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد ومن قال
الجمعية غير منافية للعلمية لجواز تسمية الاشخاص برجال فلم يأت بشيء
لان نوع الابهام منافيا للعلمية لازم لمعنى الجمعية كما ان الابهام المنافي
للعلمية لازم لمعنى الوصفية نعم يجوز ان يبقى شائبة من معنى الجمعية في العلم
كما يجوز ان يبقى شائبة من معنى الوصفية فيه كما اذا سميت شخصا ذا
حرارة بالاحمر قال قدس سره في الحاشية الضبع هي الاتى والضبعان
هو المذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى قال في الصراح

حضا جر كفتار وضع كفتار وضبعان بالكسر كفتار وضبعانه ماده
وهذا يوافق الصحاح فعلى هذا اندفع السؤال (قوله والالكان بعد
التكثير منصرفا) الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون مثل احمر علما اذا نكر
قال قدس سره فى الحاشية فعلى هذا معنى قوله علما للضع انه علم للجنس
شامل للضع لا الجنس هو الضع انتهى هذا التأويل بناء على تسليم
تأنيث الضع وقد عرفت مافيه (قوله لتلايتوهم ان الجمعية كالوصف)
ولا مكان اعتبار الجمعية المطلقة (قوله وهو الاكثر فى موارد الاستعمال)
او مذهب الاكثر (قال العجيبى) خبر محذوف (قال حمل على موازنه)
لانه دخيل والدخيل يميل الى المحانس وانما لم يمنع من الصرف ٣ آجر
المعرب مخففا حلا على موازنه من اعمل علما لان جميع ما يوازنه ليس
ممنوعا من الصرف كالكب والجر (قوله لكنه من قبيله حكما) الخ اعتذار
عن انه لم يعد الحمل على الموازن من الاسباب وقد يعتذر عنه بانه سبب
على سبيل الاحتمال لا على القطع قال المصنف فى شرحه يلزم هؤلاء
ان يقولوا الجمع وما شبه الجمع وقد قال بعضهم بذلك (قال تقديرا) اى
قدر تقديرا (قوله فكأنه سعى كل قطعة من السراويل سروالة) هذه
عبارة السيد قدس سره انما قال كأنه لان السروالة لم تحيى بمعنى
قطعة من السراويل بل جاءت بمعنى قطعة الخرقه فيكون المفرد مفروضا
وانما لم يجعل جمعها بالمعنى الثانى حتى يكون المفرد متحققا لان السراويل
مختص بالازار فلا يصح ان يكون السروالة بهذا المعنى مفردا له ولقائل
ان يقول ان سراويل منقول من المعنى الجمعى الى هذا الجنس ولم يلاحظ
فيه معنى الاقطاع اصلا فجاز ان يكون منقولا اليه من معنى الاقطاع
لامن اقطاع الازار ان قيل نقل الجمع الى الواحد فى الاجناس لم يحىى نعم
جاء فى الاشخاص كسدائن اجيب بان ذلك فى الجمع المحقق لا فى مطلق
الجمع وبان المفرد اذا اشتمل على الاقطاع جاز اطلاق اسم تلك الاقطاع
عليه كما يقال نوب شرادم جمع شردمة وهى القطعة وفيه ان ذلك من باب
اجراء الجمع على الواحد لامن باب اطلاق الجمع عليه اللهم الا ان يقال
اذا صح الاجراء صح الاطلاق (قال واذا صرف) لما كان عدم الصرف

٣ قوله آجر المعرب
مخففا آجر فارسي
معرب قد يشدد
راؤه وقد يخفف
كذا فى الصحاح
(سبالكوتى)

غالباً والصرف مغلو با كان لفظ اذا في الاول واقعا موقعه وفي الثاني واقعا موقع ان للمشاكلة (قال فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع) لا يخفى ان لفي جنس الاشكال بهذا المعنى لا ينافي انبات الاشكال من وجه آخر هو ان سراويل اذا صرف كان ينبغي ان يصرف مصابيح لانه يوازن مفردا كما يصرف فرازة لانه يوازن كراهية ويمكن ان يدفع بان سراويل مفرد اعجمي ولا اعتبار لموازنة الاعجمي ٦ او بالتدوير او بتقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف اولم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن نظر الى التقدير منعه من الصرف ومن نظر الى وقوعه على الواحد صرفه (قوله اي كل جمع منقوص) وكذا كل مفرد غير منصرف منقوص كقاض اسم امرأة واعيل مصغر لامقصور كاعلى فان الالف فيه ثابتة خلفتها (قوله اي في حالتي الرفع والجر) اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف (قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة) ولان الاعلال سببه قوى وهو الاستقلال المحسوس ومنع الصرف سببه ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة (قوله على وزن سلام) فصار مثل فرازة المشبهة بكراهية (قوله وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال) يظهم منه ان من جعله غير منصرف يجعل الاعلال مقدما على منع الصرف سواء كان التنوين عوضا عن الياء او عن الحركة وينبغي ان يكون كذلك لان منع الصرف لو كان مقدما على الاعلال لوجب الفتح حالة الجر والقول بان الفتح في حكم الكسر لانه بمعناه بعيد لكن من قال ان التنوين عوض عن الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام الرضى ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده واصل جوار جوارى بالتنوين لان اصل الاسم الصرف ثم جوارى بحذفها وانبات الحركة ثم جوارى بحذف الحركة الاستقلال ثم جوارى بشعوب التنوين عن الحركة ليحذف الثقل بحذف الياء للساكتين (قوله وفي لغة بعض العرب انبات الياء) وهي فيجيحة وعليه قول الفرزدق ولو كان عبدالله مولى شجوة * ولكن عبدالله مولى مواليا ويجوز ان يجعل الياء لامتكلم والاصل ٣ موالى بتشديد الياء حذف

٦ قوله او بالتدوير
الح اى يمكن ان يدفع
بان سراويل على
تقدير عربيته نادر
لم يحى غيره اصلا
والنادر كالمعدوم
فكأنه لا نظير لمفرد
المصباح في العربية
(سيالكوتى)

٣ قوله موالى بتشديد
الياء كان الاصل
موال فلما اضيف
الى ياء المتكلم سقط
التنوين وعادت الياء
المحذوفة واجتمع
الياءان فادغم
احدهما في الاخرى
فصار موالى بالتشديد
(سيالكوتى)

الياء الاولى وزيدت الالف للاشباع ولا ينجى ما فيه من المبالغة في الهجو
(قوله) وهو ضرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة (ولا شبهة في ان
التركيب الذي يناسب ان يعد من الاسباب تركيب يوجد في الاسماء
وهو المعروف ههنا لا مطلق التركيب فصح التعريف جمعا لا يقبل
٢ فاذن لا حاجة الى اشتراطه بالعلمية لان المركب المجموع كلمة واحدة
لا يكون الاعلما لانا نقول لان لم الحصر لجواز أن ينقل او لا الى معنى
جنسي او ينقل او لا الى معنى علمي ثم ينقل الى معنى جنسي كما اذا نكر ذلك
العلم ٣ ولو سلم فنقول العلمية شرط لتحقيقه ونسوته لا اشتراطه **(قوله)** من غير
حرفية جزء) ان قلت اعتبار هذا القيد فيما اريد بالتركيب من غير اعتبار
تقي الاضافة والاسناد تحكم فانا الحرف لما كان شديد الالتصاق بالكلمة
لم يظهر اثر تركيبهما فلم يعدا من جنس التركيب الذي يناسب ان يعد
سببا بخلاف التركيب من الاسمين اسناديا كان او ضافيا ولما لم يوجد
التركيب من الفعلين لم ينجح الى نفيه بوجه **(قوله)** ليأمن من الزوال
والانحلال اوليتحقق سبب آخر حتى يترتب اثر المنع **(قوله)** فيحصل له
قوة) ٥ اى لزوم (قال وان لا يكون باضافة ولا باسناد) الياء للملازمة اى
ان لا يكون ذلك التركيب ملازما لهيئة الاضافة والاسناد وذلك لان كل كلمة
نقلت عن مركب اعرابها وبنائها باعتبار المنقول عنه ومعناها باعتبار
المنقول اليه فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها العلمي لامتناع
اعتبار حكمه **(قوله)** لان الاضافة) الح اولان تأثيرها اما في الجزء الاول
وهو باطل لما عرفت واما في الجزء الثاني على قياس بعليك وهو ايضا
باطل لانه مشغول باعراب الحكاية **(قوله)** فكيف يؤثر في المضاف اليه
اى اذا كان في طبع شئ اقتضاء امر لا يجوز أن يكون فيه اقتضاء ما يضاده
سما في مادة واحدة حكما فان المركب الاضافي في حكم كلمة واحدة **(قوله)**
من قبيل المبنيات) عند جماعة منهم المصنف ومن قبيل المعربات
الحككية عند جمع ولا يبعد حينئذ أن يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر
اثره لفظا **(قوله)** كأنه اكتفى) انما قال كأنه لان المذكور فيما بعد مع بعده
حكم لما يتضمنه حرف العطف بالفعل لا لما يتضمنه بحسب الاصل ومن الجائز

٢ قوله فاذن الح اى
اذا كان المعروف
التركيب الذي
يوجد في الاسماء
(سيالكوتى)
٣ قوله ولو سلم اى
لو سلم الحصر فنقول
العلمية شرط لتحقيق
التركيب ونسوته
فلا يقتضى وجود
فرد آخر سوى
العلم (سيالكوتى)
٤ قوله لا اشتراطه
اى ليس العلمية
تقيدها له بالشرط
حتى يقتضى وجوده
بدونها (سيالكوتى)
٥ قوله اى لزوم اى
ليس المراد بالقوة
معناها المتبادر اعنى
مقابلة الضعف
اذا التركيب لا يقاها
(سيالكوتى)

التخالف ولذا ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما معرب غير
منصرف ومن ههنا يستقدح جواب آخر هو أن المصنف واقفهم في منع
الصرف (قوله من غير ان يقصد) بل من غير نقل عن مركب مستعمل
في معنى فيكون علما على الارتمجال (قال الالف والتون) قيل الواو
بمعنى مع ذلك اعتبار العطف او لاسم الحكم عليه بقوله ان كانا الى آخره
(قوله لانهما من الحروف الزوائد) بالفعل فلو احتمل لفظ نونه الاصاله
جاز صرفه كحسان لجواز أن يكون من الحسن كما جاز أن يكون من الحسن
وبمعنى حينئذ (قوله لمضارعتهما لاني التأنيت) في منع دخول تاء التأنيت
لما كان منع صرفهما دائرا عليه وجودا وعدما جعله وجه الشبه ولم يجعل
غيره من الوجوه وجها للشبه لان الوجوه الاخرى تساوى الوزنين
صدرا كسكران وحررا وكون الزائدين في سكران مختصتين بالذكر كما كان
الزائدين في نحو حررا مختصتان بال مؤنث وكون المؤنث في نحو سكران
صفة اخرى مخالفة للمذكر كما كان المذكور في نحو حررا كذلك ولا يدور
عليها منع صرفهما الا ترى الى صرف ندمان مع تحقق تلك الوجوه ومع
صرف عمران وعثمان ه مع عدمهما (قوله اما كونهما مزيدين
وفرعيتهما للمزيد عليه) لا يظهر على هذا التقدير وجه اشتراطهم
انتفاء التاء الا ان يقال وجهه ان المجرد عن التاء اصل لما زيد عليه التاء
والاصاله تنافي الفرعية التي تؤثران بسببها (قوله واما مشابهيتهما
لاني التأنيت) اى في منع دخول تاء التأنيت ان قلت لا بد في السبب
من فرعية ولا فرعية على هذا المذهب قلنا السبب اما المشابهة او المشابهة
فان كان الاولى فهي فرع للطرفين وهو ظاهر وان كان الثاني فهو
فرع لما زيد عليه لكنه سبب غير اصلي لتوقفه على المشابهة مع
ان المشبه من عداد المشبه به فلا حاجة فيه الى اثبات فرعية مغايرة
لفرعية المشبه به (قوله والراجع هو القول الثاني) لان وجه اشتراط
الطائفة الاولى انتفاء التاء غير ظاهر (قوله لا الاسم الشامل) ولا الاسم
المقابل للقب والكنية والمقابل للمهمل والمقابل للظرف اللازم
الظرفية (قوله وافراد الضمير باعتبار الهماسبب واحد) او مجموع

ع قوله تساوى
الوزنين اقرأه مصدرا
لافعلا واعطف
عليه الكونين
الآتين فهين
الوجوه الاخر
ومعنى تساوى
الوزنين صدرا اتحاد
اولهما في فتح
فكوناه (مصححه)
ه قوله مع عدمها
اى تلك الوجوه
لاختلاف الصور
باختلاف حركة الفاء
وعدم المؤنث لهما
(سيالكوني)

وتقية الضمير في قوله ان كانا باعتبار تعددهما في انفسهما (قوله
او شرط ذلك الاسم) فيه انه يخالف الشروط السابقة لكن يخلو عن
لزوم تنافر بين اعتبارى الوحدة والتعدد كما في التوجيه الاول (قال
فشرطه العلمية) منهم من قال انها شرط وسبب ومنهم من قال انها
شرط محقق للمشابهة لاسبب لانهما كالفي التائيد بقومان مقام
عتين (قوله اوليتمتع التاء) او ابتحق سبب آخر كما عرفت في التركيب
(قال كعمران) وسلمان وعثمان فقد جاء في الاسم حركات الفاء
وفي الصفة لم يحجى كسر الفاء وجاء فتحها وضمها ايضا لكن المؤنث
٣ حينئذ مع التاء (قال اوفي سفة) فيه انه عطف باو على عاملين مختلفين
وليس على شرطه قيل الصواب الواو بدل او لان الالف والنون
يوجدان في الاسم والصفة واجيب بان السرديد ليس باعتبار نفس
الطبيعة بل باعتبار فردها وفردا لا يكون الا في احدهما ويمكن ان يحجب
بان اول التوزيع (قوله لانه متى كان مؤنثه فعلى) الخ هذه عند الاكثرين
وجوز بعضهم اجتماعهما وحكموا حينئذ بالانصراف قد افاد به ان
وجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل المطلوب منه انتفاء فعلاية
فالمدول عنه الى ما ليس مطلوبيا غير مناسب بل غير صحيح لان المطلوب
قد يحصل بغير وجود فعلى فهذا الوجه ضعيف وقد اشار المصنف
الى ضعفه بقيل ان قلت اذا كان المطلوب من وجود فعلى عندهم
انتفاء فعلاية كان الواجب عندهم امتناع صرف رحن لحصول
المطلوب قلنا لعل المطلوب عندهم انتفاء مؤكده مبنى على دليل لفظي
والانتفاء المبني على الدليل اللفظي لا يكون الا بوجود فعلى (قوله
لانه صفة خاصة لله تعالى) الخ لقائل ان يقول اختصاصه به تعالى
في الاستعمال لا في الوضع فاذا نظر الى الوضع كان له مؤنث بحسب
القياس اما بالتاء لان الاصل في التائيد التاء واما بالالف وهو الراجح
لان فعلاية فعلى اكثر من فعلاية فعلى الاول ينبغي ان يكون
منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصرف اتصافا اللهم
الا ان يقال ان الثابت بالقياس لا يضر ولا يكتفى (قال وندمان) لما كان

٣ قوله حينئذ
اي حين الضم مع
التاء نحو عريان
وعريانة بخلاف
المفتوح فان مؤنثه
يحجى مع التاء كندمان
وبدونها كسكران
(سيالكوتى)

المراد بتدمان اللفظ كان علما غير منصرف فينبغي ان لا يكون ولا يكسر
هنا اللمساكة المسمى (قوله وهو كون الاسم على وزن يعد من
اوزان الفعل) سواء كان له زيادة نسبة الى الفعل اولا فالإضافة
في قوله وزن الفعل محمولة على النسبة لاعلى زيادة النسبة والا لم يحتاج الى
قوله فشرطه ولك ان تحمل عليها وتحمل قوله فشرطه على شرط التحقق
لاعلى الاشتراط لان السببية ليست الالفرعية ولافرعية الاقباله زيادة
اختصاص بالفعل (قوله بالفعل بمعنى) الخ في أكثر نسخ المتن به
والضمير راجع الى الفعل وضمير يخص راجع الى الوزن او بالعكس
وذا اعرب ٢ كما هو المشهور (قوله وكذلك بذر) من بذر المال اى
اسرف (قوله وخضم) من خضم النوى اكله بجميعه (قوله
وشلم علما) مر مجازا بالعبرانية لموضع بالشام يقال هو بيت المقدس
(قوله ومثل ضرب على البناء للمفعول) وزن فعل مجهولا من انطواس
لم يأت في اسماء الاجناس الادئل لدويبة وقيل العرب قد تنقل الفعل
الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله عليه الصلاة والسلام **وان الله**
تعالى لهام عن قيل وقال **فيجوز أن يكون** منقولاً من دئل بمعنى
اسرع واما دئل علما لقبيلة فيجوز أن يكون منقولاً منه ومن دأل
بمعنى مشى مشيا مخصوصا والتغير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس
شمس بالضم واما الوعل لفظة في الوعل والرثم بمعنى الاست فشاذان
(قوله ولم يذهب الى منع صرفه الابعض النحاة) ذهب يونس الى
ان ٣ الوزن المشترك بين القيلتين يؤثر وذهب عيسى الى تأثيره اذا كان
منقولاً من الفعل كقوله **انا ابن جلا وطلاع الثيا** **ولولا ذلك**
لنوتن جلا ويرد بانه ان كان علما فنحكي مع الضمير وهو لا يغير وان لم يكن
علما فهو صفة مقدراى انا ابن رجل جلا اى انكشف امره او كشف
الامور (قال اويكون) انما لم يقل بدله او يغلب كما قاله النحاة لان
فاعل اذا جعل علما لمذكر كان منصرفا مع انه غالب في الافعال ولم يحى
في الاسماء الاحتم وعالم وساسم اسم شجر اسود ولان في اثبات الغلبة
زيادة مؤونة لا يقال في اثبات الاختصاص ايضا تلك الزيادة لاتا نقول

٢ اى ايين واوضح
٣ وضع المشترك من
القيلتين (نسخه)

لعله لم يجد فيه ما يحترزه عن ذلك المحذور ان قلت هذا الوزن انما
يصح سببا اذا كان له زيادة اختصاص بالفعل حتى يظهر فرعيته وزيادة
الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل او بالغلبة قلنا زيادة تلك الحروف
قياسية في جميع الافعال المتصرفه فصارت لا طرادها في جميع الافعال
دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل (قوله غير مختص) خصه به بقريضة
المقابلة لعل وجهه ان الشق الاول اولى بالتأثير والظاهر أن اولئح الخلو
وان النسبة بين الشقين العموم من وجه لاقتراحهما في شمر واحمر واجتماعهما
في نحو يزيد ويشكر ونحو استخرج معلوما وبجهولا وامرا ٣ واستبرق
اعجمي وتباعد وتبوعد واقتعل وانفعل (قوله اي اول وزن الفعل) الخ
لما كان المراد من وزن الفعل كون الاسم على وزن الفعل صح رجوع الضمير
الى الوزن والى الموزون كما هو المقصود (قوله زيادة حرف او حرف
زائد) على الاول صح لفظه في لان الصفة تنسب الى موصوفها بقى
وهو شائع وكذا على الثاني لان النسبة بين قوله اوله وبين الحرف
الزائد العموم من وجه ويصح نسبة العام الى الخاص بقى وبالعكس اولان
المراد في موضع اوله (قوله من حروف اتين) لو غير ذلك الحرف
لم يضر كهرق وهرق من اراق ماضيا وارق امرا وكذا لو تصرف
في الوزن مع بقاء الزائد سواء كان بالحذف كبيع او بالقلب كاعلى
او بالادغام كاشد او بالرد الى ما كان كما اذا سميت بفعل محذوف العين
او اللام لاجل الجزم او الوقف فانك ترد المحذوف لان السقوط للجزم
او الوقف الجاري مجراء لا يكون في الاسماء فتقول في يقل من لم يقل واخشي
اسمين جاء يقول واخشي (قوله غير قابل اي حال كونه) الخ حال
من ضمير اوله وانما لم يجعله شرطا للشق الاول لانه لا اختصاصه بالفعل
لا يقبل التاء اصلا (قوله ولو قال غير قابل للتاء) كأنه اراد غير قابل للتاء
بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود اذ قياس مؤنثه ان يكون على فعلاء
(قال ومن ثم امتنع احمر وانصرف بعمل) قيل في جعل وجود الشرط علة
للمشروط نظر لما تقرر من ان المشروط يثبت بالسبب لا بالشرط قد يدفع
بانه جعل اشتراط هذا الشرط علة للحكم بامتناع احمر وانصرف بعمل

٣ قوله واستبرق
اعجمي جملة معترضة
بين المعطوفين
والمعطوف عليه
(سيالكوتى)

ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور (قوله بالسببية المحضة
 اومع شرطية) لا بالشرطية المحضة عند الجمهور خلافا لجماعة حيث
 قالوا تأثير علمية الامم الذي فيه الالف والنون ليس التحقق السبب
 فيه وهو المشابهة بالثبوت الممدودة (قوله بواحد من الجماعة)
 اى بمفهوم صالح لان يراد به واحد من الجماعة (قوله فانه اريد به المسعى
 بزيد) والا لم يصح توصيفه باخر لانه تكررة (قال لماتين) اى لدليل ظهر
 بالالتزام (قوله استثناء عما بقى من الاستثناء الاول) اى استثناء
 بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر
 واحد بلا عاطف لان الاول استثناء من المطلق والثانى استثناء من المقيد
 واظير ذلك ما يقال فى توجيه طرفين من جنس اذا كانا متعلقين بفعل
 واحد بلا عاطف ولو جعل المصنف قوله العدل ووزن الفعل معطوفا
 على قوله ما هو شرط فيه لكان اظهر دلالة واخصر عبارة ولعل
 النكتة فى الفصل اختلاف تأثير العلمية فى المعطوف والمعطوف عليه ووضاربه
 الاسلوب (قوله كافى عمر واحد) اتفق النحاة على ان العلمية مؤثرة
 مع العدل فى اسم لم يوضع الا علما كعمر ومع وزن الفعل سواء كان الاسم
 غير منصرف قبل العلمية كاحمد او لا كاصبع ويزيد واختالفوا فى تأثيرها مع
 العدل فى اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلاث ومثلث فذهب اكثر
 النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب
 جماعة الى عدم انصرافه اعتبارا للعدل الاصلى واليه مال الشيخ
 الرضى قائلا ان العدل امر لفظى وهو باق واما اخر وجمع واخوانه
 اعلاما فغير منصرفة عند مسديويه اعتبارا للعدل الاصلى ومنصرفه
 عند الكوفيين (قال وهما متضادان) دفع لما يتوهم من ان القساعة
 المذكورة منقوضة بكلمات جامعة للعدل والوزن والعلمية فان العلمية مؤثرة
 فيها مع انها غير منصرفة بعد التشكيك وقد يدفع ايضا بان العلمية غير
 مؤثرة معها لاستقلالها بمنع الصرف قبل ورودها (قوله على اوزان
 مخصوصة) هى اوزان ثلاث ومثلث واخر وسحر وامس عند تميم وقطام
 ايضا عندهم (قوله اى لا يوجد شئ من الامر الدائر) يعنى ان المستثنى

٤ قوله وضرابة
 الاسلوب سوق
 الكلام على وجه
 لا يكون مبتذلا
 يتفر عند السماع
 وليس فيه تعقيد
 لفظيا ولا معنويا
 حتى يخل بالقصاحة
 (سيالكوتى)

منه ليس سبب المنع مطلقا لعدم صحة الحكم ولا السبب الذي هو احد
 الامرين فيها للزوم استثناء الشيء من نفسه بل مفهوما مرددا بين مجموع
 السبيين واحدها او مفهوما مساويا له اعنى ما يجامعه العلمية المؤثرة ولم يكن
 مشروطا بهما وهذا المعنى وان كان منحصرا في احدهما لكنه اعم منه
 بحسب التصور وهذا القدر كاف في صحة الاستثناء كما يقال في كلمة التوحيد
 (قوله لم يبق فيه سبب) وان كانت الاربعة مجتمعة كما في آذريجهان
 (قوله وايضا قد عرفت) به يندفع النقض بآخر على وزن افعل حيث
 قيل انه معدول عما كان معه اللام او الاضافة او من (قوله ولما كان
 قول التلميذ اظهر الخ) يبعد ان يجعل الاختش فاعلا اذ يلزم حينئذ
 جعل قول سيبويه اصلا مع انه منافي للقاعدة الحقة عنده وامتساع
 النصب اعتبارا بتقدير اللام والقول بانه منصوب على الظرفية او الحالية
 او كونه بدل الاشتغال بعيد (قال في مثل احمر علما) حال من احمر لانه
 مفعول للمعاملة (قوله وكذلك افعل التفضيل) وكذلك ثلاث (قوله
 اضعف معنى الوصفية فيه) بخلاف افعل فعلا ولذا لا يعمل افعل
 التفضيل في الظاهر دون افعل فعلا (قوله حتى صار افعل اسما) اى
 صار ملحقا به كافكل (قال اعتبارا) يجوز ان يكون مصدرا مخالفا لان
 ذلك الاعتبار نوع مخالفة (قوله لاجل اعتباره الوصفية الاصلية) بمعنى
 ان المعدوم يجعله كالثابت (قوله وفيه بحث الخ) ان قيل جاز اعتبار
 شمة من الوصفية في العلم كما اذا سميت باحمر من فيه حمرة اجيب بان المقصود
 الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع له لغة ولذلك تراها مجردة
 عن المعنى الاصلى كزبد (قوله واما الاختش) قال الرضى قال الاختش
 في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما
 السماع فهو على منع الصرف (قوله وهذا القول اظهر) لان المعدوم
 من كل وجه لا يؤثر (قال لما يلزم) علة للنفي لا للمعنى (قوله فان العلم
 للخصوص والوصف للعموم) معنى انه اراد بالتضاد التقابل ولم يرد
 التقابل بالذات لان العموم والخصوص من صفات معاني الاعلام
 والوصاف فالتقابل بينهما بالعرض (قال في حكم واحد) اى في شان

ان واحد ونحصيله (قوله وهو منع صرف لفظ واحد) منعاً شخصياً فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الالفاظ وهو واحد اى بالنوع ولا في منع صرف احمر في حالتي الوصفية والعلمية لتعدد المنع (قوله قلنا تقدير احدا الضدين الخ) بل نقول ليس في هذا المقام الاتوهم اجتماع المتقابلين وببيان ذلك ان لاتدافع بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص وهو ظاهر ولا بين العموم والخصوص لاختلاف محلهما وهو المدلول ولا بين ارادة العموم والخصوص ان جوت استعمال المشترك في المعنيين وان لم يجوز فذلك ليس للتقابل ولك ان تقرر الكلام على وجه لا مجال للشبهة فيه وهو ان الوجود اللفظي بازاء الوجود العيني فكرهوا ان يكون في عالم اللفظ ما يستدر في عالم العين اذ لا يكون فيه في بادى النظر وهو تأثير الضدين في امر موجود واحد بالشخص سواء كان الضدان مجتمعين اولاً وانما قلنا في بادى النظر لان الضدين قد يؤثران في امر واحد كالكيفيات المتقابلة المؤثرة في المزاج وذلك تدقيق فلسفي (قوله لكنه شبيه به) فان لزوم اجتماعهما في التصور حالة تأثيرهما في امر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقق (قوله اى باب غير المنصرف) يعنى ان اللام للمهد (قوله اى بصورة الكسر) يعنى انه اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا تاء من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازاً فالظاهر ان يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء (قوله اعنى اللام او الاضافة) دون سائر الخواص كالفاعلية والمفعولية قيل وجه ذلك انها مغيرتان لمدلول الاسم بخلاف البواقي (قوله وحيث ضعفت الخ) قيل في توجيه عدم سقوط الكسرة ان التوئين كالتأنيب لوجود خلفه وهو اللام او الاضافة او انه محذوف لا يمنع الصرف بل للاضافة او اللام وفيه اثم صرحوا بان الاضافة في حجاج بيت الله معاقبة للتوئين المقدر (قوله ان العلمية تزول باللام او الاضافة) فيه ان اللام تجتمع العلمية اذا كان العلم في الاصل مصدراً او صفة كالفضل والحسن (قوله كالصافات) قال قدس سره في الحاشية

ع قوله كالكيفيات
الخ اى الحرارة
والبرودة والرطوبة
واليبوسة الحاصلة
في العناصر الاربعة
التي تتركب منها
المواليد الثلاثة اى
المعادن والنبات
والحيوان
(سيالكوتى)

الساكن من الخيل الذي يقوم على ثلاث قوائم واقام الرابعة على طرف
الحافر ناقلًا عن الصحاح (قوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعات)
٢ دلالة الجمع على الجنس ٣ لاعلى فردة ٤ فعلى هذا التفسير تكون جملة
هو ما اشتمل منقطعة عن السابق وهو اما موقوف وقب الاسماء الغير
المركبة مذكور للفصل او مرفوع على انه مبتدأ محذوف الخبر او خبر
محذوف المبتدأ والتقدير المرفوعات هذه او هذه المرفوعات واللام
لاستغراق الانواع ويحتمل على التقدير الاول العهد الى ما يفهم من
السابق حيث قال واتواعه رفع ونصب وجر وفيه تأمل (قوله لان
التعريف انما يكون للمساهية) فن جعل الضمير راجعا الى كل واحد
من المرفوعات او الى المرفوعات وقال توحيدته وتذكيره بالنظر الى
خبره اعني ما اشتمل فان المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقته كما يجوز مطابقته
للمرجع لم يأت بشيء الا ان يقال ان اللام اطلقت معنى الجمية وافحام
صفة الجمع للاشارة الى تعدد الانواع او يقال ان الكلام محمول على
بيان الطرد (قال على علم الفاعلية) لم يقل على الرفع لان الخفاء
في المرفوع ليس الا باعتبار ما اخذه فاذا اخذ المأخذ في تعريفه صار من
قبيل اخذ المعرف في تعريفه ولئن تنزل عن ذلك فلا شبهة في ايهام الدور
ه ولانه خال عن الاشارة الى اسالة الرفع في الفاعل وعن زيادة
الايضاح المناسبة لمقام التعريف (قوله والمراد باشتغال الاسم عليها
ان يكون موصوفا بها) اي كالوصوف بها فان الحركات والحروف
الاعرابية وان لم تكن اوصافا لكنها مشبهة بها لعدم استقلالها وتبعيتها
للمعرب ويجوز ان يقال ان صيغة المرفوع كصيغة المعلوم للنسبة فالمرفوع
فرع ماله نسبة الى علامة الفاعلية بكونه ملابسها ملابسة الكل
لجزئه ونقصه له او ملابسة المطرود عليه للطاري او المراد بالاشتغال هو
هذه الملابسة (قوله اذ معنى الرفع المحلى انه في محل الخ) الفاعل
من العبارة ان الرفع المحلى هو هذه الحيثية وحينئذ لا شبهة في ائصال الاسم
بها لكنها ليست علما للفاعلية نعم لو قيل ان نبوت هذه الحيثية مستلزم
لتوهم رفعه او لا اعتبار رفع لما هو في محله وان الاشتغال اعم من ان يكون

٢ قوله دلالة الجمع
على الجنس مع
التعدد فكان المرجع
مذكور معنى
(سيالكوتى)

٣ قوله لا على
فردة كيلا يلزم
الوقوف فيها هرب
منه وهو التعرض
للفرد في التعريف
(سيالكوتى)

٤ قوله فعلى هذا
التفسير اي تفسير هو
بالمرفوع واما على
تفسيره بالمرفوعات
والتذكير باعتبار كل
واحد او لرعاية
الخبر فيكون جملة
هو ما اشتمل خبرا
عن المرفوعات
(سيالكوتى)

٥ اي تعريف الشيء
بنفسه

محققا او موهوما او اعم من ان يكون الاشتمال له اولسا هو في محله لكان الامر ظاهرا (قوله وكيف يختص الرفع) لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية او جعل اللام للمهد كاذ كرناه آنفا (قوله اي من المرفوع) فان الكلام مسوق له ومن ابتدائية اتصاله ويأبى عنه قوله ومنها المبتدأ (قوله او مما اشتمل) لقربه ويجوز ان يجعل راجعا الى المرفوعات بضرب من التأويل ٤ و يوافقه قوله ومنها المبتدأ (قوله لانه جزء الجملة الفعلية) ولانه لا يحذف ٦ بدون المسند وفيه انه قد يحذف كقولك ماضرب واكرم الا انا وقولهم بذلك اي رأى ويدفع بانه نادر ولانه لا ينتسخ بالعامل وفيه انه قد ينتسخ نحو كفى بالله ويدفع بانه نادر غير مطرد والحرف زائد (قوله التي هي اصل الجمل) لاشتغالها على ما هو موضوع للاسناد (قوله ولان عامله اقوى) لانه موجود محسوس بخلاف عامل المبتدأ فانه عديم معقول وقوة المؤثر تقتضى قوة الاثر فالفاعل في المرفوعة اقوى من المبتدأ ولا يعارضه ما ذكر في المبتدأ لانه لا يفيد قوة رفعه بل يفيد فضيلة حاله (قوله لانه باقى) ولان ما عداه يصلح ان يرد اليه فهو ام المرفوعات كما ان الف الاستفهام اصل فيه لقيامه مقام كانه (قوله ولانه يحكم عليه بكل حكم) اولانه يحكم عليه بتمدد فله استيعاب وهو فضيلة وكال (قوله الا بالمشق) حقيقة او حكما فان المصدر العامل في قوة ان مع الفعل (قال اسناديه) الاسناد ههنا بمعنى النسبة ٧ ناقصة كانت او تامة خبرية او انشائية مثبتة كانت او منفية محققة كانت ٨ او مفروضة (قوله بقريضة ذكر التوايع بعدها) لا يخفى بعدها عن التعريف (قال او شبهه) اول للتوابع لالشك او التشكيك (قوله اي ما يشبهه في العمل) اوفى الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الظرف لانه فاعل لعامله حقيقة (قال وقدم) الجملة حالية بتقدير قد والضمير فيه راجع الى احد الامرين المستفاد من لفظة او (قوله لان الاسناد الى ضمير شئ اسناديه في الحقيقة) لانه مقرر الاسناد ولو اريد الاسناد بحسب الدلالة اللغوية لكان ذكر قوله قدم لرفع توهم الدخول واليه مال المصنف في شرح الايضاح (قوله والمراد تقديره

٤ كالمذكور والقسم الاول والقبيل (سيالكوتى)

٦ قوله بدون المسند في بعض النسخ بصيغة المفعول من الاسناد وفي بعضها بلفظ المصدر المسمى من السد اي بدون سد شئ مسد

(سيالكوتى) ٧ قوله ناقصة كانت او تامة ليدخل في التعريف فاعل المصدر او الصفة اذا لم تكن واقعة بعد حرف التثنية او الاستفهام رافعة لظاهر

(سيالكوتى) ٨ قوله او مفروضة ليدخل فاعل فعل الشرط والجزاء (سيالكوتى)

عليه وجوبا) لانه الفرد الكامل (قوله المراد وجوب تقديم نوعه)
 بقرينة انه بصدد تعريف نوع من انواع المرفوع ويجب ان يكون
 المعرف واجزاؤه من لوازم المعرف والسر في لزوم تقديم الفعل ان غرض
 المتكلم في تقديم زيد على قام تعيين محل الفائدة وان مخاطب يقع
 في انتظارها وفي تقديم قام على زيد تعيين الفائدة وانتظار محلها
 فلو قدم زيد في قام زيد لانقلاب الغرض ونقل عن الكوفيين جواز التقديم
 واستدلوا باننا لو جعلنا زيدا في زيد قام فاعلا وجعلنا الكلام محمولا على
 التقديم والتأخير لم يحتاج الى الاضمار وتغير محل الموجود أهون من اثبات
 المعلوم ولهذا قالوا ليس في زيدا ضربت الا النصب ولا يلزم عليهم
 نصب كله لم اصنع لان الفعل لا يقع عليه وكذا حكم اخواته (قوله
 اى اسنادا واقما) اشارة الى ان قوله على جهة قياسه متعلق باسند
 اوصفة لمصدره قيل يحتمل ان يكون حالا بعد حال ولا يخلو عن شئ
 لان الفعل لا يكون على طريقة القيام بل الاسناد يكون كذلك (قوله
 على طريقة قيام الفعل) اى قيام مدلوله يقال عملت هذا العمل
 على وجه عملك وعلى جهته اى على طرزه وطريقته وشكله (قوله
 وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم) اى ذلك علامتها او من
 لوازمها وذلك لان القيام ثبوت موجود لامر وانصاف ذلك الامر به
 والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم لان مصدر المجهول لا يوجد اصلا
 ومصدر المعلوم قد يوجد لكن فيه تأمل والمراد بالاسناد الذى هو
 على طريقة القيام ثبوت شئ لامر ثبوتا يماثل القيام ويشاكله فى المعنى
 اوفى التعبير فتعبيره تعبیر القيام ان قلت فعلى هذا يخرج الاسناد الذى هو
 نفس القيام قلنا للقيام افراد بعضها يماثل بعضها (قوله واحترز بهذا
 القيد عن مقول ما لم يسم فاعله) وان كان للمصدر المجهول لانه فى قوة
 ان مع الفعل المجهول (قوله كصاحب الفصل) والشيخ عبد القاهر
 قالهما مالا الى ما ذهب اليه اكثر المتقدمين من البصريين (قال وزيد
 قائم ابوه) قيل لو قال ابوه لكان نصا فيما قصده لان ابوه يحتمل ان يكون
 مبتدأ وفيه انه لو كان مبتدأ لوجب تقديمه على قائم كفى زيد قائم (قال

والاصل ان بلى (هو في اللغة ما يبنى عليه شيء وفي العرف المساعدة والمراد ما سيدكره قدس سره ان قلت لم آثر هذه العبارة على قولك الاولى ان بلى مع انه اوضح واحسن مراعاة الاشتقاق قلنا لان في لفظ الاصل لحا الى قرب الفاعل من الفعل كانه بمنزلة قاعدة لا يجوز هدمها وانه ليس بمجرد اولويته بل يبنى عليه بعض الاحكام كما بينه بقوله فلذلك جاز الى آخره ففيه زيادة تشويق الى استماع الحكم الملقى (قوله في الفاعل) وكذا الاصل فيما هو بمعنى ان يقرب من الفعل وينتقد على ما ليس بمعنى كالمفعول الاول من باب اعطيت بالنسبة الى مفعوله الثاني وكذا الحال في المفعول بلا واسطة بالقياس الى المفعول بواسطة (قوله اي ما يبنى ان يكون الفاعل عليه) الحاصل ان الفاعل من حيث هو قاعل يقتضى قرينه من الفعل ورجحانه لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بمعارض يقتضى رجحان البعد او وجوبه وتظير ذلك ما يقال ان الماء بطبيعته يقتضى البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بمعارض مسخن (قال ان بلى الفعل) لم يقل ان بليه مع انه اخصر واشتمل لشموله شبه الفعل ايضا فوضع المظاهر موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن والاشارة الى ان الفعل اصل في هذا الحكم وشبه الفعل ملحق به (قوله لشدته احتياج الفعل اليه) لان النسبة الى الفاعل مقوم لمذلول الفعل وطرف النسبة الذي هو فاعل ههنا داخل في قوام النسبة الى الفاعل ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم فكما ان الهيئة لدالاتها على النسبة كانت جزأ للفعل كذلك الفاعل لدالاته على ما هو داخل في قوام النسبة كان في عداد جزئه (قوله يدل على ذلك) دلالة ان كما ان السابق دل عليه دلالة لم ويدل ايضا تلك الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو يضربان ويضربون وتضربين (قال قلذلك) اللام للتعليل فيفيد ان كون الولى اصلا علة لجواز المثال الاول وامتناع الثاني والقاء اما للتفريع فتفيد ترتيب العلم بالجواز والامتناع فيهما على العلم بالاصل السابق او للتعليل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول على العلة فلا استدراك في الجمع بين القاء واللام ولا يخفى ان امتناع المثال المذكور وان كان يترتب على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف

عليه ثبوته على تقدير تساويهما في المرتبة فلا يصح الاستدلال بالامتناع
 عليه (قوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة) تقدم الشيء على امر
 رتبة كون الشيء بحالة مقتضية للتقدم سواء تقدم بالفعل او لم يتقدم وهو
 حيث في حكم المتقدم لان ثبوت السبب في قوة ثبوت المسبب فيكون
 من قبيل وضع السبب موضع المسبب (قوله خلافا للاختصاص وابن جني)
 يسكون الياء فانهما جوزا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم
 الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كإقتضاء الفاعل وفيه انه لا يقتضي
 تقدمه على الفاعل نعم يستدعي تقدمه على ماسوى الفاعل قال الشيخ
 الرضى الاولى تجوز ذلك وليس للبصرية المنع مع قولهم في باب التنازع
 انتهى قبل تجوز الاضمار قبل الذكر في باب التنازع في العمدة والضمير
 المضاف اليه غير عمدة وقيل تجوز للضرورة اذ لو لم يضر لم يضر لزم اما حذف
 الفاعل وهو غير جائز او التكرار وهو قبيح وفيه ان ارتكاب القبيح اهون
 من ارتكاب الممتع مع ان مثل ما ذكره جار هنا لان حذف المضاف اليه
 بلا قرينة غير جائز واظهاره يوجب التكرار وقد يقال ان اعمال الثاني
 يقتضي الفاء الاولى في الاسم الظاهر فلو اظهر لم يظهر كونه ملغى (قوله
 جزى ربه الخ) الجملة دعائية والمراد بالكلام العساويات اما شرار
 الناس او حقيقتها قال قدس سره في الحاشية عوى الكلب يعوى عواء ٢
 اذا صاح انتهى وقد فعل جملة اخبارية وقعت على سبيل التفؤل بان
 الدعاء قد اجيب (قال لفظا) تميز اى اذا اتى لفظ الاعراب (قوله
 في ضمن الامثلة) فان احضار الفرد متضمن لاحضار جنسه خصوصا
 اذا لم يكن الغرض متعلقا بخصوص فرد كما في التمثيلات (قوله والمفعول
 المتقدم ذكره في ضمن الامثلة) او في ضمن ذكر المقابل الذى هو الفاعل
 لاستقبال الذهن من احد المتقابلين الى الآخر (قوله فلا يرد) مع ان
 التعميم بعد التخصيص شائع (قوله نحو ضربت موسى حبل) فان
 القرينة فيه اتصال علامة الفاعل بالفعل ومن القرائن اللفظية الاعراب
 الظاهر في تابع احدهما واتصال ضمير الثانى بالاول نحو ضرب قتاة
 موسى (قوله بعد الا بشرط توسطها بينهما الخ) اى بعد الا الواقعة

٢ في التاج العواء بضم
 العين بانك كردن
 سك وكرك وشغال
 من حد ضرب اه
 (سيناكوتى)

بينهما في صورة التقديم الثابت والتأخير الذي يحكم بامتناعه يعني ان التقديم الثابت مشروط بتوسط الا بينهما اذ لو لم يتوسط وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء والمستثنى وذلك غير جائز والتأخير الممتنع ايضا مشروط بتوسط الا بينهما لما سبذ كره قدس سره (قوله فلتحترز عن الالتباس) المحل بالمقصود مع رعاية النظم الطيبي لقائل ان يقول التحرز عن الالتباس المحل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفاعل في نحو موسى ضرب عيسى لالتباسه بالاسمية التي تحل بالمقصود (قوله فلانفاة الاتصال الانفصال) اي للزوم خلاف المقروض (قوله مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر) هذا ظاهر في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا كقولك ما ضرب احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له (قوله لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا) كما ذهب اليه السكاكي وجاعة من النحويين واما عند اكثرهم فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون تابعه له او معمولا لغير عامله او مستثنى منه فكأنه قدس سره حل كلامه على ما هو المتفق عليه او مال الى ما ذهب اليه الجماعة (قوله لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا احدا الا عمر ازيد) كما ذهب اليه جماعة من النحويين واما عند اكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف وللمجوزين ان يستدلوا بقوله تعالى ﴿ وما تريك اتبعك الا الذين هم ارادنا بادي الرأي ﴾ اي ما تارك اتبعك احد في حال من الاحوال الا الذين هم ارادنا في بادي الرأي اي بالاروية قوية وقد يرد بان الظرف متعلق بفعل مقدر اي اتبعوا في بادي الرأي او بان الظرف مما يكفيه راحة من الفعل (قال واذا اتصل به) وكذا اذا اتصل بصلة او صفة ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي نحو ضرب زيدا الذي ضرب غلامه واسكرم هنددا رجل ضرب غلامها (قال وجب تأخير) لم يقل وجب تقديمه اي المفعول لانه ذاكر احوال الفاعل (قال لقيام قرينة) مقام الفعل في الدلالة على

قوله اي ما تارك
الح فالذين وبادي
الرأي مستثنيان
مفرغان من الفاعل
والظرف المحذوفين
باداة واحدة
(سيالكوتى)

ماهو المرام واللام للوقت لالاجل لان قيام القرينة مصحح ٣ لباعث
 (قوله لان تقدير الخبر الخ) ولان السائل عالم بصدور الفعل جاهل
 بخصوص من صدر عنه الفعل فيسأل عنه فالجواب المنطبق على
 السؤال تعيين الفاعل لا ذكر المبتدأ وحمل شيء عليه لانه هو المقصود
 في الجملة الاسمية ولان الفعل موضوع كما عرفت وعند وضع الفعل يؤتى
 بالفاعل كما يؤتى عند وضع المسند اليه بالخبر ولان السائل غير متردد
 في الحكم وزيد قائم فيد تقوى الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق السؤال
 معنى قال الشيخ الرضى ان زيدا في المثال المفروض مبتدأ لفاعل
 ليطابق السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال عن القائم لاعن الفعل
 والاهم تقديم المسؤل عنه (قوله يزيد مرفوع) والاصل على يزيد
 لان البكاء يتعدى بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال نقل عن العارف
 الرومى قدس سره ان يزيد منادى يحذف حرف النداء والجملة الندائية
 مترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى ان الضارع والمخبط
 لما وقع في شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد ناسب ان يبكي عليهما دونك
 لانك في رخاء ونعمة (قوله بقرينة السؤال المقدر) المدلول عليه
 بلفظ المبني للمفعول فانه منشأ للاتباس والتردد وهو منشأ للسؤال فزل
 السبب منزلة المسبب (قال لخصومة) اللام للاجل كما هو الظاهر وحينئذ
 يراد بالخصومة خصومة غيره ويحتمل ان يكون للوقت وحينئذ يحتمل
 خصومته وخصومة غيره (قوله متعلق بضارع) وان لم يعتمد على
 شيء لان الجار يكتفى برائحة من الفعل لا يبيكه المقدر لان هذا البكاء
 بكاء قوته لا بكاء لخصومة مع انها ليست سببا قريبا للبكاء (قوله ومخبط
 مما يطيح) حكاية حال ماضية قد يورد الماضى بصورة الحال اذا كان الامر
 هائلا لاستقراره في الخيال مع بقاء اثره (قوله والمخبط السائل من غير
 وسيلة) اى ٤ بغير علاقة وسابقة حق يقال اختبطنى فلان واسله من خبطت
 الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها (قوله والطواغ جمع مطيحة)
 على حذف الزوائد كما يقال اعشب فهو عاشب ولا يقال مطيحات
 على القياس ويجوز ان يكون جمع طائح للنسبة مثل ماء دافق ٥ يقال

٣ قوله لا باعث
 فان الباعث على
 الحذف التكات
 التى ذكرها علماء
 المعانى من ضيق
 المقام والاختصار
 وعدم التصريح
 بالذكر والتنبيه على
 فطانة السامع
 والاحتراز عن
 العبث في الظاهر
 الى غير ذلك
 (سيالكوتى)
 ٤ قوله بغير علاقة
 بضم العين وسكون
 اللام والقاف شجر
 يبقى في الشئاء متعلق به
 الابل فتستغنى به
 حتى يدركها الربيع
 ويقال له سابقة في
 هذا الامر اى سبق
 كذا في شمس العلوم
 (سيالكوتى)
 ٥ اى ذودفق فان
 الدافق هو الرجل
 دون الماء
 (سيالكوتى)

طاح يطوح وطاح يطيح اى ذهب (قوله كلوا فتح جمع ملقحة) من الافاح
 • آستن كردن • يقال رباح لواقع اى للسحاب ولا يقال ملقحات (قوله وما
 مصدرية) لانها امكن من الموصولة بمعنى التى اهلكتها الطوايح من الاموال
 (قوله وما يتعلق بمحيط) قال قدس سره فى الحاشية وتعلقه بيبكه
 المقدر بما ياباه سليقة السهر لانه لما بين سبب الضراعة ناسب ان يبين
 سبب الاختباط ايضا انتهى مع ان تعليل البكاء باهلاك الطوايح يزيد
 مما لا يلزم لان علة البكاء هلاكه باى سبب كان وايضا الطوايح بصيغة
 الجمع مما لا يحسن ان يجعل سببا لهلاكه (قوله اى فى كل موضع
 حذف الفعل ثم قسر لرفع الابهام) فائدة ذلك ان التفسير بعد
 الابهام اوقع فى النفس وذلك المفسر اما فعل صريح او حرف يؤدى
 معناه مثل ان الدالة على الثبوت بشرط ان يكون خبرها ماضيا فانها
 مع خبرها تصير فى قوة ثبت المقدر وذلك فيما بعد لو خاصة نحو ولو ان
 ٢ ذات سوار لطمتى • فان لو للشرط وجوابها محذوف والتقدير
 لسهل على ويحتمل ان يكون للتمنى وهذا مثل يضرب لمن يتأذى بمن
 دونه واصوله ان رجلا شريفا لطمت امة (قوله حذف الجملة)
 انما تقدر الجملة لانها تضم نسبة تامة ونعم غير سالحة لاقادتها لانها حرف
 غير مستقل بالمفهومية (قال واذا تنازع الفعلان) ٣ من قيل تجاذبنا
 الثوب (قوله واقتصر على الفعل) يجوز ان يراد بالفعلين العاملين
 على طريقة تغليب الاكثر على الاقل او الاصل على الفرع (قوله فى اكثر
 من الفعلين) نحو كما صابت وسامت وباركت وزحمت على ابراهيم
 وحينئذ يكون الاخير كالثنائى والبواقي كالاول عند البصريين والاول
 هو الاول والبواقي كالثنائى عند الكوفيين (قوله اقتصارا على اقل
 مراتب التنازع) واولها (قوله معمول للفعل الاول) اتفاقا
 فلا يجرى النزاع بين الفريقين سواء اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبر
 بعضهم اولى يعتبر (قوله اذهو يستحقه قبل الثانى) اوهو طالب والاسم
 مطلوب والمزاحم مفقود اوهو مؤخر والاسم قابل والمائع مرتفع
 (قوله ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى متوجهان اليه) لوقوعه

٢ ذات السوار
 كناية عن الحرية
 لانه قلما يلبس
 الاماء السوار اه
 ٣ قوله من قيل
 تجاذبنا الثوب يعنى
 ان تنازع وتجادب
 متعديان الى واحد
 بعد ان كان كل منهما
 متعديا الى اثنين فى
 بناء فاعل كما نقول
 تنازعت الثوب
 وجاذبته الثوب
 على ما يفهم من
 حاشية عبدالحكيم
 اه (مصححه)

بخصوصه او بعمومه طرقا لنسبتهما وانما قلنا بالعموم ليدخل فيه مثل
حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا ولا يخفى ان ذلك التوجيه
اما بحسب الاصل والطبع او بحسب التصور السابق على التحقيق
بمرتبتين اذ لا نزاع بالفعل حال تحقق الفعلين لوجدان كل منهما معموله
ولا حال التصور الذي هو مبدأ للتحقق (قوله) وبصح ان يكون هو مع
وقوعه في ذلك الموضع (اي لا يأتي من حيث انه واقع في ذلك الموضع
ان يكون معمول لا لكل منهما ليتصور النزاع ولا يخفى ان منطلقا في حسبي
وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لا يأتي عن وقوعه معمول لا للفعل
التاني بل يأتي عن ذلك تثنية المفعول الاول والتخالف بين المفعولين
وان الضمير المتصل بالفعل من حيث انه واقع في ذلك الموضع يأتي
عن وقوعه معمول لا لغير ذلك الفعل ٣ فظهر الفرق بينهما ٤ (قوله) لانه
حرف لا يصح اضماره (اي استتاره ٦ كاستتار الضمير هكذا قالوه وفيه ان
الفاعل هو المتكلم وهو لا يستتر في الماضي نعم لو كان بدل انا هو او كان
الواجب هو الاتيان بالضمير الغائب لكان الامر كذلك فالانساب ان يقال
لا يمكن الاضمار اما بطريق الاتصال فلان الضمير لا يتصل الا بعامله
او بما هو كجزء له والا ليس عاملا ولا جزأ له واما بطريق الانفصال فلانه
في صورة المتنازع فيه وكل من الفريقين التزموا الغاء احد العاملين
الا في المفعول لضرورة ملجئة الى ترك الالغاء فيه ولا يظهر الالغاء الا
بالحذف او بالاضمار المخالف للمتنازع فيه هذا اذا كان الفعلان متوافقين
في اقتضاء الرفع اما اذا كانا متخالفين فيعين الاضمار كقولك ما ضربت
الا انت وما اكرمت الا اياك ولا يخفى ان عدم صحة القطع في بعض صور
الضمير كاف في عدم صحة التعميم (قوله) ومراد المصنف بالتنازع الخ
لانه المناسب لما هو بصدده وذلك لانه يخالف ما يقتضيه الاصل السابق
على رأى البصرية فاحتجج الى الاستثناء ويوافق على رأى الكوفية
فيكون من تفاريع الاصل السابق واما ذكر المفعول فلتتيمم البحث
(قوله) فلهذا خصه بالاسم الظاهر (ان قلت حكم الاسم الظاهر
الواقع بعد لاحكم الضمير المنفصل فلا بد من تخصيص الظاهر قلنا لعل

٣ لان المتصل لا
يكون معمول الا لما
يتصل به اه
٤ اي بين منطلقا
وبين الضمير المتصل
حيث يتصور النزاع
في الاول دون الثاني
٦ قوله اي استتاره
لما كان الاضمار يطلق
في الاصطلاح على
ايراد الضمير بارزا
كان او مستترا ولا
يصح ارادته ههنا
لان ايراده بارزاً مع
الامتنع ولا يتوقف
ذلك على ان يصح
اضمار الا ايضا حلوه
على المعنى اللغوي
اعني الاستتار اه
(سيالكوتى)

٨ قوله فعل توهمي
لا فصل محقق بل
متوهم من اسم جامد
(سبالكوني)

٩ قوله ور به رجلا
الضمير المجرور هنا
مبهم لا مرجع له
ورجلا تمييز بفسره
فان رب وان كانت
مختصة بالتكرة الا
انها قد تدخل على
ضمير الغيبة على
ما نص عليه المصنف
في مبحث الحروف
ويلزم هذا الضمير
الافراد والتذكير
عند البصريين
ويلزم تفسيره باسم
مؤخر عنه مطابق
للمعنى المراد بخوريه
رجلا او امرأة
او رجلا او نساء اه
(مصححه)

المراد جواز القطع بالاضمار قياسا لكن لما لم يستعمل الا بطريق الحذف
كان ينبغي ان يحذف ولا يجاب بانا ندعى المهمة لا الكلية لصحة
المهمة على تقدير اطلاق الاسم (قوله) واما على مذهب غيرها
فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الخ (قال الشيخ الرضى
يلزم البصريين في هذا المقام اى في مقام ماضرب واکرم الا انا و الازيد
متابعة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في انه من باب الحذف
لا الاضمار اذ لا يستعمل الا كذلك (قال فقد يكون) الظاهر بحسب
اللفظ انه جزاء وبحسب المعنى انه بيان لاقسام التنازع وحينئذ يكون
الجزاء قوله فان عملت او المقدر الذى هو جاز اعمال كل منهما او فيختار
كما في بعض النسخ (قوله) وليس هذا قسما ثالثا من التنازع المذكور
لانه تنازع في ظاهر واحد كما يدل عليه افراد الظاهر وتشكيكه ايضا
(قال مختلفين) حال والعامل فيه معنى فعل يستفاد من الضمير المستتر
في قوله فقد يكون لرجوعه الى تنازع الفعابين المدلول عليه بقوله اذا تنازع
الفعالان لا ان العامل نفس الضمير فيكون هذا التركيب مثل هذا زيد
قائما في ان العامل فيه ٨ فعل توهمي (قوله لقربه) اى لقرب الطالب
الى المطلوب وعدم لزوم الفصل بالاجنبى وورود الاستعمال الشائع
عليه ان قلت اذا كان القرب مرجحا كان ينبغي ان يؤتى بجواب الشرط
عند اجتماع ادائى الشرط والقسم لا جواب القسم مثل والله ان اتيتنى
لا كرمك قلت القرب مرجح عند تساوى مرتبتي القريب والبعيد
وليس القسم واداة الشرط في مرتبة لان القسم اقوى في اقتضاء التصدر
(قوله) لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير اعلم
ان الغرض من التفسير ان كان منحصر في رفع الالتباس وازالة الحيرة
كما في ضمير الشأن وضمير نعم رجلا ٩ ور به رجلا فلا نزاع في جواز الاضمار
قبل الذكر لان المفسر نص في كونه مرجحا وان لم يكن منحصر فيه
بل كان مذكورا لكونه فاعلا او مفعولا الى غير ذلك فنهى من منع
وان كان في العمدة لان المفسر لا يشعير ان يكون مرجحا فلا تزول
الحيرة به ومنهم من جوز في العمدة كما نحن فيه وقالوا ان حذف

الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذ كر لانه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة
وان لم يكن نصافيه (قوله وللزوم التكرار بالذ كر) وليس من باب
التكرار اظهار المفعول في نحو حسبي وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
لاختلاف اللفظ افرادا وتنشئة (قال دون الحذف) ع ظرف
لاضمرت (قوله لانه لايجوز حذف الفاعل) هذه مقدمة مشهورة
قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر والفاعل في نحو ماضرب
واكرم الاانا وفي نحو اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم وهو فاعل عند
سيبويه وفي نحو اضربن واكرم القوم ه يحذف الواو والياء في الاول
والواو في الثاني بسبب الثناء الساكنين وقد اجيب عنها اما عن الاول
فبان المصدر قد يتزل منزلة الجوامد فليس له فاعل لالفاظا ولا تقديرا
واما عن البواقي فبانها من باب تقدير الفاعل لامن باب حذفه نسيا
والمحذوف في باب التنازع محذوف نسيا وفيه بحث لان المحذوف في باب
التنازع لو كان كذلك لزم ان يكون المتعدي في مثل ضربت واكرمت
زيدا منزلا منزلة اللازم فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول
ولزم وجود الفعل بلا فاعل في مثل ماضرب واكرم الازيد فالاقرب
ان يعتذر عن البواقي اما عن مثل ما قام واكرم الاانا فبانه في عداد
المستثنى وزيه ومن تزيى بزي قوم فهو منهم واما عن نحو اسمع بهم
وابصر فبانه ليس مما ذهب اليه الجمهور وبانه في زي المفعول للزوم
الجار وكون فعله في صورة ما يلزم استثار فاعله واما عن الاخيرين فبان
الضمة والكسرة بعض الواو والياء فكان الفاعل غير محذوف لسد
لجزءه سد الكل (قال خلافا للكسائي) اصله يخالف قوله الاضمار
قول الكسائي خلافا (قال وجاز) الجملة اعتراضية ذكرت لبيان قول
الفراء (قوله روى عنه تشريك الرافعين) فيلزم توارد العلتين على
مما هو واحد وذلك غير جائز وذلك لان العوامل النحوية بمنزلة
المؤثرات الحقيقية عندهم (قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه)
قال الشيخ الرضى الرواية الصحيحة عنه يخالف ما في المتن وهي ما ذكره
قدس سره ولك ان تجعله موافقا للرواية الصحيحة بان تقول معنى اضمار

ع قوله ظرف اى
باعتبار الاصل فان
معنى دون المكان
القريب من الشيء
نحو جلست دونك
وان كان ههنا
مستعملا بمعنى
التجاوز حالامن
فاعل اضمرت اى
متجاوزا عن الحذف
(سيالكوتى)
ه اكرموا القوم
(نسخة)

الفاعل في الاول اتصاله به ويكون معنى قوله جاز أنه جاز اتصال الفاعل
 خلافا للفراء فانه لا يجوز ذلك بل يقول بما نقل عنه اوبان تقول جازا عمل
 الفعل الثاني فقط في جميع المواد خلافا للفراء فانه لا يجوز ذلك فيما اذا
 اتفاقا في طلب الفاعل فانه يشترك (قال ان استغنى عنه) ٢ شرط استغنى
 عن الجزاء لتقدم ما يدل عليه (قوله) لانه لا يجوز حذف احد مفعولى
 باب حبيت) لان مفعوله بالحقيقة مضمون المفعولين لانه متعلق الحسيان
 والعلم فلو حذف احد مفعوليه لزم حذف بعض الاجزاء لمفعول واحد
 واعترض عليه بانه يجوز في السعة وغيرها وان كان قليلا لان كلامهما
 في الظاهر مفعول برأسه ومنه قوله تعالى ﴿ ولا يحسبن الذين ﴾ بالياء ﴿ يخجلون ﴾
 بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم ﴿ اى بخلافهم هو خيرا لهم ﴾ (قوله)
 لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضة) اعترض عليه بان العلة
 المجوزة للاضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه وهو متحقق
 هنا مع ان امتناع الاضمار قبل الذكر في الفضة لا يقتضى عدم الاضمار
 مطلقا لجواز الاضمار بعد الذكر لكن فيه انه يلزم الفصل بين المبتدأ والخبر
 بالاجنبى وهو قبيح (قال على المذهب المختار) او الوجه المختار على اتفاق
 الطائفتين ولما كان الحذف وجهها مرجوحا حل قوله تعالى ﴿ هازم اقرؤا ﴾
 كتابيه) على اعمال الثاني والالزم حل افسح الكلام على الوجه المرجوح
 (قال الا ان يمنع مانع) اى اضمرت في جميع الاوقات الا وقت منع مانع
 (قوله) وهوانه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول) وتأويل المفعول
 الاول بكل واحد بعيد (قوله) ولو اضمر متى خالف المرجع) قال
 الشيخ الرضى جاز مخالفة الضمير للمرجع ٣ اذا لم تلبس المخالفة بينهما
 قال الله تعالى ﴿ وان كانت واحدة ﴾ وقوله ﴿ فان كن نساء ﴾ ٤ والضمير للاولاد
 فيجوز حسبنى وحسبتهما اياها الزيدان منطلقا وفي التفرع بحث للفرق
 بين بين الاصل والفرع (قوله) ولا يخفى انه لا يتصور التنازع الخ
 مبنى على ان تأويل المفعول الاول بكل واحد مما لا يعسأ به (قوله)
 ولما استدل) لا يقال لقائل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال
 الاول والالزم حل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول

٢ قوله شرط
 استغنى الخ على رأى
 البصريين واما عند
 الكوفيين فالمقدم
 هو الجزاء
 (سبالكونى)

٣ قوله اذا لم تلبس
 من التلبس اه
 ٤ قوله والضمير
 للاولاد اى فى كن
 وكانت للاولاد فى
 كانت ارجاع ضمير
 المفرد الى الجمع
 (سبالكونى)

لأننا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن (قال لادنى معيشة) المعيشة
 * زندكاني وآنيجه بدان زندكاني كنتند * والمراد هو هذا (قال وقول
 امرئ القيس) صرح باسمه تنبيهها على قوة الاستشهاد وضرورة
 الجواب عنه وقوله كفاي بدل اوبيان لقول (قوله على تقدير توجه
 كل من كفاي) الخ ان قلت هذا اذا كان لم اطلب معطوفا على كفاي
 واما اذا كانت الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم
 هذا الفساد قلنا لا يجوز الاول للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط
 ولا الاخير لان لزوم حمل الكلام على التأكيد دون التأسيس مع ان
 واو العطف والاعتراض ينبو عن ذلك وذلك لان نفي السمي مستلزم
 لنفي الطلب ان قلت السمي الطلب البليغ فيكون اخص من الطلب
 ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام قلنا المراد بالسمي هنا الطلب مطلقا
 لان الكفاية تحتاج الى الطلب لا الى الطلب البليغ (قوله لاستلزامه
 عدم السمي) وجعل نقيض الشرط جزاء له (قوله ونبت طلبه المتافي
 لكل منهما) اما متافاته لعدم السمي فلما مر من ان المراد من السمي الطلب
 واما متافاته لعدم الكفاية فلما بدل عليه صريح الشرطية (قوله فعلى
 هذا ينبغي ان يكون) ان قلت يلزم حينئذ عدم صحة الاستدراك بقوله
 ولكننا اسمي قلنا لانسلم انه معطوف على الجزاء لجواز أن تكون الجملة
 حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية وحاصل البيت انه لم يطلب
 في الزمان الماضي قبله من المال ولا يجدا لكنه يطلب في الحال والازمنة
 الآتية المجد المؤنل ولوسلم فنقول صحة الاستدراك باعتبار توصيف
 المجد بالمؤنل او باعتبار استمرار طلبه في الازمنة الآتية وبيان ذلك
 انه لما قال طلبت المجد كان متوهم ان يتوهم انه طلب مجدا ما في بعض
 الازمنة الماضية اذ من شأن العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلب
 ما ينبغي فدفعه بقوله ولكننا اسمي الى آخره لكن يجوز أن يناقش
 في الوجه الاول بان القرينة على اعتبار المجد البيت الآتي وهو مقيد
 بالمؤنل فالمتناسب تقدير المجد المؤنل لا تقدير المجد مطلقا (قوله لشدة
 اتصاله بالفاعل) لقيامه مقام الفاعل واشترائه معه في الاحكام (قال

كل مفعول) فيه ان المنظور في التعرف الجنس لا الفرد فلا يصح لفظ
كل فاعله اقحم ٣ للاشعار بالطرد (قال حذف فاعله) بالمعنى المذكور
لا الفاعل الحقيقي فلا يرد النقض بآيت الربيع البقل لان الفاعل بالمعنى
المذكور المذكور لا محذوف (قال واقيم هو) اكد الضمير المستكن
لثلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة
على الجملة الواقعة صفة عن الضمير (قوله الى فعل الى الماضى
المجهول) يعنى انه اراد بالعلم اشهر اوصافه او اراد بالشخص جنسه
ويجوز تقدير معطوف الى فعل ونحوه (قال ولا يقع) الى لا يصح
وقوعه لا انه لا يقع في الاستعمال والا كان الانسب ان يقول لم يقع
وان لا يخص الحكم بالمفعول الثالث من باب اعلمت لان الثانى منه
ايضا لم يقع في الاستعمال مقام الفاعل (قال المفعول الثانى) نقل
ان المتأخرين جوزوا وقوعه موقع الفاعل وقالوا لامتناع فى ان يكون
المسند الى امر مسندا اليه لشيء آخر نعم لا يجوز أن يكون مسندا اليه
لذلك الامر (قال والمفعول له والمفعول معه كذلك) لعله لم يكتف
بمعطف المفرد على مفرد تقدم مع اختصاره للتنبية على صحة ادعاء
ان الامتناع فى المفعول الثانى والثالث اتم من الامتناع فى هذين
المفعولين وان اتفق الكل فيه وذلك لوضوح الدليل فيكون فيه مبالغة
فى ردة من جوز قيامها مقام الفاعل (قوله باللام) قيل باللام ايضا
لا يقع لانه ليس من ضروريات الفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه
وكذا المفعول معه (قوله لان النصب فيه مشعر بالعلية) لدلالته على
تقدير اللام الدالة على العلية لا يقال ينبغي ان لا يقع الظرف ايضا
مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر بالظرفية لانا نقول ربما يحصل
الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز أن يناقش بجواز اشعار القرينة
بالعلية وقيل ان المفعول له لا يقع مقام الفاعل لكونه جواب لم ولا يصح
السؤال بلم قبل تمام الحكم ثم اعترض بانه يوجب امتناع ضرب للتأديب
والقول بان المنصوب جواب لم دون المجرور تحكم ولقاتل ان يقول
ايضا انه ليس جوابا عن سؤال نشأ من الفعل المذكور كيف ولو كان

٣ قوله للاشعار
بالطرد الى التنصيص
على احاطة الحد
بجميع افراد المحدود
هكذا يفهم مما افاده
الشارح في تعريف
النواحي (مصدحه)

كذلك لكان معمولاً للمقدر لا للمذكور فمعنى قولهم ان المفعول له جواب
لم انه مع عامله يصح ان يذكر في جواب السؤال عن اللمية فاذا قيل لك
لم ضربت قلت ضربت او ضرب للتأديب (قال تعين) خلافاً للـكـوـفـين
وبعض المتأخرين قالهم ذهبوا الى انه اولى استدلالاً بالقراءة الشاذة
في قوله تعالى ﴿لَوْ لَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ﴾ بالنصب وقراءة ابى جعفر المدني
﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ وقراءة عاصم ﴿وَكَذَلِكَ نَجْيِ الْمُؤْمِنِينَ﴾
على اضممار المصدر ٦ (قوله لشدة شبهه بالفاعل) قيل لبناء الفعل
المجهول له وكون اسناده اليه حقيقة والى غيره مجازاً ولا يصار الى غير
الحقيقة مع امكانها وفيه ان معنى قولهم لا يصار الى المجاز مع امكان
الحقيقة ان الكلام اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحمل على المعنى الحقيقى
متعين لان التكلم بالحقيقة متعين مع امكان التكلم بالمجاز فالأظهر ان يقال
ان الاسناد الى ما سواه مجاز عقلى ولا يمكن المجاز العقلى مع وجود
ما هو له ان قلت باى علاقة ينسب الى الزمان والمكان والمصدر والمفعول
بالواسطة قلنا النسبة الى الاخير ظاهرة واما النسبة الى الاولين
فلان هذا الفعل لما كان موضوعاً لان ينسب الى ما هو محل للفعل وقابل له
وكان الاولان محايين للأفعال وهى مؤثرة فيهما نوع تأثير حتى
يمر قائلها كأنها شبيهين بالمحل القابل واما النسبة الى المصدر فلانه اثر
الفعل وذلك لان قولك سير يريد سير شديد فى قوة فعل سير شديد
ان قلت هذا التحقيق يقتضى فعل النسبة الإيقاعية الى سائر المفاعيل عند
قيامه مقام الفاعل وهذا النقل لا يتصور مع وجود حرف الجر نحو
ضرب فى الدار فان النسبة حينئذ ليست الا ما استفيد من حرف الجر
فمعنى ضرب فى الدار ان الدار مضروب فيها لانه مضروبة مجازاً قلنا هذا
النقل فى المفعول بلا واسطة واما فى المفعول بالواسطة فلا نقل هناك
لان الرابط المستفاد من الواسطة رابط حقيقى لا مجازىبقى هنا شيئان
احدهما ان ما ذكرته يقتضى ان يكون نسبة الفعل المتعدى بالحرف الى
المفعول بالواسطة نسبة الى ما هو له فينبى ان يتعين لقيامه مقام الفاعل
اذا وجد نحو مر يزيد يوم الجمعة والتصريح بخلافه وتاليهما ان

٦ اى تجي المؤمنين
تجى (سبالكوتى)

نسبته الى سائر المفاعيل لما كانت بطريق النقل وجب في قيامها مقام
 الفاعل دخول الواسطة عليها ولم اجد في ذلك نقلا (قوله اذلا فائدة
 فيه) والفاعل محل الفائدة فيجب ان يكون مايقوم مقامه محلا لها
 ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل لدلالة الفعل
 عليهما فعلى هذا وجب تقييد قوله فالجميع سواء بما سيذكره (قوله
 شبيه بالمفاعيل) بلا واسطة وانما قيدنا بذلك لان الظرف وان كان معه
 في مفعول فيه عند المصنف فلا يظهر حينئذ القول بالتشبيه (قال
 وان لم يكن فالجميع سواء) قيل لو قال واليواقي سواء ا لكان اخصر
 واظهر يعنى ان اليواقي سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع
 وقوعها موقعه وفيه ان حال اليواقي قد علمت على تقدير وجود
 المفعول به وانما المجهول حالها على تقدير عدمه فالتعرض لحالها على
 تقدير وجوده مستدرك مع انه اراد التصريح برده من قال ان اليواقي
 على تقدير عدمه ليست سواء كما اراد التصريح برده من قال ان المفعول به
 اذا وجد مع المفاعيل لم يتعين فقال واذا وجد الى آخره (قوله اى جميع
 ماسوى المفعول به) وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد
 والمفعول بالواسطة ان قلت ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعينا
 لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول به قلنا صورة الجر لما كانت منافية
 لحالة الفاعل اعنى الرفع متعنه ان يكون في درجة المفعول بلا واسطة
 (قوله سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل) لا يخفى ان هذا القيد
 مما ينساق اليه الذهن بلا شبهة يعنى انه لم يرد الاستواء الشامل لجواز
 وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم
 ان يكون لترتب الجزاء على قوله وان لم يكن معنى (قوله لان فيه معنى
 الفاعلية) لا يخفى ان هذا الدليل يقتضى ان يكون الاول من باب اعلمت
 اولى من ثانيه لانه وان كان مفعولا للاعلام فاعل للعلم (قوله واما عند
 عدمه الخ) ان قلت يجوز دفع الالتباس بلزوم المفعول الثانى في مركبه
 قلنا خوف الالتباس باق لان التأخير وان دل على انه مفعول ثان لكنه
 لما كان مع ذلك صالحا لان يكون مفعولا اول وهو اولى بان يقوم مقام

٩ قوله لكان اخصر
 لعدم ذكر الشرائط
 واظهر للاحتياج
 الى تفسير الجميع بما
 سوى المفعول به
 مما يصح بناؤه
 (سيالكوتى)

الفاعل امكن ان تقع الحيرة والاشتباه وكثيرا ما يحترز عن خوف اللبس
 (قال ومنها المبتدأ) عطف على قوله فانه الفاعل (قوله او من جملة
 المرفوع) بيان الحاصل المعنى لا ان من للتبويض ويحتمل ان يريد التبويض
 بتقدير المضاف اى من جملة افراده (قوله على ما هو الاصل فيهما)
 اى فى باب المبتدأ والتخير وهو أن يكون المبتدأ مسندا اليه دون ما اذا كان
 مسندا فانه مبتدأ يصار اليه للضرورة فلهذا لم يكن قائم فى أقام ابوه
 زيد مبتدأ ٢ لاحتفال ان يكون خبرا لزيد وليس لهذا القسم من المبتدأ
 خبر لانه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع فاعله فلا معنى لتقدير خبر
 مسند اليه كما تكلفه كثير من النحاة (قوله واشترأ كهما فى العامل المعنوى)
 وهو ٣ ههنا تجريد الاسم عن العوامل اللفظية الاسناد اى اسناده الى شئ
 او اسناد شئ اليه (قال هو) قيل اى بصيغة الفصل الدالة على
 الحصر هنا دون الحدين السابقين مع ان الحصر مستفاد من مقام
 التعريف للزوم اطراده وانعكاسه اما لانه اكتفى فى بعض الحدود بدلالة
 صورة التصريح على صورة الاكتفاء او لانه اراد التصريح بالحصر
 ليكون ردًا على من زعم ان اسم الفعل مبتدأ وفيه نظر لان صيغة
 الفصل تفيد حصر المسند لاحصر المسند اليه ولو سلم ذلك فهمي لتأكيد
 الحصر لان المسند اليه اذا عرّف باللام يفيد حصره على المسند
 ولو سلم انها لاصل الحصر فنقول ان اسم الفعل مبتدأ عند المصنف
 فكيف يصح الحصر على زعمه اللهم الا ان يقال اراد حصر المبتدأ
 الذى اتفق عليه ومن الواجب ان يحمل عليه ليصح التعريف ولا يخفى
 ان الحصر حينئذ ليس للرد (قال الاسم) لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة
 كما تقتضيه مقابله للصفة لجواز أن يكون هذا القسم من المبتدأ صفة
 مثل ضارب فى زيد ضارب محمول على زيد (قوله او تقديرًا) او تأويلا
 وذلك فيما يصح اسم موضعه (قوله نحو وان تصوموا) وسواء عليهم
 ما نذرتهم ام لم تنذروهم (قال المجرد) قيل انما يصح لفظ التجريد مع انه
 يقتضى سبق الوجود لان امكان الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود
 كقولك ضيق ثم الركبة (قال اللفظية) من قيل نسبة الجزئى الى

٢ قوله لاحتفال بمعنى
 التحمل او الجواز
 المقابل للامتناع
 الجامع للوجوب
 (سيالكوتى)
 ٣ قوله ههنا انما قال
 ههنا لان العامل
 المعنوى فى المضارع
 تجرده عن الناصب
 والجازم او وقوعه
 موقع الاسم
 (سيالكوتى)

الكلى (قوله اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا) يعنى ان العبارة وان كانت ظاهرة فى سلب العموم لكن المراد عموم السلب اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى الجمعية فصار الجنس منفيا او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقرينة المقام واما القول بان العبارة ان حلت على المعدول افاد عموم السلب فغير ظاهر وانما اكد التثنية بقوله اصلا ردّا على من زعم ان المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ والخبر كساب ان واضرا به لثلا ينتقض التعريف بقولك بحسبك درهم وذلك لان الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية الى خصوص النواسخ (قوله وكأنه اراد بالعامل اللفظى ما يكون مؤثرا فى المعنى) وذلك لان الظاهر ان المأثر لفظيا هو مؤثر معنى ولك ان تقول ايضا ان الحرف الزائد كالمعدوم وان التجرد اعم من ان يكون حقيقيا او حكيميا ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على محل اسم ان بناء على كونه مرفوع المحل بالابتداء قلنا لم جواز ذلك مبنى على توهم ان اسمها كان مبتدأ ويحجب بان ان لا تغير معنى الجملة فكانت كالحروف الزائدة وقائدها التوكيد اما اولا فلدخول اسمها فى حدة المبتدأ واما ثانيا فلانه غير حاسم لمادة المشبهة لجواز العطف على محل اسم لا التثنية لجنس مع انها مغيرة لمعنى الجملة ولا يصح الجواب عنه بان العطف ليس على محل اسم لابل على المجموع المركب من لا واسمها لان القضية سالبة لامعدولة الموضوع (قوله وثانى قسمى المبتدأ) قد اشار به الى ان المبتدأ مشترك معنوى لان لفظ المبتدأ مشترك لفظى كما ذهب اليه الشيخ الرضى والالزم استعمال اللفظ المشترك فى معنيين (قال او الصفة) لفظة او للانفصال الحقيقى ومن قال انها لمنع الخلو دون الجمع لم يأت بشئ لان استحالة اجتماع القسمين بين واما امتناع ارتفاعهما فلو ثبت كان بالاستقراء واعترض عليه بان التعريف ينتقض بقائمه فى أقامه ابوه زيد لصدق التعريف عليه مع انه ليس مبتدأ كما ذكرناه واجيب عنه بتقييد الصفة ايضا بكون غيرها لم يكن صالحا لكونه مبتدأ لها ولا يخفى ان التعريف لا يبدل

على ذلك (قوله جارية مجراها كقريش) فانه في قوة منسوب الى
قريش (قال الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام) الاولى
حذف الحرف والالف ليكون اخصر واشمل فيدخل انما وغير وهل
وغيرها من كلمات الاستفهام (قوله ونحوه) فذكر الالف للاتصال
ولا يخفى ان مثل هذا الاعتبار لا يناسب التعريف (قوله كهل الخ)
واين ومتى وكيف وكم واين الثقل بهل وما ذكرناه ظاهر واما الثقل
بمن فلا يصح بان يقول من قائم ابوه لان قائم صفة سالحة لان تكون
خبرا لمن وما يصح ان يكون خبرا لا يصح ان يكون مبتدأ ولعل تمثيله
بقولك من ضارب زيد على ان من مفعول لضارب وقس عليه ما (قوله
او ما يجري مجراه) بتقدير المعطوف او من باب عموم المجاز ولك ان تريد
بالظاهر معناه اللغوي اى البارز (قوله لم يجز تنيته) على اللغة
المشهورة (قوله كون الصفة مبتدأ الخ) قيل لم لم يجنبوا عن التباس
المبتدأ بالفاعل في مثل أقام زيد واجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل
في مثل زيد قام فلم لم يجوزوا تأخير المبتدأ فاجيب بان جواز الوجهين
ليس الا فيما اذا كان كل من الوجهين مخالفا للاصل كما نحن فيه فان
في جعل زيد في أقام زيد فاعلا خلافا لاصل وهو جعل المبتدأ مسندا
وفي جعله مبتدأ خلافا لاصل آخر وهو تغير النظم الطبيعي للمبتدأ
والالتباس المحذور ليس الا فيما اذا كان احد الوجهين موافقا للاصل
فيبقى الذهن الى ما هو الاصل من غير معارض فيورث التشوش
والالتباس (قوله اى هو الاسم المجرد) ولك ان تقول اى هو
المرفوع المجرد الى آخره لانه ذاكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف
على يضرب في يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور وهذا الوجه
اسلم من تقدير الاسم لان المراد به ان كان الاسم حقيقة خرج عنه
بعض الاخبار وهو ما اذا كان مركبا او لفظا يراد به نفسه كالجسق
وضرب ومن وان كان الاسم حقيقة او حكما دخل فيه المثال المذكور
والجملية ايضا مع انه مصرح بخلافه وذلك لصحة التعبير عنها بالاسم
ويمكن ان يقال ان المثال المذكور لا يصح التعبير عنه بالاسم مع بقاء

ربطه فان ربط يضرب الى زيد ليس بمعنى هو هو وربط الاسم الذي
 اقيم مقامه الى زيد بمعنى هو هو نعم بقي امر الجملة اللهم الا ان يراد
 بالاسم الحكمي لفظ يعد واحدًا ويصح التعبير عنه بالاسم (قوله
 فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد) وكذا لا يصدق على يضرب
 في زيد يضرب (قوله اي ما يوقع به الاسناد) قد اشار به الى
 ان الباء متعلقة بالايقاع المضمن لا بالاسناد لانه بنفسه يتعلق بالمسند
 فلا حاجة الى الباء (قوله ولك ان تقول المراد به المسند به) الى
 المبتدأ بقريته انهما ركنان متلازمان كما اشار اليه بذكرهما معا في العنوان
 (قوله او نجعل الباء بمعنى الى) قال قدس سره في الحاشية وكأن
 التكتة في تغيير العبارة ان لا يشبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ
 وحينئذ يظهر لقوله به فائدة والا لا حاجة اليه انتهى قد بينا وجه
 عدم الاحتياج اليه (قوله وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني
 من المبتدأ) كما يخرج به يضرب في يضرب زيد لكن فيه ان ضاربا
 في زيد ضارب وفي زيد ضارب ابوه يخرج عنه لانه مسند الى فاعله
 لا الى المبتدأ مع انه خبر اللهم الا ان يقال ان الظاهر هو مجموع اسم
 الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل وحده لكن لما لم يكن المجموع قابلا
 للاعراب اجري الاعراب على الجزء القابل للاعراب او يقال المراد
 بالاسناد الى المبتدأ اعم من ان يكون اسنادا الى المبتدأ نفسه كما في زيد
 جسم او الى ضميره او الى متعلقه وفيه نظر لان ضاربا لم يسند الى شيء
 اصلا لان الاسناد هو النسبة التامة ونسبة ضارب الى فاعله ليست
 تامة ولانه يصدق على يضرب في زيد يضرب ابوه ويضرب في زيد
 يضرب ويضرب في زيد ابوه يضرب مع انها ليست اخبارا لزيد
 (قوله اي تجريد الاسم) ان قيل التجريد عدمي فلا يؤثر فالاولى
 ان يفسر الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد
 اليه او اسناده الى شيء قلنا العوامل في كلام العرب علامات لتأثير
 المتكلم لا مؤثرات والعدم الخالص يجوز ان يكون علامة مع ان ما جمعه
 اولى امر اعتباري فلا يصح ان يكون مؤثرا (قوله ليسند الى شيء)

كما في القسم الثاني من المبتدأ أو يسند إليه شيء كما في القسم الأول من المبتدأ
وانما قال ذلك ليخرج التجريد الذي يكون للعدّة (قوله فعنى
الابتداء عامل في المبتدأ والخبر) لطلبه لهما على السواء (قوله وقال
آخرون) هذا الوجه قوى عند الشيخ الرضى وهناك قولان آخران
فكانه قدس سره لم يعتد بهما (قوله لان المبتدأ ذات والخبر حال من
احوالها غالبا) فلا يرد النقص بقولك المنطوق زيد ان قيل هذا الدليل
جار في الفاعل فينبغي ان يكون اصله التقديم اجيب بان تقديم
الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل
قبل مرتبة المفعول وانما اعتبر الامر اللفظي دون الامر المعنوي لان
الامر اللفظي طار والاعتبار بالطاري دون المطروك عليه وبان الفعل
محتاج الى الاسم والاسم مستغن عن الفعل فارادوا في الجملة المركبة
منهما تميم الناقص بالكامل (قال ومن تمه) اشار بطريق الاستعارة
الى الحكم السابق فان الحكم الذي يستخرج منه شيء مشبه بالمكان
(قال جاز في داره زيد) انما لم يقل في داره رجل اذ لاحد ان يناقش
في اصالة تقديمه لوجوب تأخيرهم اعلم انهم اختلفوا في جواز في داره
قيام زيد منعه بعضهم لان ما اضيف اليه المبتدأ ليس له التقديم وجوز
الاخفش لان المضاف اليه شديد الاتصال بالمبتدأ فله حكم المبتدأ
وقد جاء في اكفانه درج الميت (قال وقد يكون المبتدأ نكرة) انما
لم يقدم عليه مواضع لزوم تقديم المبتدأ على الخبر وعكسه مع انه المناسب
للاصل الذي مهدد آنفا لئلا يلزم الانتشار بينه وبين الاصلين الاخيرين
وهما تعريف المبتدأ وافراد الخبر المفهومين من لفظة قد في قوله
قد يكون المبتدأ نكرة وفي قوله والخبر قد يكون جملة ولئلا يلزم تقديم
ما يبنى ابتداء ما على المبنى عليه كما يظهر عند التفصيل (قوله والمطلوب
المهم) القول بان الحكم على الطبيعة الاستفادة من المرفع بلام
الجنس مهم دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من المنكر غير
ظاهرا (قال بوجه ما) لفظة مازائدة اوصفة لما كان التخصيص
منحصرا في امثال الامثلة المذكورة كان الانسب ان يقول اذا تخصصت

٤ فان الاسماء
المعدودة مجردة
عن العوامل اللفظية
لكن لا للاسناد
(سيالكوتى)

بمثل ولابد مؤمن الى آخره لان لفظة ما تأتي عن عدم الانحصار (قوله
 يقل اشتراكها) واحتمالاتها او يرتفع (قوله) وحيث وصف بالمؤمن
 تخصص بالصفة) التخصيص الفردي بالصفة مصحح واما التخصيص
 النوعي بها كما في المثال المذكور ففي كونه مصححا مناقشة لانه لو كان
 مصححا لزم صحة الابتداء بالناسان لصحة الابتداء بتفصيله وهو حيوان
 ناطق وباعم منه اعني جسما ناميا اللهم الا ان يفرق بين التخصيص
 الراجع للاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم في نفسه ان قلت
 اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن اى باب هو قلنا من باب
 التخصيص بالعموم اذ لا يشذ فرد ما عن هذا الحكم فالعموم
 فيه اظهر من عموم ثمرة خير من جرادة لاحتمال خروج ه المدود
 عنه ان قلت لو لم يوصف العبد بالمؤمن لم يصح الابتداء به لعدم صحة
 الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان
 الاربعة نصف الاثنين سقيم والابتداء بها صحيح فيكون لظهير كل
 رجل كافر في النار ان قلت فرق بينهما فان العموم في كل رجل جاء
 من قبل كل وعموم المثال المفروض انما جاء من قبل الصفة لان التكررة
 الموصوفة تم قلنا الصفة جاءت لتحقيق المصحح لا لتصحيح (قوله) فان
 المتكلم بهذا الكلام يعلم) فيه ان هذا التخصيص عند المتكلم لانه يعلم
 كون احدهما في الدار والاختصاص المصحح هو الاختصاص عند
 المخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص متلف في مثل ارجل في الدار
 فينبغي ان يتمتع الابتداء به مع انه صحيح (قوله) فتبينت وتخصصت
 يعني ان المراد بالتخصيص ههنا التعيين بقطع الاحتمالات او تقايلها
 فلا يرد ما قيل من ان لا تخصص ههنا لان التخصيص ان يجعل
 لبعض من الجملة شيئا ليس لسائر امثاله (قوله) فانه لا تعدد في جميع
 الافراد) خلاصة هذا الوجه جار فيما اذا اريد بالتكررة نفس الطبيعة
 فانه لا تعدد فيها بل هي امر واحد (قوله) نحو ثمرة خير من جرادة
 فان فيه معنى العموم لان الطبيعة الثمرية تقتضي التفضل على الطبيعية
 الجرادية فيم الحكم كل فرد اولان فردا من جنس اذا فضل على فرد

ه قوله المدود على
 صيغة اسم المفعول
 من التدويد كرم
 افتادن در طعام
 (سيالكوتى)

آخر من جنس آخر من غير خصوصية علم ان التفضيل بينهما باعتبار
 الاندراج في الجنس فبمع الكل اولان العبارة لما لم تدل على خصوص
 فرد كان المناسب ان يراد الجميع حذرا عن الترجيح بلا مرجح كما
 قالوا في لام الاستغراق في المقام الخطابى (قوله لتخصيصه بما يخص به
 الفاعل) لا يخفى ما فيه من التكلف لانه جعل بمنزلة ما في تخصيصه خفا
 (قوله اذ يستعمل في موضع ما امر اذا ناب الاشر) يعنى ان الكلام
 محمول على التقديم والتأخير كما قالوا في انا عرفت (قوله وما يخص
 به الفاعل قبل ذكره) قيل معنى تخصيص الفاعل بتقديم الحكم ان
 الفاعل يسير في حكم المعرفة وحالها بمعنى ان السامع كما لا يتفر عن
 اسفاه الكلام اذا كان المحكوم عليه معرفة فلا يقوت الفرض من الكلام
 كذلك لا يتفر عن الاصفاء اذا كان الحكم مقدما فلا تخل النكرة
 بالا فهم (قوله قد يكون خبرا) لبالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه
 فشر (قوله فيقدر وصف) فيجوز حينئذ ان يكون من باب التخصيص
 بالصفة ولك ان تقول ان التووين للتعظيم فلا حاجة الى التقدير (قوله
 علم جزما) بخلاف ما اذا قيل قائم رجل فان قائما يحتمل ان يكون مبتدا
 ولذلك خص بالظرف وفيه بحث اذ قائم لا يحتمل ان يكون شيئا من
 قسمي المبتدا ولك ان تقول التخصيص بالظرف لسمته (قوله لتخصيصه
 بنسبته الى المتكلم) فيه ان هذا لا يجري في كل دعاء اذ ليس معنى ويل
 لك ويل لك لان الويل هو الهلاك ٢ ولا ويلك لك ٣ لعدم الفائدة
 بل معناه الهلاك لك ٤ والقول بان المراد بالويل ٥ دعاء الشر اطلاقا
 لاسم المسبب على السبب فيكون التقدير دعائى الشر لك بعيد فالاولى ان يقال
 تنكير سلام لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا وانما اخر الجار
 والمجرور لتقديم الالهم وللتبادر الى المراد اذ لو قدم الخبر لربما ذهب
 الوهم الى اللعنة (قوله اذا صله سلمت سلاما) قيل فيه انه لا يجوز ان يكون
 بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كسبحت من سبحان الله
 فعنى سلمت قلت سلام عليك فعنى مصدره قولى سلام عليك فاذن يكون معنى
 سلام عليك قولى سلام عليك بل بمعنى مصدر سلمت الله اى جعلك الله سالما

٢ ولا يمكن ان يكون

هلاك شخص لا آخر

اه

٣ اى لعدم الفائدة

في هذا الدعاء لان

هلا كه يكون له البتة

اه

٤ فلا يكون فيه نسبة

الى المتكلم اه

٥ اى القول في صحيح

النسبة الى المتكلم

في ويل لك اه

(ميبالكوتى)

٦ قوله بل بالغائب
اي ذاته تعالى المعبر
عنه بلفظة الجلالة
(سيالكوتى)

فالاصل سلمك الله سلاما فلم يكن تخصيصه بالمتكلم ٦ بل بالغائب ان قلت
يرد على اختياره ايضا ان لا معنى لذكر عليك بعد استيفاء سلم مفعوله
قلنا التقدير بحسب الاصل سلمك الله من دون ذكر عليك قلما حذف
الفعل مع متعلقه وقصد الدوام زيد لفظ عليك نعم يرد على ترقيقه انا
لاسلم بطلان قولى سلام عليك عليك لان قولى مبتدأ وسلام عليك
بيان او بدل او مقول وعليك خبر وهذا المعنى مستقيم ان قلت فيه تكرار
الخطاب قلنا الخطاب الثانى لتمييز المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح
لان يراد به كل من خاطب فلا يكون تكرارا نعم له ان يقول ان هذا
المعنى غير مراد لكن يمكن التزييف بوجه آخر على ما قبل وهو لزوم
اخذ المفسر فى المفسر فيدور وهو فى المفسر محتاج الى التفسير مرة
اخرى وهكذا فيتسلسل واجيب عنه بان معنى سلمت قلت السلام عليك
وهو ليس عين المفسر ولم يحتج الى التفسير لانه معرفة وبان سلمت معناه
قد سلمك الله اى جعلك الله سالما ولك ان تقول ايضا ان السلام المأخوذ
فى المفسر مصدر سلمك الله كما ان سبحان الله المأخوذ فى تفسير سبحت
بمعنى قلت سبحان الله مصدر سبح بمعنى نزه (قوله وعدل الى الرفع
لقصد الدوام) لان التصب يدل على الفعل والفعل على الحدث (قوله
اى سلام من قبل) فى التفسير تأمل (قوله مدار صحة الاخبار عن
النكرة على الفائدة) الضابط فى تجويز الاخبار عن المبتدأ والفاعل سواء
كانا معرفتين او نكرتين جهل المخاطب بالنسبة فان كان جاهلا بها صح
الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة وان كان عالما بها يصح الاخبار وان كان
المخبر عنه معرفة (قوله وهذا القول اقرب الى الصواب) لظهور وجهه
وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى ﴿وجوه يومئذ ناضرة﴾ وهل من
مزيد ﴿وقوله فيوم لنا ويوم علينا﴾ غير ذلك مما لا يعد وارجاعها الى المخصصات
المذكورة تكلف (قوله ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد)
قد عرفت ان الخبر المعرف يجوز أن يكون مطلقا الخبر كما هو الظاهر
فقوله والخبر قد يكون جملة للاشارة الى تقسيمه وكون افراده اصلا (قال
والخبر قد يكون جملة) لم يقيد بكونها خبرية فكأنه تبع جمهور النحاة
في ان الانشائية ولو كانت قسمية صح ان تكون خبرا للمبتدأ ومنهم من منعوا

متمسكين بما لا طائل تحته وقد تبع السيد الشريف هؤلاء متمسكا بان
الخبر يجب ان يكون حالا من احوال المبتدأ والانشاء ليس حالا من احواله
الابتاويل مثلا اذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم
ليست من احوال زيد الالباعبار كونه متعلقا للطلب او كونه مقولا في حقه
ه واستحقاقه ان يقال فيه ذلك (قوله ولم يذ كر الظرفية) لم يذ كر
الشرطية ايضا لان الشرط عند اهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور
والجزاء اسمية او فعلية ٦ ولو بالآخرة (قوله والجملة مستقلة) لاشتمالها
على الفائدة ومحالها فاذا لم يكن فيها رابط لم يكن المبتدأ محالا للفائدة
اسلا فكان ذكره لغوا بخلاف ما اذا كان فيها رابط فانه وان لم يكن
محالا لتلك الفائدة لكنه يصير محالا للفائدة التي تضمنها الرابط فان الشيء
كما ينصف بصفات نفسه ينصف بصفة ما يتصل به مدحا او ذما وغير
ذلك (قوله فلا بد في الجملة) وكذا لا بد في المقرر اذا كان مشتقا او جامدا
مؤولا بتاويل المشتق نحو هذا القاع عرفج كله القاع المكان المستوي
والعرفج شجر ينبت في السهل والمعنى هذا المكان المستوي غليظ وكله
تا كيد للخبر ٧ قال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا من عائد واستدل بالاجماع على
ان في خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى قولهم كان زيد اخاك كان زيد اخاك
هو ولا فرق بين خبر المبتدأ وخبر كان واجيب عنه بان في خبر كان
معنى الفعل لدلالة كان على الزمان ودلالة خبره على المعنى فثبت الدلالة
على معنى مختص بزمان فصار بمعنى الفعل فلم يكن بد من الضمير (قال
من عائد) خبر لا وليس متعلقا باسم لا والانتصب الاسم لشبهه بالمضاف
(قوله كاللام في نعم الرجل) لانه لامهد (قوله ووضع المظهر ووضع
المضمر) ان كان في معرض التفعيض جاز قياسا والافند سيويه يجوز
في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه
قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لانضيغ اجر من احسن
عملا اي لانضيغ اجرهم (قوله وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ) قيل
لا حاجة الى العائد اذا كان الخبر عين المبتدأ كما في المثال المذكور وقولك
مقولي زيد قائم (قوله اذا كان ضميرا) وذلك الحذف قياسي اذا كان
الضمير مجرورا بمن في جملة اسمية يكون المبتدأ فيها جزءا من المبتدأ الاول لان

ه قوله واستحقاقه
الح عطف تفسيري
لكونه مقولا في حقه
لدفع ما يتوهم من ان
التاويل بمقول في
حقه يستدعي تقدم
هذا القول في حقه
فلا يصح زيد اضربه
الابعد تقدم اضربه
(سيالكوتى)
٦ قوله بالاخره اي
بالقدير كما في قوله
تعالى فمن لم يجد
فصيام ثلاثة ايام اي
فعليه صيام ثلاثة ايام
او فيجب في الصحاح
جاء فلان بالآخرة
بفتح الخاء اي اخيرا
(سيالكوتى)
٧ لا للمبتدأ والالزم
الفصل بين المؤكد
والمؤكد (سيالكوتى)

ه اعلم ان ظرف
المكان يقع خبرا عن
الجنة اي عن اسم
العين نحو زيد عندك
وعن اسم المعنى نحو
القتال عندك واما
ظرف الزمان فيقع
خبرا عن المعنى منصوبا
او مجرورا بنى نحو
القتال يوم الجمعة
او في يوم الجمعة ولا
يقع خبرا عن الجنة
الا ان افاد بان كان
المبتدأ عاما والزمان
خاصا كتحن في شهر
كذا او كان اسم
العين مثل اسم المعنى
في وقوعه وقتادون
وقت كقولهم الليلة
الهلال والربط
شهرى ربيع والورد
في ايار فان لم يقدّم يقع
نحو زيد اليوم هذا
عند قوم من البصريين
منهم ابن مالك صاحب
الافية حيث قال
(ولا يكون اسم

جزئته تشعر بالضمير في حذف الجار والمجرور للتخفيف وهو صفة ان كان
المبتدأ الثاني تكرة كافي السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام
نحو البر الكريستين درهما لان التعريف غير مقصود كافي قوله * ولقد امرت
على النائم بسبني * ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر فالعامل
فيه الخبر وحينئذ يذني ان يقدر منه مؤخر لا يحتاج الى القول بجواز
تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا وسماعى ان كان غير ذلك
وذلك في الضمير المنصوب والمجرور لافي الضمير المرفوع قال قدس سره
في الحاشية الكرية * دوازده شتر دواز مذهب * انتهى الكرية اثنا عشر وسقا
والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن (قال وما وقع
ظرفا) او جاريا مجرا وهو الجار والمجرور لانه يوافق في الاحكام واهذا
جعل بعضهم الظرف اسما لكل من الظرف والجار والمجرور اصطلاحا
فيجوز ان يراد هذا الاطلاق كما هو ظاهر الشرح (قوله اي الخبر
الذي وقع ظرف زمان او مكان) ههنا فوائد اولها انهم قالوا ان
ظرف زمان ه لا يقع جاريا على اسم العين اي ما يقوم بنفسه ويعبر عنها
بالجنة ايضا قيل لان العين لا تعلق لها بالزمان وفيه ان الظرف مطلقا
متعلق بالحصول والاستقرار عندهم وذلك معنى وان المعنى اي ما يقوم
بغيره لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى الحدوث قالوا ان يقال ان الزمان
لا يتعلق بحصول العين واستقرارها لعدم الفائدة اذ الازمنة الجزئية
ظرف للمخلوقات الكائنة معها كلها فلا فائدة في تخصيص بعضها بها
بخلاف الامكنة فانها ليست ظرفا الا لبعضها وفيه ان كون الازمنة
ظرفا لكل المخلوقات لا يقتضى عدم الفائدة لجواز ان يكون السامع
جاهلا بكونها معها مثلا يفيد قولك الزمان في الخريف سامعا لم يعرف
كونه في الخريف * وثانيتها ما قاله الشيخ الرضى وهو ان ظرف الزمان
ان كان خبرا عن معنى باعتبار حدونه فان استغرق ذلك المعنى جميع
الازمنة او اكثره وكان اسم زمان تكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير
شهر لانه باستغراقه ايام كانه هو لاسيما مع تنكيره المناسب للخبرية ويجوز
نصبه وجره بنى خلافا للكوفيين فان في عندهم للتبعيض وان كان معرفة

زمان خبرا * عن جنة وان يقدّم خبرا) واما جمهورهم فيمنعون ذلك ولا يستثنون (لم)
ويحملون ما ورد من ذلك على الشذوذ ويؤولون كما يعلم من شرح الافية اه (مصححه

اعلم انه ينقسم اسم الزمان ﴿ ١٠٧ ﴾ واسم المكان الى متصرف وغير متصرف فالمتصرف

من ظرف الزمان
او المكان ما يستعمل
ظرفا وغير ظرف
كيوم ومكان فان كل
واحد منهما يستعمل
ظرفا نحو سرت يوما
وجلست مكانا
ويستعمل مبتدأ نحو
يوم الجمعة يوم مبارك
ومكانك حسن
وقاعلا نحو جاء
يوم الجمعة وارتفع
مكانك وغير المتصرف
هو ما لا يستعمل الا
ظرفا او شبهه كسحر
اليوم وعند ولدن
والمراد بشبه الظرفية
انه لا يخرج عن الظرفية
الا باستعماله مجرورا
بمن نحو خرجت من
عند زيداه من شرح
الافقية لابن عقيل
(كتبه المصحح)
ع قوله نحو زيد طيب
باب اي ابالا اعرف
لذلك نقلا نعم يجوز
جر التمييز بمن ان لم
يكن فاعلا في المعنى

لم يكن الرفع غالباً كالاول وان لم يستغرق فالأغلب نصبه او جره
بالانفصال واما قوله تعالى ﴿ الحج اشهر معلومات ﴾ فلتأكيده امر الحج
ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر
وناليتها ما قاله وهو أن ظرف المكان اذا كان خبرا عن اسم عين
فان كان غير متصرف فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا
وهو تركة فالرفع راجح نحو انت منى مكان قريب اى مكانك منى مكان
قريب او انت منى ذو مكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح
ورابعتها ما قاله ايضا وهو أن كلا من ظرفي الزمان والمكان يجب
رفعه اذا كان متصرفا او موقفا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة
تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو دارك منى فرسخ ومنزلك منى ليلة
على حذف مضافين اى ذات مسافة فرسخ وذو مسافة سرى ليلة
ومنى متعلق بمذلول الخبر اى بعيدة هذا القدر واما انتصاب نحو دارى
خلفك او من خلفك فرسخين ومبلا ويوما وليسلة فعلى التمييز
عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اى بعدت فرسخين فالفرسخان مبعدان
لهما كما ان الماء فى امتلاء الاناء ماء مالى وقيل انتصابه على الحالية
ويجوز انتصابه على المصدرية اى بعد فرسخين (قال فالأكثر) الفاء
لتضمن المبتدأ معنى الشرط فان مافى ما وقع موصولة او موصوفة
(قال على انه) اى كاشون واقعون عليه (قال مقدر اى مؤول بجملة)
جعل التقدير بمعنى التأويل لتصحيح الكلام اذ لو لم يصرف عن ظاهره
لم يصح نسبة التقدير الى الظرف وذكر الباء فى الجملة قيل فى توجيهه
ان الباء زائدة دخلت على التمييز نحو زيد طيب بأب اى ابا والمعنى
ان الظرف مقدر من حيث انه جملة او من حيث انه جملة اى مفروضة
انه جملة لنيابته عن الجملة او ان الباء للاتصاف والمعنى ان الظرف
مفروض ملتصقا بجملة ويجوز أن يكون التقدير بمعنى الاتصاف يقال
قدرت هذا بذاك اى الحقته به والمعنى ان الظرف ملحق بالجملة الحاق
الجزئى بالكلى واحسن التوجيهات مافى الشرح (قوله بتقدير الفعل)
وهو من الافعال العامة الشاملة للافعال غالبا كالحصول والكون لدلالة

ولا يميز العدد فنقول عندي شهر من ارض وفتير من بر ولا تقول طاب زيد من نفس ولا عندي عشرون

الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليها
بحسب المقام ٦ ولا يجوز اظهار ذلك العامل لقيام القرينة على تعيينه
وسد الظرف مسده واما قوله تعالى ﴿فلما رآه مستقرا عنده﴾ فعناء ساكنا
غير متحرك (قوله لا بدله من متعلق) اتفق النحاة على ذلك وفيه
بحث لان في في مثل زيد في الدار للظرفية وهي نسبة لا تقتضي الا ظرفا
ومظروفا اما الظرف قد دخولها واما المظروف فهو زيد ولا حاجة
الى اعتبار امر آخر ان قيل هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع
الظرفية لا بهو هو والحكم فيه ليس الا بهو هو قلنا لان سلم ان الحكم
ليس الا بهو هو لا بد ذلك من دليل مع ان تقدير الفعل لا يصحح الحكم
بهو هو الابتأويل (قوله والاصل في العمل هو الفعل) وللقياس
على نحو الذي في الدار وكل رجل في الدار ان قيل تقدير الجملة في المثالين
للضرورة ٧ ولا ضرورة فيما نحن فيه قلنا المتبادر الى الذهن من الظرف
المستقر معنى واحد فاذا ثبت تقدير الجملة في بعض المواضع ثبت في الكل
(قوله والاصل في الخبر الافراد) ليتوافق الركنان ولا يخفى ان عدم
افادة الزمان والتقوى يقوى الافراد (قوله وجاز تأخيرها للانواع)
وعدم التضييق كما هو مشرب العرب ولهذا كان لغتهم اوسع اللغات
(قوله ولكنه قديح) الاحكام الخمسة كما تكون في الشرع تكون
في النحو وغيره (قال مشتملا) اشتمال الدال على مدلوله سواء كانت
دلالة بنفسه او بما يجاوره من امر متقدم عليه نحو أزيد قائم او امر
متأخر عنه نحو غلام من جاءك (قوله على معنى وجب له صدر الكلام)
اي صدر داله او صدر نفسه مساحية (قوله كالاستفهام) وغيره
من القسم والتمني والترجي وضمير الشأن ولام الابتداء والشرط ولو ينوع
تضمن مثل الذي يأتي في قوله درهم وبالجملة ما يغير اصل الكلام ويجعله
نوعا آخر وانما اقتضى التصدير لان السامع يبنى الكلام الذي لم يصدر
بالمغير على اصله فلو جوز أن يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع
بذلك المغير أهو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما سيأتي بعده من الكلام
فيتشوش بذلك ذهنه (قوله وهذا مذهب سيويه) للإشارة الى انه

٦ قوله ولا يجوز
اظهار ذلك العامل
وقد اظهر شذوذا
كقوله لك العزان
مولاك عزوان بهن
قانت لدى بحبوحة
الهون كائن (كما
في شرح ابن عقيل
على الالفية اه
(قاله مصححه)
٧ لان الصلة لا تكون
الاجملة وكذا المبتدأ
السكر المصدرة بكل
اذا دخل الفاء في خبره
لا تكون صفته الاجملة
اه (من السالكين)

المختار لم يثل المصنف بالمثال المتفق عليه نحو من جاءك (قوله وذهب
بعض النحاة) بل غير سيويه قبل لان من زيد معناه التجار او الخياط
مثلا والوصف متعين للخبرية والمقدمة الاولى بمجموعة لصحة الاخبار
بالكنى في الجواب وكذا الثانية لصحة الاخبار عن الخياط يزيد (قوله
لكونه معرفة) ولا يجوز تكثير المبتدأ مع تعريف الخبر نقل عن ابن
الحاجب في دفعه ان من معرفة لانه في قوة ازيد ام عمرو ام خالد
وتطرق الابهام في هذه المسميات على المنكلم لا يوجب لها تكثيرا
ولا ينفى ضعفه ونقل عن سيويه جواز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة
اذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام او افعال التفضيل مقدما على خبره
والجمله صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه (قال او كانا
مرفقين) الضابط في جعل احدهما مبتدأ والاخرى خبرا ان مازعت
ان السامع يطلب العلم بكونه وصفا للاخرى نجعله خبرا (قوله ولا قرينة)
فلو وجدت قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف
اذا المقصود تشبيه الثاني بالاول ومنه لعاب الاقاعي القاتلات لعابه
(قال او متساويين) قيل لو اريد به التساوي في التعريف والتخصيص كان
غنى عن قوله او كانا مرفقين لكنه لم يكتف به لذهاب الوهم الى
التساوي في درجة التعريف * وفيه ان مثل هذا الوهم غير مهروب
عنه اثبوت في التساوي في التخصيص فالاولى ان يقال لم يكتف به
لقوات التفصيل * (قال او كان الخبر فعلا) فيه ان الخبر لا يكون فعلا بل
فعلا مع فاعله وهي جملة ودفع بان المراد فعل صورة كما جعل اين في اين
زيد مفردا باعتبار الصورة ثم قال فلا يرد نحو ما قاما الزيدان لان الخبر
جملة صورة * وفيه انه لا حاجة حينئذ الى لفظة له للاحتراز عن نحو
زيد قام ابوه مع انه احتراز بها عنه في شرحه فالاولى ان يقال سمي
الجملة الفعلية فعلا تسمية لكل باسم جزئه المتقدم عليه * ان قلت ينبغي
ان يقول ايضا او كان الخبر بعد الا او معناها نحو ما زيد الا قائم
لوجوب تقديم المبتدأ حينئذ * قلنا ذلك المبتدأ مشتمل على ماله صدر
الكلام لاشتماله على النفي او معلوم حاله بالمقايسة على ما سبق لتكرر

قوله لعاب الاقاعي
القاتلات لعابه أى
لعابه مثل لعاب
الاقاعي جمع أفعى
آخره (وارى
الجنى شارته أيدى
عواسل) قاله في
وصف القلم والمقصود
تشبيه مداد قلم
الممدوح بالسهم في
حق الاعداء
وبالعسل في حق
الاولياء والخبر
مقدم لعدم الالتباس
لوجود القرينة
لارى العسل والجنى
ما يجتنى ويؤخذ
طريا شارته اى
جنته واخذته
والعاسل من يأخذ
العسل من بيت
النحل وصفه بالطيب
والنظافة اذ لم يمسه
الايدى من اجتناء
كذا في شرح المفتاح
الشريفي
(سيالكوتى)
المطلوب في المقام
(سيالكوتى)

العلم بحال ما بعد الا او معناها (قوله او بالبدل) من لم يقل بوجوب
التقديم في مثل الزيدان قاما لم يلتفت الى الالتباس بالبدل او الفاعل
بناء على ان السامع لا يحمل عليه لاستلزام عود الضمير قبل ذكر مرجعه
وخلاف الاصل (قال واذا تضمن الخبر المفرد) اي نفسه اذ لو تضمن
متعلقه لا يجب الاتقديم متعلقه نحو غلام زيد راكب تفنن في العبارة
حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل (قوله كالاستفهام) قيل الموجب
لتصدر الخبر منحصر في الاستفهام وفيه نظر لمكان النفي نحو ما قائم
زيد (قوله لتصدره في جملة) اعلم ان ما يقتضي صدر الكلام يكفيه
ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركبي تلك
الجملة ولا ماصار من تمامها من الكلم المفردة لمعناها كأن وسائر ما يحدث
معنى من المعاني في الجملة التي تدخلها فلا يقال ان من تضربه اضربه
واما جواز قولك الذي ان تضربه يضربك فلان الموصول لا يؤثر
في صلته معنى (قوله تبعية يمتنع معها تقديمه) انما حكم بامتناع تقديمه
للزوم تقدم الشيء على نفسه فان الخبر في المثال المذكور على التمرة فلو
قدم التمرة عليه لزم ذلك المحذور (قال في المبتدأ نفسه) اما اذا كان
في صفة فلا يجب التقديم نحو على التمرة زيد مثلهما لجواز تأخير
الخبر بان يتوسط بين المبتدأ وصفته لجواز الفصل بين الصفة
والموصوف (قوله مثل تعلق الجزء بالكل) انما لم يجعل الخبر الفعل
المقدر والتعلق من باب تعلق المعمول بعامله لعدم اطراد في مثل غلام
رجل مثله اذا جعلت مثله مبتدأ (قال او خبرا عن ان) بشرط
ان لا يكون ان بعدا ما نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانه لا يجب حينئذ
تقديم الخبر لعدم الالتباس لان الجملة التامة لا تقع بين اما وفاؤها (قوله
اذ في تأخير خوف لبس) دون تقديمه فانه حينئذ متعين لان يكون خبرا
عن المفتوحة مع اسمها وخبرها اذ لا يجوز أن يكون مما في حيز
ان المكسورة معنى لصدارتها ولا بما في حيز أن المفتوحة معنى لانها
موصولة ولا يجوز تقديم ما في حيز الموصول عليه فتعين ان يكون خبرا
اما لان المفتوحة مع اسمها وخبرها اولان المكسورة معهما والثاني باطل

لأنها جملة تامة غير مؤولة بمفرد فتعين الاول (قوله بالمكسورة)
 لجواز أن يكون المذكور بعدها خبرا آخر لها او ظرفا لخبرها (قوله
 لا مكان الذهول عن الفتحة) وجواز الحمل على سبق اللسان لان صدر
 الكلام موقع ان المكسورة (قوله اوفى الكتابة) لم يعمد رفع لبس
 الكتابة بالتقديم نعم يعمد بالزيادة نحو عمرو (قال وقد يتعدد) لفظة
 قد للتقيل او التحقيق (قوله وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى
 جميعا) ذلك التعدد اما غير واجب كافي مثال المتن او واجب كقولك
 هما عالم وجاهل وحينئذ يجب العطف وتوجيهه ان يعطف او لا ثم
 يجعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع وليس
 في المعطوفين ضمير المبتدأ لان المبتدأ مفكوك تقديره فكأنك قلت
 في المثال المذكور احدهما عالم والاخر جاهل ولهذا جاز أن يجعله
 مما نحن فيه لان الخبر عنه متعدد حقيقة فعلى هذا جاز ان يكون
 قوله قدس سره من غير تعدد الخبر عنه احترازا عنه ويؤيده قوله
 فيما بعد ويستعمل ذلك على وجهين (قوله قائمهما في الحقيقة
 خبر واحد) لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بين الخلاوة
 والخوض لاثبات انفسهما كما قيل بناء على ان الطعنين امتزجا في جميع
 الاجزاء فانكسر احدهما بالآخر فعلى هذا القول يكون في كل من الحلو
 والحامض ضمير المبتدأ وعلى ما قلناه يكون في المجموع ضمير المبتدأ وليس
 في شيء من الجزئين ضمير * ان قلت فيلزم خلو الصفة عن الضمير * قلنا
 جاز اذا لم تستند الصفة الى شيء ان قلت فينبغي ان لا يثنى ولا يجمع
 ولا يؤنث شيء من الجزئين عند تسمية المبتدأ وجمعه وتأتيه قلنا اجراء
 تلك الاحوال على الجزئين كاجراء الاعراب عليهما فان حق الاعراب
 اجراؤه على المجموع لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجري
 اعرابه على اجزائه فقس عليه سائر الاحوال * اعلم انك اذا اخبرت
 عن شيء باحوال اجزائه المتصلة جاز أن تجعل المجموع في حكم خبر واحد
 كقولك للابلق هذا ابيض اسود فانه في قوة هذا ابلق فحكمه
 حكم هذا حلو حامض وجاز أن تجعل كلا منهما خبرا مستقلا باجراء

وصف الجزء على الكل وحينئذ يكون في كل من الجزئين ضمير المبتدأ
 قيل هذا الوجه متعين بشهادة مطابقتها للمبتدأ افراداً وتثنية وجمعاً
 وفيه بحث لان مطابقتها يجوز ان تكون كالمطابقة في المثال المذكور آنفاً
 ولان الضمير يجوز أن يكون راجعاً الى الابعاض المستفادة من الكل
 لا الى نفسه فيكون من قبيل هما عالم وجاهل ويدفع الاخير بأنه لو كان
 كذلك لزم أن يجوز مع افراد المبتدأ تثنية الضمير وجمعه بحسب تعدد
 الابعاض (قوله اي من) قال قدس سره في الحاشية المز الجسامع بين
 الخلاوة والخموضة (قوله وفي هذه الصورة ترك العطف اولى) ان قلت
 لهذه الصورة مثال آخر لايجوز فيه العطف اصلاً مثل هذا ٣ جائع نائع
 قال ابن الاعرابي قلنا انه من باب التأكيد حقيقة فليس من باب تعدد
 الخبر (قوله وجوز العطف) باعتبار تقدم العطف على ماحققناه
 (قوله ولا يبعد الخ) يؤيده ما قالوا من امتناع تعدد الفاعل (قال معنى
 الشرط) الاضافة بيانية اولامية (قوله وهو سببية الاول للثاني)
 قال الشيخ الفرضي ليس معنى الشرط سببية الاول للثاني بل لزوم الثاني
 الاول كافي لجميع الشرط والجزاء فلا يرد نحو قوله تعالى ﴿ وما بكم
 من نعمة فمن الله ﴾ لكن الشارح قدس سره فسر بما يوافق كلام المتن
 في بحث كالمجازاة (قوله اولاً للحكم به) فان الجمل الخبرية كثيراً ما تورد
 ولا يراد مضمونها بل يراد الاخبار بها (قوله فلا يرد نحو فما بكم
 من نعمة فمن الله) توجيه الورد أن كون النعمة ماصقة بهم ليس سبباً
 لكونها من الله وذلك ظاهر ان قيل بل الامر بالعكس لان كونها
 من الله علة لكونها ماصقة بهم قلنا فيه بحث لان من المعلوم اسناد
 المصوق الى ايجاد الله النعمة واعطائه اما استناده الى كونه صادراً منه
 ومعلولاً له فغير معلوم (قوله فيشبه المبتدأ الشرط) لما كان المبتدأ
 دخيلاً في هذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره وفي جواز
 كون الصلة او الصفة ماضية اريد بها المضي لكنه قليل وفي جواز
 كون الظرف صلة او صفة له (قال وذلك الاسم الموصول) قيل
 تعريف الجزئين يقتضي الحصر يعني حصر المسند اليه في المسند وذلك

٣ قوله جائع نائع
 على ان يكون النائع
 اتباع الجائع واما
 على ما زعم بعضهم
 من ان التسويع
 العطش فهو من قبيل
 تعدد الخبر لفظاً
 ومعنى مثل زيد عالم
 عاقل ويجوز فيه
 الامر ان من غير
 اولوية
 (سيالكوفي)

لا يستقيم لان المبتدأ الداخِل عليه اما والمتضمن لحرف الشرط كمن
وما ٢ من هذا الباب ولاحد أن يناقش فيه بان التعريف بلام الجنس
يكون للحصر ٣ لا التعريف باسم الاشارة ولو سلم انه كالتعريف بلام
الجنس اذا اشترط به الى الجنس فنقول انه لا يقتضى الحصر مطلقا ولو سلم
٤ فنقول الكرم محمول على التمثيل فكأنه قال كالاسم الموصول والحق ٥
ان التعريف بمعونة مقام الضبط يقتضى الحصر والتعيين فالجواب
الحق ان المراد بتضمن المبتدأ معنى الشرط ان لا يكون ذلك التضمن
بواسطة كلمات الشرط كما سيجي حكمها او ان قوله ذلك اشارة الى
المبتدأ الذى تضمن معنى الشرط وتفرع على تضمنه صحة دخول
الفاء ولا يخفى ان مواد النقض ليست مندرجة في ذلك تأمل يظهر
(قال بفعل) او ما في قوته كاسمى الفاعل والمفعول الواقعين صلة
لام الموصولة (قوله وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم
الموصوف به) لانها في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه
(قال او التكررة الموصوفة بهما) يذنب ان يقول به لان العائد الى
المعطوف والمعطوف عليه باو يفرد (قال الذى يأتينى) الاغلب
في صلة الموصول صيغة الاستقبال وقد جاء الماضى بمعنى الاستقبال
ايضا وهو غير نادر (قال او فى الدار) ليست لفظة او للترديد بل
للتخيير بين العبارتين (قوله فقوله تعالى ان الموت الذى تفرون منه
فانه ملافيكم) ان قيل الموصول ليس عاما اذ لا يريد أن كل موت تفرون
منه بلقاكم اذ رب موت فر من الشخص فالاقاء كالموت بالقتل فالمراد
الجنس وصحة دخول الفاء مبنية على العموم اذ به يصير مشبها باسماء
الشرط في العموم والابهام ٦ فتكون الفاء فيه زائدة او يكون الموصول خبرا
فلما قال الشيخ الرضى لا يجب العموم في الموصول كافي اسماء الشرط لما
ذكرنا في وجه المخالفة نعم الاغلب فيه العموم (قوله لان صحة دخوله
عليه) ولان دخول الفاء بملاحظة مشابهة المبتدأ لكلمات الشرط
ومقتضاها التصدر ومقتضاه امتناع دخول التواسخ مطلقا عليه وانما جاز
دخول ان لانها لا تغير معنى الكلام (قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار)

٢ قوله من هذا
الباب اى من باب
المبتدأ المتضمن لمعنى
الشرط
٣ قوله لا التعريف
باسم الاشارة فلا
يكون تعريف ذلك
مقيدا للحصر
٤ قوله فنقول الكلام
محمول على التمثيل
والكاف محذوف كما
في قولنا زيد الاسد
(سيالكوتى)
٥ قوله والحق ان
التعريف اى تعريف
اسم الاشارة اذا
اشترط به الى الجنس
بمعونة كونه مقام
ضبط المبتدأ يقتضى
حصره في الاسم
الموصول والموصوف
المذكورين والالم
يحصل الضبط
٦ قوله فتكون الفاء
فيه اى في فانه
ملافيكم اه
(سيالكوتى)

هذا مبنى على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء فلا يرد ما قيل من ان
الجزاء قد يكون انشاء (قوله لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية) لا بد
وان يدعى ان ليس ههنا مانع آخر (قوله قيل بعضهم الذى الحق
ان بهما هو سيبويه) نقل عن المصنف انه قال فى الايضاح منع سيبويه
من دخول الفاء فى خبر ان بعيد من جهة النقل والفقهاء اما النقل فقد
استشهد سيبويه فى كتابه بعد قوله (الذين ينفقون اموالهم) بقوله (قل ان
الموت) واما الفقهاء فيبعد منه وقوعه فى مخالفة الواضحات (قوله فوالله
ما فارقتكم قالبا لكم) الفاء بالمد والفتح * دشني ودشمن داشتن * (قال
اقيام قرينة) اللام للوقت لا للاجل لانه مصحح لا مقتض وداع والدواهي
مذكورة فى علم البلاغة (قوله وقد يجب حذفه) قيل لا يجب حذفه
اصلا لانه ركن اصيل فى الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد محمول على
حذف الخبر اى اهل الحمد هو والقول بان الخصوص بالمدح او الذم
خبر بما لا يعتمد به (قوله ليعلم الخ) حاصل الكلام انه صفة لما قبله
فى المعنى لكنه قطع عنه وجعل اعرابه مخالفا لاعراب ما قبله لان
فى الافتنان وتغيير المؤلف زيادة تنبيه وايضا للسامع للاصفاء اليه وذلك
انما يكون لشدة الاهتمام به وشدة الاهتمام بمدح او ذم او ترحم يعنى به
زيادة اعتناء فكأنه اراد أنه امتاز من بين الصفات بالمدح او الذم
او الترحم ولو ذكر المبتدأ لم يبق فى صورة الوصف فلم يتيقن انه فى الاصل
وصف ثم غير (قوله فى مقول المستهل المبصر الخ) قيل الاستهلال
* ما نو ديدن وبانك كردن * وكلاهما مستقيم (قال الهلال) * ما نو
تاسه شب * وبعده القمر (قوله لان مقصود المستهل تعيين شئ الخ)
لاتعيين الهلال بالاشارة (قوله ولنا ينوهم) نصب الهلال برأيت او ارى
وذلك لان الاصل فى المفردات الوقف (قال خرجت فاذا السبع)
الفاء للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجأت كذا وقيل جواب
الشرط ولعله اراد انها للزوم ما بعدها لما قبلها اى مفاجأة السبع لازمة
لخروجي وقيل زائدة وفيه انه لا يجوز حذفها (قوله على المذهب
الصحيح) انما قال ذلك لان فيه خلافا قيل ان اذا ظرف مكان خبر

٦ قوله فى مخالفة
الواضحات يعنى بحى
الفاء فى خبر ان واضح
لكثرة وقوعه فى
القرآن المجيد وكلام
الشعراء فيبعد منه
وقوعه فى مخالفة
الواضحات
(سبالكوئى)

عن السبع ٢ وفيه انه لا يطرد في مثل فاذا السبع بالباب ٣ وجعله بدلا تعسف
وقيل ظرف زمان خبر عما بعده بتقدير مضاف اى في وقت خروجي
حصول السبع وانما قدر المضاف لان الزمان لا يقع خبرا عن الجثة
وقيل ظرف زمان مضاف الى ما بعده وعامله محذوف اى ففاجأت
وقت وجود السبع وفيه انه يلزم اخراج اذا عن الظرفية لانه مفعول به
لفاجأت اللهم الا ان يقال ان فاجأت ينزل منزلة اللازم ولو قيل ان
الظرف غير مضاف الى الجملة كما في الوجوه الاخر والعامل فاجأت
لم يلزم اخراج اذا عن الظرفية لجواز ان يقال معناه ففاجأت وجود
السبع زمان الخروج (قال فيما التزم) يقال الزمته الشيء فالتزمه اى
قبل ملازمته (قوله اى في التركيب) الاظهر بحسب اللفظ ان يقال
اى في خبر والالزم خلو الجملة عن العائد بحسب الظاهر لان ضمير
في موضعه وغيره راجع الى الخبر وانما قلنا بحسب الظاهر لان ذهن ينساق
من الخبر الى كونه واقعا في التركيب فيغنى غناء الضمير (قوله وذلك
في اربعة ابواب) لا يقال هناك قسم آخر وهو ما اذا كان الخبر ظرفا فان
متعلقه خبر وهو واجب الحذف لانا نقول الخبر بحسب الظاهر بل بحسب
الحقيقة ليس الا الظرف والتقدير ليس الا لرعاية امر انظلي فليس هو
من باب حذف الخبر والتزام غيره مسده (قوله فلا يجب حذفه)
لعدم دلالة لولا عليه ولودل بالقربية الخارجية جاز الحذف بلا وجوب
(قوله ولولا الشعر الخ) ٤ الازراء ٥ خوارمندی نمودن ٦ (قوله
هذا على مذهب البصريين) فان لولا عندهم كلمة غير ملتزمة من كلمتين كما
يتراءى واليه ذهب الكسائي لان لولا لو كانت مركبة من لو الامتناعية
ولا النافية لم يجب حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا اتى بمفسره كما هو
شان الافعال الواقعة بعد أدوات الشرط ووجب تكرار لا لان لفظه
لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا في الاغلب
(قوله وقال الفراء لولا هي الرافعة) لاختصاصها بالاسماء كسائر
الموامل ولا يخفى قصوره (قوله منسوبا الى الفاعل الخ) قال الرضى
بدل منسوبا مضافا الى الفاعل او المفعول او الى الفاعل والمفعول نحو

٢ قوله وفيه انه
لا يطرد الخ اذ لا معنى
لقولك فبالمكان
السبع بالباب
(سيالكوتى)

٣ قوله وجعله بدلا
تعسف اى جعل
بالباب بدلا من اذا
تعسف اما معنى
فعدم السياق الذهن
اليه واما لفظا فلانه
يكون بدلا باعادة
الجار ولا جار في
المبديل منه لفظا
(سيالكوتى)

٤ قوله الازراء
خوارمندی نمودن
لا يظهر لادخال
الباء فائدة والاظهر
ما في التاج وخوار
داشتن ويعدى بالباء
في القاموس ازرى
باخيه ادخل عليه عيبا
(سيالكوتى)

تضاربنا (قوله وبعده حال) مفردة كانت او جملة اسمية كانت او فعلية
والاسمية يجب معها الواو على الاصح (قوله واكثر شرى السويق
ماتونا) السويق * بست * قال قدس سره في الحاشية ٣ لت السويق لتأمله
٤ صحاح (قوله واخطب مايكون الامير قائما) اى اخطب كون الامير
قائما لا اخطب اوقات كونه وان كان الشائع تقدير الزمان مع ما المصدرية
لما قالوا من ان هذا المبتدأ يجب ان يكون مصدرا او عبارة عنه نعم
لورفع قائم على الخبرية جاز هذا التقدير ايضا كما صرح به الشيخ
الرضي حيث قال يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر عن افعال المضاف
الى ما المصدرية الموصولة بكان اويكون لاعن المصدر الصريح فلا
تقول ضربى زيدا قائم وذلك لان نسبة الاخطب الى الكون مجاز
في اول الكلام والمجاز يؤنس بالمجاز ويجوز ان يقدر زمان مضاف الى
ما لشبوع تقدير الزمان معها وشبوع الاستناد الى الظرف مجازا نحو
نهاره صائم ويؤيده اخطب مايكون الامير يوم الجمعة (قوله فذهب
البصريون الى ان تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما) لان
اخبار عن ضرب زيد بكونه مقيدا بقبامه لا يكون الا عند حصول
الضرب ووجود زيد وانما لم يكتف بتقدير حاصل من غير تقدير
كان لان قائما يكون حينئذ حالا عن معمول المصدر فان كان عاملا
المصدر كان بعينه مذهب الكوفيين ويجوز بطالانه وان كان عاملا
حاصلا لزم اختلاف عامل الحال وعامل صاحبها وهم قد التزموا
الاتحاد واذا قدر كان لم يلزم شئ من ذلك لان قائما حال من ضميره
الراجع الى زيد ومن ثمة الخبر وقد نوقش في لزوم الاتحاد ثبت على
هذا وجه آخر (قوله ثم حذف اذا مع شرطه) سمي مدخولها
شرطا وان كانت اذا ظرفية لرائحة معنى الشرط واذا هذه للاستمرار
كما في قوله تعالى ﴿واذا قيل لهم لا تفسدوا﴾ (قوله وفيه تكلفات كثيرة)
قال قدس سره في الحاشية وهى من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها
ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة
الى معنى التسامة لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهرا في معنى

٣ قوله لت السويق
من حد نصر وكذا
بل (سيالكوتى)
٤ قوله صحاح في آخر
الحاشية اسم كتاب
في اللغة نقل الشارح
قدس سره معنى اللت
منه (سيالكوتى)

٤ أى عن معنى
 الناقصة الى التامة
 (سيالكوتى)
 ٥ أى الذى يحى
 بعد المصدر المضبوط
 بالضوابط المذكورة
 ٦ أى كون المقصود
 عموم المبتدأ ثابت
 ٧ اوبالاضافة فمعنى
 ضربى زيدا قائما
 جميع افراد الضرب
 الواقع من المتكلم
 على زيد حاصل قائما
 (سيالكوتى)
 ٨ من ارادة بعض
 مايقع عليه دون
 بعض (سيالكوتى)
 ٩ اذليس واحدا
 من الرجال مقرونا
 بضبعة كل رجل
 (سيالكوتى)
 ١٠ قوله حذف المؤكد
 على صيغة اسم الفاعل
 وذا لايجوز كما سيحى
 اقوات الغرض من
 التأكيد
 (سيالكوتى)

الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف انتهى انما عدلوا عنه ٤ لان مثل
 هذا المنصوب ٥ لم يسمع مع كثرته الانكارة ولو كان خبرا لسمع تعريفه
 مرة ولان الواو فى الجملة الاسمية الواقعة موقع هذا المنصوب لازمة
 ولو كانت خبرا لهما لم يلزم الواو لان دخول الواو فى اخبار الافعال الناقصة
 ليست الا لتشبيهها بالحال وذلك لا يقتضى اللزوم (قوله وتقييد المبتدأ
 المقصود عموم) اتفاقا وذلك ٦ لان اسم الجنس المعروف باللام ٧ اذا
 استعمل ولم تقم قرينة تخصه ببعض مايقع عليه فهو الظاهر فى الاستغراق
 دفعا للترجيح بلا مرجح ٨ (قوله وذهب الاخفش) يرد عليه انه يلزم
 حذف المصدر مع بقائه معموله وذلك يمتنع عندهم لانه فى قوة ان
 الموصولة مع الفعل ولايجوز حذف الموصول مع بعض صلته (قوله
 اى ضربى زيدا ضربه قائما) اى ماضربى اياه الا هذا الضرب المقيّد
 (قوله الى ان هذا المبتدأ لا خبر له) كما فى القسم الثانى من المبتدأ
 (قوله ليكون بمعنى الفعل) يؤيده امتناع تأكيده بكل وامثاله
 وامتناع توصيفه (قوله اذ المعنى ما ضرب زيدا الا قائما) لا يخفى ان
 استفادة الحصر على هذا التقدير غير ظاهرة (قوله ونالها كل مبتدأ
 الخ) قال الشيخ الرضى الظاهر أن حذف الخبر فى مثله غالب لا واجب
 قال الكوفيون ان الواو مع ما بعدها خبر لانها بمعنى مع ولو اتى بمع كان
 خبرا فكذا ما هو بمعناه وفيه ان المعطوف لا يصح ان يكون خبرا ولايجوز
 ان يقال اعرابه منقول عن الواو لان مع اذا وقع خبرا لا يستحق الرفع
 لفظا حتى ينقل الى ما بعده بل يكون منصوبا (قال وكل رجل وضيعته)
 قال قدس سره فى الحاشية الضيعة فى اللغة العقار التى هى الارض
 والنخل والمتاع وههنا كناية عن مصحفها اعنى الصنعة انتهى الصنعة كك
 ويشه كردن صراخ * ان قلت لايجوز رجوع الضمير فى ضيعته الى كل لفظه
 فساد المعنى ٩ ولا الى رجل لانه ليس مقصودا قلنا المقصود واضح فان المعنى
 ان كل رجل مع ضيعة ذلك الرجل قيل فى توجيهه التقدير كل رجل
 مقرون هو وضيعته على ان يكون ضيعته معطوفة على ضمير الخبر فيجوز
 سدها مسد الخبر وفيه انه يلزم ثلاثة امور ٢ حذف المؤكد وجواز الرفع

والنصب في ضيعته كما في جئت انا وزيدا وعسدم الاندراج في القساعة
المذكورة لان ضيعته ليست معطوفة على المبتدأ ويمكن ان يحجب اما عن
الاول فبان حذف المؤكد مع المؤكد جائز واما عن الثاني فبان المقعول
معه لا بدله من فعل غير المدلول عليه بالواو واما عن الثالث فبان المراد
المعطف على المبتدأ نظرا الى الصورة (قوله اي كل رجل مقرون مع
ضيعة) كما تقول زيد قائم وصبروا وانما لم يقل كل رجل وضيعة مقرونان
كما هو الظاهر لان الخبر متى فحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف
لفظ فيسد مسد الخبر ولا يجوز أن يجعل المعطوف ساد مسد الخبر لانه
من تنمة المبتدأ قيل لهذا الخبر حيثان حيثية كونه خبرا عن زيد
وحيثية كونه خبرا عن ضيعته فهو من حيث انه خبر عن زيد جائز
أن يقال وضيعة ساد مسد الخبر ويكفي في النياية حيثية واحدة (قوله
ورابعها كل مبتدأ يكون مقسميه) ومتعينا للقسم فان تعينه له يدل على
تعيين الخبر فنحو امانة الله لافعان كذا لا يجب حذف خبره (قوله
لعمرك لافعان كذا) قد يستعمل لعمرك في قسم السؤال نحو لعمرك
لافعان (قوله اي من المرفوعات) اشار به الى ان قوله خبر ان
واخواتها مبتدأ محذوف الخبر وذلك بتقرينة ما سبق فقوله هو المسند
ابتداء كلام ويحتمل ان يكون المسند خبره وقوله هو صيغة الفصل وانما
لم يقل ومنهما لانه في الاصل خبر المبتدأ فلم يفصل بما هو مشعر بكونه
بابا على حدة (قوله اي اشباهها) استعير الاخوات للاشياء والتفازر
لما بينهما من التقارب والتماثل كما بين الاخوات (قوله لا يابا ابتداء)
كما ذهب اليه الكوفيون لضعف تلك العوامل عن عمليين (قوله لانهما
لما شابهت) ولان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما
(قال بعد دخول احد هذه الحروف) زاد لفظ احد ليصدق التعريف
على كل واحد من افراد المعرفة ان قلت المعرفة ان كان مجموع اخبار تلك
الحروف فلا خفاء في عدم صدقه عليها لانها ليست بعد دخول احدها
وان كان كلا من خبر ان واخواتها فلا يصدق على مجموع اخبار اخواتها
انهما بعد دخول احدها قلنا المعرفة حقيقة خبر هذا الباب وذلك اما بتقدير

المضاف اى خبر باب ان واخواتها او يجعل قوله ان واخواتها مجازا
 عن هذا المعنى وانما لم يجعل كلامه على توزيع يتضمن تعريفات كل واحد
 واحد لان المقام مقام التعريف وان المناسب للتوزيع اخباران واخواتها
 بصيغة الجمع (قوله لا يراى اثر فيهما لفظا او معنى) اما لفظا فبالعمل
 واما معنى ٢ فلا نسحب معانيها الى معانيهما فان تأكيد الحكم مثلا ينسحب
 الى المحكوم به وعليه وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف (قوله يمثل
 يقوم) ويخبر المبتدأ الذى بعد ان المكفوفة بما او بعد ان المنخفضة
 الملقاة (قوله حتى برد انه يجوز ان يقال اين زيد) اضربه ولا يجوز
 ان يقال ان زيدا اضربه (قوله ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا)
 لان الاستفهام ينافى التحقيق (قال الا فى تقديمه) حق العبارة ان يقال
 الا فى التقديم لانه استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون
 مشتركا بين المشبه والمشبّه به والقول يرجع الضمير الى المتكلم بعيد (قوله
 الاصل ان يتقدم) كما مر فى قوله والاصل ان يلى (قال الا اذا كان
 ظرفا) استثناء مفرغ والتقدير الا فى تقديمه فى كل حال من احوال
 الخبر الا اذا كان ظرفا ويجوز أن يكون استثناء من معنى الكلام
 والحاصل ان اخبار هذه الحروف يخالف خبر المبتدأ فى جواز التقديم
 فى الاوقات كلها الا وقت كونه ظرفا (قوله وذلك اتوسمهم) وذلك
 لان كل محدث لابد أن يكون فى زمان او مكان فصار الظرف مع التنى
 كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره من الاجنبى واجرى
 الجار والمجرور مجراهما لمناسبته للظرف اذ كل ظرف فى التقدير جار ومجرور
 (قال خبر لالتنى الجنس) اذا دخلت على التكررة وانما عملت عمل ان
 لانها تشابه ان فى افادة المبالغة فان لالمبالغة التنى وان لمبالغة الاثبات
 فيكون من باب حمل الظير على النظير وقيل لان لا تقيض ان فيكون
 من باب حمل التقيض على التقيض (قوله انما عدل) قال المصنف
 ليس تمثيل النحاة بلا رجل طريف حسنا لان طريف فى الظاهر
 صفة اسم لا لان خبر لا يحدف كثيرا والمثال ينبى ان يكون ظاهرا
 فيما يمثل له وفى مثالنا لا يحتمل طريف الا الخبر لان المضاف التنى بلا

٢ الا نسحب كشيد
 شدن كذا فى التاج
 (سيالكوتى)

لا يوصف الا بمنسوب واعترض عليه بان ذلك مذهب جماعة منهم
واما الآخرون فقد جوزوا الرفع حملا على المحل كما في توابع اسم ان
(قوله على ما هو الظاهر) انما قال ذلك لجواز ارتفاع صفة حملا على
المحل (قوله لان الظرافة لا تنفك بالظرف ونحوه) من الحال بدون سماجة
(قوله انما يلزم الكذب) وانما يلزم الكذب حينئذ لان المجموع خبر واحد
حقيقة كقولك لا يلق هذا ابيض اسود والحاصل اني كون غلام رجل جاء ما
للظرافة وكونه في الدار ان قلت جعل الخبر من هذا القيل ٤ ليس الا
اذا امتنع الاقتصار على احدهما ٥ ولا يمتنع الاقتصار ههنا على فيها ٦
قلنا امتناع الاقتصار على الاول كاف في ذلك (قوله لدلالة التي
عليه) لان التي يقتضى منفيها ولما لم يكن ههنا قرينة خصوص حمل
على امر شامل او لان التي رفع الوجود وفيه ان التي المستفاد من لا
رفع الوجود الرابطة سواء كان الظرف الوجود او غيره (قوله اي
لا يظهرون الخبر في اللفظ) قال الاندلسي لا ادري من اين هذا النقل
والحق انه يجب انبائه اتفاقا اذا لم تقم قرينة واما اذا قامت قرينة
فمنه بنى تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز (قوله او المراد)
الاصح هو الاول (قوله فيقولون معنى قولهم الخ) فيكون حينئذ
لامن اسماء الافعال وزيفه المصنف بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه
الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل ايضا على فساد هذا القول
(قوله واما بنو تميم الخ) وذلك لدخولهما على القيينين للاسم
والفعل (قوله اي عمل ليس) المفهوم من المثال او من قوله المشبهتين
بليس لان تشبيههما بليس يشعر بكونهما عاملتين عملهما وبصححة
اجراء حكمهما عليهما ولك ان تقول الضمير راجع الى التشبيه الموجب
لعمل ليس (قوله قليل) او على خلاف القياس (قوله على مورد
السماع) قالوا وهو الشعر (قوله من صد) قال قدس سره في الحاشية
الصدود الاعراض والبراح الزوال والضمير في نيرانها ٧ للحرب اي من
اعرض عن نيران الحرب فلا زوال لي عنها باعراض عنها (قوله اي
لابراح لي) لقائل ان يقول هب ان لا يست لني الجنس لكن لم لا يجوز

٤ اي جعل الخبر
المتعدد خبرا واحدا
بتأويل المجموع
٥ كما في قوله وهي اسم
وفعل وحرف
٦ وان كان يمتنع
الاقتصار على
ظريف للزوم
الكذب (سيالكوت)
٧ قوله للحرب
المذكورة في الابيات
السابقة يصف
الشاعر نفسه
بالشجاعة في الحرب
اذا فر الاقران ولا
براح في موضع الحال
المؤكدة كما يقول أنا
فلان بطلا شجاعا كذا
في بعض الشروح
(سيالكوت)

ان يكون ابراج مبتدأ لا يقال يلزم عدم تخصيص المبتدأ النكرة ولا حاجة
 لاسم لا الى التخصيص ٢ فانه كاسم ليس لانا نقول يجوز أن يتخصص
 بتقديم الخبر فان لنا ان نقدر الخبر مقدما او بالعموم نحو ما احد خبر منك
 ولا يخفى ان المعنى على العموم قال الشيخ الرضى النكرة في سياق غير الموجب
 للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ما او ليس او مع الاستفهام
 او التثنية ويحتمل ان يصرف عن الاستغراق بالقرينة فنقول لا رجل
 بل رجلان هذا اذا لم ينتصب الاسم اما اذا انتصب او انفتح فانه حيث
 نص في العموم فلا نقول لا رجل بل رجلان (قوله ولا يجوز ان يكون
 لثني الجنس) قال الشيخ الرضى الظاهر أن لا لا تعمل عمل ليس لاشاذا
 ولا قياسا ولم يوجد في كلامهم خبر لا منصوبا كخبر ما فالاولى ان يقال
 لا في ل ابراج لثني الجنس ويجوز فيها بعدها الرفع مع ترك التكرار لكنه
 يشذ والتكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها ومع المعرفة
 (قوله والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا) اى من حيث ٣
 انها علامة فلا يبطل طرد التعريف بمسلمات في مررت بمسلمات
 (قوله او حكما) كافي المشبه بالمفعول فان المشبه بشئ ملحق به ومن عدا
 (قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه) اى لصحة اطلاق المفعول
 بالمعنى اللغوى عليه كادل عليه لفظ الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة
 لقائل ان يقول ان المفعول المطلق لو كان مفعولا لفاعل الفعل المذكور
 لكان مفعولا اما بعين ذلك الفعل او بغيره ونحوه على الاول ان المذكور
 نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا تكون عين احد المتبينين
 وعلى الثاني ان المصدر حينئذ يكون محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به
 لا مفعولا حقيقة وان لذلك الفعل مصدرا فيكون مفعولا لفعل آخر
 وهكذا فيلزم التسلسل وان فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلا محضا
 بالنسبة الى ذلك الفعل كما في مات مونا وطال الغلام طولا فالظاهر أن يقال
 انه ليس مفعولا بحسب اللفظ كما قاله الفراء بل هو مفعول بحسب الاصطلاح
 وهو اسم قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا
 مخصوصا واما وصفه بكونه مطلقا فلتعريفه عن القيود التي تفيد بها

٢ قوله فانه كاسم
 ليس بمعنى ان اسم
 ليس لشبهه بالفاعل
 يجوز وقوعه نكرة
 محضة وكذا اسم لا
 (سيالكوتى)

٣ الح والقرينة على
 اعتبار الحيثية ما تقرر
 عندهم ان قيد الحيثية
 معتبر في تعريفات
 الامور التي تختلف
 بحسب الاعتبار
 كالكليات الخمس
 والحقيقة والمجاز
 (سيالكوتى)

غيره من جنسه ولا يخفى انه حينئذ لا يظهر وجه التسمية ولا التقييد بالقيود
 فالاولى ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول ان المفعول المطلق هو الحاصل
 بالمصدر لا المصدر نفسه وقد صرح السيد قدس سره في حواشي الرضى
 بان اطلاق المصدر والفعل على الاثر يعنى المفعول المطلق بضرب من المساحة
 وعدم التمييز بين الاثر وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول مأخوذة
 من الفعل اللغوى الذى هو المصدر تأثيرا كان او تائرا ولا يعنى بكونه
 مفعولا الا انه حاصل بمصدر الفعل المذكور وقد يشير اليه الشارح قدس
 سره حيث يقول والمراد بفعل الفاعل الخ (قوله بخلاف المفاعيل
 الاربعة) حصر النجاة المفاعيل فى الخمسة وقال الشيخ الرضى يجوز
 ان يجعل الحال داخله فى المفاعيل فقال الحال مفعول مع قيد مضمونه
 اذ المجيء فى جاءنى زيد را كيا فعل مع قيد الركوب الذى هو مضمون را كيا
 ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكأنهم آثروا التخفيف
 فى التسمية انتهى ولا يبعد أن يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل او لا
 وبالذات والحال ليست كذلك لان تعلقها به بواسطة انها مبنية لهيئة فاعله
 او مفعوله وكذا المستثنى لان تعلقه به بواسطة انه مخرج عن امر يقع
 معموله على سبيل الاتفاق ومن ههنا اعنى من ان تعلق المفاعيل بالفعل بالذات
 وتعلق غيرها بالواسطة يظهر توجيه جعل النصب فى المفاعيل اصلا وفى غيرها
 تبعا (قوله فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها) اى لا يصح اطلاق
 المفعول اللغوى عليها فلا ينافى اطلاق المفعول العرفى على الخمسة ان قلت
 من ضرورات صدق المقيد صدق المطلق فكيف يصح القول
 بصدق المقيد وامتناع صدق المطلق قلنا مطلق هذه المقيدات معنى
 يشمل به وله وفيه ومعه لا المفعول كما فى زيد حسن القلام (قال اسم مفعله
 فاعل) حقيقة او حكما فدخل فيه ضرب ضربا على صيغة المجهول
 (قوله بحيث يصح اسناده اليه) اى على تقدير أن كان مثبتا او سوا ما كان
 بطريق النفي او الاثبات فلا يبطل الطرد بمنزلة ما ضربت ضربا شديدا
 (قوله لا ان يكون مؤثرا فيه) كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليه دخول
 الامثلة الآتية (قوله وانما زيد لفظ الاسم) قيل انما زيد ليخرج

ع لان المقيد هو
 المطلق مع المقيد
 (سياتى)

ضربت الثاني في ضربت ضربت لانه شئ فعله المتكلم ثم اعترض
عليه بانه لاجابة الى ذكر الاسم لانه ذاكر احوال الاسم فلو قال
ما فعله كان في قوة اسم مافعله وبانه ان اريد ٤ بفعل ضربت قوله
والتكلم به اتجه عليه ان الفعل لا يتناول القول ٥ بل يقابله في ظاهر
اصطلاحهم ولما لم يكن داخلا فيما فعله لم يحتاج الى اخراجه بقوله اسم
٦ ولو سلم تناول فهو باعتبار أنه مقول اسم فلا يخرج به وان اريد به
فعل مضمونه الذي هو الضرب كما هو الظاهر اتجه عليه ان فعل
مضمونه لا يصح ان ينسب اليه لان ذلك المضمون مدلول تضمني وهم
لا يجرون صفات المدلولات التضمنية على دوالها نعم يجرون صفات
المدلولات المطابقة على دوالها كما يقال ان ضربا في ضربت ضربا بما
فعله الفاعل ولا يبعد أن يقال انا نختار الشق الاول ونقول الفعل
متأول للقول قطعا ولا يخرج مثل قلت قولا ولفظ ضربت باعتبار أنه
مقول ليس اسما لان اللفاظ ليست موضوعة لانفسها كما حققه السيد
الشريف قدس سره فاحتيج الى اخراجه بقيد الاسم (قوله لان مافعله
الفاعل هو المعنى) لقائل ان يقول لو لم يزد لصح ايضا لانهم يجرون
صفات المدلولات المطابقة على دوالها كما في سائر حدود الفاعيل
(قوله ويدخل فيه المصادر كلها) وغيرها مما في حكمها كالويل بمعنى
الهلاك اراد بالمصدر اسم الحدث ٧ الجاري على الفعل وانما سمي به
لانه من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لا خذ منه على
مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية وقد يطلق
على المفعول المطلق لانه في الغالب مصدر وانما قلنا في الغالب لانه قد
لا يكون مصدرا وحيث ان يدل على الحدث نحو الويل او لا يدل
عليه لكن يصدق عليه نحو ٨ ضربته انواعا ورأيت الفاعل (قوله وهو
اسم) يعني ان الفعل الاصطلاحي المذكور اعم وذلك التعميم اما باعتبار
كونه مذكورا وهو ظاهر او باعتبار كونه فعلا كما افاد بقوله او اسما
معطوفا على قوله مقدر فالفعل المذكور حكما يشمل المقدر والاسم الذي
فيه معنى الفعل (قوله بل المراد به ان معنى الفعل مشتمل عليه الخ)
لم يرد اشتغال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم والاخرج مثل جلست

٤ قوله بفعل على
صفة المصدر أي ان
اريد بفعل ضربت
المستفاد من قوله
لانه شئ فعله المتكلم
٥ قوله بل يقابله
حيث يسمون الجملة
الواقعة بعد القول
مقول القول لا مفعولا
(سيالكوتى)
٦ قوله ولو سلم تناول
بان يحمل الفعل على
خلاف المصطلح
٧ قوله الجاري على
الفعل أي يكون له
فعل يصح أن يكون
جاريا عليه ومذكور
بعده فيخرج نحو
الويل مما لا فعل له
٨ قوله ضربته انواعا
الخ فان الضرب
والرؤية يصدق على
انواع الضرب وممران
الرؤية
(سيالكوتى)

جلسة وضربت شيئا اذا كفى به عن الضرب بل اراد ان يحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب تحقق مدلول الاسم ه وانه ذكر من حيث انه بيان للجزء ومتحد معه ولا يخفى حينئذ دخول المتساين وخروج كرهت كراهي لان الكراهة التي هي مدلوله للفعل مغايرة للكراهة التي هي متعلقة في التحقيق لتقدم وتأخر بينهما وكذا يخرج ضربته تأديبا لان الضرب وان كان هو التأديب بحسب التحقيق لكن لم يذكر التأديب من حيث انه الضرب بل ذكر من حيث انه علة له لا يقال قيد الاتحاد ايضا يخرج كرهت كراهي فلاحاجة في اخراجه الى اعتبار القيد السابق لانا نقول قيد الاتحاد من تمة السابق وتوابعه فلا معنى لاعتباره بدون اعتبار اصله (قال للتأكيد) اي انا كيد ما هو المسند حقيقة نحو ضربت ضربا فانه انا كيد الضرب المدلول عليه بضربت انا كيد الاسناد والزمان ايضا ٦ فلو قيل انه انا كيد الفعل كان مسامحة وفائدة دفع توهم السهو او دفع توهم التجوز وعليه حمل قوله تعالى ﴿ وكلم الله موسى تكليما ﴾ اي كلمه بذاته لا يترجمان بان امره بالتكلم لموسى عليه السلام (قوله ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل) المصدر المعرف بلام الجنس ان كان للتأكيد وجب تخصيص الزيادة بما يفيد النوع والعدد وان كان للنوع وجب ان يقال بدل قوله على بعض انواعه على الزيادة غير العدد (قوله ان دل على بعض انواعه) اوكلها سواء كان النوع مفهوما بخصوصه او بعمومه وسواء كان مفهوما من الصفة مع ذكر موصوفها نحو عمل عملا صالحا او بدونه نحو عمل صالحا او من لام العهد او من الصيغة نحو ضربة وضربتين او من المادة الدالة على الحدث نحو القهقري او غير الدالة عليه مع الصدق عليه نحو ضربته انواعا او كل الضرب او بعضه ونحو ضربت اي الضرب وقدمت خير مقدم فان ايا واسم التفضيل بعض ما يضافان اليه ولك ان تقول انهما صفتان المصدر مقدر اي قدوما خير مقدم والضرب اي الضرب اي الذي ينبغي ان يسأل عنه بانه اي ضرب هو (قوله ان دل على عدده) ٧ اي وحدته او كثرته بعمومها او بخصوصها سواء

ه قوله وانه ذكر في نسخة السالكوني وذكر انه قالوا او للمحال وفي بعض النسخ وانه ذكر فهو للمطف على قوله ان تحقق الفعل اه (مصححه)

٦ قوله فلو قيل الخ الصواب فاقيل في الرضى لكنهم سموه انا كيد الفعل توسعا (سالكوني)

٧ قوله اي وحدته فان الواحد عدد عند العامة (سالكوني)

كان العدد مفهوما من الصيغة واللفظ دال على الحدث حقيقة نحو
ضربين او مجازا نحو ضربته سوطين او اسواط اى ضربت ضربين
او ضربوا بسوط وهو مجاز عن الضرب بعلاقة الآلية ولا يخفى انه
لأنواع ايضا او مفهوما من الصفة نحو ضربا كثيرا او من العدد الصريح
مع ذكر تمييزه نحو ثلاث ضربات ونحو قوله تعالى ﴿فاجلدوهم ثمانين
جلدة﴾ او بدونه نحو رأيت الف الف رؤية ولك ان تقول انه صفة
مصدر محذوف اى رأيت رؤية الف (قوله لانه دال الخ) هكذا قيل
والاظهر في العبارة ان يقال لانه دال على الماهية الغير القابلة للتعدد
في نفسها بخلاف فردها شخصا كان او نوعيا فانه قابل لذلك ولهذا
جاز تثنية اخويه وجمعهما لارادة الفرد منهما (قوله او العدد) لا يكتفى
في قصد تعدد المصدر بتعدد الامثال من غير تحلل ما يقابله فلو قام زيد
دائما ولم يجلس في تلك الاوقات كان ذلك قياما واحدا (قال وقد يكون)
قد ههنا للتقليل لانه وان كان كثيرا في نفسه قليل بالاضافة الى
ما اذا كان بلفظه ٣ اوللتنكير مجازا كافي قوله تعالى ﴿قد نرى نقاب
وجهك﴾ (قال بغير لفظه) وحينئذ كان ابلغ واكد مما كان بلفظه (قوله
اى مشاييرا للفظ فعله) وهو اما مصدر او غير مصدر وقد مر امثله ومنها
الضمير الراجع الى مضمون عامله او غير عامله نحو يدرسه اى المدرس
واعجبنى الضرب الذى ضربته ومنها اسم اشارة المشارية الى غير
مضمون عامله نحو اعجبنى ضربى فضربت ذاك (قال مثل قدمت جلوسا)
قد يفرق بين القعود والجلوس بان القعود للقائم والجلوس للنائم (قوله
نحو انيته الله نباتا) فانه مصدر ثبت فجعل منصوبا بانبت اما لانه في ضمنه
لان معنى انبت جعله يثبت وانه مطاوع له اولانه جعل بمعنى الانبات
وفيه تأمل وقيل انه بمعنى التثبيت كالسلام بمعنى التسليم وقيل انه ليس
من هذا الباب ٤ لانه مغير انبات ٥ (قوله وسيبويه بقدره عاملا)
الاصل عدم التقدير وان التقدير لا يجري في مثل ٦ قوله تعالى ﴿لا يضرونه
شيئا﴾ اى ضرا قليلا (قال كقولك لمن قدم خير مقدم) وحينئذ يكون
خبرا او دعاء وكذا اذا قيل لمن يمضى الى السفر وحينئذ يكون دعاء

٣ قوله او للتنكير
مجازا بعلاقة التضاد
ويراد بالكثرة حينئذ
ما يقابل الوحدة
وله كافي قوله تعالى قد
نرى قال الزمخشري
معناه كثير الرؤية
اى كثيرا ما نرى تردد
وجهك في السماء
اطلعا نزول الوحي
بتحويل القبلة من بيت
المقدس الى الكعبة
لكونها قبله آبانه
(سيالكوتى)
٤ اى من باب المفعول
المطلق بغير لفظه
٥ بحذف الزوائد
فهو مصدر من لفظ
الفعل (سيالكوتى)
٦ اى فيما لا فعل له
نحو حلفت يمينا
(سيالكوتى)

(قوله له حكم ما اضيف اليه) لما ذكرنا من انه بعض ما اضيف اليه
 (قوله اي سماعيا موقوفا) يعني ان العلم بوجوب حذفه ليس الا
 من طريق السماع بخلاف الحذف القياسي فان العلم به يحصل بطريق
 الاستدلال بثبوت الضابط فيكون قياسيا ٣ استدلالا قيل سماعا مصدر
 فعل محذوف اي يسمع حذفه وجوبا سماعا وكذا قياسا اي يقاس على
 حذفه وجوبا قياسا وذلك لثبوت الضابط الذي هو العلة الموجبة
 للحذف (قال مثل سقيا الخ) كلها دعاء دائما وبلام التعريف ايضا
 كذلك الا الحمد لله فانه قد يكون خبرا ٤ (قال وجدعا) دعاء عليه بالذل
 وتقييح الحال والجدع بالدال المهملة قطع واحدة من المذكورات
 فلو كان بدل الواو لفظة او كما في الرضى لكان اظهر (قوله وبعضهم
 بان وجوب الحذف الخ) قال الشيخ الرضى الذي ارى ان هذه المصادر
 وامثالها اذا بين فاعلها او مفعولها بالاضافة او يحرف الجر ولم يقصد بها
 بيان النوع وجب حذف نواصبها يعني قياسا واذا لم يبين لم يجب
 وذلك مثل صبغة الله وكتاب الله وسبحان الله وليك وسعديك وسحقاله
 اي بعداله وحمدالك واما انتصاب مثل قولهم حدثت حمده فليس
 على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول ويجوز
 ان تكون الاضافة في حمده لبيان النوع اي الحمد الذي ينبنى كافي قوله
 تعالى ﴿ وقد مكروا مكرهم ﴾ (قال منها) لم يقل هي كذا وكذا لان
 المواضع لا تحصر فيما ذكر فان منها المصدر الذي يقصد به التوبيخ نحو
 اقمودا والناس قيام وقد تنوب الصفة مقامه نحو اقمودا والناس قيام (قال
 ما وقع مثبتا الخ) انما اشترط كون المصدر مثبتا بعد نفي او كونه مكررا
 لان المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشيء بدوام حصول
 الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على التجدد فينافيه وضما وان لم ينافه
 استعمالا فان المضارع قد يستعمل للدوام ٥ وان ارادوا زيادة المباعدة
 جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو ما يزيد الاسير وزيد سير سير لينمحي
 عن الكلام معنى الحدث رأسا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول الدال
 عليه ولهذا المعنى اعني لزيادة المباعدة رفعوا بعض المصادر التي يجب

٣ قوله استدلالا
 عطف بيان لقياسي
 اشار به الى ان
 القياس حينئذ بمعنى
 الاستدلال

(سيالكوتى)

٤ فان الاخبار عن
 الحمد ايضا حمد

(سيالكوتى)

٥ دلالة على الزمان
 المستقبل الذي هو
 مستمر (سيالكوتى)

حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك (قوله فانه لو اريد نفيه
الح) وذلك لقوات الحصر الذي قصده بوجب الحذف وكذا الحال
اذا كان متبنا لكن لم يكن بعد نفي (قال داخل) قيل صفة لنفي والظاهر
ان يقال صفة لكل من نفي ومعنى لنفي (قال على اسم) مبتدأ او منسوخ
ابتداءً بالعامل قال الشيخ الرضى دخول النفي على الاسم المذكور ليس
بشرط لجواز أن يكون في نحو ما كان زيد الاسيرا وما وجدتك الاسير البريد
انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما جاز أن يكون منصوبا بكان
او وجد فالشرط ان يكون ناصبه خبرا عن شئ لا يكون هو اى المصدر
خبرا عنه (قال لا يكون خبرا عنه) بلا تأويل او مبالغة (قوله لانه
لو كان خبرا عنه الح) ان قلت هو ليس مفعولا لانه مرفوع قلنا
المفعول قد يكون مرفوعا ٧ ان قلت فيقوت فائدة تدوين علم الاصراب
قلنا اذا تعين مواضع الرفع والنصب لا يفوت ولا ينجى انه لو اعتبر هذه
الشرائط في المصدر كما اعتبرها بعضهم لسلم عن تلك الشبهة لكن
ما ذكره قدس سره السب بالمقام (قوله اى في موضع الخبر) لا ينجى ان
العبارة لا تفيد هذا القيد الابتكاف (قوله نحو دكت) الدكة شكسته شدن
(قوله وانما جمع بين الضابطين) لا ينجى انهما قد يجتمعان نحو ما زيد
الاسيرا سيرا وحيثه ينبغي ان يقال ان الحذف اوجب (قال الاسير
البريد) البريد * بيك * (قال ومنها ما وقع تفصيلا) انما وجب حذف
الفعل ههنا لدلالة الجملة المتقدمة على المصدر الذي ينتقل الذهن منه
الى غايته التي هي المصادر وقيامها مقام عواملها (قال لانه مضمون
جملة) انشائية او خبرية ٨ نحو زيد يكتب فقراءة بعد اوبيعا ويشترى
طعاما فاما بيعا واما اكلا وانما قال مضمون جملة ليخرج نحوله سفر
يصح صحة او يغتم اغتاما لا ليخرج نحوله سفر سفر قريبا او سقرا
بعيدا لان السفر القريب والبعيد ليس من آثار السفر بل من انواعه
(قال متقدمة) بيان للواقع او حترار اذا جوز تقديم التفصيل نحو
اما تمنون منا او تفدون فداء شدوا (قوله مصدرها) اى المصدر
المفهوم منها (قوله وبآثره غرضه) اى غايته وانما سمي غاية الشئ

٧ لقيامه مقام الفاعل
على ما مر اه

٨ قوله نحو زيد
يكتب فقراءة بعد
اوبيعا مثال للجملة
الخبرية على حذف قوله
تعالى في الانشائية
فشدوا الوثاق فاما
منابعه واما فداء
اه (مصححه)

اترا لانها تحصل بعده كالآثر الذي يكون بعد المؤثر (قوله اى لان
 يشبه به امر) اى لان يشبه بما ناب منسبه امر فانه الواقع بعد الجملة
 بحسب الظاهر لا المفعول المطلق لا يقال فاذن يخرج عن الضابطة اذا ذكر
 المفعول المطلق نفسه لانا نقول قد جرت عاداتهم على حذفه ولزوم
 مصدر في موضعه فعلى هذا لو فسر قوله ما وقع للتشبيه بموضع مصدر
 وقع لان يشبه به امر لسلم عن المناقشة (قوله عن نحو لزوم صوت
 ٧ صوت حسن) قال سيديويه يجب في مثله الرفع على انه بدل او وصف
 لكونه مع وصفه كاسم كما جعلوا الحال الموطأة حالا لان في وصفه معنى
 الحالية ولذلك لم يجعله تأكيدا لفظيا لانه يفيد ما لم يفده الاول قال
 الشيخ الرضى لا منع عندي من ان يكون تأكيدا واذا ترك المصدر واتى
 بالوصف نحوله صوت حسن فالاولى الاتباع ٨ ويجوز النصب على حذف
 الموصوف (قال علاجا) ليس في كثير من النسخ ولم يكن في نسخة
 الشيخ الرضى ولذا قال ولا بد من شرط آخر وهو أن يكون الاسم
 عارضا غير لازم ليدل على معنى الفعل المقدر اعنى الحدث فيخرج
 نحو لزوم زهد زهد الصلحاء ولا يخفى انه لا يخرج نحوله حركة في المعقولات
 حركة في المحسوسات بخلاف اشتراط كونه علاجا فانه ايضا يخرج
 (قال مشتملة على اسم) انما اشترط ذلك ليدل على الفعل المقدر قال
 الجملة باشتمالها على الاسم تدل على نفس الفعل وباشتمالها على
 صاحبها تدل على ما لا بد للفعل منه اعنى الفاعل قال سيديويه هذه
 الدلالة تغني غناء التقدير وحسنه الشيخ الرضى ان قيل لم لم يجعلوا
 الاسم المذكور عاملا كما قال بعضهم اجيب بان المصدر عندهم لا يعمل
 الا اذا صح تقديره بان وفعل منه ويسمى ذلك في مررت به فاذا له صوت
 لانه قطع بوقوع الصوت وان بصوت ليس قطعا بوقوعه (قوله
 واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار) قال
 الشيخ الرضى الاولى في مثله الاتباع بان يكون وصفا او بدلا وضعف
 نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل خلوها مما لا بد للفعل منه
 وقد اجازوا النصب فيه على الحال او المصدر لكن لا يجب حذف

٧ ف قوله صوت
 حسن بدل من
 قوله صوت كما هو
 الظاهر ويحتمل
 التأكيذ اللفظي نظرا
 الى الجزء الاول ان
 يجوز في غير المستند
 من التكرات ويحتمل
 النصب نظرا الى
 الجزء الثاني وان
 نصبت كان مفعولا
 مطلقا اما للمصدر
 المذكور او لفعل
 مقدر اى صوت
 صوت حسن متد
 ٨ اى جعله تابعا
 على انه صفة
 (سبالكوئى)

المسامل (قال فاذا له صوت صوت حمار) جاز انتصابه على احد
 تاويل الوصف كما سذكروه وذو الحال الضمير المستكن في له واجاز غير
 سيوييه رفعه على انه بدل او عطف بيان او وصف واما على حذف
 مضاف اي مثل صوت حمار كما ذهب اليه الخليل ويجوز التعريف
 بان يقول صوت الحمار لان مثلا لا يتعرف بالاضافة ورد عليه سيوييه بانه
 لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل واما على انه جامد
 مأول بالمشق اي منكر فاذا عرفت كان بدلا او عطف بيان لا غير ٢ (قوله
 من صات) الى آخره يعني ان صوتا ٣ جاء مصدرا بمعنى التصويت يعني ٤
 بانك كردن ٥ فلا حاجة الى القول بانه اسم بمعنى آواز ٦ وانه استعمال استعمال
 المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء وان عامله يصوت من التصويت (قال
 وصراخ الخ) بانك كردن ٥ قيل هو اسم استعمال استعمال المصدر (قال
 ما وقع مضمون جملة) حال او خبر لوقع على انه بمعنى كان وهذا اظهر
 معنى (قال لا محتمل لها غيرها) اي لا احتمال للجملة من المصادر غيره
 فمحتمل مصدر ميمي وغيره مفعوله (قال نحوله على الف درهم) له
 خبر وعلى متعلق به او بالعكس ٥ ولكل وجه لفظي ومعنوي ومن هذا
 القيل ٦ قول المجيب الله اكبر دعوة الحق اي دعاء الى الحق لانه دعاء
 الى الصلاة ومنه ايضا ان زيدا لقائم قسما لان قسما بمعنى التاكيد وهو
 الحاصل في الكلام السابق بسبب ان واللام (قوله اي اعترفت اعترافا)
 قال الشيخ الرضي الجملة المتقدمة في هذا القسم وما يقابلها عاملة لتأديتها
 معنى الفعل (قال ويسمى) اي هذه التسمية من المتأخرين (قوله لانه
 انما يؤكد نفسه وذاته) كما يؤكد ضربا في ضربت ضربا نفسه الا
 ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اعنى الفعل وفي مسئلتنا يؤكد مضمون
 الجملة الاسمية (قال ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره) احتريزه عما اذا
 وقع مضمون مفرد له محتمل غيره نحو الفقهري في رجوع الفقهري فان الرجوع
 يحتمل الفقهري وغيره وهو مضمون مفرد (قوله من حق يحق اذا ثبت)
 يجوز ايضا ان يكون من حق الامر بمعنى تحقق وكان على يقين فالقصد
 حيث ان ثبت كونه على يقين ورفع كونه على شك فانه من محتملات الجملة

٢ اي لا يكون وصفا
 عند غير الخليل لعدم
 المطابقة بينهما
 من جهة التعريف
 والتشكيك الا عند
 الخليل لما عرفت آنفا
 (قريبي)

٣ جاء في عرف
 الاستعمال مصدرا
 (قريبي)

٤ اي الصيغة
 كردن (قريبي)
 ٥ اي على فيه وله
 متعلق به فتقدير
 المثال على الف درهم
 وعلى الثاني له ثابت
 على الف درهم
 ولثلا قولين

(قريبي)
 ٦ اي ولما وقع
 مضمون جملة
 لا محتمل لها غيره
 قول المجيب الخ
 (قريبي)

كما ان الباطل والكذب من محتملاتها ويجوز أن يكون ٣ صفة مصدر محذوف أى قولاً حقاً كما قاله الشيخ الرضى من أن جميع الامثلة الموردة للمؤكد بغيره اما صريح القول او ما فى معنى القول قال الله تعالى ﴿ ذلك عيسى ابن مريم قول الحق ﴾ ٣ ونحو لا فعلته البتة أى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يبدو لى ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة أى جزمت بان فعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها فى الاصل للاهمد أى القطعة المعلومة التى لا تردد فيها فنقول التقدير الاصلى فى مثل هذا المصدر أن تجعل الجملة المتقدمة مفعولاً بها اقلت بياناً للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهى مقولة (قال ويسمى) هذا ايضا من المتأخرين (قوله ويحتمل) اليه ذهب المصنف وزيف لقوات حسن التقابل لان اللام فى تأكيد نفسه للصلة لا للاجل اللام الا ان يصرف الكلام عن الظاهر وتجعل للاجل كما قال قدس سره وعلى هذا يبنى الى آخره (قوله اصله الب) لا الهى من التلية لانها مأخوذة من ليك (قوله تحذف الفعل) الى آخره كل ذلك ه ليفرغ الحبيب بالسرعة من التلية فينفرغ لاستماع المأمور به حتى يمثله (قوله ويجوز) قيل اصله لبس وهو مفرد اضيف الى الضمير فقلب الفه ياء كمدى او ليس بشئ لبقاء يائه مضافاً الى المظهر (قال المفعول به) قال المصنف انما سمى لانه اوقع الفعل به او تعلق به ولك ان تقول ايضا لانه انزل الفعل به او الصق به وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل من اسباب وجود الحال (قوله ولم يذكر) أى الاسم ولك ان تقول لاحاجة اليه لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقة على دوالها كما ذكر وفيه مناقشة لان اسماء الاستفهام مثلاً قد يكون مفعولاً به وليس وقوع الفعل عليها من صفات مدلولاتها المطابقة بل من صفات مدلولاتها التضمنية (قوله والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به) نفياً او اثباتاً والمراد تعلقه به اولا فخرج الحال والتمييز والمستثنى قال المصنف المراد بوقوع

٢ أى لفظ حق
(قرئى)

٣ مثال لصريح القول
(قرئى)

٤ أى مقول ذلك
المتكلم (قرئى)

٥ حذف الفعل
واقامة المصدر مقامه
ورده الى التلاقي
وحذف حرف الجر
واضافه اليه
(قرئى)

فعل الفاعل عليه تعلقه بما لا يتعلل الابه ولا يخفى ان خروج الثلاثة ظاهراً
لا يقال ينتقض التعريف بعمر و في اشترك زيد وعمر و ٣ لان نسبة الاشتراك
اليهما اسناد والاسناد لا يسمي تعلقاً ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل
وعمر و فاعل حقيقة وان لم يسم فاعلاً لفظاً واما قولك ضارب زيد عمر ا
فليس عمر و بما قصد جهة فاعليته بل قصد جهة مفعوليته اعني تعلق
الفعل به من حيث الوقوع (قوله ولا يقولون في سررت بزيد الخ)
لا يقال لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لانسلم انه مفعول به
مطلقاً في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا
في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضي (قوله فان المفعول المطلق
عين فعله) فيه تأمل ٤ (قوله فخرج به مثل زيد في ضرب زيد) لا يخفى
خروجه بذلك القيد لكن في صحة اخراجه تأمل (قوله فلا يرد) لعل
المورد نظر الى انه مفعول به لكنه مرفوع (قال وقد يتقدم المفعول به)
وكذا سائر المفاعيل سوى المفعول معه لمراعاة اصل الواو قالها في الاصل
للعطف وموضعها انتهاء الكلام (قوله واما وجوباً فيما تضمن) وكذا
فيما اذا كان معمولاً لما يلي الفاء التي في جواب اما ولم يكن له منصوب
سواء كقوله تعالى ﴿ فاما اليتيم فلا تقهر ﴾ (قوله كوقوعه في حيزان)
وكوقوع فعله مؤكداً بالنون لان تقديمه دليل في ظاهر الامر على ان الفعل
غير مهم وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتناظران في الظاهر
(قوله تخصبها بالذكر الى آخره) ذكر الجمهور ان ذكر العدد لا يقتضي
الحصر (قوله لوجوب الحذف في باب الاغراء الخ) اشار قدس سره
في الحاشية الى تعريف الامور الاربعة بامتثلها حيث قال نحو اخاك اخاك
اي الزمه ونحو الحمد لله الحميد ونحو اتاني زيد الفاسق الخبيث ونحو
سررت بزيد المسكين (قال ونحو امراً ونفسه) الواو اما للعطف
ومعناه الحث على الفرار عن نفسه واما بمعنى مع ومعناه قصر يده ولسانه
عنه (قوله واقصدوا خيراً لكم) اي مما انتم فيه والقريضة على تقدير
الفعل انك اذا نهيت عن شيء ثم جئ بما لا ينهي عنه بل هو مما يؤمر به
المساق الذهن الى نحو اقصد او آيت او ما يفيد هذا المعنى وليست هذه

٢ لانهما ليست مما
لا يتعلل الفعل الا
بهم لان الفعل
يتعلل بدونهما
(قريبي)

٣ وجه توهم
الانتقاض ان اشتراك
زيد لا يتعلل بدون
عمر و لان الاشتراك
لا يتصور الا بين
اثنين فصاعداً
(قريبي)

٤ لان مفهوم
المفعول المطابق
ليس عين مفهوم
فعله بل هو جزؤه
لان الحدث جزء
مدلول الفعل
لا عينه وهو ظاهر
ويمكن ان يقال ان
فيه تقدير المضاف
اي عين جزء مدلول
فعله (قريبي)

صابغة لوجوب الحذف لجواز ذكر الفعل معها وإنما يجب إذا ترك
 الفعل في جميع الاستعمالات نحو حسبك خيرا لك أي حسبك ما فعلت
 من هذا الأمر وأيت خيرا لك ووراءك أوسع لك أي تسخ وأقصد مكانا
 أوسع لك ومن هذا القيل عند الزمخشري وأنته أمرا قاصدا أي وسما
 وأما عند سيبويه فلا وأعله سمع ذكر فعله إذا عرفت ذلك فالقول
 بوجوب الحذف في الآية الكريمة غير ظاهر وخاية التوجيه ما قاله
 العلامة التفتازاني قدس سره من أن ليس لها من حيث أنها قرآن
 الاستعمال واحد بالقياس إلى مخاطب معين وهي بهذا الاعتبار لا يجوز
 ذكر فعلها لكن الظاهر أن مثل هذه الحجة لا يستدعي وجوب حذف
 امر (قال وسهلا) عطف مثال على مثال (قوله او اهلا لا اجاب)
 أي كما جاز أن يكون صفة لمكان جاز أن يكون المراد اهل الشخص
 في مقابلة الاجانب جمع الاجنبي فكأنك قلت أيت اهلك واقاربك
 (قوله وطئت) الوطى كوقفت راء قال قدس سره في الحاشية السهل
 تقيض الجبل والحزن ما غاظ من الأرض (قوله بوجهه او بقلبه) فيه
 انه يخرج نحو يا الله قيل نداء تعالى مجاز لتشبيه تعالى بمن له صلاح
 النداء ولا يخفى ان القول بأنه غير صالح للنداء بعيد مع ان القول بالتشبيه
 غير مناسب فالأولى ان يقال المراد بكونه مطلوب الاقبال كونه مسؤول
 الاجابة (قوله مثل ياسماء ويا جبال الخ) ولك ان تقول ان نداء هؤلاء من باب
 التخييل ٢ لتشبيههما بمن له صلاح النداء ٣ (قوله منزلة من له صلاحية
 النداء) لسرعة امتثال الامر (قوله فان المندوب ايضا كما قال بعضهم الخ)
 هو الجزولي ويؤيده قولهم في المرائي لا تبعده أي لا تهلك كأهم
 من ضنتهم بلبت تصوروه حيا ففكرهوا موته فقالوا لا تبعده أي لا بعدت
 ولا هلك (قوله فالأولى ادخاله) مع ان فيه ضم نشر (قال مناسب
 ادعو) الانشائي لان الجملة الندائية النشائية فالأولى تقدير دعوت
 او ناديت لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي
 (قوله واحترز به عن تحويل قبل زيد) ولم يقل عن نحو اطلب اقبال زيدا كما
 قال بعضهم لانه ظاهر في الاخبار فلا يكون زيد مطلوبا اقباله بل محظرا

٢ أي الاستعارة
 التخييلية (قريبي)
 ٣ سرعة امتثال
 الامر (قريبي)

عن طاب اقباله (قوله اول المنادى) بان يكون حالا من ضمير اقباله
 (قوله وناسبة الفعل المقدر) وهو ينصب المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء
 حقا والحال ايضا عند المبرد نحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال القيام
 (قوله وعند المبرد بحرف النداء لسد مسد الفعل) فيه ان القول بانه
 ساد مسد الفعل يستدعى بحسب الظاهر أن يكون نسبة العمل اليه مجازا
 والظاهر أن سيوييه يجوز هذا المجاز (قوله وقال ابو على الى آخره)
 ردة بان الهمزة من ادوات النداء واسم الفاعل لا يكون اقل من حرفين
 وبان ضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفعل وبانه لو كان اسم فعل لم بدون
 المنادى لكونه جملة واجيب عن الاول بان ادوات النداء لكثرة استعمالها
 جوت فيها مالا يجوز في غيرها ٢ الاترى الى الترخيم ٣ وعن الثاني ٤ بانه
 قد يستتر نحو اى بمعنى انصجر وعن الثالث بانه قد يعرض للجملة مالا يستقل
 به كلاما كالجملة القسمية والشرطية (قوله ويبنى على ما يرفع به)
 اى بالضرورة لا بالامكان العام لا يقال فينتقض تعريف الحكم بالعلم
 الموصوف بان مضاف الى علم آخر لان ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء
 (قوله اقلتها) باعتبار المحل فان محلها اثنان مفرد معرفة ومستغاث
 بخلاف محال النصب فانها ثلاثة اولقتها ٦ بحسب التحقيق والاستعمال وفيه
 خدشة (قوله واطلب الاختصار) اذ بالقياس الى ما علم يتعين مواضع
 النصب من غير حاجة الى تفصيلها (قوله على الضمة) لفظا او تقديرا
 كما في المقصور والمنقوس والبنى قبل النداء مثل يا هذا ويا هؤلاء ويا انت
 وجوز ايضا يا اياك نظرا الى كونه مفعولا واذا اضطر الى تنوين المنادى
 المضعوم اقتصر على قدر الضرورة كما قال الشاعر هـ سلام الله يا مطر
 عليها هـ وليس عليك يا مطر السلام (قوله التى يرفع بها المنادى
 في غير سورة النداء) يعنى انه من قبيل ارضعت هذه المرأة هذا الشاب
 (قوله او الفعل مسند) عطف بحسب المعنى اذ كأنه قال الفعل
 مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى الجار والمجرور (قوله
 وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام) لان الكلام مسوق
 لبيان المنادى لكنه ٧ خال عن التكلف الذى فى رجوع الضمير الى المنادى

٢ من كون اسم
 الفعل اقل من حرفين
 (قريبي)

٣ يعنى ان الترخيم
 لا يجوز في الغير الا
 في المنادى لكثرة
 الاستعمال (قريبي)
 ٤ اى السؤال الثانى
 (قريبي)

٥ اى ضمير المتكلم
 قد يستتر في اسم الفعل
 ٦ لان الشروع
 في الكثير بعد القراء
 من القليل يناسب
 الكثير والقليل
 بحسب الذكر
 لا بحسب التحقيق
 سـ

٧ رجع الضمير
 الى الاسم
 (قريبي)

(قوله اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف) يعني ان المفرد مقابل للمضاف لكن اريد المفرد الكامل منه فيخرج شبه المضاف ايضا اما اخراج المنادى المجرور باللام او المفتوح بالالف بشك الارادة فبعيد (قوله وهو كل اسم لا يتم معناه الخ) قال الشيخ الرطبي ما حاصله يرجع الى ان شبه المضاف اسم يحى بعده امر من تمامه وذلك الامر ثلاثة ضروب اما معمول له نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجه ويا خيرا من زيد واما معطوف على ذلك الاسم على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لثنى واحد سواء كان علما له نحو يا زيدا وعمر اذا سميت شخصا بذلك المجموع او لم يكن علما له نحو ثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وهو خمسة عشر الا انه لم يتركب وانما قيد المعطوف بما ذكر ٣ اذ لو لم يكن مشابها للمضاف لجاز جمعه مفردا معرفة لاستقلاله نحو يا رجل ويا امرأة واما نعمت له فانه لدلالته على معنى في المتبوع بمنزلة جزئه وبشرط ان يكون ذلك التمتع جملة او ظرفا نحو قولك يا حليما لا تمعجل وقوله شعره الا يا نخلة من ذات عرقه وانما اشترط ذلك اذ لو كان التمتع مفردا وضعا جاز جمعه مفردا معرفة مع جعل التمتع المفرد وصفا له نحو يا رجل الفاريف بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا فانه لا يجوز أن يجعل المنادى مفردا معرفة والجملة او الظرف وصفا له لان الجملة والظرف لا يقرنان صفة للمعرفة وفي جملة ما سئله للذي تقويت الاختصار الذي هو المطلوب في النداء ألا ترى الى ترجيم المنادى في السعة وحذف صيغة النداء فكأنهم مضطرون الى جعل المنعوت بالجملة او الظرف عند قصد التعريف مضارعا للمضاف وهذا لم يجعلوه في باب لامضارعا للمضاف فلا يقال لاظريفا في الدار بل يقال لاظريف فيها ولا يجوز أن يجعل حالا اذ ليس المعنى على تقييد النداء (قال معرفة) قبل النداء لا يقال يلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع لانا نقول الممتنع اجتماع آتى التعريف لا يقال يلزم ذلك الاجتماع في المنادى المضاف الى المعرفة لانا نقول صورة الاضافة ليست نصا في التعريف مع ان محل الدخول مختلف (قوله لوقوعه موقع الكاف الاسمية) اعلم ان الاسماء المظاهرة مما لا خطاب فيها اذ هي كلها غيب الا انه

٢ اي لثنى واحد
نحو يا ثلاثة وثلاثين
وجلا لان المجموع
اسم جنس لعدد
معين كالاربعة
(قريبي)
٣ وهو قوله على
ان يكون المعطوف
(قريبي)

٤ مع ان الحال للقبيل
(قريبي)

لما سرى اليه الخطاب بواسطة حرف النداء جرى مجرى المضمر الذي
وضع للمخاطب وصار في حكمه وانما عدلوا عن الاصل الى الظاهر
لئلا يتسارع الى فهم كل واحد من الحضار انه ٢ هو المخاطب والمدعو
(قوله وكونه مثلها افرادا وتعريفا) انما اعتبرها ليتقوى جهة
الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف وما في حكمه والتكررة الغير المعينة ٣ (قوله
وانما قلنا ذلك الخ) ان قلت مشابهة المشابهة للشيء لا يلزم ان يكون
مشابها لذلك الشيء لجواز الاختلاف في وجه الشبه قلنا المشابهة هنا بمعنى
المناسبة والمناسب للمناسب للشيء مناسب لذلك الشيء قطعاً ولو بواسطة
ولو قيل ان المشابهة بمعناها فنقول المقصود من ذلك التشبيه تغليب
جهة الاتحاد وتقليل ما به الامتياز وجعله كأنه هو الكافي الاسمية واذا
ثبت انه كاف اسمية حكماً وهي مبنية لزوم بناؤه (قال ويازيدان ويازيدون)
ان قيل العلم اذا تى او جمع لزم فيه اللام بدلاً من تعريفه الزائل بالتكثير
فكيف يصح هذان المثالان اجيب عنه بان لفظة يا قائمة مقام اللام
(قال ويخفض بالام) خص لفظة يا بالاستغانة (قوله وهي لام التخصيص)
مقوية لادعوا المقدر لضعفه بالاضمار (قوله دلالة) على انه مخصوص
هذه الدلالة لا بد أن يكون لامر يعنى به وذلك الامر المعنى به يجوز
ان يكون اضافة او تعجيباً او تهديداً الى غير ذلك لكن لم تقع تلك الدلالة
حالة النداء الامع احد الثلاثة (قوله لئلا يلبس بالمستغاث له) واللام
في له متعلقة بما تعاقب به لام المستغاث وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو
يا الله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اى استغيت
يا الله من الم الفراق (قوله لان علة بناءه الخ) ان قيل دخول الجار على
غير المنصرف لا يوجب صرفه فكيف يوجب اعراب المبني اجيب عنه
بان علة بناءه في غاية الضعف وبانه بدخول اللام صار بعيداً عما هو مدار
الشبه وهو يا خارجاً عن الافراد وفيه ان البديل يبنى مع بعلوه وان الافراد
هنا في مقابلة الاضافة لا في مقابلة التركيب ولا يبعد أن يجاب بان حرف
النداء واللام اذا اجتماعا كانت الغلبة للام لقربها كافي التنازع الفعاليين (قوله
واجيب عنه بان الى آخره) او بان قوله مثل يا عبد الله الى آخره من نعمة

٢ اى كل واحد منها
هو المخاطب والحد
نحوه معنى يلزم الاشتباه
في المخاطب (قريبي)
٣ اى بناء التكررة
الضعيف المعينة
(قريبي)

Handwritten text in a rectangular frame, likely a manuscript page. The text is written in a cursive script, possibly Arabic or Persian, and is arranged in approximately 20 horizontal lines. The ink is dark, and the paper shows signs of aging and discoloration.

٢ اي فاذا كان في
حكم المفرد اعتبار
فيهما حكم المفرد
وهو جواز الرفع
والنصب اذا كانا
تابعين للمنادى اي
المبنى (قريبي)

حكم المفرد ٢ ليتحقق العمل بالشبه بالمفرد كما تحقق العمل بالشبه بالمضاف
اذا كانتا منادى (قوله ويازيد الحسن وجهه) ويا هؤلاء العشرون
رجلا (قوله اي المعنوي) صرح في شرح المفصل به (قوله لان
التأكيد اللفظي الخ) وذلك لان الثاني عين الاول لفظا او معنى فكان
حرف النداء باسره كما بشر الاول (قوله نحو يا زيد زيد) نص في
التأكيد وفي جعل ابي على ذلك بدلا وجعل سيبويه اياه عطفا بيان لنظر
لانهما يفيدان مالا يفيداه الاول واذا وصفت الثاني قابو عمرو يضم الثاني
على انه توصيف لفظي موصوف او بدل منه لما حصل له من الوصفية
كافي قوله تعالى ﴿ بالناسية ناسية كاذبة ﴾ ولا يجوز ان يكون صفة
لان العلم لا يوصف به (قال والصفة) قال الاصمعي لا يوصف المنادى
المضموم لشبهه بالمضمر وارتفاع العلم او انتصابه في مثل يا زيد العالم على
الاختصاص وفيه انه لا يلزم من الشبه التساوي في جميع الاحكام (قال
وعطف البيان) ذهب الشيخ الرضي الى انه بدل فحكمه حكم البدل
عنده (قوله والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه) لم يقل والمعطوف
المعروف باللام مع انه اخصر ليشعر الى مانع الاستقلال وهو امتناع
دخول يا عليه وليخرج نحو يا محمد والله لتعين الرفع ٣ (قال ترفع)
ولا تنهى الصفة كما في لا رجل ظريف لان التي متوجه الى الصفة دون
النداء والرافع هو حرف النداء لشبهها بالرافع في كون اثر كل عارضا
مطرदा ولم يظهر اثر هذا لشبهه في المنادى لمكان البناء (قوله
الظاهر او المقدر) مثل يا بني ويا هؤلاء فان ضمتهما تقديرية مفروضة
كما ذهب اليه الشيخ الرضي والظاهر ان يقال ان هؤلاء ضما محليا لان مفردا
معرفة معربا لو وقع موقعه لضم كما ان له نصبا محليا لان مضافا لو وقع
موقعه لكان منصوبا (قال في المعطوف الممتنع دخول يا عليه) يعني
ان اللام للعهد والجار والمجرور متعلق بقوله يختار (قوله مع تجويزه
النصب) لان المراد بالاختيار الحكم بالاولوية (قوله لان المعطوف
بحرف الى آخره) نظر ابو عمرو الى جانب اللفظ ونظر الخليل الى جانب
المعنى واستقلاله جملة مرفوعا تنبيهها على الاستقلال ان قلت ينبغي

٣ في والله وعدم
جواز النصب
لاستقلاله بدخول
يا عليه (قريبي)

ان يختار الرقع اذا كان المتبوع غير المضموم فحين هذا الوجه اجيب عنه
بانه اراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور
ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما (قال ان كان كالحسن) قال الشيخ
الرضي كلام المبرد لا يدل على ما نسب اليه لانه قال ان كانت اللام
في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه
ولا يفيدان التعريف بل تلمح بهما الوصفية الاسمية فكأنه مجرد
عنهما وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام
في الجنس اذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد انتهى ان قلت يجوز
ان يراد بقوله كالحسن ما يشبهه في كونه علما ذا لام قلنا كلامه في شرحه
يأتي عنه اذ فسر بما فسر به الشارح قدس سره (قوله اي كاسم
الجنس في جواز نزع اللام عنه) علما كان او غير علم فدخل فيه الرجل
وخرج منه الصعق اذا اردت تحقيق الحال في صحة نزع اللام عن العلم
وامتناعه فاعلم ان العلم ان لم يكن موضوعا مع اللام صح دخول اللام عليه
ان كان في الاصل صفة كالحسن او مصدرا كالفعل وذلك للمعنى الوصفية
٢ وقصد مدح او ذم بها لكنه غير مطرد اذ لا يصح ان يقال في محمد
وعلى الحمد والعلى وكذا ان كان اسما له معنى جنسي بقصد به مدح او ذم
كالاسد والكلب ولا خفا في جواز نزع اللام عن ذلك العلم وان كان
موضوعا مع اللام لم يجوز نزع اللام عنه لانها كبعض حروف الكلمة وهو
اقسام منها ما يكون في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد لخصلة
مختصة به من بين ذلك الجنس ووجب ان يكون معها لام او اضافة
ليفيد الاختصاص وهو العلم الغالب الاتفاق في هذا القسم يتصور له معنى
جنسي ثابت عرف ثبوته للمعنى العلمى ومنها ما لا يتصور له معنى كالزباد
والدبران والعيوق اسماء لكواكب مخصوصة ومنها ما يتصور له ذلك لكن
لم يثبت كما في اعلام الاسبوع من الثلاثاء والاربعاء والخميس فانها لم يثبت
معنى الثالث والرابع والخامس ومنها ما يتصور له ذلك ويثبت لكن
لم يعرف ثبوته للمعنى العلمى كالمشتري للكوكب فانما لا تدرى ما معنى الاشتراء
فيه وهذه الاقسام الثلاثة اعلام غالبية عند سيويه لكن بحسب
التقدير للاحق انما هو الغالب فان الغالب في الاعلام اللازمة لامها

٢ وقصد مدح
كالاسد او ذم كالكلب
بينهما بالصفة
والمصدر لكنه اي
صحة دخول اللام
على المذكور غير
مطردة (قريبي)

ان تكون احسانا سارت اعلاما بالغلبة (قوله مثل ياتيم كلهم) نظرا
الى ان يميأ في نفسه غائب وجوز الشيخ الرضى كلهم نظرا الى الخطاب العارض
(قال غير مذكر) صفة او بدل (قوله اي حال كون كل منهما مطلقا)
وحال كون كل منهما تابعا لمفرد او مضاف (قوله اي العلم المنادى المبني
على الضم) فخرج عبدالله وزيدان وزيدون اذا جعلتهما علما (قوله
خففوه بالفتحة) ونحذف الالف خطأ في ابن وابنة وخففوا العلم
الجامع لتلك الصفات في غير النداء بحذف تنوينه والالف خطأ في ابن
(قوله التي هي حركته الاصلية) اي سهل ذلك كون الفتحة حركته
المتحركة في الاصل (قال واذا نودي المرف باللام) فيه ان نداء
متى العلم وجمه المرفين باللام يحذف اللام لا بالتوسيط فيقال
في الزيدان والزيدون يا زيدان ويا زيدون وقد يجاب بان اللام
فيهما لجبر نقص التعريف الزائل بالتكثير لا للتعريف فيخرجان بقوله
المرف باللام (قوله اي اذا اريد نداؤه) كثيرا ما يطلق الافعال
الاختيارية ويراد مبدأها اعني الارادة (قوله قيل مثلا) انما قال مثلا
لان قصد نداء المرف باللام على اطلاقه لا يستلزم قول يا ايها الرجل
واخويه بخصوصها ولك ايضا في تصحيح الاستلزام ان تريد بقوله
يا ايها الرجل واخويه الكلام الذي وسط فيه اي او هذا او ايها كما قيل
في لكل فرعون موسى ان المراد لكل نظام عادل (قوله بتوسيط) اي هي
موصوفة قال الاخفش هي موصولة حذف صدر صلتها وجوبا لمناسبة
التخفيف للمنادي ويؤيده ٣ كثرة وقوعها موصولة ونكرة وقوعها
موصوفة وانما لم ينتصب مع انها مشبهة بالمضاف لانها اذا حذف صدر
صلتها يبنى على القم (قوله مع هاء التنبيه) المشارك لحرف النداء في التنبيه
لان النداء ايضا تنبيه فانجبر بقرب هاء التنبيه ما فات ببعد حرف النداء
(قوله بتوسيط هذا) ليس نصا في الوصلة فانه قد يقصد نداءه بخلاف
اي فانه نص فيها ولذلك قد يقتصر على هذا ويؤتى بتساويه كما يؤتى
بتسايع تايه فيقال يا هذا الرجل وعبدالله معطوفا على هذا ولا يجوز
عطفه على الرجل لان المعطوف في حكم المعطوف عليه ويمتنع وصف

٣ اي قوله الاخفش
(قريب)

٢ عطف على قوله
يقتصر بمعنى ولكون
اي مضاف الوصلة
لايجوز الاقتصار
على ايها (قريبي)

باب هذا الابدى اللام ولايجوز الاقتصار على ايها ٢ ولا يؤتى بتابعه
بل يؤتى بتابع تابعه فلا يصح بالايها الرجل وعبد الله لامتناع وصف
ايها الابدى اللام (قوله بتوسيط الامرين معا) السر في توسيط تلك
الامور أن يقع النداء على ما قصد نداءه وبيان ذلك ان النداء لا يقع
الا على ما هو معلوم المساهية فلا يقال يا بني الا اذا قصد التحقير فاذن
كان المناسب ان لا يكون الواسطة معينة والالوقف الدهن عنده ثم الانسب
ان يكون ذلك المبهم طالبا لما يرفع به ابهامه بحسب الوضع ليستند
الحاجة الى تعيينه ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم مبهما يكون طالبا للمعرف
باللام فيقع النداء عليه فلذلك وسط تارة باسم الاشارة لانه مبهم يطلب
بحسب وصفه ان يرفع ابهامه بالمعرف باللام اذا اريد تعيين جنس
ماشير اليه وتارة باي اذا قطعت عن الاضافة وايدلت بما اضيف اليه
هاء التنبيه لما عرفت فانها حينئذ مبهمة بخلاف ما اذا لم يقطع او ابدل
بما اضيف اليه التنوين فانها معينة بما اضيفت اليه وهي حينئذ يرفع
ابهامها اما بالمعرف باللام او بوصفه باسم الاشارة الذي يرفع ابهامه بالمعرف
باللام وانما وصف او لا باسم الاشارة لمافيه من التدرج في التعيين وتكرار
المبهم الذي يورث زيادة شوق (قال لانه المقصود بالنداء) بحسب
الواقع لا بحسب اللفظ فانه ذكر ليدل على معنى في المتبوع (قال لانها
توابع منادى معرب) اندفع بتقدير المنادى ما يقال من ان تابع المعرب قد
يجوز فيه الوجهان نحو ان زيدا قائم وعمره بالرفع والنصب وقد يدفع ٣
ايضا بان التنوين في معرب للوحدة فلا ينتقض الحكم بالمثل المذكور
لان عمرا في المثال المذكور ليس تابعا لمعرب واحد فان زيدا باعتبار تعدد
اصراجه معربان لا معرب واحد وفيه ان للمعرف باللام ايضا اصراحين
اما الرفع فظاهرا واما النصب فلانه منادى معنى فيكون منصوب المحل
(قال يا الله) اختص هذا اللفظ بشيء كما اختص مسماه سبحانه بشيء منها
فقطع همزته في النداء دون غيره وحذف الجار مع بقاء الاثر فيه وحذف
حرف النداء وتعمييض الميمين واخرتا تبركا باسمه نحو اللهم وقديزاد
في آخره مانحو اللهم ما ولا يوصف اللهم عند سيديوه كالا يوصف

٣ اي ما يقال ايضا
كما يرفع بتقدير
المنادى (قريبي)

الاسماء المختصة بالنداء منها نحو ياقل ويا تومان اى يا كثير النوم ولا يقال رجل تومان ونحو اللهم فاطر السموات محمول عنده على نداء مستأنف
 (قوله وعوضت اللام عنها) ولهذا ٢ لا يجمع بينهما الا قليلا نحو قوله
 شعر ٥ معاذ الاله ان تكون كظبية (قوله فلا يقال فى سعة الكلام لاء)
 قد يقال فى غير هانحو قوله بسمها لاهه الكبار بضم الكاف اى الكبير
 (قال خاصة) ٣ اى خص خصوصا (قوله من اجلك الخ) وانت بخيلة
 بالوصل عني (قوله فى قوله فى الغلامان) آخره ايا كما ان تبغى شرا وفى رواية
 ان تكسبانا شرا (قال ولك) خطاب لمن يصالح له هذا الخطاب (قوله
 اى فى تركيب) او فيها قصد ذكر المنادى مضافا ثم كرر المضاف قبل ذكر
 المضاف اليه (قوله سورة) اما ان الاول مفرد صورة فظاهر ٤
 واما ان الثانى مفرد فلانه تكرر الاول بعينه واما عدى فخاله مجهولة
 بحسب الظاهر (قوله اما الضم فى الاول) قيل نصب الثانى حينئذ
 ليس على انه تأكيد لانه خرج عن العلمية بالاضافة وان القصد الى المضاف
 بغير القصد الى المفرد وان المضاف اوضح من المفرد فلا يكون عين الاول
 فاذا كان الاول نوطنة كان الثانى بدلا واذا كان مرادا كان الثانى
 عطفا بيان (قوله ويتم الثانى تأكيد لفظى) وانما جىء بتأكيد
 المضاف بينه وبين المضاف اليه لتلايستكر بقاء الثانى بلا مضاف
 اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما
 فى السمة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار الثانى كأنه
 هو الاول فكأنه لفصل الآتى انك تقول ان ان زيدا قائم مع امتاع
 الفصل بين ان واسمها الا بالظرف وانه قال ٥ ولا للمباهم ابدا دواء
 مع ان حرف الجر لا يدخل الا على الاسم (قوله وذلك مذهب سيبويه)
 والتحليل (قوله او مضاف الى عدى) المحذوف لتلا يلزم التفسير
 والتأخير والفصل (قوله لانه اما تابع مضاف) بالاضافة كما ذهب اليه
 سيبويه وتأكيد لفظى والتأكيد اللفظى فى الاغلب حكمه حكم الاول
 وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين
 للاضافة كذلك الثانى مع انه ليس بمضاف (قوله او تابع مضاف)

٢ اى لكون اللام
 موضع الهزة الثانية
 (قريشى)
 ٣ اى خص خاصة
 اشارة الى ان قول
 خاصة النصب على
 المصدرية للفعل
 المحذوف (قريشى)
 ٤ لانه ليس بمضاف
 سورة (قريشى)

بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيرائي (قوله يايم نيم عدى لا ابا لكم)
 قال الجوهري في لا ابا لك هو مدح ومعناه انك ما جدد شجاع لا تحتاج
 الى من ينصرك ويقوم بامرك وقال الازهرى هو شتم لانهم فوقه
 اى لست باين رشيد (قوله فتح الياه) وهو الاصل كما هو المشهور
 (قوله وسكواها) وهو الاكثر (قوله اكتفاء بالكسرة) وقد يضم
 وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياه لانه بالمراد ومنه القراءة
 الشاذة ﴿ رب احكم ﴾ بضم الياه (قوله وقبها الفا) روم اللخفة ولا امتداد
 الصوت ورفعه المناسب للتداء قيل هذه لغة طى قالهم يبدلون الياء
 الواقعة بعد الكسرة الفا فيقال فيبقى ونهى بقا وقفا وفي جارية وناسية
 جارية وناساة (قوله وقد جاء شاذ الى آخره) قال الشيخ الرضى اما فتح ياى
 والاصل ياينا فليس بشاذ كما شذ في ياغلام لاجتماع يائين (قوله ويكون
 المنادى) يعنى ان الياء في قوله بالياه للاملاية او التفريقية معطوفة على
 الفعلية الواقعة خبرا وقوله وقفا اما حال او ظرف ولك ان تقدر فعلا
 معطوفا على الفعلية اى يوقف بالياه وقفا (قال وبالياه وقفا) قال
 الشيخ الرضى اذا وقفت على ياغلاما فبالياه لبيان الوقف واذا وقفت
 على ياغلامى بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز
 حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلا وذلك على
 مذهب من وقف على القاضى باسكان الضاد واذا وقفت على ياغلامى
 بفتح الياه وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء
 الفتح (قوله يبدال الياه بالتاء) لانهما متناسبتان في انهما ترادان في آخر
 الاسم ولما كانت التاء بدلا من الياه غير متمحضة للتأنيث طولت التاء
 لئلا يوقف عليها بالياه لانها عوض عن زائد بخلاف تاء بنت
 لان تاءها عوض عن اصل ان قلت كيف جاز الحاق تاء التأنيث بالمذكر
 اجيب عنه بان التاء في يا ابت ويا امت للتفخيم كما في علامة قالهما
 مظنتان للتفخيم وبان التاء في يا ابت للحمل على يا امت مع ان التاء في المذكر
 غير عزيز نحو حمامة ذكر وشاة ذكر (قوله لمناسبة الياء) يعنى
 ان الكسرة حركة مناسبة للاحرف المبدل منه فيكون في المبدل شاذة

من المبدل منه (قوله وقد جاء الضم وعليه) قرئ يا ابت بالضم (قوله
 لأجرانه مجرى المنادى المفرد المعرفة) لأنه اسم في آخره تاء التانيث نحو
 نبة (قوله وبالالف عطف على محذوف) أي بنسب الألف وبالألف
 (قوله فانه غير جائز) قد جمع الفرزدق ٢ بينهما في قوله هانفتا في في
 من قوبهما (قوله أي واقع) يعني أن الجواز وقوعي (قوله في سعة
 الكلام) هذا القيد يقبدر إليه الذهن ويؤيده مقابلة الجواز للضرورة
 ولك أن لا تقيد بجمل الجواز شاملا للضرورة وإنما وقع ترخيم المنادى
 في السعة لكون المقصود في النداء هو المنادى له فيقصد سرعة الفراغ
 منه إلى ما هو المقصود مع ندرة الالتباس لأن الإنسان في حال ندائه أكثر
 انتباهها لاسمه منه في غير حال النداء (قوله أي لضرورة شعيرية)
 إشارة إلى أنه مفعول له لكن فعله فعل الترخيم المفهوم من الكلام
 لأفعل الجواز لأنه صفة الترخيم والضرورة والاضطرار صفة المرخم
 فلم يحد فاعلهما وحذف اللام مشروط بانحسار الفاعل والجملة على
 عدم الاشتراط كما ذهب إليه بعضهم بعيد لأنه يخالف مذهب المصنف
 ولك أن ترفع ضرورة على التجسرية أي الترخيم في غيره أتر ضرورة
 نحو قوله * ديار مية اذمي تساعتنا * الأصل مية (قال وهو حذف)
 الاظهر أن يتقدم تعريف الترخيم على حكمه لكن قدمه لأنه المقصود
 (قوله أي ترخيم المنادى) الرخة بالمعجمة كالرحمة بالمهملة صيغة
 ومعنى ويقال كلام رخيم أي رقيق والترخيم التلين والحذف (قوله
 أي آخر المنادى) فخرج حذف ياء يا غلامى لأنه ليس آخر المنادى
 بدليل اعتبار الأعراب فيما قبله ودخل فيه حذف الكلمة الأخيرة
 في بعلبك بدليل اجراء الأعراب عليها (قوله أي لمجرد التخفيف)
 فخرج نحو قاض لأن حذفه للاعلال وكذا نحو يد لأن حذف آخره
 للزوم أحد الأمرين أما تقدير الأعراب إذا سكن الآخر وأما اجراء
 الأعراب على حرف العلة إذا حرك وذلك ثقل وقيل في إخراج أن
 الترخيم حذف في التركيب والحذف في يد حالة الأفراد (قوله لالعلة
 أخرى) من قال أنه حذف في الآخر بلا علة أو على سبيل الاعتبار أراد هذا

٢ بين العوض
 والمعووض عنه
 (قرئ)

المعنى والاعتباط في اللغة ذبح الشاة بلا علة (قوله بارجاع الضمير المرفوع الى الترقيم مطلقا) لان ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق (قوله والضمير المحرور الى الاسم) لان الترقيم لا يوجد في غير الاسم (قوله او شرط الترقيم اذا كان واقعا في المنادى) ولك ان ترجع الضمير الى قوله ترقيم المنادى (قال ان لا يكون مضافا) لو قال ان يكون مفردا لكان اولى لانه اظهر في اخراج شبه المضاف اذ سبق منه جعل المفرد في مقابلة المضاف وشبهه (قوله او حكما) قيل اكتفى بذكر المضاف من المشبه به اذ هما يتحدان حكما (قوله لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى) هذا ظاهر اذا كان المركب الاضافي علما فان الجزء الاول بمنزلة زاي زيد واما اذا لم يكن علما فيانه ان المضاف من حيث هو مضاف لا يتم بدون المضاف اليه (قوله ولا من الثاني) خلافا للكوفيين نحو قوله * خذوا حظاكم يا آل عكرم * اي آل عكرمة (قوله لانه ليس آخر اجزائه) هذا ظاهر اذا لم يكن المركب الاضافي علما اما اذا كان علما فلان المركب الاضافي تراعى حال جزئيه قبل العملية في استقلال كل من الجزئين باصرا به (قوله فامتنع الترقيم فيهما) بعد رعاية اللفظ والمعنى (قال ولا جملة) بعض العرب يرخم الجملة بحذف محجزها نحو يا قاتل بط (قوله ولزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم) الذي في حكم المعرب وانما قيد به لجواز النقص فيما ليس في حكم المعرب نحو ما ومن واما نحو يد فالحذف فيه شاذ والشاذ لا يعاب به (قوله بلا علة موجبة) انما قيد به لجواز النقص بالعلة الموجبة كعصا (قال واما ابتداء التانيث) قد كثر الترقيم فيه ولهذا عومل آخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء واذا وقف على ذلك المرخم الحق اخره هاء السكت فيقال في ياطلح ياطلحه وذلك لانهم يلحقون هاء السكت بالآخر ما ليست حركته حركة اعرابية ولا مشبهة بهما وقليل ما يوقف على السكون وقد يغنى عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو * فنى قبل التفرق يا ضباعا * (قال زيادتان) قبل لا يد وان يكونا المعنى فخرج نحو عصص (قال في حكم الواحد) صفة لزيادتان ومن قيل فلان في السعادة

(قوله في انهما زيدنا معا) وان كان كل واحدة لمعنى يغير معنى الآخر
 كزيادتي مسلمان ويسلمان علمين وهاتان الزيدتان سبعة اصناف زيادتا
 التثنية ككسر وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين
 وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعمران
 وعثمان وخسران وياه النسبة وشبهها نحو كوفي وكوفي والفا التانيث
 وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها (قال وان كان في آخره حرف صحيح)
 اى صحيح اصلى لم يقيد الشيخ الرضى به بل قيد بكونه غير تاء التانيث
 حيث قال كان عليه ان يقول غير تاء التانيث ليخرج نحو سعادة فعلى
 هذا تكون النسبة بينه وبين القسم الاول عموما من وجه لتصادقهما
 في اسماء واقترافهما في بصرى ومختار (قوله وهو اعم) انما عم لان
 ترخيم مثل مدعو ومرمى بحذف الحرف الاخير والمدة السابقة
 (قوله في حكم الصحيح في الاسالة) اوفى صحة اجراء الاعراب عليه
 بوافق ما قبل من ان مثل دلو ونظي مالحق بالاسم الصحيح لصحة اجراء
 الاعراب عليه (قوله او واو او ياء ساكنة) احترز عن نحو كنهور
 على وزن سفرجل عظيم السحاب ومشيرف على وزن مدحرج اى
 مقطوع شريافه وهو ورق الزرع اذا طال وكثر حتى يخاف فساد
 فيقطع (قوله حركة ما قبلها من جنسها) فخرج نحو سنور ٢ وعليق ٣
 نبت يتعلق بالشجر (قوله فانه لا يحذف منه الخ) خلافا للاخفش
 فانه يحذف المدة ايضا (قوله لان نحو بنون) لم يحذف زيادة بنون
 جمع ابن لانهما غيرتا بناء الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم كنعود
 (قوله اما في الاول الخ) لما كانت علة الحذف في القسم الاول مغايرة
 لعله الحذف في الثاني كما ترى فصل هذا التفصيل ولم يقل يحذف حرفان
 فيما قبل آخره مدة (قوله وبلت عن النقد) قال قدس سره في الحاشية
 النقد صغار الغنم انتهى قال في الصراخ نقد بفتحين * نوعى از كوسفند
 كوتاه دست وپاي زشت روى تقدم يكي * يقال له كنك (قوله وفي خمسة
 عشر) قالوا اذا رخت اثنا عشر واثنتا عشرة واتى عشر واثنتا
 عشرة حذفت عشر مع الالف والثاء لان عشر بمنزلة النون في انسان

٢ هو بكسر السين
 وفتح النون المشددة
 على وزن البلور الهرة
 (قرئى)
 ٣ وعليق بضم العين
 وفتح العين على وزن
 القبيط
 (قرئى)

قال المصنف وفيه نظر من جهة الثاني اسم برأسه (قوله ياخسة)
وفي الوقف قلب التاء هاء كما أنك لو سميت رجلا بمسلمتين وورخت
ووقف قلت يا مسلمه بالهاء (قال خرف واحد) أي فالحذوف حرف
واحد أتى هنا بالجملة الاسمية بقرينة الفاء لكون هذا الحذف كثيرا
مستمرا ان قلت استمراره تجددى وهو مستفاد من المضارع لامن الاسمية
قلنا هذا اذا نظر الى افراد الحذف اما اذا نظر الى نفس الطبيعة فتبوتى
والشارح قدس سره نظر الى الافراد كما هو المتبادر والى مناسبة
المضارع للماضى الواقع جزاء في الشق السابق فقدر المضارع والفاء
الجزائية تدخل على المضارع المتي (قال وهو في حكم الثابت) ان قيل
انما يجعلون المحذوف في حكم الثابت اذا كان الحذف لعله موجبة وليس
الحذف هنا لعله موجبة فينبى ان يجعل المحذوف فيه كالحذوف
في يد ودم اجيب عنه بان المحذوف هنا لعله قياسية مطردة فجعلوه
كالحذوف للعللة الموجبة (قوله فيبقى الحرف) الى آخره الا في مواضع
منها اسم ازال الترخيم ما يوجب حرف لين ٢ منه فيقال في اعلون وقاضون
اعلى وقاضى ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصلى السكون
كان مدغما في ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسحار بكسر الهمزة
او فتحها وهو نبت فسيبويه يفتح الآخر وغيره يميز الكسرة ايضا
وان لم يكن اصلى السكون يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان نحو
ياراد وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه نحو يا بحر
والقراء يرد الى اصل حركته وهو الكسر (قال فيقال) الفاء فصيحة
اي اذا كان كذلك فيقال او عاطفة عطفت الفعلية على الاسمية المأولة
بالفعلية كانه قيل يجعل المنادى تابعا بجميع اجزائه او المحذوف تابعا
فيقال (قال يا حار ونمو ويا كرو) مثل بثثة امثلة لان التغير في الاستعمال
الاقل اما بالحركة فقط او بالحرف او بكليهما (قوله وفي يا كروان)
قال قدس سره في الحاشية كروان طائر ضعيف طويل العنق انتهى
قال في الصراخ هو طائر يقال له الجبارى وانراشواظ كويند كوى نيزوى *
كراوين جمع كروان بالكسر ايضا جمعت على غير القياس (قوله

٢ وهو التقاء الساكنين
منه اى من الاسم
(قريعى)

فلا جرم قلبت ياء) لانه لم يأت في كلام العرب اسم متمكن آخره واو
قباه ضمة الاوتقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التصادى والادلى
والتصادى في حكم المتمكن لعروض بنائه (قال وقد استعملوا صيغة
التداء في المندوب) لان في صيغة التداء معنى الداء والاختصاص فنقل
الى المندوب لما فيه من معنى الاختصاص وكثيرا ما تحمل العرب
بابا على باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام ٢ ويكون اعرابه
على حسب ما كان عليه ومن ههنا ٣ يظهر وجه اعراب المتفجع عليه بيا
واما المتفجع عليه بوا فامرء غير ظاهر لانه ليس منادى عنده ولا منقول
منه ولا منصوبا بفعل التفجع لانه يتعدى بالحرف اللهم الا ان يقال
ان المندوب منصوب باعنى او اخص ويلزم حينئذ ثبوت موضع خامس
من مواضع حذف الناصب للمفعول به قياسا (قوله يعنى يا) لما كانت يا شهر
صينغ التداء صح انصراف مطلق صيغة التداء اليها وفي هذا التعبير اشعار
بان يا اصل في هذا الباب (قال المتفجع عليه) التفجع ٤ دردمند شدن ٥ صلته
اللام فالظاهر المتفجع له ولعل على بمعنى لام الاجل كما يقال في الحمود
عليه اولتضمن معنى البكاء وفيه انه لا يشمل المتفجع عليه وجودا (قوله بيا
اووا) الباء للاتصاف ٤ صفة للمتفجع وليست للسببية او الاستعانة
(قوله بمنازاة) اشار به الى ان الباء متعلق بالاختصاص لتضمنه معنى
الامتياز ودخول الباء في المقصور اعراب من دخوله في المقصور عليه
(قال وجازلك) وراز أن لا تلحقه سواء كان مع يا اووا قال الاندلسى يجب
مع يائلا يلبس بالتداء قال الشيخ الرضى الاولى ان يقال ان دلت قرينة
حال على التندية كنت مخيرا مع يا ايضا والالوجب الالحاق معها
(قوله اى آخر المندوب) وقد يلحق في آخر غير المندوب (قال فان خفت
اللبس) قال الشيخ الرضى المتحرك بالحركات الاعرابية لا تلحقه الا الالف
ويقدر الاعراب نحو واضرب الرجال في المسمى بضرب الرجل وكذا
المتحرك بالحركات البنائية الا عند اللبس والمصنف يتبعها مسدة
من جنسها ولا يغير حركة البناء للزومها قال سيديويه تقول في ندبة يا غلام
باسقاط ياء الاضافة يا غلاما قال الشيخ الرضى الاولى ان يقال يا غلامى

٢ ويكون اعرابه الخ
اى اعراب المندوب
على حسب ما كان
عليه قبل يعنى يكون
اعراب المندوب
بالضم اذا كان مفردا
معرفة نحو يا زيد
وبالنصب اذا كان
مضافا يا عبد الله كما كان
المنادى مضموما اذا
كان مفردا معرفة
نحو يا زيد ومنصوبا اذا
كان مضافا يا عبد الله
(قريعى)

٣ اى ومن كون
اعراب المندوب
على حسب ما كان
المنادى عليه (قريعى)
٤ اى المعنى المتعلق
بيا اووا (قريعى)

٢ انما يجوز الضم فيه
تشبيها له بالنادى
المفرد المعرفة كاشبه
هو في شرح المتوسط
(قريبى)

لحصول اللبس بنسبة يا غلام بالضم ٢ (قال واغلاميه) لما لم يكن المتدوب
مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز ندبة المضاف الى المخاطب ولا يجوز
في النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه
وللاشارة الى هذا لم يمتل بقولك واغلامهوه (قال واغلامهوه)
قال الشيخ الرضى آخر المتدوب ان كان ساكنا فذلك الساكن امانون
او مدة او ميم جمع او غيرها اما التنوين تحذف للساكنين وتزاد الالف
واما المدة فان كانت الف حذفتها لالف التندبة نحو واغلامكماء خلافا
للمصنف فانه يقول استغنى بها عن الف التندبة وان كانت واوا او ياء
فان كانت الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضيا واذا نبت
يا غلامى بسكون الياء فسيبويه يقول يا غلاميا لان اصلها عنده الفتح
والمصنف يقول يا غلاميه وان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة
فان كانتا مدتين فانك تكفى بما فيهما من المد نحو واغلامهوه ووا
اخا غلاميه ووا ضريوا ووا اضربى اذا سعى بهما وان لم تكونا
مدتين جئت بالـف التندبة بعدها ان شئت واما ميم الجمع فلا يأتى
بعدها الف التندبة لثلاثي التيسبب بالجمع بالمتنى نحو واغلامكمهوه ووا
اخا غلاميه والواو والياء بعدها اما اللتان حذفتا في الجمع للاستتقال ردتا
لـد التندبة واما الف التندبة قلبتا واوا وياء للبس واما الساكن غير
هذه الاشياء فيفتح ويلحقه الف نحو يا منى فى المسمى بمن (قوله لياها)
ولاسيما الالف خلفاها فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة تينبت كما تبين بها
الحركة وهذه الهاء تحذف وصلا وربما ثبتت في الشعر اما مكسورة
او مضمومة اجراء للوصل بحرى الوقف (قال الا المعروف) وجب ان يكون
المتدوب معرفة سواء كان قبل التندبة او بعدها ووجب ايضا ان يكون
المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم علما كان او غير علم نحووا من قلع باب
خيراء واما ما حكاه الكوفيون من قوله وارجلا مسجاء فشاذ لان
اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه ولهذا جاز الفصل
بغير الظرف بين الصفة والموصوف في السعة دون المضاف والمضاف اليه
وقراءة ابن عامر (قتل اولادهم شركاؤهم) وارادة على الشذوذ وكذا

ليس كالتصال الموصول بالصلة (قوله لان ندائه لم يكن) فيه ان هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك فديقال لا يجوز الحذف من التكرار لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المتبادر مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة ولا من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف بها حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير (قوله لانه كاسم الجنس) ولانه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اى مخاطبا تنافرا ظاهرا قلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء (قوله سواء كان مع بدل) يعني ان جواز الحذف اعم من ان يكون مع بدل اولا فلا يرد ما قاله الشيخ الرضى من ان المصنف لم يذكر لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف منه الا مع ابدال اليمين منه في آخره (قال نحو يوسف) عبري وقيل عبري واعترض عليه بانه لو كان عربيا لصرف اذ ليس فيه الا العلمية وقد يدفع بانه يجوز ان يكون معدولا عن يوسف بكسر السين (قوله ولفظة اى اذا وصف بذى اللام) فانها وان كانت اسم جنس متعرفا بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كالتقدم وهو معرفة قبل النداء جاز حذفه (قوله والمضاف الى اى معرفة) عطف على قوله لفظة اى (قوله اى صر صبحا) او ادخل في الصباح (قوله قالته امرأة امرى القيس) قلما اصبحت اخذت منه الطلاق وهو مثل في شدة طاب الشئ وقيل مثل يستعمله المفهوم (قوله قاله شخص) صار مثلا للمحض على تخلص النفس من الورطة الشديدة (قال وفي اطرق كرا) الاطراق * خاموش بودن و چشم در بيش افكندن و سرفرو كردن * (قوله هي رقية) اذا سمعها تلبد بالارض فيبقى عليه نوب فيصاد صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه (قوله والمعنى ان النعمة الخ) قيل معناه ان ذكر الجبارى يكون طويل العنق فيراد اخفض عنقك للصيد فان اطول منك اعناقا وهي النعمة قد اصطيدت (قوله بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام)

في قوله تعالى ﴿وَزِين لَهُم الشَّيْطَانَ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ الآية يسجدوا ﴿وَالْمَعْنَى فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ لِأَنَّهُمْ لَا يَسْجُدُونَ وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ أَنَّهُ بَدَلَ مِنَ السَّبِيلِ أَيْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّجُودِ وَلَا زَائِدَةٌ عَلَى التَّقْدِيرِ وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ أَنَّهُ بَدَلَ مِنْ أَعْمَالِهِمْ أَيْ وَزِين لَهُمُ الشَّيْطَانَ أَنْ لَا يَسْجُدُوا أَوْ تَعْلِيلُ أَيْ زِين لَهُمُ الشَّيْطَانَ لئَلَّا يَسْجُدُوا أَوْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ لئَلَّا يَسْجُدُوا (قوله أي مفعول) أي به أو مطلق وعلى الأول يجب تخصيص الاسم في قوله كل اسم بالمفعول به والا لم يكن التعريف مانعا لصدقه على يوم الجمعة في يوم الجمعة صحت فيه وعلى الثاني لا تخصيص ولا بأس في التعميم مع عدم المحدود وثالثا من المواضع الأربعة لأنه بحسب بعض أفرادها منها (قوله أي ما اضطر طوله بناء على شرط) يعني أن على بناءية ولك أن تقول يعني أن على صلة للوقوع أي اضطر اضمارا واقعا على شرط مثل وقوع البناء على المبنى عليه (قوله وإنما وجب حذفه) لا يرد النقص بقوله تعالى ﴿وَأَنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ لأنه ليس من هذا الباب لأن الجملة الثانية ٢ لم تأت لمجرد التفسير بل أتت بهاتين الجملة الأولى ٣ قبل تمامها باعتبار ما تعاقبت به من كونهم ساجدين له كقولك علمت زيدا علمته كاتباً (قال كل اسم) أقحم لفظ كل لبيان المالمعية (قال بعده فعل) مبتدأ أو فاعل الظرف (قوله وزيدا أنت ضاربه) لا بد لشبه الفعل بما يشهد عليه أما قبل الاسم المحدود نحو زيد هندا ضاربها وازيدا ضاربه العمران أو بعده كالمثال المذكور ومثل زيدا ضاربه عمرو على أن يكون عمرو مبتدأ وضاربه خبره (قال مشتغل) صفة لأحد الأمرين المفهوم من لفظة أو ولكل من الأمرين على سبيل التنازع (قال عنه) متعلق بالاستغفال لتضمن معنى الفراغ أو لأن الاشتغال بمعنى الإعراض (قوله أو متعلق ضميره) في هذا التوجيه تصريح بالتزام الضمير وتعلقه بالضمير بأن يكون الضمير من تحت بوجه ما ويتصور ذلك بوجه منها أن يكون المتعلق مضافا إلى الضمير سواء كان ذلك المتعلق معمولاً بالأصالة للفعل وشبهه نحو زيدا ضربت غلامه أو بالتبعية نحو زيدا ضربت عمر

٢ أي رأيتهم لي
ساجدين لم يأت
لمجرد التفسير
(قريبى)
٣ أي رأيت أحد
عشر كوكبا
(قريبى)

وغلامه ومنها ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا لعامل الضمير
او معطوفا عليه موصول عامل الضمير او موصوفه نحو زيدا لقيت صمرا
والذي يضربه اورجلا يضربه (قال لوساط) التسليط * بر كاشتن
بر چیزی * (قال او مناسبه) ليس في اكثر النسخ بل في شيء من كتبه
واتما الحقه غديره ليدخل فيه الامثلة الاخيرة ويمكن ان يعنى بتسليطه
تسليطه بعينه او بلازمه فلا حاجة في دخولها الى الالحاق (قوله
بالترادف) فيه مساهلة لان الترادف انما يكون في المفردات (قوله وبقيد
الفراغ عن العمل) الى قوله خرج وخرج ايضا اسم بعده فعل او شبه فعل
لا يصح عمله فيما قبله وذلك بان يكون اسم فعل او مصدرا او صفة مشبهة ٢
او مصدرا يماله صدر الكلام كان واخواتها ولام الابتداء وما وان
من حروف التثنية دون لم ولن ولا او بان يكون صلة ٣ او صفة مضافا اليه
او واقعا بعد الا او مؤكدا بنون التأكيد او مستندا الى ضمير متصل راجع
اليه نحو زيد اظنه منطلقا او معطوفا او واقعا بعدفاء السببية وهي
واقعة موقعها اما اذ كانت زائدة او غير واقعة في موقعها فيجوز تقديم
ما بعدها نحو قوله تعالى ﴿ واما بنعمة ربك فحدث ﴾ فان التقدير اما يمكن شيء
فحدث بنعمة ربك فجعل ما في حيز الجزاء شرط او جعل جزء الجزاء وحقها
ان تدخل على تمام الجزاء بعد تمام الشرط هذا كله مما استفيد من كلام الشيخ
الرضي وهنا بحث وهو ان زيدا في زيدا ضربت غلامه يخرج عنه اذ ليس
بمجرد الاشتغال بمتعلق الضمير مانعا عن العمل فيه بل فساد المعنى ايضا مانع
اذ الضرب لم يقع على زيد لا يقال فساد المعنى غدير مانع عن العمل
صورة لاننا نقول يدخل فيه مثل ﴿ كل شيء فعلوه في الزبر ﴾ اللهم الا ان يعتبر
صحّة المعنى في التسليط حينئذ يكون فيه قيد التسليط ضروريا ولم يكن
مال هذا التقيد وسابقه واحدا كما قال الشيخ رضي (قوله باللزم)
ولو بواسطة كما اذا توالى اسماء منصوبات بمقدرات نحو زيدا اخاه
غلامه ضربته اى لا يست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه (قوله
ويتصور حينئذ التقدير تسليط الفعل المناسب باللزم) وجوز الشيخ
الرضي في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه فنقول في زيدا

٢ نحو زيد حسن
وجهه كان نحو زيد
انى اضربه واخواتها
نحو عمرو ويشي
القاء (قريبي)
٣ عطف على قوله
بان يكون اسم فعل
نحو زيد انا الضارب
(قريبي)

ضربت غلامه ان التقدير ضربت متعاقى زيد ضربت غلامه فيكون الفعل
الظاهر تفسير الفعل المقدر ومعمول الظاهر تفسيراً للمتعاقى المقدر وكذا
جوز تقدير المجاوزة مع المتعاقى في زيدا ضربت بغلامه وجوز ايضا
فيما عدا الصورة الاولى تقدير فعل الملايسة (قال ينصب بفعل يفسره
ما بعده) لا بالمفسر كاذهـب اليه بعضهم لا يخفى ان ما عدا الصورة الاولى
يجوز أن يعد ما بعد الاسم المحدود ناصباً بشكـلف بان يقال انها سادة
مسد افعال صالحة لان ينصبها وفي قوتها اعنى جاوزت وأهنت ولا يست
واما الصورة الاولى ففيها اشكال اذ لا يجوز تعاقى فعل طالب لمفعول واحد
بمفعولين بالاصالة فتعاقى باحدهما بطريق التبعية بان يكون احدهما بدلا
من الآخر فان كان الثاني بدلا من الاول لزم تعاقى الفعل بالبدل قبل تعاقى
بالبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول بدلا من الثاني لزم
تقدم التابع على المتبوع مع لزوم الفصل بينهما بالجملة (قوله في مطلقان
الاضمار) قال قدس سره في الحاشية اى مواقع يظن في بادى النظر
انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه فى الواقع (قال
ويختار الرفع) ابتدأه لسلامته عن تكلف تقدير العامل (قال بالابتداء)
ثلاثا بنوهم ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل ويشير ٢ الى وجه
اختيار الرفع (قوله اى قرينة ترجح خلاف الرفع) اراد بترجيحه تقوية
جانب النصب سواء كانت مع وجوبه او اختياره على الرفع او مساواته له
وقبدا القرينة بالمرجحة لان القرينة المصححة للنصب موجودة فى مثل
زيد ضربته ولان انتفاء القرينة المطلقة يستدعى وجوب الرفع
لاختياره نعم لو جمعت ضمير قوله عند عدم قرينة خلافه راجعا الى
اختيار الرفع لم يحتج الى هذا القيد وفيه بعد (قوله بسلامته عن الحذف)
يعنى الذى يخالف الاصل ان قات على تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف
الاصل وهو كون الخبر جملة قلنا هـب انه كذلك لكن وقوع الجملة خبرا
اهون من حذفها لما فيه من حذف المسند والمسند اليه وفيه انه يلزم حينئذ
خروج مثل زيدا ضربته عن هذه الضابطة واندراجها فى الضابطة
التي تليها (قال كما) قال الشيخ الرضى قرينة الرفع التي تجامع قرينة

٢ ويشير الخ عطف
على قوله ثلاثا بنوهم
وبيان وجه اختيار
الرفع ما مر آنفا فى
السلامة من تكلف
تقدير عامله سواء
كانت اى التقوية مع
وجوبه اى النصب
(قرينى)

النصب ويكون اقوى منها شيان فقط على ما ذكره اما واذا للمعا جاة
 (قال مع غير الطلب) لم يقل مع الخبر مع انه اخصر للاشارة الى استفاء
 ما يوجب اختيار النصب والاولى ان يقول ايضا ومع عطف الجملة
 التي بعدها على فعلية او مع كونها جوابا لجملة استفاهية فعلية نحو اما زيد
 فقد اكرمه في جواب ايهم اكرمت لان القرينة التي تقوى جانب
 النصب هي التناسب والتطابق المذكوران (قوله كالامر والنهي
 والدعاء) وخص الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كالاستفهام مثلا
 لم يكن من هذا الباب لامتناع التسليط على الاسم (قوله فان الرفع
 يقتضى) او ان الجملة الطلبية قلما تكون اسمية لاختصاص الطلب بالفعل
 الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض
 والتحضيض ولا يعارضه السلامة عن الحذف لكثرة وقوعه في كلامهم
 (قوله فالمراد بلزوم الاسمية) والمراد لزوم الاسمية في غير هذا
 الموضع لورود النصب ههنا (قوله بسبب عطف جملة) ولو بلكن وبل
 (قال على جملة فعلية) حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضارب عمرا
 وهندا يقتلها ٢ فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل ٣ في حكمه واستثنى سيويه
 عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن يزيد وعمر و يضربه لكون
 فعل التعجب لجموده وتجرده عن معنى العروض لاحقا بالاسماء والظاهر
 ان الجملة النائية في المثال المفروض اعتراضية لا عاطفية والا لزم عطف
 الخبرية على الانشائية (قوله ولا يقدر معواها) في عدم تقدير
 معمول لما بحث (قوله لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام) اذا كان هو
 الاسم المحدود اما اذا كان الاسم المحدود بعده نحو متى زيدا ضربته كان
 حكمه حكم هل كما صرح به الشيخ الرضى فلو قال او بعد كلمة الاستفهام
 لكان اشمل نعم لو قال او مع الاستفهام لم يصح لما ذكره قدس سره
 (قوله فلا يكفي فيه تقدير الفعل) مع جواز التناظر به والسر في ذلك
 على ما ذكره ان هل طالبة للفعل فاذا لم تجد فعلا تسلت عنه كما في هل
 زيد خارج واذا وجدت فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان
 تماثقه ولهذا قيل هل زيد خرج (قال واذا الشرطية) كما ذهب اليه سيويه

٢ عطف هذه الجملة
 فعلية حكمها وهو
 وهي ضارب عمرو
 (قريبي)

٣ وتقدير الكلام
 هكذا مررت برجل
 ضارب وعمر و يقتل
 هندا يقتلها تحذف
 المفسر بالفتح ويقع
 هندا يقتلها مفسرا
 بالكسر (قريبي)

ان قام زيد لم يقم الا هو لاستقاض التثنية بالا ٢ وكذا في ان زيدا لم تضرب
 الا اياه ان تضرب زيدا لم تضرب الا اياه ولا يخفى ان نسبة زيد الى
 يلابس واذهب ليست كنسبة به الى ذهب لانه مسند اليه وزيدا مفعول
 (قال واجب) بالابتداء كذا ذكره المصنف وفيه انه يجوز ان يكون
 مرفوعا باذهب المقدر لرعاية الاستفهام ويوافق ضابطة ذكرها
 في شرح الفصل (قال وكذا) خبر او مبتدأ وفيه قوله لقوله تعالى
 ﴿ وكل صغير وكبير مستطير ﴾ المستطير بنو شتن (قوله بحيث لا يفادر)
 اى لا يترك سيئة كبيرة ولا صغيرة (قوله والظاهر) الى آخره لا يمنع
 الفاء بحسب الظاهر دخوله في هذا الباب لان ما بعدها قد يعمل فيما
 قلما نحو قوله تعالى ﴿ وربك فكبر ﴾ (قوله عن بعضهم) نحو عيسى
 ابن عمرو (قال ونحو الزانية والزاني) الواو اما للعطف على كل شئ
 فعلمه فيكون التقدير وكذا نحو ﴿ الزانية والزاني ﴾ وقوله الفاء بمعنى الشرط
 تعليل وجلة قوله وجلتان بتقدير المبتدأ اى هذه الآية جلستان تعليل
 آخر معطوف على الاول واما للعطف على قوله وكذا ﴿ كل شئ فعلمه ﴾
 وجلة قوله الفاء بمعنى الشرط المشيرة الى التعليل خبر لقوله نحو ﴿ الزانية ﴾
 بتقدير العائد وقوله جلستان معطوف عليها عطفت مفرد على جملة
 لها محل من الاصراب (قوله مرتبط بمعنى الشرط) فتكون الباء صلة
 ويجوز ان تكون للسببية (قال عند المبرد) قيل ظرف لعامل الظرف
 المقدر والظاهر انه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر كما ان قوله عند
 سيويه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر يوافق قوله تعالى ﴿ ان الذين
 عند الله الاسلام ﴾ (قوله ومثل هذا الفاء) انما قال مثل لان الفاء
 اذا كانت زائدة او غير واقعة موقعها لغرض كما في قوله تعالى ﴿ واما اليتيم
 فلا تقهر ﴾ جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها (قوله اذ الزانية) توجيه
 المبرد اقوى من هذا التوجيه لعدم احتياجه الى اضرار ولذا قدمه
 المصنف لكن فيه انه يلزم ان يكون الانشاء خبرا (قوله مبتدأ محذوف
 المضاف) او خبر كذلك والتقدير هذا حكم الزانية والزاني كما يقال
 في الفصل والباب (قوله ان ثبت زناها) شرعا وذلك باربعة شهداء

٣ وكذا الخ يريد
 وكذا التقدير في
 ان زيدا لم تضرب
 الا اياه ان تضرب زيدا
 لم تضرب الا اياه زيد
 من هذا المثال واقع
 من تضرب المقدر
 موقع الضمير
 في تضرب المفرد
 بالكسر المفهوم
 في قوله لم تضرب
 الا اياه في المثال بل
 يعمل النصب فيه
 (قريبي)

او بالاقرار (قوله وقيل زائدة) وما بعدها ابتداء كلام ولا يخفى ان القول
 بالزيادة مع ظهور احتمال السبب بعيد (قوله اول التفسير) لان اجلدوا
 ايجاب والايجاب متضمن للوجوب الذي هو الحكم (قوله وجزء الجملة)
 الى آخره يجوز أن يقال ان ما بعد فاء التفسير او السببية اذا كانت الفاء واقعة
 موقعها لاتعمل فيما قبلها (قوله واختيار النصب) يعنى ان الشرطية
 اشارة الى قياس استثنائي استثنى فيه نقيض التالى ليثبت نقيض المقدم
 وهو ما ذهب اليه المبرد وسيبويه وانما حمله على ذلك اذ لو لم يحمله لكان
 معناه ان اختيار النصب واقع على بعض التقادير لكنه غير واقع اصلا
 فان الشاذ لا يعاب (قوله اضيق الوقت) في كلا قسمي التحذير ضيق
 وقت وهو اضيق في القسم الثانى منه ولهذا لا يذكر الا المحذر منه
 (قوله وفي اصطلاح النحاة معمول) نقل اليه لتعاقب التحذير به لكونه
 محذرا او محذرا منه (قوله اى اسم عمل فيه النصب بالمفعولية) اشار به الى
 ان اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار أنه محل لاثر العامل (قال بتقدير اتق)
 الانسب بالصناعة ٢ ان يقال باتق بدون التقدير (قال تحذيرا عما بعده)
 هذا القسم الذى هو المحذر اما ظاهر او مضمرة والظاهر لا يحىء الا مضافا
 الى مخاطب والمضمرة لا يحىء في الاغلب الا مخاطبا وقديحىء متكلما
 نحو اياى والشر وسيبويه يقدر بخو لاحذر وغيره يقدر بخو حذر خطابا
 والاول اولى كذا ذكره الشيخ الرضى (قال او ذكر المحذر منه) هذا
 القسم يكون ظاهرا ومضمرا سواء كان الظاهر مضافا او لا والمضمرة متكلما
 او مخاطبا او غائبا (قوله على صيغة المجهول) قال الشيخ الرضى في قوله
 او ذكر المحذر منه نظر اذ ذكر مصدر في عطفه على قوله معمول بعده
 من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اى هو ذكر معمول وفيه
 نظر ايضا لان التحذير من انواع المفعول والذكر ليس منها وفي بعض
 النسخ او ذكر بصيغة المجهول وليس بوجه لان او ههنا اتصالية اى
 ليست اضرابية فينبغى ان يليها مثل المذكور قبل والمذكور قبل
 مفرد وما يليها جملة وانما جازت المخالفة اذا كانت اضرابية واختار
 قدس سره الاحتمال الاخير وهو المشهور المنساق الى الفهم ولم يجعله

٢ وجه الانسية
 الخ ولو جعل قوله
 اللفظ بتقدير اتق
 في باب جرد قطيعة
 اى باتق المقدر
 لم يخرج في الانسية
 فتأمل (قريعى)

معطوفا على قوله معمولاً حتى لا يلزم ما ذكره من المحذور بل جعله
 معطوفاً على فعل مقدر ينساق إليه الفهم اعني حذر او ذكر ويمكن
 ان يختار الاحتمال الاول ويجعل معطوفاً على قوله تحذيراً بتقدير الحين
 او يجعله مفعولاً للتقدير والمعنى على ان تقدير اتق دون غيره من الافعال
 التحذير لان التقدير لاجل التحذير لان التقدير لعدم الفرصة ولا دخل
 للتقدير في التحذير لانه لو ذكر لحصل التحذير او يجعل معطوفاً على قوله
 معمول وتكمل الاضافة من باب جرد قطيفة لا يقال العطف باوفى الحدود
 انما يصح اذا كان صدر الحد متاولاً للمعطوفين ليكون اشارة الى تقسيم
 الحدود وليس الصدر ههنا متاولاً لهما لانا نقول لما كان التقابل
 بين المعطوفين باعتبار القيد كان القيد هو المعطوف عليه في الحقيقة
 فيبقى معمول متاولاً للقسمين (قوله قلنا نعم) او قلنا بتقدير
 العائد والتقدير او ذكر المحذر منه من نوعيه او باستتار ضمير في ذكر
 وجعل المحذر منه بدلامنه (قال مثل اياك والاسد) قال الشيخ الرضى
 قال المصنف الاصل اتقك ثم لما لم يجمعوا بين ضميرى الفاعل والمفعول
 لواحد جاؤا بالنفس مضافاً الى الكاف فقالوا اتق نفسك فلما حذفوا
 الفعل حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه فرجع الكاف ولم يحجز
 ان يكون متصلاً لان عامله مقدر فصار منفصلاً ثم قال وارى ان هذا
 الذى ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك
 بعد بتأخير العامل وجاز اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لواحد
 اذا كان احدهما منفصلاً (قوله ولا يخفى) الى قوله غير صحيح يمكن ان يضمن
 فى اتق معنى التبعية ويكون التقدير اتق مبعداً نفسك قوله ولا يخفى ان
 فى تقدير اتق مع تضمنه معنى التبعية تأكيداً ليس فى تقدير بعد (قوله
 لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد) لان معنى الاتقاء به غير يدين
 لا بهزاً يدين (قوله فالصواب ان يقال) يمكن ان يقال اراد تقدير اتق
 ونحوه (قوله فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك) فيه تأمل لان نفسك
 محذر منه لا محذر فكيف يصح القول بان المعنى بعد نفسك مما يؤذيك
 اللهم الا ان يقال ان اتقاء الشخص من نفسه والتحذير منها ليس

الالفاظها الشخص في ضرر فالحذر منه في الحقيقة هو الضرر وهي محذرة بالمال
 فاذا نظر الى المال صح هذا المعنى (قوله لان حذف حرف الجر) الى
 آخر لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها
 في تأويل اسم قلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخييف
 قياسا بحذف حرف الجر (قال ولا تقول اياك الاسد) اما قول الشاعر اياك
 اياك المراء فانه فاضرورة الشعر اولان اياك اياك من باب الاسد الاسد والمراء
 منصوب بمنزل اترك او احذر اولان المراء في تأويل ان يمارى (قوله فلم
 يثبت الا نادرا) قال ابو علي في قوله تعالى ﴿ولا على الذين اذا ما اتوك اتحمولهم
 قات﴾ اى وقات (قال المفعول فيه) اى ومنه المفعول فيه او هذا باب
 المفعول فيه او المفعول فيه هو كذا وهو فصل على الاخير وصدر استينافية
 على الاولين (قال مافعل فيه) اى في مسماء او في نفسه مساححة او اسم مافعل
 فيه (قوله اى حدث) وهو الفعل اللغوى (قال مذكور) اى مؤدى
 (قوله نضمنا) الى قوله او مطابقة كانه اراد بالمطابقة الدلالة على المقصود
 بالاصالة وبالتضمن ما يقابلها فيندرج في المذكور المستعمل في المعنى
 الالتزامى وماله لمح الى معنى (قوله اذا كان العامل مصدرا) او بمعناه
 (قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية) الى آخره فيه تأمل اذ لو اريد
 من قوله مافعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار
 قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي لانه يحدى الحيثية لان هذا المعنى يصير
 قيدا وهو لا يقتضى اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة في نعم يصير قريبا
 من اعتبارها (قوله ولا يخفى) الى آخره قد يقصد بقيد ضمنى الاحتراز
 عن شئ ولم يقصد به الاحتراز عما يخرج القيد الصريح (قال من
 زمان او مكان) قد يجعل المصدر حينا بحذف المضاف او يجعل
 المصدر مجازا عن الحين لاشتراكهما في مدلولية الفعل وعلامة
 المظروفية والظرفية وقد يجعل العين مكانا نحو جلست في الشمس
 اى في مكانها اذا اريد بالشمس النور او في مكان اثرها اذا اريد بها
 الجرم (قوله اشارة الى قسمي المفعول فيه) اشارة الى ان قوله من زمان

ليس قيذا احترازا يشاء على ان في محمولة على الفارسية الحقيقية فليس
كل مجرور بنى مفعولا فيه (قوله مبهما كان الزمان او محدودا) اتفق
القوم على ان المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حدة وانهاية كالحين والمحدود
ما اعتبر فيه ذلك كالיום والليلة والشهر والسنة (قال وظروف
المكان ان كان المكان مبهما) جعل الضمير راجعا الى المكان
والا لوجب ان يقول ان كانت ولما كانت اضافة الظروف الى المكان
بيانية لم يحتج الجملة الواقعة خبرا الى عائد لان عائد المبين عائد المبين
(قال وفسر المبهم بالجهات) هذا تفسير اكثر المتقدمين واما تفسير
غيرهم فمنهم من قال ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو
المعرفة وفيه ان نحو خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكن دفعه
بانه ملحق بالنكرة لابهامه او بانه نكرة حقيقة لما قاله الفاضل الهندي
في الارشاد من ان الجهات الست لا تتعرف بالاضافة كما لا يتعرف مثل
بها ومنهم من فسرهما بمثل ما فسر المبهم والمعين من الزمان وتدخل
في المبهم الجهات الست وعند ولدي ووسط وبين وتلقاء وليس كل
منهم عندهم جائز النصب لان جانب وما يعناه من جهة ووجه بمعناها
وكيف وذرى لا يقال فيها مثلا زيد جانب عمرو بل يقال في جانبه
او الى جانبه وكذا خارج وداخل وليس ايضا كل معين مجرورا عندهم
فان المقادير المسووعة كالفرسخ والميل منصوبة (قال وحمل عليه عند)
يتبني ان يذكر امر المقادير المسووعة ايضا فانها منصوبة اتفاقا قال
الشيخ الرضى يتبني ان تحمل على الجهات الست لمشابتها لها في الانتقال
فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص موضعادون موضع بل بنحول ابتداءه
وانتهائه كنحول الخلف قداما واليمين شمالا (قال ولفظ مكان) بشرط
ان يكون في عامله معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان كذا
قال الشيخ الرضى اسم المكان الذي في اوله ميم زائدة ان كان مشتقا
من حدث بمعنى الاستقرار والكون ينتصب بالدال على ذلك الحدث
وبما ينتصب به المكان المختص وهو دخلت وسكنت ونزلت وان لم يكن
كذلك فلا ينتصب الا بما ينتصب به المكان المختص (قال وما بعد دخات)

٢ يخرج المفعول له الجرور عن ﴿ ١٦١ ﴾ التعريف مع انه المفعول له عنده لان العامل علة

يخرج ٣ قوله لان التحقيق علة لا يقال والجار بمنزلة الهمزة والتضعيف في افضاء معنى الفعل الى الاسم لا في تغيير معنى الفعل كالهجرة والتضعيف اذا اللام فيه لم يغير معنى كما لا يخفى (قريبي) ٤ ومشاركته الحدث الخ والفعل ينصب الحدث فكذا ما يشاركه (قريبي) ٥ قيل ولو قال الخ يعني الفاضل الهندي قال لو قال المصنف حاربه شجاعة مكان قدمت عن الحرب جنبنا لكان هذا القول احسن (قريبي)

٦ اي فيلزم المفعول له التنكير ويحتمل ان يكون هذا اعتراضا للجزمي قدبر (قريبي)

وكذا سكنت ونزات (قوله ولا شك ان معنى الدخول لا يتم) فيكون في صلة له كما ان عن صلة لصدء الذي هو الخروج استدل الشيخ الرضى على ان الدخول لازم بلزوم كلمة في في غير المكان ودخولها في المكان ويكون الدخول فعولا والفعل من المصادر اللازمة غالباً وبكونه ضد الخروج وهو لازم ولا يخفى ان ما ذكره يدل على نفي التعدى بلا واسطة (قوله والتفصيل فيه الخ) ما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه نحو يوم الجمعة سرت واذا يوم الجمعة سرت فيه ومثال لبس المفسر بالصفة في كل يوم صمت فيه في الصيف وما يستوى فيه الامران نحو زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه اي معه وما يجب نصبه نحو ان يوم الجمعة سرت فيه (قال ما فعل لاجله فعل) اي ما هو حامل على الفعل وهو مقدم اما بحسب التصور او بحسب التحقيق (قوله الا ان يراد بذكره معه الخ) لا يقال ٢ يخرج مفعول له الجرور نحو جئتك للسمع لان العامل في الجرور هو الجار لا الفعل ٣ لان التحقيق ان العامل في الجرور هو الفعل وانه المنصوب محلاً والجار بمنزلة الهمزة والتضعيف (قوله فان التأديب انما يحصل بالضرب) ان قلت كيف يحصل التأديب بالضرب ويترتب عليه مع اتحادها بحسب الذات قلنا اراد ترتب ما يتضمنه التأديب اعني التأديب قال الشيخ الرضى العلة الحاملة للتأديب وانما نصب التأديب لتضمنه العلة الحقيقية ٤ ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان ولو صرحت بالعلة الحقيقية لم ينتصب عند النجاة (قال وقعدت عن الحرب جنباً) ٥ قيل ولو قال وحاربه شجاعة لكان احسن اي احسن بمقام المنازعة للزجاج واطهار الجلادة ويحتمل ان يقال فيه تعريض عليه وتنبية على عدم دقته والاكتفاء بظاهر الامر (قوله والقائل الخ) والقول بكون المفعول له مفهوماً مستقلاً كما هو المفهوم من الكلام يخالف خلافاً لقول الزجاج (قال خلافاً للزجاج) وخلافاً للجزمي فانه عنده حال فيلزم ٦ التنكير (قال فانه عنده مصدر) لما رأى من كون مضمون تأمل المفعول له تفصيلاً وبيلنا له كافي ضربت تأديباً فان معناه ادبت بالضرب تأديباً (قوله وجبت في القعود عن الحرب جنباً) فيه

ان القعود مغاير بالذات للجبن فانه مقدم على القعود بحسب التحقق
فكيف يصح ان يكون مصدرا مغايرا للفظ فعله اللهم الا ان يراد بالجبن
اثر الكيفية ٢ القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب كما قد يراد بالشجاعة
الاثر المترتب على الكيفية النفسانية ٣ وهو الاقدام ولا يخفى ان في ذلك
مخالفة من وجه آخر (قوله او ضربته ضرب تأديب وقعدت قعود
جبن) الظاهر ان المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور واطلاق
المصدر عليه لثباته عن المحذوف كافي ضربته سوطا اي ضرب سوط
فالقول ٩ بانه على هذا التقدير ٥ مصدر من غير لفظ فعله لا يخلو
عن شيء (قوله ورد قول الزجاج) وردة المصنف ايضا بان معنى ضربته
تأديبا ضربته للتأديب اتفاقا وقولك للتأديب ليس بمفعول مطلق فكذا
تأديبا الذي بمعناه (قوله ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل) ٧ قيل انما
وضع المظهر موضع المضمرة اشارة الى اتحاد الحذف والتقدير وقد يفرق
بينهما بان التقدير ترك في اللفظ مع الابقاء في التية والحذف هو الترك
في اللفظ والتية (قوله اي اتحد فاعله وفاعل عامله) قال الشيخ الرضى
بعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذى يقوى في ظنى وان كان الاغلب
هو الاول والدليل على الجواز قول امير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه
في نهج البلاغة فاعطاه الله تعالى النظرة استحقاقا للسخط واستقاما
للبلية والمستحق ابليس عليه اللعنة والمعطى النظرة هو الله تعالى ولا يجوز
ان يكون حالا لاستلزام عطف حال الفاعل وهي استقام على حال
المفعول وهو الاستحقاق (قال ومقارنا له) اجاز ابو على عدم المقارنة
في الزمان لقوله تعالى في القرارة الشاذة هو هذا يوم يرفع الصادقين
صدقهم بالنعيب اي تصدقهم في الدنيا ولا يخفى انها تدل ايضا
على ان اتحاد الفاعل لا يشترط ولم يشترط ان يكون نكرة كما شرط بعضهم
لانه قد يقع معرفة اكن الغالب فيه التكثير كما ان الغالب في المجرور
التعريف (قوله او يكون زمان وجود احدهما) بان يكون آخره اول
الحدث او بالعكس او بغير ذلك (قوله لانه بهذه الشرائط) قال المصنف
انما اشترط ذلك لان علة الافعال كثيرا ما تحيى جامعة للشرائط

٣ اثر الكيفية وهي
الجبن (قريبي)
٣ وهو اي الاثر
الاقدام مخالفة من قبل
الزجاج (قريبي)
٩ فالقول بانه على
هذا التقدير اي على
التقدير الثاني
(قريبي)
٥ مصدر الح لا على
التقدير الاول لان
التأديب مثلا حينئذ
ليس تابعا عن الشيء
(قريبي)
٧ قيل القائل الفاضل
الهندي حيث قال
وضع المظهر موضع
المضمرة وعبر عن
التقدير بالحذف
للتنبية على جريان
الاصطلاحى باطلاق
كلا اللفظين (قريبي)

فصولها دليل على اللام المقدرة (قوله وفي بعض الحواشي ان هذا
الرأى شريف جدا) لجعل ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل وخلوه
عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل عن جعل المصدر
نائبا مناب الفاعل من غير تخصيص (قوله وقد حيل بين العير
والتزوان) قال قدس سره في الحاشية العير الحمار الوحشى والاهلى
والتزوان الوثوب ومنه قدس سره في تفسير الوثوب * برجستن * (قوله سواء
كان ذلك المفعول) شرط بعضهم كون المفعول فاعلا نظرا الى ان عمرا
في قوله ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لامفعول معه وينتقض
ما قاله نحو حبك وزيدا فان الكاف في المعنى مفعول اذ المعنى يكفك
(قوله نحو استوى الماء والخشبة) اى تساوى الماء والخشبة في العلو
اى وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة هنا مقياس
يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته (قوله والمراد بمصاحبه لمفعول
الفعل الخ) فلا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس كما ذهب اليه الاخفش
ويجوز غيره استدلالا بقولهم ما زلت اسير والنيل فان الماء لا يسير
بل يجرى ٢ ويمكن ان يقال المراد بالسير المعنى المجازى الشامل للسير
والجريان (قوله او مكان واحد) المشهور الاكتفاء بوحدة الزمان
(قوله نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعتها) قال قدس سره في الحاشية
الفصيل * بجه شتر از شیر باز كوده * رضع الصبي * شیر خورد كودك * (قوله
اعلم ان مذهب جمهور النحاة) قال عبد القاهر هو منصوب بنفس
الواو وفيه ان الاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت
بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل رجل وضيعته وقال الاخفش منصوب
نصب الظروف لانها قامت مقام مع لكن لما كانت في الاصل حرقا اعطى
نصب ما تقدمها ما بعدها (قوله واسلمها واو العطف) ولهذا لا يجوز
تقديم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا ولا على مصاحبه
خلافه لابي الفتح قال الشيخ الرضى لا ارى منعا من تقديم المفعول معه
على عامله اذا تأخر عن المصاحب كما جاز تقديم المعطوف على عامله
اذا تأخر عن المعطوف عليه (قوله فناسب معنى المعية) لان في المعية

٢ ويمكن ان يقال
الخ في جواب
الاستدلال ان المراد
بالسير معنى مجازى
شامل للسير والجريان
فيشارك الفعل
الفاعل المتكلم
في الجريان فيكون
جوازه لمشاركة ذلك
المفعول فلا يكون
هذا المثال دليل
جواز ذلك المثال
يعنى ضحك زيد الخ
(قرئى)

زيادة اجتناع (قوله اى وجد) جمل كان تامة فقوله لفظا تمييزا وحال
ويحتمل ان تكون ناقصة والاول اولى تأمل تعرف (قوله لوجوب
العطف) انما وجب العطف فيه لان الاصل في هذه الواو العطف
وانما يعدل عنه نصا على المراد من المصاحبة وفي المثال المفروض لا يمكن
التعويض بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذى
هو الاصل اظهر ان قات فان عمرا في المثال المذكور ليس مفعولا معه
٢ وكلامنا فيه فلا حاجة الى قوله لم يجب ليخرج قلنا كان الكلام
هنا لا يختص به والا لم يقل بعد ذلك تبين العطف (قوله فان العطف
فيه ممتنع) ذهب الجمهور الى ان العطف في الصورة المذكورة فيصح ولهذا
قالوا فيها ان النصب مختار (قوله حيث لا يحتمل على عمل العامل
المعنوى بلا حاجة) قال الشيخ الرضى الحاجة ثابتة وهى التعويض
على المصاحبة ولهذا جوز القوم النصب مع اختيار العطف (قال والا)
الاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا
(قوله لان العطف على الضمير المجزور) قال الشيخ الرضى الكوفيون
يجوزونه في السمة والبصريون للضرورة واما في السمة فيجوزونه بتكلف
وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا لضعفه قال الاندلسي يجوز
العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى مما قاله
المصنف لوروده في القرآن كقوله تعالى ﴿تساءلون به والارحام﴾
بالجر في قراءة حمزة (قوله وانما حكمنا بمعنوية الفعل) المشعر بالمعنى
الفعلى في المتالين الاولين كلمة الاستفهام وحرف الجر ٣ الطالبان للفعل
٤ وفي الاخير ايضا شيان كلمة الاستفهام والشان الذى بمعنى المصدر يعنى
الفعل والصيغة فالاشعار على المعنى الفعلى في هذه الامثلة قوى لتعاضد
امرين بخلاف نحو هذا لك واياك ونحو ما انت وزيدا فان الاشعار
فيهما ضيف لقوات معاضدة حرف الجر بالاستفهام في المثال الاول
وقوات معاضدة الاستفهام بامر آخر في المثال الثانى والمصنف لم يفرق
بين هذه الامثلة في الحكم والشيخ الرضى فرق في الحكم بين الاولين
والآخرين وبين الآخرين (قال لان المعنى ما تصنع وما يمانه) متعلق

٢ وكلامنا فيه اى
المفعول معه ولهذا
قالوا فيها اى
في الصورة المذكور
(قريبى)

٣ الطالبان صفة
لكلمة الاستفهام
والحرف الجر للفعل
(قريبى)

٤ وفي الاخير اى
ما شئت وعمر ايضا
فالمثالين الاولين
شيان كلمة استفهام
ولثاب بدلان من
شيان محذوف اعنى
وهما (قريبى)

بفهوم الكلام السابق كما اشار اليه قدس سره بقوله وانما حكمنا وذلك لان قوله مثل مالزید وعمرو خير محذوف تقديره ذلك مثل مالزید وعمرو اي العامل المعنوي مع جواز العطف مثل مالزید وعمرو وقس عليه حال المتأين الاخيرين وكل قضية متضمنة بحكم فذلك القضية بامتضمنة لاحكام مجملها حكما بمنوبة العامل في تلك الامثلة (قال الحال) من حال الشيء يحول اي انقلب وانما سمي هذا القسم بها ٢ لانه لا يخلو عن انقلاب غالبا (قال ما بين هيئة الفاعل) الهيئة في الاصل الحالة الظاهرة للمتهم للشيء كذا في المغرب والمراد هنا الحالة وهي اعم من ان يكون بحسب تحققها وهي الحال المحققة او بحسب تقديرها وهي الحال المقدرة نحو قوله تعالى ﴿فادخلوها خالدين﴾ اي مقدرين الخلود نحو خط ٣ هذا الثوب قيصا ونحو قوله تعالى ﴿وبشرناه باسحق نبيا﴾ اي مقدرة نبوته وايضا هي اعم من ان يكون باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول او باعتبار حال متعلقهما فلا يرد النقص بحسب زيد وابوه قائم لكن يرد النقص بقولك اتيتك وزيد قائم وينسب الى صاحب المفصل في دفعه انه قال في بعض حواشيه ان وزيد قائم يبين هيئة لازم الفاعل او المفعول به اعني زمان الاتيان وقد استمر في كلامهم التعبير عن الملزوم باللازم فكان هيئة اللازم هيئة الملزوم وذلك بعيد لان قيام زيد ليس هيئة لزمان زيد الا بتأويل وان زمان الاتيان لما كان مبينا مفارقا عن فاعل الاتيان وعن مفعوله لم يلابم دعوى الاتحاد بينهما على ان عبارة التعريف لا تدل عليه دلالة ظاهرة وقال الشيخ الرضی الحق ان الحال على ضربين متقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاخلاف ماهيتهما فحد المتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او المفعول او بما يجري مجراها وبقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية في ركب زيد ويركب مع ركوب غلامه اذ لم نجعلهما حالا وحد المؤكدة اسم غير حدث بحسب مقرر المضمون جملة وبقولنا غير حدث احتراز عن نحو رجوع رجوعا (قوله اي من حيث هو فاعل او مفعول به) في دلالة الحال على ان مدلولها هيئة للفاعل

٢ لانه لا يخلو الح
لان الاصل فيه
ان يكون صفة
متقلة اي من شأنها
الانتقال من الوجود
الى العدم دالة
على الحدث والتجدد
اللهم الا في الحال
المؤكدة نحو زيد
ابوك عطوفا ولذا
قال غالبا احترازا عنه
(قريبي)

٣ خط امر من خاط
يخبط كقس من قاس
يقس اي خط هذا
الثوب قيصا اي
مقدرا كونه قيصا
(قريبي)

او المفعول به من حيث انه فاعل او مفعول نحوى تأمل نعم الها تدل
على هيئة الفاعل او المفعول في زمان تعلق الفعل بهما (قوله لاالجمع)
اذا توافقت حال الفاعل والمفعول جاز التعريف كقولك ضربت راكبا
زيدا والجمع كقولك راكبين واذا اختلفتا فان كان هناك قرينة يعرف
بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت
هندا مصعدا منحدرا ٢ وان لم يكن فالاولى جعل كل واحد منهما بحسب
صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال
المفعول لجنبه وتأخير حال الفاعل ليقع احد الحالين بحسب صاحبه
هكذا قال الشيخ الرضى وقال بعض شراح المفصل ٣ حق الحال المفرقة
ان ترتب على حد ترتيب صاحبها (قال لفظا او معنى) تمييز عن الفاعل
والمفعول او حال عنهما او خبر لكان المقدر كما اشار اليه في الشرح (قوله
اى لفظيا بان يكون الخ) يرشدك الى هذا تفصيل العامل (قوله فكانه
الفاعل او المفعول) فان تعلق فعل شخص بمفهومين علامة اتحادهما
ذاتا (قوله فكان الحال عن المضاف اليه الخ) لان الداخلة في الذات
في حكم الذات (قوله ولو قرئ الخ) هذا موافق لما قاله بعضهم
من جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلا تأويل والجمهور جواز
الحال عنهما لتأويلهما بالفعل او المفعول به ولا يخفى انه لو قرئ
كذلك لزم جواز الحال عن المفعول فيه (قال وزيد في الدار قائما) مثال
اللفظى الملقوظ حكما هذا توجيه جيد لكن المصنف جعله في شرحه
مثالا للفاعل المعنوى ونجبه عليه ان فاعل الظرف فاعل لفظى
لان عامله مقدر في نظم الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبار عامله لما لم يكن
لضرورة المعنى كان في حكم المفهوم من الفحوى ولا يجوز أن يقال ان قائما
حال عن زيد وهو مبتدأ لكنه فاعل معنى لاتحاده مع الضمير الذى
هو فاعل الظرف لانه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها وذا لايجوز
عند الاكثرين على انه لا يصير فاعلا معنويا على التفسير المذكور (قوله
بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه) الاول اولى لان زيدا مضاف اليه لا معناه
عليه فان التنبيه عليه حقيقة هو ذا زيد مع تقارب الاسم والفعل

٢ وان لم يكن اى
وان لم يوجد قرينة
يعرف حيث
صاحب كل منهما
فالاولى جعل كل
واحد منهما بحسب
صاحبه نحو لقيت
منحدرا زيدا مصعدا
(قرئى)

٣ حق حال المفرقة
الى آخره من
التعريف يعنى حق
حال المفرقة ان يقع
مرتبا على حد ترتيب
صاحبها كما في المثال
الاول اعنى لقيت
منحدرا زيدا مصعدا
(قرئى)

(قال وعاملاها الح) فصل العامل ههنا لتحقيق لفظية الفاعل والمفعول ومعنويتهم وليكون توطئة لامتناع تقدم الحال على العامل المعنوي وجواز تقدمها على اللفظي المفهوم من تخصيص الامتناع به وكأنه اراد ان لا يفصل بين مباحث التقديم والا لكان المناسب ان يذكر ماهو توطئة له عقب ذلك التفصيل (قوله وهو من تركيه) اى من صيغته (قوله كالاشارة) دون الاستفهام والثنى وان وان من الحروف المشبهة لعدم

٢ ورود الاستعمال على عملها (قوله والثنى والترجى) قال الشيخ الرضى الظاهر أنهما ليسا بعاملين لانهما ليسا مقيدين بل المقيد هو الخبر ٣ فهو العامل فيه بحث لانتك اذا قلت ليت ابني فقيرا راجع وجعلت فقيرا قيدا للخبر لكان المعنى ليت ابني راجع وهو فقير وليس المعنى على ذلك بل معنى تمنيت ابني وان كان فقيرا راجعا (قوله وكأنه الاسد صائلا) وزيد كعمرو كاتب وزيد اسد صائلا بحذف اداة التشبيه (قوله لان التكرة) قيل ولان الحال جواب لكيف والسؤال ينافي المألومية وفيه ان المفعوله له جواب اللهم مع انه يصح ان يكون معلوما والحال ان المعلوم باعتبار يجوز أن يكون مجهولا باعتبار آخر (قوله نكرة موصوفة) لو قيل مخصوصة بدل موصوفة ليشمل المخصوصة بالاضافة لكان احسن (قوله لاستغراقها) وعمومها بنفيها او بوقوعها في حيز نفي او نفي او ما بمعنى (قوله ان جعلت امرا حالا) اشار به الى انه ليس نصا في الاستشهاد لجواز ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحال عن ضمير الفاعل في انزلناه اى امرين امرا او عن ضمير مفعوله لا يخفى انتك لو جعلت حالا من كل امر ليس ايضا نصا في المقصود لجواز أن يكون حالا عنه من حيث انه مخصوص بالاضافة او بالوصف (قوله او واقعة في حيز الاستفهام) لانها تشبه التكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير موجبة (قوله او بعد الانقضاء للنفي) لم يغير قدس سره في تعيين صور التكرة عبارة الباب حيث قال لا يكون اى صاحب الحال الانكرة موصوفة او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها او في حيز الاستفهام او بعد الانقضاء للنفي او مقدما عليه الحال

٢ ورود الاستعمال الح

اى عمل الاستفهام

والثنى وان وان وان

استنبط منها معنى

الفعل ايضا فانه

يستنبط من ازيد

قائم مثلا استفهام

قيام زيد ومن قولك

مازيد بقائم نفيت

قيام زيد ومن قولك

ان وان زيدا قائم

تحققت قيام زيد

(قريبي)

٣ قوله فهو العامل

اى الخبر العامل

لالتنى والترجى

(قريبي)

انتهى قال شارحه في قوله بعد الا تعسف لا يمكن التخلص عنه الا
ان يقول ان بين قوله بعد الا وبين قوله مقدما عليه تنازعا في قوله الحال
يعنى ان قاعل الظرف حينئذ هو ضمير الحال او نفسها ٢ وعلى المذهبين ٣
لا ضمير النكرة ولا يخفى ان لا يد من اعتبار عائد ٤ ليصح وقوع الظرفية
صفة لقوله نكرة والتقدير بعد الا الحال عنها ثم قال لو قال او قبل
الا لكان سالما عن التعسف لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول
او قبل الا الداخلة على الحال فيطول الكلام فلعلمه قال ذلك روميا للاختصار
وانما قال نقضا للنفي لان الحال لا تقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء مقروفا
والاستثناء المقرغ لا يكون في الموجب الا نادرا قال المصنف انما حسن
التكثير هنا لان الا يقطع ما بعدها عما قبلها فلا يصح ان تكون الحال
صفة لها لانقطاعها عنها وفيه نظر لجواز وقوع الصفة بعد الا (قوله
او مقدما عليه الحال) انما حسن التكثير حينئذ لان التقديم يؤمن الالتباس
بالصفة (قوله ويجعل قوله وساحبها الخ) وحينئذ يكون غالبا ظرفا للنسبة
بين المبتدأ والخبر او معنى فعلى مستفاد من قوله معرفة اى يتعرف غالبا
(قوله ولم يزدها) قال قدس سره في الحاشية الزود المتع (قوله
ولم يشفق على نفس الدخال) قال قدس سره في الحاشية الاشفاق
الطوف والنقص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نفس
الرجل نقصا اى لم يتم مراده انتهى في الصراخ نفس الرجل * بمراد تمام
نارسيدين وسيراب ناشدن شتر * (قوله والآن) جمع اتان خرماذ (قوله
ثم يرد من المعطن) قال قدس سره في الحاشية المعطن ما حول الخوض
والبئر من مبارك الابل والمبرك المناخ يعنى * جاي شتر خوابانيدين * (قال
ومررت به وحده) قال قدس سره في الحاشية الواحد مصدر وحد
يحد وحدا ووحدة كوعد بعد وعدا ووعدة انتهى قال الشيخ الرضى
وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى الضمير ولازم النصب الا فى
في مواضع مخصوصة قيل يجوز أن يقال ان اصله التاء ثم حذف لقيام
المضاف اليه مقامه كما قيل في اقام الصلاة (قوله مثل فعلته جهداك)
بصيغة الخطاب قال قدس سره في الحاشية الجهد ههنا بضم الجيم

٢ اى نفس الحال
٣ وعلى المذهبين اى
مذهب البصريين
والكوفيين فان
اعملت مقدما في
الحال اضمرت الفاعل
في بعد الا كما هو
مذهب البصريين
وان اعملت بعد الا
اضمرت الفاعل
(قريبي)
مقدما كما هو مذهب
الكوفيين
٤ قوله ليصح وقوع
الظرفية صفة ان
ولاشك من انه صفة
فلا يد من اعتباره
(قريبي)

والجهد بفتح الجيم وضمة الـاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة
وبضمة الطائفة (قال متأول) اى كل واحد منها او نوعها (قوله
وتأويلها على وجهين) قال الشيخ الرضى الحال المعرفة ظاهرا
ان كانت مصدرا كان تعريفها بالاضافة او باللام وتأويلها على الوجهين
وان كانت غير مصدر كان تعريفها ايضا كذلك وتأويلها
النها في معنى التكررة نحو مررت بهم الجمل الفخير اى كثيرا ساترا بكثرتهم
وجه الارض ونحو دخلوا الاول فالاول اى اولاً فاولاً ونحو جاء
الرجال ثلاثهم وكذا اربعتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماع الخالية
اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة في المجاز على الحال لوقوعها
موقع التكررة اى مجتمعين في الجي. وتأكيده لما قبلها في نميم (قوله
احدهما انها مصادر لافعال) او لصفات اى معتركة ومنفردا والحذف
غير واجب في المثال الاول واجب في المثال الثانى على قاعدة الشيخ الرضى
(قوله ومعارف موضوعة موضع التكررات) ٢ يعنى ان اللام للمهد
الذهنى او زائدة (قال فان كان صاحبها تكرة) والحال مفردا اذ لو كانت
جملة لوجب الواو لا التقديم (قوله ولم تكن الحال مشتركة) نحو جاء رجل
وزيد راكبين (قوله التخصيص) فيه ان الحال اما عن الفاعل
او عن المفعول به وكل منهما يختص بالحكم المتقدم فلا حاجة الى
تخصيص ٣ آخر اللهم الان يقال الحال حكم آخر فلا يجدى التخصيص
الحاصل بالقياس الى حكم آخر (قوله وثلاثا يلبس بالصفة) فيه
ان هذا الالتباس لو كان محذورا لوجب التقديم ٤ وان كانت التكرة
مخصوصة لتحقيق الالتباس (قال ولا تنقدم على العامل المعنوى) دون
اللفظى فان تقديمها عليه جائز الامناع كتصديرها بالواو لمراعاة اصلها
وهو العطف او عدم تصرف في الافعال كفعل التعجب او تصدير عاملها
بحرف المصدر او لام الموصول دون سائر الموصولات نحو الذى راكبا جاء
(قوله فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا) اعلم ان الدال على حدثين
فصاعدا قديداً على حدثين معينين نحو ضارب زيد عمرا وتضارب زيد وعمرو

٢ يعنى ان اللام للذهنى
الى آخره والاضافة
في نحو وحده فالاولى
ان يقول ان اللام
والاضافة للمهد
الذهنى واللام زائدة
(قريبى)

٣ وهو التخصيص
بالتقديم (قريبى)
٤ وان كان التكرة
مخصوصة اما بالاضافة
نحو رأيت غلاما رجلا
راكبا او بالوصف
نحو رأيت رجلا
غلاما راكبا
او بالاستغراق نحو
مارأيت رجلا راكبا
(قريبى)

وزيد اضرب من عمرو وقد يدل على غير معيّن نحو زيد كعمرو
 فان التشبيه يدل على حدث مشترك بين المشبه والمشبه به لكن لا يدل على
 خصوصية حدث ٢ وعلى كلا التقديرين يجوز اختلاف الحدين بوجه
 كالمكان والزمان والمتعلق والحال الى غير ذلك واذا اختلفا ٣ بامر
 وهما لم يتميزا بالعبارة حتى يلى كلا منهما ما يتعلق به التزاموا ان يلى ذلك
 المتعلق صاحب ذلك الحدث المصرح به وان لزم التقديم على العامل
 الضعيف وذلك لاجل دفع الالتباس والحرس على البيان فنقول زيد
 قائما كعمرو قاعدا وزيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت وهذا يسرا
 اطيب منه رطباً **(قوله فعل هذا معنى الكلام)** وحيث ان يكون قوله
 بخلاف الظرف حالا عن قوله على العامل المعنوي كما انه حال عن ضمير
 لا يتقدم على الاحتمال الثاني ويحتمل ان يكون اعتراضية بتقديم المبتدأ
(قوله واما اذا جعلته داخلا) الى آخره واليه ذهب المصنف في شرحه
 كما مرّت الاشارة اليه **(قوله فالمراد هو الاحتمال الثاني)** وهو ان الظرف
 يقدم على العامل المعنوي اى في الجملة يعنى اذا كان العامل المعنوي
 ظرفا او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجوز تقديم الظرف عليه اتفاقا
 قال الشيخ الرضى قد صرح ابن برهان بجواز تقديم الحال اذا كان ظرفا
 او شبهه على العامل المعنوي اذا كان ظرفا او شبهه ومن ذلك القيل
 البر الكرم بستين اى الكرم منه بستين فنه حال والعامل بستين **(قال ولاعلى
 الجرور)** المفهوم منه جواز تقديم الحال اذا كان مرفوعا او منصوبا
 كما ذهب اليه البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمها عليهما
 الا في صورة واحدة وهى اذا كان صاحبها مرفوعا والحال مؤخرا
 عن العامل **(قوله سواء كان مجرورا بالاضافة)** استثنى منه ما اذا كان
 المضاف جزء المضاف اليه او جاز قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز
 التقديم لكن على قلة نحو يتحرك ماشيا يد زيد * ونتبع حنيفة ابراهيم *
(قوله لان الحال تابعة للح) قيل لا يرد على نحو راكبا جاء زيد لان الفاعل
 من حيث انه مسند اليه محله قبل الفعل وان امتنع بعارض الالتباس بالمبتدأ
 قيل وجه منع تقديمها على صاحبها الجرور انه كثر الحال عن الجرور

٢ وعلى كلا التقديرين
 احدهما تقدير كونه
 دالا على غير معينين
 والثاني تقدير كونه
 دالا على حدث بل
 غير معينين (قريبى)
 ٣ بامر اى يوجد
 (قريبى)

ولم يسمع من الفصحاء تقديمها فلو جاز لوقع (قوله يجعل كافة حالا
عن الكاف) والمعنى ما ارسلناك الا مانعا للناس عما يضرهم ان قلت
انه عليه السلام كما ارسل مانعا ناهيا ارسل آمرا فكيف يصح الحصر
قلنا الحصر اضافي لاحقيقى كما اذ جمعته حالا من الناس لانه صلى الله
تعالى عليه وسلم مبعوث الى الثقيلين ان قلت الحال قيد للعامل فيلزم
ان يكون الكف في وقت الارسال وليس كذلك لتراخي عن قلنا ٢ الحال
مقدرة والتقدير لا يلزم ان يكون من صاحب الحال كما مر ٣ الاشارة
اليه (قوله والتاء للمبالغة) كالكافية والشافية وكثير منهم ذهبوا الى ان تاء
المبالغة مخصوصة بفعل وفعل ومفعول (قوله اى ارسالة كافة)
اى عامة شاملة (قوله وبعضهم يجعلها مصدرا) اى يكف كفا والجملة
حال مقدرة (قوله والكل تكلف وتكلف) لان كافة كفاطية لازمة
الحالية غير مضافة كما صرح به الشيخ الرضى ولا يخفى ان المتبادر منه هذا
المعنى (قوله سواء كان الدال مشتقا او جامدا) قال الشيخ الرضى
من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهى اسم جامد
موصوف بصفة هى الحال فى الحقيقة فكان الاسم الجامد وطأ
الطريق لما هو حال فى الحقيقة نحو قوله تعالى ٤ ﴿ انا انزلناه قرآنا عربيا ﴾
ونحو جاء زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا
اى مثل اسد وشجاعا ومنها الحال فى نحو بعث الشاء شاة ودرها
وضابطته ان تقصد التقييد فتجعل لكل جزء من اجزاء الجزأ قسطا
وتنصب ذلك القسط على الحال وتأتى بعده بجزء تابع بواو امامه واو
المعطف او بحرف الجر نحو بعث البرق فيزين بدرهم (قوله هو ما بقى فيه
حموضة) الاظهر ان يقال ما بقى فيه نوع عفوضة قال فى الصراح
بسر * غورة خرما * اول ما يبداء من النخل طلع ثم خلال بالفتح ثم بلح
بالتحريك ثم بسر ثم رطب ثم تمر (قوله وهو ما فيه حلاوة) ولين
(قوله ولا حاجة الى ان ياول البسر بالميسر) هذا اذا كان هذا الاشارة الى
النخل لان الميسر هو النخل كما يدل عليه اشتقاقه واما اذا كان اشارة الى التمر

٢ الحال مقدرة اى
وما ارسلناك الا
مقدرة انت الكف
٣ كما مر الاشارة
اليه من تعريف
الحال (قريشى)

٤ انا انزلناه الخ يعنى
ان لفظ قرآنا اسم
جامد حال موصوف
بصفة اعنى عربيا
وهى الحال فى الحقيقة
(قريشى)

كما هو الظاهر فتأويلها بالنضج وغير النضج او المدرك وغير المدرك (قوله
 لانه اذا تعلق بشئ واحد) قد مر تفصيل ذلك في ذى الحدين (قال ويكون
 جملة) قال الشيخ الرضى قد تقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب الجزؤ
 الاول منهما اعراب الحال ٢ ويلتزم تنكيره لقيامه مقام الحال ٣ وفاء الى
 في شاذ نحو بدا بيد اى ذوبد بذى يد اى النقد بالنقد ونحو ٤ بعث الشاء
 شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعث الشاء شاة ودرهما
 والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اى شاة ودرهم مقرونان فصب
 ههنا الجزآن لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان يأتى به على الاصل نحو
 بعث الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم (قوله لان الحال بمنزلة الخبر)
 ولان الحال تفيد تعلق الفعل بالفاعل او المفعول بوقت وقوع مضمونها
 ولا يقصد من الانشاء وقوع مضمونه (قوله وهى الضمير والواو)
 لما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت الى زيادة ربط واهذا لا يكون
 الواو رابطة في الجملة الواقعة خبرا اووصفا الا اذا حصل لهما ادنى
 انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ما جئتك الا وانت بخيل
 وما جاءني الا وهو فقير (قال فالاسمية) وفي حكمها الجملة المصدرة بليس
 لانها مجرد التثني على الاصح ولا تدل على الزمان فهو كحرف نفي
 داخل على الاسمية وقد تخلو الاسمية من الرابطتين عند ظهور الملايسة
 نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل (قوله لانها تدل على الربط
 في اول الامر) لانها في الاصل للجمع مع السابق فهي داعية الى
 النظر الى السابق (قال والمضارع المنبث بالضمير) قد سمع بالواو وذلك
 لانها جملة وان شابهت المفرد اولانه خبر مبتدأ محذوف ويشترط في المضارع
 الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين وان ونحوهما (قوله
 المشتملة على المضارع المتثني) وان كان يلم خلافا للاندلسي فانه قال لا بد فيه
 من الواو وان كان مع الضمير قال الشيخ الرضى اذا انتفى المضارع بلفظة
 ما لم يدخله الواو واذا انتفى المضارع بالانزيم الضمير والاغلب تجرده عن
 الواو (قوله ليدل) الى آخره هذا تحقيق ذكره السيد الشريف
 قدس سره وللقوم هنا كلام بعيد عن التحقيق فخرى ان لاند كره

٢ ويلتزم تنكير الجزء
 الاول لقيامه مقام
 الحال (قريبي)
 ٣ وفاء الى في شاذ
 جواب سؤال مقدر
 الخ (قريبي)
 ٤ بعث الشاء شاة
 بدرهم الشاء مفعول
 بعث وشاة مبتدأ
 وبدرهم خبره والجملة
 الحالية لكنه ينصب
 الجزء الاول اعني شاة
 (قريبي)

(قال ويجوز حذف العامل) وقد يجب قياسا في مواضع منها ما إذا
بين الحال ازدياد ثمن او غيره مقرونة بالقضاء او ثم فنقول في الثمن بعته
بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اى فذهب الثمن صاعدا او ثم ذهب الثمن
زائدا اخذا في الازدياد ونقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من القرآن
فصاعدا او ثم زائدا اى فذهب القراءة كل يوم في الزيادة والصعود
(قوله وهى اى الحال المؤكدة الى آخره) هى اما لتقرير مضمون
الخبر وتأكيده واما للاستدلال على مضمونه على سبيل منع الخلو
(قوله والمتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة) فانها ليست قيدا مخصصا
للعامل فالقول بان الحال مطلقا قيد للعامل ٢ غير صحيح الا ان يراد انها
قيد له بحسب العبارة والتصور (قال اى احقه) وذلك التقدير من سيدييه
قال الشيخ الرضى وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته في حال
كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لاخل ثم
قال والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو أن العامل معنى الجملة
فكانه قال يعطف عليك ابوك ٣ عطوفا ٤ وذلك ٥ المعنى يتولد من نسبة
الخبر الى المبتدأ فكان العامل فيها معنويا ٦ ولهذا لا يتقدم المؤكدة
على جزئى الجملة ولا على احدهما (قوله او بمعنى اثبت) معطوف على
قوله بهذا المعنى فيكون لاحق متشعبا معنيان التحقيق والاثبات ولاحق
بجردا معنى وهو التحقيق ولما بين المعنى اللغوى لهما اراد أن يبين
ان متعلق التحقيق ٧ فى الصورتين ومتعلق الاثبات فى الصورة الاخيرة
هو الاب من حيث انه اب لاذاته اذ لا معنى لتيقنه واثباته فقال اى
تحققت ابوته لك الى آخره (قوله اى شرط وجوب حذف عاملها)
أو شرطها فى وجوب حذف عاملها انما قدرت هذه الامور اثلثة لان
الحق ان الحال المؤكدة قد تكون مؤكدة لجملة فعلية كقوله تعالى
ولا تعثوا فى الارض مفسدين ٨ اى لا تفسدوا ومن خصص المؤكدة بالجملة
الاسمية يا اول امثاله بالمصادر فيجعل قوله تعالى مفسدين بمعنى الافساد وكثيرا ما
يجئ صيغة الصفة مقام المصدر (قوله التمييز) ويقال له التبيين والتفسير والمميز
بكسر الياء قيل وقد يقال بفتحها لان المتكلم يميزه من بين الاجناس ويرفع الابهام

٢ غير صحيح لان

مطلق الحال ليس

قيد العامل بل

المتقلة قيد العامل

لا المؤول (قريبي)

٣ عطوفا مفعول ثان

لاحال ٤ قوله وذلك

٥ المعنى اى معنى

الجملة

٦ ولهذا اى يكون

عاملها معنويا

(قريبي)

٧ فى الصورتين

احدهما صورة كون

احق مأخوذا من

حققت الثانية صورة

كونه مأخوذا

من حققت

(قريبي)

(قال ما يرفع الابهام) الاظهر في تفسيره ان يقال انه جنس ذكر
لتعيين مبهم صالح لاجناس مختلفة متقاض لتعيين واحد منها بالذكر
والاصل فيه التكثير لان التعريف زائد على الفرض منه واجاز الكوفيون
تعريفه باللام او الاضافة نحو غبن زيد رايه والم بطنه وسفه نفسه الى
غير ذلك وعند البصريين ان غبن رايه بمعنى غبن في رايه وان الم بطنه
مضمن فيه شك وان سفه نفسه بمعنى سفه في نفسه ٢ او بمعنى سفه
بالتشديد لان الاصل سفهت نفسه ٣ فلما حول الفعل الى الضمير
انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد (قوله
في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له) لعل الوضع شامل للوضع
التوصي المجازي لان اسماء العدد والوزن والكيل اذا اريد بها المعاني
الحقيقية وهي العدد والكيل والوزن لا تستدعي تمييزا وانما تستدعي
اذا اريد بها المعدود والمكيل والموزون كاسيحي وهي فيها ٤ مجاز (قوله
لكن المطلق منصرف الى الكامل) دفع لما ذكره الشيخ الرضوي من
ان لفظ المستقر لا يدل الا على الثابت المطلق ويمكن ان يدفع ايضا
بان الثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث الطاري
والمراد ههنا هو الثاني (قوله لكنه غير مستقر بحسب الوضع) ولهذا
يكون حقيقة في كل واحد من معانيها بخلاف العشرين فان اطلاقه على
خصوص حصة منها مجاز (قوله وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف
المبهمات) قيل يمكن ان يقال ان التوابع كلها خارجة لذكرها فيها بعد
لا يقال حينئذ لاحاجة الى ذكر المستقر لان صفة المشترك قد خرجت
بذلك لانا نقول يجوز ان يقال ان ذكر المستقر لاخراج القران الاخر
المعينة لما يراد من المشترك (قوله ولا ابهام في هذا المفهوم) ان قلت
هذا يقتضي ان لا يصح التمييز عن اسم الاشارة مع ان كثيرا منهم ذهبوا
الى ان مثلا في قوله تعالى ﴿ وماذا اراد الله بهذا مثلا ﴾ تمييز عن ذا لالحال
عنه وكذا الحال في رجلا في حين ارجلا قلنا لعل هذا منهم مبنى على ارادة
مبهم من اسم الاشارة كما في ربه رجلا ونم رجلا (قوله ولا ابهام فيه الامن
حيث ذاته) فيه مساهلة اذ ذات الرطل بالمعنى المذكور هي الصنجة ولا ابهام فيها

٢ او بمعنى سفه
بالتشديد اي تشديد
الفاء لان الاصل
سفهت نفسه باسناد
الفعل الى نفسه
(قرئى)

٣ فلما حول اي غير
الفعل اعني سفهت
الى سفه نفسه وحول
هذا الفعل في الاسناد
الى النفس او في
الاسناد الى المضمير
اي الضمير المستتر
الراجع الى فلان
(قرئى)

٤ مجاز من قبيل
اطلاق الاسم العدد
العام على العدد المعين
تأمل (قرئى)

انما الابهام فيما يوزن بها كما اشرنا اليه وسيشير اليه قدس سره (قوله
والا من حيث وصفه) هو بالحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول راجع
بالحقيقة الى الموزون (قوله فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى
زيد) قال الشيخ الرضى الذات المقدرة اما مضاف الى ما انتصب عنه اذا
صح اضافة التمييز اليه كافي طاب زيد نفسا وعلمنا واما غير مضاف اليه اذا
لم يصح اضافة التمييز اليه فتقول في كفى زيد رجلا او شهيدا كفى شيء زيد
على ان يكون زيد بدلا من شيء او عطف بيان له قال المحقق السيد الشريف
قدس سره الذات المقدرة ٣ في هذين المثالين ايضا مضافة لانك اذا قلت
كفى زيد كان هناك ابهام في ان الكافي من زيد ماذا أهو رجولته
او شهادته واذا قلت رجلا او شهيدا كان المعنى كفى رجولته او شهادته
(قال يرفعه عن مفرد) جعل عن صلة للرفع كما ينساق اليه الفهم وقال
الشيخ الرضى ان عن في مثله تفيد ان ما بعدها مصدر وسبب لما قبلها
كما يقال فعلت عن امرك اى بسبب امرك فالتمييز صادر عن المفرد
اى المفرد لا بهامه سبب له او عن نسبة في جملة اى النسبة سبب له لانك
تنسب شيئا الى شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره بقرينة
النسبة فتلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز لانه سبب لا اعتبار
ما يستدعى التمييز وكذا معنى قوله بعد ثم ان كان اسما يصح جعله
لما انتصب عنه اى الاسم الذى صدر انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب
زيد نفسا لانك لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل
كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اى طاب نفس زيد فزيد هو سبب
لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الكلام وعن تمام
الاسم يعنى ان تمامها سبب لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذى
يجبى بعد تمام الفاعل ويجوز ان يقال ايضا ان عن في هذه المواضع بمعنى
بعد كافي قوله تعالى ﴿ طبقا عن طبق ﴾ والاول اولى (قوله وهو
ما يقدر به الشيء) وذلك اما مقياس مشهور موضوع لذلك كالعدد
والرطل او مقياس غير مشهور ولا موضوع لذلك كقوله تعالى ﴿ ملء
الارض ذهباً ﴾ والماء قدر ما يملأ به الشيء وقولك عندي مثل زيد

٢ قال الشيخ الرضى
الذات المقدرة اما
مضاف الى زيد
انتصب التمييز عنه
نحو شيء زيد
نفسا اذا لم يصح
اضافة التمييز اليه
كافي طاب زيد نفسا
مثل ان تقول طاب
نفس زيد واما غير
مضاف اليه اذا
لم يصح اضافة التمييز
فتقول في كفى زيد
رجلا او شهيدا كفى
شيء زيد على
ان يكون زيد بدلا
من شيء او عطف
بيان (قرئى)
٣ في هذين المثالين
اى كفى زيد رجلا
او شهيدا (قرئى)

٢ ومنوان سمنا الح
وفي الصحاح المن
مقصورا الذي
يوزن به والتثنية
منوان والجمع امناء
وهو افصح عن المن
والمن والمناء وهو
رطلان والجمع امنان
وامناء (قريبي)
٣ كان جوابه الى
آخره قال الفاضل
عصام الدين رحمه الله
تعالى هنا هذا بعيد جد
والجواب بان الشارح
رحمه الله تعالى اجاب
عن هذا ببناء على
سبيل التزل ليس
مما يستحسنه ارباب
الترقي (قريبي)

رجلا واما غيرك انسانا وسواك رجلا فمحمول على مثلك بالفسدية
ونحو بطولك رجلا وبعرضك عرضا (قال ٢ ومنوان سمنا) تثنية منا
بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد (قوله وهو التوين) لفظا
او تقديرا كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا (قوله او التوين) سواء كان
في التثنية او شبه الجمع نحو عشرون لاتون الجمع نحو حسنون وجها لان
التمييز فيه يكون عن ذات مقدرة (قوله لان المضاف لا يضاف ثانية)
لان الاسم لا يضاف الى الاسمين بدون عاطف وان اضيف مع حذف المضاف
اليه لزم خلاف المفروض (قوله فاذا تم الاسم بهذه الاشياء) قال الشيخ
الرضي قدس الله عن نفسه فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين احدهما
الضمير وهو الاكثر وذلك فيما فيه المبالغة والتفخيم نحو نعم رجلا وبأها
أضية والله دره فارسا اذا كان الضمير مبهما وثانيهما اسم الاشارة نحو
قوله تعالى ﴿وَمَاذَا ارَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ والتناسب للتمييز في الصورتين
هو نفس الضمير واسم الاشارة (قوله عندي الراقود خلا) راقود
هو عى ازيمانه وخم فاراندود كردن قال في الاساس الراقود مكيال مخصوص
بأخذ اربعة وعشرين صاعا (قال في فرد الى قوله ويجمع) ضمير الفاعلين
راجع الى تمييز غير العدد بقربة الاحالة وذلك لان هذا الحكم لا يجري
في العدد مثلا تمييز عشرين مفرد سواء كان جنسا او لا وسواء قصد به
الانواع او لا وقال الشيخ رضي اذا قصد به الانواع وجب تجريد التمييز
عن التاء نحو عشرين تمرا واذا لم يقصد به الانواع وجب كونه مع التاء
(قوله ما يشابه اجزاؤه) اى يتشارك اجزاؤه في اسم الكل اى اذا كان
له جزء وانما فانا ذلك لان الابوة جنس مع انه ليس لها اجزاء (قوله
ويمكن ان يحجاب عنه) ٣ كان جوابه قدس سره مبنى على التزل والا
فالظاهر أن الجلسة بفتح الفاء او كسرهما ليس من باب الجنس الذي نحن
فيه فان الجنس ههنا ماهو المجرد عن التاء كالجلوس ولو قصد تعدد
افراد الجلوس منه لم يصح التثنية والجمع (قوله نحو عندي عدل توين)
عدل تنك بار وما نمدان (قوله والمعنى ان وجد التمييز) هذا الاحتمال
مناسب للسياق (قوله بنون الجمع) اراد شبه نون الجمع (قوله لانه لا يعلم

مثلا عند اضافة عشرين) لا يخفى ان رمضان لو كان مميزا لكان تكرة
ولو لم يكن مميزا لاحتمل ان يكون علما ٢ بل الظاهر أنه علم فالالتباس ليس
الاعلى تقدير أن لا يكون علما (قال وعن غير مقدار) قال الشيخ الرضى
هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث
يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديد وهو ينتصب
عنه التميز واما الفرع الذى لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب
ما يليه على التميز نحو قطعة ذهب (قوله) واقصور غير المقدار عن طلب
التمييز) واذا قصر عن طلبه لم يحتاج الى نصب التميز الذى يكون
للتنصيب على التميز فان التنصيب عليه انما يناسب ما هو طالب للتمييز
(قوله كان الظاهر ان يقول) لان الابهام الذى يستدعى التميز ليس
الافى الذات المقدرة التى هى ظرف النسبة لكن لما كان ذلك الابهام مستلزما
لنوع ابهام فى النسبة حسب احتمالات الظرف ورفع ابهامها التنبى مستلزم لرفع
ابهام الظرف صح قوله عن نسبة والنسبة فيه التنبى على ان مقابلة هذا
القسم للقسم السابق باعتبار أن ليس هناك نسبة كذلك لا باعتبار عدم ذكر
الذات هنا وذكرها فى السابق الأترى انهم رجلا مندرج فى القسم الاول
مع ان الضمير غير مذكور هذا حاصل كلامه قدس سره (قوله او المصدر)
جعلته الشيخ الرضى داخلا فى شبه الجملة ولهذا قال لاحاجة الى قوله
او فى اضافة لكن المصنف لم يجعله من هذا القسم ولهذا قال او فى
اضافة ولعله اراد بشبه الجملة ما يشتمل على نسبة قريبة من النسبة التامة
وليست الاضافة كذلك (قوله نحو حسبك زيد) اى يكفيك زيد
(قوله فكأنه قال طاب زيد) الى آخره اى كأنه مثل بفعل او شبه
فعل تنازما فى نفسا و ابا وكذا فيما عطف اعنى ابوة الى آخره (قوله
والدر فى الاصل اللبن) قال الشيخ الرضى الدر فى الاصل ما بدر اى
ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية
عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب
منه لان الله تعالى منشىء المجائب فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه
ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه فعنى لله دره ما اعجب فعله (قال

٢ بل الظاهر أنه
علم اذ المضاف اليه
يكون علما غالبا
فاذا كان علما كان
المراد عشرين من
رمضان فيدفع
الالتباس فى تمييز
المفرد المقدار وهو
كل فرع حصل له
بالتفريع اسم خاص
كالخاتم يليه اصله
ويكون بحيث يصح
اطلاق اسم ذلك
الاصل عليه نحو
خاتم حديد فانه
يصح اطلاق الحديد
على الخاتم بان يقال
الخاتم حديد
(فرعى)

٣ ويمكن ان يجاب
الح بمعنى يمكن ان
يجاب عن شبهة
انتقاض الشرطية
الاولى بان مادة
النقض لو كانت هذا
المثال اعنى كفى زيد
رجلا كان الجواب
ذلك اى كون هذا
المثال خارجا عن
حكم التمييز وداخلا
فى حكم الصفة ولو
كانت مادة النقض
المثال الاول قلنا
فى جوابه انه لو اريد
بنفسا فى ذلك المثال
القوة المدركة او القوة
الحيوانية كانت
احدى القوتين
لمتعلق زيد وهو
ابوه قطعا كما كانت
لزيد فيندفع شبهة
الانتقاض تأمل
(فريحي)

ثم ان كان اسما يصح (الى قوله والا فهو لمعلقه فى هذه العبارة شبهة
مشهورة وهى انتقاض الشرطية الاولى بطالب زيد نفسا فان نفسا لم يصح
جعله لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون لمعلقه واجاب قدس سره بتقييد
تقدمها بكون التمييز بعد ما لم يكن نصا فيما انتصب عنه وكذا فيقدم
الشرطية الثانية بذلك لئلا ينتقض بمثل طالب زيد نفسا واجاب الفاضل
الهندي بان نفسا كما صح ان يكون لما انتصب عنه بان يكون معناه طالب
زيد من حيث انه نفس من النفوس صرح ان يكون لمعلقه بان يكون
معناه طالب زيد من حيث ان له نفسا تعلقت به واستحسن هذا
الجواب فقال انه حسن بديع وفيه نظر اما اولا فلان للنفس ثلاثة
معان ذات الشيء والقوة المدركة والقوة الحيوانية والنقض ليس
الا بالمعنى الاول ولا يخفى انه غير صالح للمعلق واما ثانيا فلان هذا
الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ لو نقضت الشرطية بكفى زيد رجلا
لم يحجز هذا الجواب اللهم الا ان يقال انه خارج عن هذا الحكم لانه فى حكم
الصفة اذنعى به هنا الكامل فى الرجولية ٢ ويمكن ان يجاب عن الشبهة
بان مادة النقض لو كانت هذا المثال لكان الجواب ذلك ولو كانت
المثال الاول قلنا لو اريد بالنفس القوة المدركة والقوة الحيوانية كان
لمتعلق قطعا ولو اريد بها الذات لم يصح ان يكون تمييزا اذ الذات من حيث
هى ليس لها الطيب ه ان قلت المراد جملة الشخص مع جميع صفاته
قلت حينئذ كان فى حكم رجلا فى المثال المذكور ولو سلم صلاحية التمييز
قلنا المراد بكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه والقول بانه هو هذا ولا يخفى
صحته ههنا كما اشار اليه الفاضل الهندي والمراد بكونه لمعلقه صحة
الاضافة اليه ولا يخفى صحة اضافة النفس الى زيد ولبعض الشارحين
جواب آخر وهو تقدير معطوف فى مقدم الشرطية الاولى والتقدير
ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمعلقه جاز أن يكون له ولمعلقه
واعترض عليه بوجهين احدهما لزوم اتحاد المقدم والتالى وقدي دفع
بتقييد المقدم بكونه قبل جعله تمييزا وتقييد التالى بكونه بعد جعله
تمييزا وثانيهما عدم صحة الشرطية الثانية لان مقدم الشرطية

٢ اوبانتفاء كليهما فيلزم اى فاذا (١٧٩) ثبت الانتفاء المركب باحد الانتفائين يلزم ان يكون

اى ان يوجد التمييز على تقدير ثبوت الجزء الاول وانتفاء الجزء الثاني فعلى هذا التقدير يكون النفي نفي المعلوم الذى يوجب الايجاب الجزئى اذا كان لما انتصب عنه فقط كان المتعلق مثل طاب ذية نفسا فان التمييز فيه لما انتصب عنه فقط ومع ذاليلزم ان يكون تمييزا لمتعلقه على ذلك التقدير مع انه ليس كذلك بل ليس بجائز من غير تأويل (قرئى)

٣ وقال فى المقتبس الخ وهو اسم رجل يقال لله دره من فارس ولا يقال عندى عشرون من درهم والفرق بين الفارس والدرهم ان الاول يحتمل التمييز والحال لكونه من المشتقات بخلاف

الثانية لئى لمقدم الشرطية الاولى وهو مركب من امرين وانتفاء المركب بانتفاء احد الجزئين ٢ اوبانتفاء كليهما فيلزم ان يكون التمييز اذا كان لما انتصب عنه فقط كان لمتعلقه واذا لم يكن شئ منهما كان للمتعلق ويدفع الاخير بان هذا الشق غير واقع والاول بتقدير معطوف فى نالى هذه الشرطية والتقدير والا فهو لمتعلقه اوله ولا يخفى سماجة هذا الجواب (قوله والمراد بجعله اطلاقه عليه) جعل الشيخ الرضى صفات الشئ كالعلم من قيل ما يصح جعلها لما انتصب عنه (قوله بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه) فيه مسامحة (قوله وهو الذات المقدرة اعنى الشئ المنسوب الى زيد) المفسر لزيد بالذات وانما قلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقا هو الشئ المنسوب الى زيد كما ذكرناه (قوله الواو بمعنى مع) وهى تفيد مشاركة ما بعده لخبر كان من حيث انه فاعل معنى ونظيره ماقاله الشيخ الرضى وهو ان المنسوب فى عبارات النحاة فى نحو قولهم شر امر ذاناب ان شرّا مبتدأ لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة تقدير اى كائن مبتدأ لفظا بمعنى كائن لفظه مبتدأ وكائن معناه فاعلا ومثله كثير فى كلامهم (قوله لان من تزايد فى التمييز) فى قسمه الاول مطلقا وفى قسمه الثانى اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا هكذا قال الشيخ الرضى ٣ وقال فى المقتبس يقال لله دره من فارس ولا يقال عندى عشرون من درهم والفرق ان الاول كما يحتمل التمييز يحتمل الحال فمن يخلصه للتمييز (قوله لكونه من حيث المعنى فاعلا) ولفوات الغرض من التمييز وهو البيان بعد الاجمال ليكون اوقع لكن البيان بمن البيانى لا يمنع من التقديم كفى قوله تعالى ﴿ ففشيهم من اليم ماغشيهم ﴾ (قوله اذا جعلته لازما) بتضمنه لانه مطاوع له فكان التمييز باعتبار المتضمن بالفتح وكذا الحال فى العكس لانه مطاوع فعل يتضمن ذلك الفعل (قوله نحو حُرنا الارض عيونا) انما اتى بالجمع لان التفجير متنوع الى ماء عذب وملح وغير ذلك او الى حار وبارد وغير ذلك (قوله لان المتكلم لما قصد)

الثانى حيث لا يحتمل الحال بل يتعين فيه التمييز فلا حاجة الى من لدفع الاحتمال (قرئى)

بقريته دالة على ان الظاهر غير مراد (قوله وذلك بعينه مثل قولك
 ربح زيد تجارة) مغير ربح تجارة زيد كقوله تعالى ﴿ فارجع تجارتهم ﴾
 (قال خلافا للماتني) استاذ المبرد وتلميذ الاخفش (قوله نظرا الى
 قوة العامل) قال سيبويه كلام العرب استقراء لافياس (قوله قول
 الشاعر) هو من مجيدي الشعراء (قوله اتهمجر سلمى الخ) قيل الرواية
 الصحيحة وماكاد نفسى فلا تمسك (قوله بالفراق) ٢ في بعض الروايات
 بالفراق (قوله وما قيل) قيل يحتمل ايضا ان يكون تطيب المذكور مفسرا
 لتطيب المقدر قبل نفسا (قوله غير قاذح في التمسك) اذ بناء تمسكهم
 على الظاهر الذي يقبله الطابع السليم (قال المستثنى) الاستثناء من الثاني
 وهو الصرف وانما سمي هذا القسم من المنصوب بذلك لان المتكلم
 يطالب من نفسه صرفه عن حكمه اى منعه عن الدخول فيه لكنه عبر عنه
 بالصرف لتأكيد معنى المنع وانظيره التعبير عن منع وقوع المؤمنين
 في الكفر بالاخراج في الآية الكريمة ﴿ الله ولى الذين آمنوا يخرجهم
 من الظلمات الى النور ﴾ (قوله كافية في تقسيمه) وفي الحكم عليه ايضا
 ولو نوقش في انها غير كافية في الحكم عليه اجيب عنه بان تعريفه يفهم
 من تعريف قسميه كإبشير اليه قدس سره هذا هو الحق لكن المصنف
 قال ان المستثنى مشترك لفظي بين المتصل والمنفصل لان ماهيتهما مختلفتان
 فان احدهما مخرج والآخر غير مخرج ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية
 في تعريف واحد بحسب المعنى وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك
 بين الماهيتين المختلفتين قابل لتعريف واحد كالحيوان والماشي المشتركين
 بين الانسان والفرس فكذا ههنا تقول ان المستثنى هو المذكور بعد
 الا واخواتها بخلاف لما قبلها نفيًا وانباتًا مع انه يشكل عليه عدة
 المطلق من المنصوبات ٣ وتقسيمه الى القسمين ورجع الضمير في قوله الآتى
 وهو منصوب اليه فيحتاج في دفعه الى تكلف عموم المجاز او اجراء
 حال المدلول على الدال والاستخدام بجعل الضمير في قوله الآتى
 الى المعنى المجازي للمستثنى وبعضهم قال المستثنى المنقطع مجاز فيعصمهم حل
 هذا القول على ان اداة الاستثناء فيه مجاز لان لفظ المستثنى مجاز فيه

٢ قوله في بعض
 الروايات بالعراق
 يعنى في قوله بالفراق
 روايتان الاولى
 بالفراق يالفاء
 المكسورة معنى
 البيت على هذا اترك
 سلمى عاشقها في الفراق
 وماكاد الشان تطيب
 سلمى نفسا بالفراق
 والثانية بالعراق بالعين
 المكسورة اسم بلدة
 معروفة من بلاد
 الشام ومعناه على
 هذا اترك سلمى
 ههنا بالهمزة الى
 الفراق وماكاد الشان
 تطيب سلمى نفسا
 بالفراق بالذهب الى
 العراق (قريبي)
 ٣ وتقسيمه اى تقسيم
 المطلق او تقسيم
 المستثنى الى قسمين
 متصل ومنقطع
 (قريبي)

(قوله لا يمكن اجراؤها عليه) بخصوصه الابد معرفة بخصوصه
 (قال فالتصل) الفاء للتفسير (قال هو المخرج) سواء كان اقل مما بقى
 او اكثر منه او مساويا له ههنا اشكال مشهور وهو ان زيدا في جاء القوم الا
 زيدا اما داخل في القوم او خارج عنه وعلى الثاني يلزم ان لا يكون مخرجا
 لان اخراج الشيء فرع دخوله ويلزم ايضا مخالفة الاجماع والنقل
 الصريح فانك لو قلت له على الف دينار الادانقا كان الدانق داخلا
 في الدينار وعلى الاول يلزم التناقض الصريح فكيف وقع في كلام الله
 تعالى وكلام العقلاء واجيب عنه بوجوه واختار الشيخ الرضى
 ما اختاره الاكثرون وقال هذا هو الصحيح وحاصله ان التناقض انما يلزم
 اذا تقدمت نسبة المجيء على الاستثناء لكنها متأخرة عنه لان المنسوب اليه
 هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى والنسبة متأخرة
 عن المنسوب اليه قطعاً كما انها متأخرة عن المنسوب فالمنسوب اليه في جاء
 القوم الا زيدا هو القوم المخرج منهم زيد لا القوم المطلق حتى يلزم
 التناقض وفيه ان هذا الجواب لا يمتشى في بعض ادوات الاستثناء كما خلا
 وما عدا فانها من طرفان وقيدان للنسبة فيكونان متأخرين عنها نعم يمكن
 ان يحجب عنه بان الاستثناء متأخر عن النسبة متقدماً على الحكم فلا تناقض
 وبيان ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد نسبت او لا المجيء الى القوم
 على احتمال ان يكون على طريقة الايجاب بالقياس الى الكل او الايجاب
 بالقياس الى البعض والسلب بالقياس الى البعض الآخر وذلك لان تقرر
 الايجاب او السلب بعد تمام الكلام فاذا قلت الازيدا متصلاً بجاء القوم تقرر
 السلب بالقياس الى زيد والايجاب بالقياس الى ما بقى وليس معنى الاخراج
 الا المخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة ولما لم يكن في المنقطع تشريك
 لم يكن هناك اخراج (قال من متعدد) اى ذى عدد وكثرة ٢ (قال بالا
 غير الصفة) بيان للواقع اثلا يذهل (قال واخوانها) اراد بها كلمات
 محفوظة لاما هو بمنها مطلقاً حتى يلزم ان يكون جاء القوم المخرج منهم
 زيد والمستثنى منهم زيد مستثنى وذلك امر اصطلاحى ولا مشاحة فيه
 نعم لو ادعى ان تلك الكلمات المحفوظة صارت بمعنى الا فى عدم الاستقلال

٢ اى ذى عدد
 وكثرة فالتووين فيه
 للتكثير (قريبى)

لم يلزم ذلك واندفع ايضا ماقلنا على ما قال الشيخ الرضى في دفع شبهة الاستثناء (قوله واحترز به عن نحو جاءني القوم الى آخره) قبل لا ولكن لا يستدعيان اخراجا ولهذا تستعملان في صورة لا يتصور فيها الاخراج كأن تقول جاء عمرو ولازيد وما جاء عمرو لكن زيد (قوله اي بعد الا واخواتها) لا يقع المنقطع الا بعد الا وغير ويبد (قوله اي اس بنى) الى آخره الموجب والمثبت اصطلاحا ما ذكره وغير الموجب وغير المثبت اصطلاحا ما يقابله (قوله واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب) وانما وجب نصبه اذا كان بعد الا في كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلا والبديل بتكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب في المستثنى والمستثنى منه واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفي العارض ولان المبدل منه في حكم التنحية فيكون في حكم التفريع وهو في الايجاب ممتنع لفساد المعنى وفيهما نظر اما في الاول فلان معنى تكرير العامل ليس الا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاز جاء زيد لا عمرو في المعطوف مع انه في قوة تكرير العامل واما في الثاني فلان المبدل منه ليس مطروحا بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين نفي الشيء وما في حكمه (قوله وهو ان يكون الكلام الموجب تاما) الكلام التام اصطلاحا في باب الاستثناء ما فسر به بقوله بان يكون الى آخره والكلام الناقص اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله (قوله منسوب على الظرفية لاعلى الاستثناء) لعل المعترض اراد بذلك انه من قبيل المفرغ فينبى ان يكون داخلا في الآتى (قوله والعامل في نصب المستثنى) قال الشيخ الرضى قال المصنف في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الاقل لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم الازيدا اخونك وللبرصية ان يقولوا ان في الاخوة معنى فعليا وهو الانتساب بالاخوة ثم قال لو لم يكن في الجملة معنى الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى (قال او مقدما عطفت على قوله بعد الا) هذا هو الظاهر المنساق الى الفهم لكن ينجم ان انتصابه مشروط بكونه

بعد الا وذلك غير مفهوم من العبارة وكذا الحال في قوله او منقطعاً
ويمكن ان يجعلوا معطوفين على قوله في كلام موجب حتى لا ينتج ذلك
وهو خبر آخر لكان او حال (قوله اي المستثنى منصوب ايضاً الى آخره)
ذهب سيبويه الى ان المنقطع منصوب بما قبل الا من الكلام كما انصب
المتصل به والى ان ما بعد الامفرد سواء كان متصلاً او منقطعاً والافى المنقطع
وان لم يكن حرف العطف ولكن العاطفة في وقوع المفرد بعدها
والتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها لصب لكن
الاسماء وخبرها محذوف في الاغلب نحو جاءني القوم الاحمارا اي لكن
الحمار لم يحيى قالوا وقد يحيى خبرها ظاهراً نحو قوله تعالى ﴿ يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان
لما آمنوا كشفنا ﴾ قال الكوفيون ان الافي المنقطع بمعنى سوى وفيه ان
سوى ليس للاستدراك والاهنا تفيد الاستدراك لانه لدفع توهم المخاطب
دخول ما بعدها في حكم ما قبلها (قال في الاكثر) متعلق بمنصوب الملحوظ
بطريق الانسحاب او خبر محذوف (قوله واما بنو تميم الخ) وفي
بعض شروح المفصل ان بنى تميم يبدلون المنقطع بناء على جعله من جنس
ما قبله على سبيل التغليب قال ابن السراج المنقطع عائد الى المتصل لانك اذا
قلت ما فيها احد الاحمارا فمعناه ما فيها احد ولا ما يتبعه الاحمارا وانما لم يجوز
فيه الا النصب لانه ليس من جنس السابق بحسب الظاهر (قوله اسم
يسح حذفه) متعدداً كان او غير متعدد نحو ما جاءني زيد الاعمر (قوله
لا عاصم اليوم من امر الله الامن رحم) ذهب كثير الى ان الاستثناء متصل
فمنهم من قال ان عاصماً بمعنى معصوم كدافع بمعنى مدفوع ومنهم من قال
ان عاصماً بمعنى ذوعصمة ومنهم من قال ان من رحم بمعنى الراحم وهو
الله تعالى ومنهم من قال بتقدير مضاف والتقدير الارحمة من رحم
او مكان من رحم والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان الامكان من رحمهم الله
من المؤمنين ٢ وهو السفينة وذلك انه لما جعل الجبل عاصماً من الماء
قال له لا يعصمك اليوم معتصم من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو
مكان من رحمهم الله ونجاهم يعني السفينة (قوله التي هي ام الباب)

٢ وهو اي مكان من
رحمهم الله السفينة
وهي ظاهراً
(قرئ)

لايها موضوع الاستثناء وما عداها ليست موضوعا له بل موضوعا لمعان اخر
 من المقابلة والظرفية والمجاورة والخلو والتنفى وغير ذلك استعملت
 في الاستثناء بضرب من المناسبة (قوله او الى اسم الفاعل منه) ٢ دلالة
 الفعل على صاحبه (قوله او الى بعض مطلق) كاذهـب اليه سيـويه
 وذلك لان الكل مشتمل على ابعاضه فذكرت في ضمن الكل وانما لم يجعل
 راجعا الى الكل ٣ لان صيغة الفعل مفرد وانما قال مطلقا محتمل للابـعـاض
 لان مجاورة البعض المعين لزيد لا تستلزم المطاق ولا تبدل العبارة عليها
 قيل قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه هنا هذا المعنى (قوله
 والتقدير جاءني القوم عدا) الى آخره اذا قيل عدا في كذا كان معناه انتفى
 عني كذا فاذا قلت جاء القوم عدا بحيثهم زيدا كان المعنى انتفى المجيء عنه
 واذا قلت عدا الجاني زيدا او بعضهم زيدا كان معناه انتفى الجاني او البعض
 عن زيد بمعنى ان ليس زيد جانيا ولا بعضا منهم واذا قيل خلا منه كان
 معناه انتفى منه فاذا قيل جاء القوم خلا زيدا كان معناه انتفى المجيء من زيد
 او انتفى الجاني او البعض من زيد اى سلب عنه (قال ولا يكون) لا يستعمل
 في موضعه غيره مثل ما كان ولم يكن (قوله وهو ضمير راجع الى اسم
 الفاعل الخ) قال الكوفيون جاء القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا معناه ليس
 فعلهم فعل زيد ولا يكون فعلهم فعل زيد (قال فيما بعد الا) حال من الضمير
 المحرور وقيل بدل منه وتوجيه الشرح اولى لان المقصود بيان حال المستثنى ولو
 جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التنحية ثم قيل ليس في بعض النسخ لفظة
 فيه وحيثئذ يكون قوله فيما بعد الامتعاقا يجوز ويختار على سبيل التنازع
 لا يخفى ان هذه النسخة احسن لتقييد كل من الفعلين كما هو المناسب فلـك ان
 تجعل قوله فيما بعد الا على تقدير النسخة الاولى متعلقا بقوله يختار وحيثئذ
 يكون قوله في كلام غير موجب متعلقا بكل من الفعلين على سبيل التنازع
 او بالاخير فقط لان جواز النصب في المستثنى هو الاصل وانما الحاجة الى
 الاشتراط احتياج الرفع (قوله ولم يشترط) لكن لا بد من اشتراط ان لا يكون
 المستثنى متراخيا عن المستثنى منه اذ لو كان متراخيا نحو ما جاءني احد حين
 كنت جالسا لا زيدا لم يكن البدل مختارا وان لا يكون ردا لكلام تضمن

٢ دلالة الفعل على
 صاحبها يعني انما
 رجع ضمير عدا
 وخلا الى اسم الفاعل
 من القوم المقدم في
 قولك جاءني القوم
 عدا او خلا زيد
 لدلالة ذلك القول
 على صاحبه وهو
 الجاني (قريبي)
 ٣ لان صيغة الفعل
 اى عدا او خلا في
 القول المذكور مفرد
 وضميره ايضا مفرد
 ورجوع ضمير مفرد
 الى الجمع غير جائز
 (قريبي)

الاستفهام نحو ما قام القوم الازيدا في جواب من قال اقام القوم الازيدا
 فان النصب هنا اولى لطابق الجواب السؤال (قوله على البدلية)
 اراد بدل البعض من الكل وانما يصح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه
 فيه لان الاستثناء المتصل يعنى غناء الضمير لانه يفيد أن المستثنى بعض
 من المستثنى منه (قوله لا بالاسالة) اى بنوع تمحل (قال ويعرب على
 حسب العوامل) اى على قدرها اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى
 او عامل المستثنى منه فان اريد الثانى يرد نحو مررت الازيد فانه معرب
 يعامله لا يعامل المستثنى منه وان اريد الاول فلامعنى لتقييد الحكم بقوله اذا
 كان المستثنى منه غير مذكور اذ المستثنى ابدا يعرب على حسب عامله ٢
 ويمكن ان يختار ان المراد بالعامل عامل المستثنى منه ويقال ان لزيد جرا لفظيا
 ونصبا محليا وعامل جره هو الباء التى كانت داخلة فى المستثنى منه وعامل
 نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء وهو العامل فى النصب المحلى للمستثنى
 منه (قال اذا كان المستثنى منه غير مذكور) قال الشيخ الرضى انما
 اعرب حينئذ باعراب المستثنى منه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب
 من المستثنى منه والمستثنى ٣ وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب
 لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده فى حيز الفضلات فاعرب النصب
 يعنى فاذا اخذ المستثنى منه لم يبق للمستثنى فى حيز الفضلات فاعطى
 ما هو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول (قال ليفيد فائدة صحيحة)
 فيه ان النحوى يبين دلالة الهيئة التركيبية على اصل المعنى صح
 ولم يصح ألا ترى جواز جاء كل احد الازيدا فينبى ان يجوز جاء الازيد
 ويمكن ان يقال اراد بافادة المعنى دلالة الكلام على المراد وهى
 متحققة فى غير الموجب غير متحققة فى الموجب اما الاول فلان الاستثناء
 المتصل قرينة على ارادة العام وذلك لانه يقتضى متعددا ولما لم يكن
 قرينة خصوص حمل على العام ليس لهما معارض فتعين المراد واما
 الثانى فلان الاستثناء وان كان قرينة على العام لكن عدم صحة
 المعنى قرينة على عدم ارادته فعورضت بذلك فلم يتعين المراد نعم
 ان استقام المعنى وصح بقرينة العام بلا معارض ولهذا (قال)

٢ ويمكن ان يختار
 الح يعنى يمكن ان يختار
 الشق الثانى وهو ان
 المراد بالعامل عامل
 المستثنى منه ويقال فى
 وقوع ذلك الورود
 ان لزيد فى ذلك المثال
 جرا لفظيا ونصبا
 محليا وعامل جره
 هو الباء التى كانت
 داخلة فى المستثنى منه
 وعامل نصبه هو
 مررت بتوسط تلك
 الباء وهو مررت
 العامل فى النصب
 المحلى للمستثنى منه
 (قريبي)

٣ وانما اعرب
 المستثنى منه الح اى
 عمل العامل لانه اى
 المستثنى منه الجزء
 الاول من المنسوب
 اليه المركب
 (قريبي)

الا ان يستقيم المعنى) وهو استثناء من مفهوم الكلام اى لا يعرب على حسب
 العوامل فى الموجب فى وقت من الاوقات الاوقت استقامة المعنى فانه
 حينئذ يتعين المراد (قوله اذ معنى مازال ثبت) ٢ الاظهر أن يقال ثبت
 دائما لكن الدليل لا يفيد الا ان يقال ان نقي النقي يفيد دوام الانيات
 وفى افادته بحث (قوله لان نقي النقي انبات) ٣ اى مستلزم للانيات
 فانه عينه فان تصور نقي النقي يتوقف على تصور النقي وتصور
 الانيات لا يتوقف عليه فهو ليس عينه (قال ما جاء فى من احد)
 لومتل بالباء المزيدة لتأكيد غير الموجب نحو ليس زيد بشئ وهل زيد
 بشئ استيفاء للتصور الرابع التى تعذر فيها حمل البدل على اللفظ
 لكان اولى (قوله فعمرو ٤ محمول) يجوز أن يكون بدلا من الضمير
 المستكن فى فيها ويجوز نصبه على الاستثناء لكنه ضعيف اذ يتوهم
 انه بدل محمول على لفظه واضعف منه فى النصب نصب لاله الا الله
 لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء وبعده وكذا فى
 لافى الاعلى (قوله قبل انما وصفه به) لو لم يوصف به لصح ايضا
 لجواز أن يراد بالتووين التحقير (قال لان من الاستغرافية) انما قيدها
 بها لان من قد تكون زائدة فى الموجب عند الاخفش اذا لم تكن
 استغرافية (قوله لانها لتأكد النقي) اى نقي مجرورها سواء بشارته
 او لا نحو ما جاء فى من رجل وامرأة (قال لا تقدران) اى لا تفرضان
 وقوله عامين تمييز احوال او مفعول ثان يتضمن معنى الجملة (قال لانها
 عملتا للنقي) يعنى انه علة حملها على ليس وان اوجزه العلة وعلى
 التقديرين بانتفائه تنفى العلة (قوله فعمرو مرفوع على انه) الى آخره
 التواسخ اذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبتهما لكن يبقى تقدير عملهما
 اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز
 اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وصرو وان غير المعنى
 فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما نحن فيه (قال انتقض معنى
 النقي) اى انتقاضه فهو مصدر مجهول (قوله وهو الفعلية) وذلك
 لان معنى ليس فى الاصل ما كان بدليل لحوق علامات الافعال عليه

١ الاظهر الخ لان
 عدم الزوال لا يوجد
 الا فى انبات الشئ
 لان الشئ اذا ثبت
 فى بعض لم يصح نقي
 الزوال ونقي دوام
 الزوال (قريبى)
 ٣ اى مستلزم اى
 ملزوم واللازم
 الانيات (قريبى)
 ٤ فعمرو مرفوع
 على انه محمول على
 محل احد وهو الرفع
 بالابتداء لاعلى لفظ
 (قريبى)

نحو ليست وليست ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضي فتحكمها حكم
 ما كان وان لم يبق فيه معنى الكون وهو قديمتي نفيه ويبقى عمله نحو
 ما كان زيد الا قائما ببقاء معنى الكون بعدالا (قوله مع كسر السين
 اوضحها) قال الشيخ الرضى كسر السين مع القصر وفتحها مع المد
 مشهورتان (قوله لكونها حرف جر) واليه ذهب سيدييه والدليل
 على حرفيتها قولهم حاشى من دون نون الوقاية وامتناع وقوعها
 صلة لما المصدرية مطردا ودخول ما عليها ونصب الاسم بعدها
 شاذ عنده (قوله واجاز بعضهم النصب) الى آخره بدليل حاشيت زيدا
 او احاشيه قبل ٢ يحتمل ان يكون بمعنى قلت حاشا نحو لا ليت اى قلت
 لا لا ولوليت اى قلت لولا وعند المبرد انه تارة حرف وتارة فعل واذا وليته
 اللام تعين فعليته قال الشيخ الرضى الاولى انه مع اللام اسم لمحيثه
 مثوتا نحو حاشالله فى بعض القراءات وانه مصدر بمعنى تنزيهه الله
 فيجوز على هذا ان يرتكب كون حاشا فى جميع المواضع مصدرا بمعنى
 تنزيهها واما حذف التنوين فى حاشالك لاستكراههم التنوين فى ماغلب
 عليه تجريده منها لاجل الاضافة كما قال بعضهم فى سبحان من علقمة
 ان ترك تنوينه ٣ لا يدل على علميته لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف
 لماغلب استعماله مضافا (قوله ومعناها تنزيه المستثنى) اذا استعمل
 حاشا فى الاستثناء او فى غيره فمعناه تنزيه الاسم الذى بعده عن سوء
 ذكر وربما ارادوا تنزيه شخص من سوء فيتبدأون بتنزيه الله تعالى
 من السوء ثم ينزهون من ارادوا تنزيهه على معنى ان الله منزّه عن
 ان لا يظهر ذلك الشخص عما يشينه فيكون آكد وابلغ (قوله انتقل
 اعرابه اليه) فالاعراب حقيقة لماضيف اليه ولهذا جاز العطف على محله
 نحو ما جاءنى غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءنى الا زيد قيل
 لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا لكان الاحسن ان يقول
 واعراب غير المستثنى بالا بدون الكاف وانما لم يبين غير مع انه بمعنى الحرف
 لان ذلك فيه عارض (قال وغير صفة) غير مبتدأ وما بعدها خبر ان له
 (قوله باعتبار قيام معنى المغايرة لها) سواء بحسب الذات او بحسب

٢ قوله يحتمل حاشا
 ان يكون الخ وهذا
 التفسير اشارة الى
 ان العامل فى لا ليت
 محذوف وهو قلت
 وليت بمعنى لا لا كذا
 الحكم فى قوله ولو
 ليت اى قلت لولا
 ومثله قولهم بسم
 زيد اى قال بسم
 الله الرحمن الرحيم
 وحمل زيد اى قال
 الحمد لله وصول زيد
 اى قال اللهم صل على
 محمد الخ (قريبى)
 ٣ لا يدل على علميته
 اى على ان يكون
 سبحان علما غير
 منصرف مثل عثمان
 ترك تنوينه لعدم
 الانصراف (قريبى)

الوصف لكن قال الشيخ الرضى ان استعمال الغير بالاعتبار الثانى مجاز
 (قوله وذلك لاشتراك كل منهما الخ) يعنى انه استعير غير بمعنى
 الاشتراك كل منهما فى معنى المغايرة فان غير يدل على مغايرة مجرورها
 لموصوفها ذاتا او وصفا والاتدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها فى الحكم
 فجاز استعمال كل منهما فى معنى الآخر بعلاقة المشابهة (قوله مذكورا)
 انما اشترط ذلك ليكون اظهر فى كونها صفة (قوله نحو ما جاءنى
 رجلا ان الازيد) قال الشيخ الرضى لا يجوز ههنا الاستثناء المتصل
 لان المحكوم عليه انسان من هذا الجنس وليس زيد انسان منه (قوله
 وانما قلنا الخ) هذه الزيادة لدفع شبهة وهى ان مناسط حمل الاعلى
 الصفة تعذر الاستثناء وما ذكره من الضابطة ٢ لا يوجب التعذر وانتفاء
 لا يوجب عدم التعذر ~~الا~~ من الضابط مطردا ولا منعكسا فوجب
 ان يقال لجمع غير معلوم تناوله المستثنى وعدمه وقد يشكك بان المراد
 بغير المحصور غير المعلوم لثلا يلزم بينهما تخالف لتلازم بينهما غالبا
 (قوله فالأية صفة) قال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف
 يعنى لم يحز البديل لانه لا يكون الا فى غير الموجب قال المصنف ولا يعتبر
 التنى المستفاد من لو لان التنى المعنوى ليس كاللفظى الا فى قلما و اقل و اى
 ومتصرفاته وصرح بذلك الشيخ الرضى وايضا البديل لا يجوز الا حيث
 يجوز الاستثناء (قوله يجب ان لا يتعدد الآلهة) اى يجب ان لا يكون
 اله الا الله لان التعدد يستلزم المغايرة مستلزما لافساد وانتفاء
 اللازم مستلزم لانتهاء الملزومات كلها ٣ كما ان اثبات الملزوم مستلزم
 اثبات لوازمه كلها (قوله اى بناء على طرفيتهما) قال الشيخ الرضى
 ما حاصله ان سوى فى الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى
 ﴿ مكانا سوى ﴾ اى مستويا ثم حذف الموصوف واقیم الوصف مقامه
 مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط ثم استعمال
 استعمال لفظ مكان فى افادة معنى البديل تقول انتلى مكان عمرو اى بدله
 لان البديل كائن مكان المبدل منه ثم استعمال بمعنى البديل فى الاستثناء لانك

٢ لا يوجب التعذر
 الخ اى عدم ايجاب
 تعذر الاستثناء
 لا يوجب عدم التعذر
 بل يجوز التعذر
 وعدم التعذر فى غير
 المحصور (قرئى)
 ٣ كما ان اثبات
 الملزوم الخ كطلوع
 الشمس مثلا فى قولنا
 ان كانت الشمس
 طالعة فهذا موجب
 ومستلزم لاثبات
 وازمه كلها كوجود
 النهار وسائر لوازمه
 عن النظر اليه والتميز
 بالاشياء بسبب ضياء
 الشمس (قرئى)

إذا قلت جاءني القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك ثم جرد عن معنى
 البديل المطلق في الاستثناء فسوى في الاصل بمعنى مكان مستو ثم صار
 بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء وظهر من هذا التحقيق
 انه ظهر بحسب الاصل غير ظرف بحسب المعنى المراد فالبصريون نظروا
 الى معناه الاصلى اذ المعهود في اعراب صفات الظروف بعد حذف
 موصوفاتها ذلك ومقتضاء النصب والكوفيون نظروا الى المعنى المراد
 فجعلوه في حكم الغير **(قوله والمراد ببعديّة المسند الخ)** اراد باسمها وخبرها
 ما يصير اسمها وخبرها ٢ والاظهر في العبارة ان يقال المراد ببعديّة المسند
 لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها **(قوله فالاَسناد الواقع**
بين اجزاء الخبر) لا يقال وكذا الاسناد الواقع بين الخبر والاسم بناء
 على انها تدخل الجملة الاسمية لانا نقول ذلك الاسناد قد غير بدخولها
(قال كاسر خبر المبتدأ في اقسامه) قال الشيخ الرضی ما حاصله ان خبره
 قد يختص ببعض الاحكام منها ان خبر كان لا يكون ماضيا عند ابن درستويه
 واما عند الجمهور فيصح ان يكون ماضيا الامع قد ظاهرة او مقدره
 وكذا قالوا في اصبح وامسى وانحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنعوا
 يصح زيد يقول واخواته والاولى ما ذهب اليه ابن مالك من تجويز
 وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا يقدرها في قوله تعالى ﴿وان كان قبضه
قد من دبر﴾ ومنع ابن مالك وهو الحق من مضي خبر صار وليس ومادام
 وكل ما كان ماضيا من مازال ولازال ومرادفاتهما اما صار فلكونها
 ظاهرة في الانتقال في الزمان الماضي الى حالة مستمرة وان جاز مع القرينة
 ان لا يستمر الحال المنتقل اليها واما مازال واخواتها فلانها موضوعة
 للاستمرار وما يصلح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع فانه يضارع
 اسم الفاعل واما مادام فلان ما المفيدة للمدة تغلب الماضي الى معنى
 الاستقبال غالباً واما ليس فهي للنفي مطلقاً كما هو مذهب سيديويه
 والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع **(قوله وكذلك اذا**
انتهى الاعراب) اعلمنا وقع في بعض التفاسير في قوله تعالى ﴿فما زالت
تلك دعواهم﴾ ان تلك خبر فاعل ذلك مبني على ان الخفاء في تعيين

٢ والاظهر في
 العبارة ان يقال الخ
 يعني الاولى ان يترك
 على اسمها وخبرها
 ويقال المراد ببعديّة
 المسند لدخولها ان
 يكون اسناده واقعا
 بعد دخولها التلايلزم
 تعريف الشيء بنفسه
 وهو دور وانما
 قال الاظهر دون
 الصواب لجواز ان
 يكون (قريبى)

الدعوى لافى كون تلك دعوى (قوله وهو كان) يعنى ان اطلاقه ليس
 بجيد (قال فى مثل الناس) قال الشيخ الرضى يحذف كان مع اسمها ببدلو
 وان كان اسمها ضمير ما علم من غائب او حاضر نحو ٢ اطلبوا العلم ولو بالصين اى
 ولو كان العلم بالصين وبعد لدن واخواتها نحو رأيتك لدن قائما اى لدن كنت
 قائما (قوله وهى ان يعجز بعد اسم) وجاز تقدير معا وفى عمله ونحو ذلك
 مع كان المحذوفة واذا لم تجز تعين التصب نحو اسير كائسيران راكبا فراكب
 وان راكبا فراجل اى ان كنت راكبا فانا راكب وان كنت راكبا فانا راجل
 (قال اربعة اوجه) قال الشيخ الرضى ربما جر ما بعد ان وان لامع ما بعد قائما
 ان مسح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ما عدى بحرف جر نحو المرء مقتول
 بما قتل به ان سيف فسيب اى ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس
 مررت برجل صالح ان صالح بطالح اى ان لا يكن المرور بطالح فالمرور بطالح
 (قوله ونسبهما) يجوز فى الثانى تقدير فعل لائق نحو يحزى خيرا (قوله
 ورفعهما) قال الشيخ الرضى فى رفع الاول ضعف معنوى ولفظى اما الاول فلان
 مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا الا ان كان فى عمله او معه خير واما الثانى فلان حذف
 كان مع خبره الذى هو فى صورة الفضلة حذف شئ كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا
 ومجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذى هو كجزئه لا سيما اذا كان ضمير امتصلا
 فان قلت لم لا يقدر للرفع كان التامة قلت يضعف تقديرها لقله استعمالها
 ولا يحذف للتخفيف الا كثيرا الاستعمال ويكون الشهرة دالة على المحذوف
 (قوله فكان جزاؤه خيرا) انما يصح دخول الفاء على الماضى لانه مقدر
 والفعل المقدر لا بدله من الفاء (قوله فاصل اما انت لان كنت) قال الكوفيين
 ان ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة فى الشرطية وما عوض عن الفعل المحذوف قال
 الشيخ الرضى لا ارى قولهم ٣ بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما
 المعنى فلا استقامة التعاقب واما اللفظ فامعجى الفاء فى قوله ٤ اباخراسة اما انت
 ذاتقر ٥ فان قومى لم يأكلهم الضيع ٦ ولا يجوز أن يكون اصله لان كنت
 ذاتقر متعلقا بقوله لم يأكلهم اذ يمتنع تقدم ما بعد الفاء عليها لامع اما
 الشرطية فلا بد من تقدير فعل ما هنا عند البصريين من نحو قوله يفتخر
 ويتكبر ثم قال والاولى ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة

٢ اطلبوا العلم الخ
 تحذف كان مع اسمه
 الذى هو ضمير مستتر
 والصين اسم بلدة فى
 ولاية جين وماجين
 (قريبى)

٣ قول الكوفيين
 بعيدا من الصواب
 لمساعدة مصدر
 مضاف الى الفاعل
 وذكر المفعول
 متروك اى مساعدة
 (قريبى)

فان حذف شرطها جوازاً لم يغير عن صورتها وكذا ان حذف وجوباً مع
مفسر كافي ان زيداً كان متطابقاً وان حذف شرطها بلا مفسر وجب
تغير صورتها من الكسر الى الفتح ولا بد اذن من ما يكون كافة لها
عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان يحذف
فيها كان مع اسمها وخبرها او يحذف وحدها فان كان الاول وجب
في جزائها الفاء نحو اما زيد فتطلق اي ان يكن شيء موجوداً فزيد متطابق
فلا بد اذن من اقامة جزءها مقام الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازمة
بل يجوز حذفها وانباتها (قال المنصوب بلا التي لنفي الجنس) من غير
تبعية فلا يرد نحو لا غلام رجل غلاماً حسناً من انه منصوب بلا
(قوله اي لنفي صفة الجنس) اي لنفي ما جرى عليه (قوله لما عرفت) من
معنى البعدية او الدخول لا يخفى انه لا حاجة في اخراجه عن تعريف
المنصوب بلا الى هذا لانه يخرج بقوله بليها ثم انما الحاجة اليه في تعريف
اسم لا وامله قال ذلك ليصح قوله وهذا القدر كاف في حد اسمها وقيل
في اخراجه المراد الذي استدل به خبرها وعليه ما ذكرناه مع حذف مفعول
ما لم يسم فاعله واستدراك بعد دخولها (قوله وهذا القدر كاف الخ) فيه
ان المرفوع بعدها معرفة كان او نكرة لا يسمى اسمها فالتعريف غير مانع
الاهم الا ان يعنى بالدخول عليه العمل فيه (قال او مشبه به) ان قيل
ما قول في قوله تعالى ﴿ لا تريب عليكم اليوم ﴾ اي لا تقيح عليكم بفعلكم
﴿ ولا عاصم اليوم من امر الله ﴾ فان حرف الجر صلتان للمصدر واسم
الفاعل ٢ وهما لا يمتان بدون صلتها فيكونان مشبهتين بالمضاف مع انهما
مبنيان على الفتح اجيب عن الاول بان الجار الاول مع مجروره خبره واليوم
ظرف لعامله او بالعكس وعن الثاني بان قوله اليوم خبر اي لا وجود
عاصم اليوم ومن امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم يعنى لا يعصم
من امر الله لا خبر عنه كما جعل الجار في الصورة الاولى خبراً لان
حرف الجر الذي هو صلة المصدر جاز ان يجعل خبراً عن ذلك المصدر
مثبتاً كان او منقياً ولا يضر تقدير ما يتعلق به الجار والمجرور لتضمنه ضمير
المصدر واما حرف الجر الذي هو صلة لاسم الفاعل لم يجز ان يجعل خبراً

٢ وهما الخ اي المصدر
واسم الفاعل لا يمتان
بدون صلتها فيكونان
مشبهتين بالمضاف
مع انهما مبنيان
على الفتح والحال
ان المضاف والمضارع
له لم يكونا مبنيين
لان الاضافة ترجح
جانب الاسمية فيصير
الاسم بها الى ما يستحقه
في الاصل اعني
الاعراب

عن اسم الفاعل فلا تقول بك مرة على ان بك خبر عن مرة (قوله اي المسند اليه بعد دخولها) يعني ان ضمير كان راجع اليه لا الى المنصوب كما يتوهم ولا الى اسم لا المفعول ضمنا كما قيل لان ذلك اظهر (قوله والكسر في جمع المؤنث السالم) ٣ خلافا للمازني فانه يبنيه على الفتح (قوله بالتثوين) لانه وان لم يكن للتمكن لكنه مشابه له فتع من الدخول على المبني ومنهم من يبنيه على الكسر مع التثوين قياسا لاسماء نظر الى ان التثوين للمقابلة (قوله والياء) منهم من قال ان هذه الياء اعراب لان المستثنى والجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه اللذين جمعا لاسما واحدا وقد مر في باب البداء انه مضارع للمضارع (قوله لانه جواب) ولانه نص في الاستغراق والتثنية بدون من الاستغراقية لا يفيد التخصيص ألا يرى ان ما جاءني رجل لا يفيد الاستغراق ولذا جازيل رجالان او رجال بخلاف ما جاءني من رجل (قوله لان الاضافة) اي الاضافة الى الاسم الصريح ترجح جانب الاسمية فان المضاف الى الاسم الصريح لا يكون مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشر ونحوه (قال والتكرير) وكذا وجب التكرير في النكرة المتصلة بلا اذا الغيت عملها لان القرينة على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بنائوه وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتثنية عليها (قوله لكن مطلقا لا بعينه) يعني ارادة تكرر النوع لا تكرر الشخص (قوله ليكون مطابقا) انما قدر السؤال مكررا اذ لو لم يكن مكررا الكفى ثم اولا (قوله لاشتهاره) ولقوله عليه الصلاة والسلام (انضاكم على) (قوله ويقوى هذا التأويل) اعلم ان نزع اللام واجب على التأويلين سواء كانت اللام في الاسم نفسه او فيها اضيف اليه الا في عبدالله وفي عبدالرحمن وان الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرها اما النزاع في الصورة الاولى فلرعاية اللفظ واصلاحه واما في الثانية فالامر واضح ولما كان النزاع على التأويل الثاني واضحا كما يدل عليه قوله لان الظاهر ان تنوينه للتثنية بجملة مقويا للتأويل الثاني (قال وفي مثل لاحول ولا قوة) اي لاحول عن المعصية ولا قوة في الطاعة (قوله فانها بحسب التوجيه يزيد عليها) لانك اذا فتحتهما يحتمل ان يكون لافي الموضعين لنفي الجنس وان يكون في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا رفعتهما يحتمل اربعة اوجه احدها ان يكون

٣ خلافا للمازني فانه يبنيه فان المازني يبنى جمع المؤنث السالم على الفتح لا على الكسر (قريبي)
٤ نظرا الى ان التثوين للمقابلة كنون التثنية والجمع (قريبي)

لأنى الموضوعين لنفى الجنس ملغاة عن العمل وثانيها أن يكون فى الموضوعين
بمعنى ليس وثالثها أن تكون الأولى بمعنى ليس والثانية زائدة ورابعها
أن تكون الأولى للتبرئة والثانية زائدة وإذا فتحت الأول ورفعت الثانى
يحتمل أن يكون الرفع محمولا على موضع اسم للتبرئة ولا زائدة وأن
يكون بمعنى ليس ورفعه على أنه اسم وأن يكون للتبرئة ملغاة وأن رفعت
الأول وفتحت الثانى يحتمل أن يكون الأول بمعنى ليس وأن يكون للتبرئة
(قوله وخبرها محذوف) واحدا مرفوع بلا الأولى والثانية وإنما جاز
ذلك مع أنهما عاملان لأنهما بحكم المماثلة فى حكم واحد كفى أن زيدا
وعمران (قوله أى لاحول ولا قوة موجود) ٢ الاظهر موجودان
(قوله ويجوز أن يقدر لهما) خبر واحد وعند سيبويه فإن لا عاملة
عند غيره فى المتبوع والتابع وأما عند سيبويه فلا يجوز تقدير خبر واحد
لأن لا عنده مع اسمه المبنى مبتدأ والمعطوف منصوب بلا فيرفع الخبر
يعاملان مختلفين فيجب أن يقدر لكل منهما خبر (قوله فلان لازائدة)
قال الشيخ الرضى يجوز أن يجعل لا غير زائدة بل لنفى الجنس لكن
تلفيها عن العمل لجواز الغائها إذا كان اسمها نكرة غير مفصولة
بشرط التكرير بسواء النيت الأولى أو الثانية أو كليهما (قوله والثانى
معطوف) على محل الأول والقياس فى ذلك مضى الخبر كما فى أن
(قوله وضعف) المضعف الشيخ الرضى (قوله لا لكونها بمعنى
ليس) اذ لم يثبت فى كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يره والا كون اسم بعدها
مرفوعا والخبر محذوفا محمولا براح ولا مستصرخ فظنوا أنها عاملة عمل
ليس وأحق أنها للتبرئة لكنها ملغاة للضرورة (قال وإذا دخلت الهمزة)
دون الجار فانه إذا دخل يحجر نحو كنت بلا مال وغضبت من لاشئ
وربما يفتح نظرا الى لفظة لا كما يبنى مع لا الزائدة نظرا الى لفظها (قوله
أما الاستفهام) ظاهر عبارة المصنف الحصر فى الثلاثة لكن لا يخصص
فيها لجواز أن يكون بمعنى التقرير والانكار والتوخي فالأولى أن تصرف
العبارة عن الظاهر ويقال أنه خص الثلاثة بالذكر لمكان الخلاف فيها
قال السيرافى لا يكون لمجرد الاستفهام وقال سيبويه لا يجوز حمل التسامع

٢ الاظهر موجودان
وأما قال الاظهر
لأن أفراد موجود
يصح أيضا بتأويل
كل واحد
(قرئى)

على الموضوع في صورة التثنية اذ التثنية يغنيها عن الخبر فيصير اسما مفعولا
فمضى لا غلام انتهى الغلام وقال الاندلسي ما نقله الشارح قدس سره
(قوله واما قوله الارجال) يعني كان القياس الارجل بالبناء آخره يدل
على محصلة تبيث المحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن تبيث اي تبيث
تفعل كذا (قوله لمكان الاتحاد) اي لتبوت الاتحاد ذاتا والاتصال
لفظا وتوجه التثنية اليه حقيقة لانك اذا قلت لارجل ظريف اي كسا
فكانك قلت لاظريف (قال ومعرّب رفعا ونصبا) مصدران نوعيان
٦ والقول بانه منصوب بنزع الخافض ضعيف لانه سماعي الا في ان وان
(قوله ويجعل مرفوعا) قد مر أن القياس مضى الخبر (قوله لكن
ينبغي ان يكون حكمها حكم نوابع المنادى) ولا يخفى ان ذلك ٣ يقتضى
وجوب البناء في البديل اذا كان مفردا نكرة والمفهوم من كلام الشيخ
الرضي جواز البناء والتأكيد اللفظي يجب بناؤه واما المعنوي فلا يكون
في المنكر وعطف البيان حكمه حكم البديل عند الشيخ رضي (قوله
واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة) وذلك الاسم المتني والجمع
المذكر السالم والاسماء الستة الاذو فانه لا يقطع هذا عند المصنف واما عند
الشيخ رضي فالاولان والاب والاخ (قوله واجراء احكام المضاف عليه)
انما زاد ذلك لئلا يتوهم انه منصوب بالمشابهة بالمضاف اذ لو كان
كذلك لنون لا اباله كايون لاحسن وجهه ولم يحذف النون في لاغلامي
(قوله اي لمشاركة اسم لاحين يضاف) يعني ان صورة هذا التركيب
صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار الاضافة بوجود اللام مشارك
للمضاف المقدر فيه اللام هذا هو المعنى الاول واما المعنى الثاني فلا يعتبر
فيه انه في صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار مشارك له (قوله
وهو الاختصاص) جعل الاختصاص اصل معنى الاضافة لان غيره
من التعريف او المعاني الاخر قد يلحق به (قوله لفساد المعنى) قال
المصنف ولانه لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير وفيه ان الصورة غيرت
لئلا يلزم ذلك قالوا الحامل على هذا التغير قصد النصب من غير تكرير
لاتخفيفا وذا لا ييسر مع المعرفة (قوله ولا يحذف الاعم وجود الخبر)

٦ والقول بانه
القائل به الفاضل
الهندي فانه جواز
النصب بنزع
الخافض ايضا
(قريبي)
٣ يقتضى وجوب
البناء اي لان تابع
المنادى المبني اذا كان
بدلا يكون حكمه
حكم المنادى المستقل
فيجب بناؤه كما علم
في باب المنادى فاذا
كان حكم سائر نوابع
اسم لاحكم نوابع
المنادى المبني يجب
بناءه تابع اسم لا المبني
اذا كان بدلا لكونه
في حكم المستقل
(قريبي)

كما لا يحذف الخبر الامع وجود الاسم والعلة واحدة (قال خبر ما ولا)
وقد يلحق لالتاء كما في ربت ونمت لتأنيث الكلمة او المبالغة ولا يدخل
حيث ان الاعلى حين مضافا الى نكرة وهو الغالب او على ايان وهنا
مستعارا للزمان نحو ولات حين مناص والغالب في حين النصب
بان يكون الاسم محذوفا والتقدير لات الحين حين مناص وقد يرفع
بان يكون الخبر محذوفا والتقدير لات حين مناص موجودا ولا يستعمل
الا محذوفا احد جزئي الجملة (قوله المشبهتين في النفي) الى آخره قال
الشيخ الرضى ان ما وليس لنى الحال عند النجاة والحق انهما لمطلق
النفي (قوله اى خبرية) يعنى ان الضمير راجع الى الخبرية المستفادة
من خبر ما ولا قال الشيخ الرضى لا ينقل عن احد رفع اسم لا ونصب
خبرها (قوله واما بنو نعيم حيث لا يذهبون) الى آخره وذلك لان قياس
العوامل ان تختص بالقييل الذى تعمل فيه من الاسم والفعل لتكون
متمكنة بنيتها في مركزها ٢ وما مشتركة بين الاسم والفعل (قوله نافية
مؤكد) والا فالتنى على النفي يفيد الانبيات وفيه ان هذا بخلاف ما قالوا
من انه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقى المعنى الا فصولا بينهما (قال
او انتقض النفي بالا) نقل عن يونس انه يجوز الاعمال مع الانتقاض بالا وانشد
٣ في ذلك * وما الدهر الا منجنونا باهله * وما طالب الحاجات الا معذبا *
واجيب عنه بان المضاف محذوف من الاول اى دوران منجنون وهو
مصدر فعل محذوف وان معذبا مصدر كقوله تعالى ﴿ ومن قسام ﴾
كل ممزق ﴿ فهما مثل قولك مازيد الاسيرا ﴾ (قال او تقدم الخبر) او تقدم
ماليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز مازيدا عمر وضاربا بخلاف
ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى ﴿ فما منكم من احد عنه حاجزين ﴾ (قوله
اى على خبر ما) منصوبا كان او مجرورا بالباء الزائدة (قوله حكم
المعطوف الرفع) حالا على المحل قال الشيخ عبد القاهر هو خبر مبتدأ
محذوف اى بل هو مسافر ولكن هو قاعد وقيل عطف على سبيل
التوهم اذ كثيرا ما يقع خبر مامرفوتا عند انزالها عن العمل (قوله
يعنى الجر) بيان للواقع فلا يتوهم الدور (قوله لفظا او تقديرا) لم يقل

٢ وما مشترك بين
الاسم والفعل اى
غير مختصة بالاسم
او بالفعل

(قريعى)
٣ في ذلك اى فى
تجويز اعمال مامع
الانتقاض بالاسم
وهو * وما الدهر الا
منجنونا باهله * وما
طالب الحاجات الا
معذبا * وهذا البيت
من البحر الطويل
ومن الضرب الثانى
ومقبوض العروض
والضرب المنجنون
بفتح الميم والجمع
الدولاب التى يستقى
عليها والاستشهاد
على ان ما عمل فيه مع
الانتقاض بالاحيث
نصب منجنونا ومعه
(قريعى)

٢ او محلا لان المصنف ذا كر اقسام المعرب (قوله بل بحيث كونه مضافا اليه)
 كما مر في بيان اقسام الاعراب وانما لم يقل بدل قوله على علم المضاف
 اليه على علم الاضافة لانه قصد أن يأخذ لاحق كلامه اعني قوله
 والمضاف اليه كل اسم الى آخره حجر سابقه مع ان المراد متبين (قوله
 لكن المشتمل على علامته اعم منه) جواز أن يتحقق علامة الشيء بدون
 ذلك الشيء (قال والمضاف اليه) اتى الظاهر موضع الضمير للتخصيص
 على المراد ولا احتمال انه اراد بالمضاف اليه هنا غير المضاف اليه المذكور
 اولاً بان يكون اعم من المضاف اليه حقيقة ومما يشبهه نحو كفى بالله بخلاف
 المضاف اليه المذكور هنا فانه يختص بالمضاف اليه حقيقة (قوله
 اى ماقوفا كان) اشار به الى ان قوله لفظا خبر لكان المقدر وجاز تقدير
 كان قياسا فيما كثر وقوعه ولاخفا في كثرة وقوع اللفظ والتقدير
 في تراكيهم وجاز أن يكون حالا من حرف جر لاختصاصه بالاضافة
 والعامل مافى الواسطة من معنى التوسط والتوسل وفيه ان المصدر
 لا يقع حالا الاسماعا واجاز المبرد قياسا اذا كان المصدر من اقسام
 مدلول العامل نحو انا سرعة وبطوا والقول بان اللفظي والتقديرى
 من اقسام التوسط لا يخلو عن محمل (قوله وهو الجر) بيان للواقع لا
 ان الاثر ملحوظ بهذا العنوان حتى يتجه ما قبل من ان تعريف الجرورات
 يصير دوريا لان الخفا في الجرور باعتبار الجر فلو اخذ في تعريفه ما يتوقف
 على الجر لزم الدور (قوله اى منسلخا عنه) ٣ يعنى ان التجريد بمعنى
 الانسلاخ فلا حاجة الى القول بالقلب وان المعنى على تجريد الاسم
 عن التنوين (قال تنوينه او مقام مقامه) اعترض عليه بان الحسن
 الوجه لم يجرد تنوينه ولا مقام مقامه للاضافة واجيب عنه بان اصله
 الحسن وجهه على ان وجهه فاعل للحسن وفاعل الشيء بمنزلة جزئه
 والضمير الذى اضيف اليه الفاعل قائم مقام تنوينه خذ الفاعل مقام
 التنوين من فاعل الشيء بمنزلة حذفه من ذلك الشيء لم يرد بقوله من
 نونى التنوين والجمع الحصر واما الضارب الرجل فيحمل على الحسن
 الوجه قال الشيخ الرضى ماصح فيه التنوين والتون يقدر فيه انه لو كان

٣ لم يقل او محلا الخ
 لان الاعراب المحلى
 لا يكون الا فى المبنى
 (قريبي)

٣ يعنى اريد
 بالتجريد الانسلاخ
 الذى هو لازم معناه
 لان التجريد لا يستند
 الى الطارى اعنى
 التنوين بخلاف
 الانسلاخ فانه يستند
 اليه مثلا يقال انسلاخ
 توب فلان ولا يقال
 جرد توب فلان
 بل يقال جرد فلان
 عن توب ولهذا جرد
 المجرد فى مجردا
 تنوينه عن معنى
 التجريد وارىده
 معنى الانسلاخ
 (قريبي)

فيه تنوين او نون لحذف كما في كم رجل وحواج بيت الله والضارب
الرجل لا يقال فعلی هذا يلزم جواز الغلام زيد بصحة ذلك التقدير
لانا نقول لا يلزم من تحقق شرط الشيء تحقق ذلك الشيء لجواز
ان يكون مشروطا بشرط آخر وهو ههنا تجريد الاضافة المعنوية
عن التعريف **(قوله حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر)** اذ لا
معنى لاعتبار حرف في حسن الوجه لانه هو هو ولا في ضارب زيد
لانه متعدد بنفسه ففي عامل هذا المضاف اليه اشكال اذ ليس هنا
حرف جر حتى يعمل فيه ولما لم يكن حرف الجر لم يعمل المضاف ولا
الاضافة عمل حرف الجر لانهما اذا عملا كان ذلك بناية حرف الجر
قال الشيخ الرضى يجوز أن يقال عمل المضاف الجر لمشابهة المضاف الحقيقي
بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة **(قوله لانها تفيد معنى)**
اراد به ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص واراد بالمعنى المذكور
في المدعى ما يقابل اللفظ **(قوله علامتها)** انما قدرها اذ لا يصح حمل
قوله ان يكون الى آخره على الاضافة المعنوية لان حقيقتها نسبة شيء
الى شيء بواسطة حرف الجر تقديرا مع ابرائها معنى ومن الين امتناع
الحمل وانما يقل فعلا المعنوية ان يكون الخ لان الكلام مسوق للاضافة
المعنوية لا لعلامتها **(قوله كاسم الفاعل الخ)** والمنسوب **(قوله واما**
مساو) كأن المراد بالمساواة المساواة الشاملة للمرادفة والمساواة **(قوله**
او اعم مطلقا كاحد اليوم) فان الاحد هو يوم الاحد **(قوله ولا يصح**
اظهار اللام فيه) اذ لم يستعمل يوم الاحد وكذا الحال في الباقيتين وفي
مسجد الجامع وطور سيناء والاسماع اللازمة للاضافة مثل عند وذو ولدى
ولما لم يستعمل مقطوعة فاذا قطعت اوجب تنافرا لانه غير مانوس **(قوله**
ولا يحتاج فيه الى التكاليف) قيل في تصحيح اضافة كل الى رجل ان كلا
لاحاطة جزئيات كل اضيف هو اليه وضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام
لكن يمنع اظهار اللام الابد التاويل بالجزئيات او الافراد مثلا ولا يلزم فك
كل عن الاضافة وذا لا يجوز وفيه بحث لان كلا للاحاطة والجزئي والفرد
ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر في الميزان وتصحيح اضافة الجزئي

الى الكلى مما لا يجدى نفعا في تصحيح اضافة كل الى الجزئي او الفرد
(قوله فان معنى ضرب اليوم الخ) يعني ان هذه الاضافة بادنى ملايسة ويكفي
في الاضافة بمعنى اللام ادنى ملايسة نحو ٢ كوكب الخرقاء لسهيل اى كوكب له
اختصاص بالمرأة الخرقاء بملايسة انها تشرع في التهيء لاسباب الشتاء عند
طلوعها لاقبله كما هو شأن النساء المدبرة المهمة للامور في احيائها (قوله
واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة) وايضا لما كثر لزوم ارتكاب مجاز كثير
وذلك لان الاضافة بادنى ملايسة مجاز (قوله كما لا يخفى) الا يرى
ان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا يستلزم معهودية الفعل وتعريفه
(قوله قلنا لا يضر ذلك الخ) قال الشيخ الرضى ان وضع هذه الاضافة
ليفيد أن الواحد مما دل عليه المضاف خصوصية مع المضاف اليه ليست
للباقى معه فاذا قلت غلام زيد ولزيد غلمان قلنا ان تشييره الى غلام
من بين غلمانه له مزيد خصوصية لزيد اما بكونه اعظم غلمانه واشتهر
بكونه غلامه او بكونه معهودا بينك وبين مخاطبك وبالجملة بحيث يرجع
عند اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان هذا اصل وضعها ثم قد يقال
غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل
الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين هذا حاصل كلامه
ولا يخفى انه مخالف لما هو المذكور مما ذكر في كتب البلاغة وهو أن
اللام مشترك بين معهودية الفرد ومعلومية الجنس او موضوع للمعلومية سواء
كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس وان المعروف بلام الجنس يكون تارة
لارادة نقي الجنس وهو الاصل وتارة لارادة تمام افراده او لبعض غير معين
وذلك بحسب القرائن ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللام بلا فرق واما
كلام الشارح قدس سره فيجوز أن يصرف الى هذه بادنى عناية (قوله
وليس يجزى هذا الحكم في نحو غير ومثل) انما قال في نحو ليشمل ما هو
بمعناها كشبهك وشبيهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك وانما
لم يستثن لعدم الاعتداد بها لقلتها ويجوز أن يقال انه اختار قول
ابن سبيد فانه ذهب الى ان اضافتها لفظية لانها بمعنى اسم الفاعل
فان المتل بمعنى المماثل والغير بمعنى المفاير واطافة اسم الفاعل
اذا لم يكن للماضى لفظية سواء كان للحال او الاستقبال او غير ذلك وايضا

لسهيل قال الشاعر
اذا كوكب الخرقاء
لاقى سحرة سهيل
اذا عت غزلها لا
في القرائب هذا البيت
من البحر الطويل
عروضه وضربه
مقبوضان وسائر
الاجزاء سالم وذكر
الفاضل الرومى
وكانت هذه الخرقاء
تضيع وقتها لحلول
الصيف فاذا طلع
سهيل وهو كوكب
يقرب القطب الجنوبي
التي تطلع عند انتهى
السحرة بالضم
السحر وسهيل
مرفوع على انه بدل
من كوكب او عطف
بيان له والقرايب جمع
قريبة وهي عند ابتداء
البرد تنبهت للجم
الشتاء وقرقت قطعها
الذى يصير غزلا فيا
يؤول اليه في قرايبها
استعدادا له يعنى
اقاربها ومشاركها

ليس يجري هذا الحكم في نحو حسبك وشرعت وكيفك ونهيك لان معنى
حسبك زيد يكفيك زيد وكذا اخواته قال الشيخ الرضى بعض العرب
يجعل واحدا مضافا وعبد بطنه نكرتين وليس العلة في تنكيرها ما قال بعضهم
ان واحدا مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضمير
لكان كتعرف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف
الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد
امه قالها عائذ الى رجل وسيجيء ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة
نكرة فان كان ذلك صاحب المقدم معرفة تعرف المضاف وكذا
ان كان نكرة مختصة بشئ وكذا ينبغي ان يكون قولك صدر
بلدته ورئيس قبيلته ونادرة دهره ونحو ذلك انتهى وبه هذا التحقيق
اندفع الدور الذي يتوهم في امثال هذه التراكيب (قوله لتوغلها
في الابهام) لان مماثلة زيد في صفة لا تختص ذاتا وكذا مغايرته فانه يشمل
كل ما في الوجود الاذاته (قوله الان يكون للمضاف اليه ضد واحد)
هكذا قال ابن السرى وقدح ابن السراج في قوله تعالى ﴿ ونعمل صالحا ﴾
غير الذي كنا نعمل به فان عملهم كان فسادا وضده الصلاح فيجب
ان يكون غير معرفة لا يصح توصيف صالحا بها واجاب عنه الشيخ الرضى
بانه بدل لاصفة ولئن سلم انه صفة فمحمول على غالب حاله من عدم التعريف
ويمكن ان يجاب ايضا بان تعريفه موقوف على القصد كما اشار اليه قدس سره
بقوله اذا قصد (قوله نكر بان يجعل) كذا قال الشيخ الرضى اراد به
مثلا فان تنكير العلم قد يكون بارادة اشهر اوصافه او اراد ما هو الغالب
في التنكير او اراد ان تنكير العلم اذا اضيف لا يكون الا كذلك قال الشيخ
الرضى وعندى انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع
التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو
متصف به معنى نحو زيد الشجاعة فانه يجوز وان لم يكن في الدنيا
الا زيد واحد (قوله لكان طالبا الادنى) ٢ وهو مستنكر في بادى
النظر (قوله لكان تحصيل الحاصل) يعنى ان المقصود من الاضافة الى
المعرفة حصول اصل التعريف وقد حصل للمعرفة فلو اضيفت

٢ وهو اى طلب
الادنى مستنكر في
بادى النظر وان كان
جيذا في الحقيقة اذا
كان ذلك الادنى
شريفا معنى
(قرئى)

الى المعرفة لكان تحصيلها لما هو الحاصل فيها يعنى اصل التعريف (قوله
 وبين جعلها علما) فيه ان المعرفة في الامثلة المذكورة هي الاسم
 لا المركب والعلم هو المركب فلم يكن العلم معرفة (قوله بل فيها ذوال
 تعريف الخ) حاصله ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا ازلت مقتضى الوضع
 الاول بخلاف الاضافة فانها لما لم تكن وضعا ثانيا لم تزل مقتضى الوضع
 الاول فلو اضيفت المعرفة الى المعرفة لادت الى اجتماع التعريفين في الارادة
 (قوله من ترك اللام) فقط (قوله قال ذو الرمة ثلاث الاتاني) الى
 آخره نقل قدس سره في الحاشية البيتين وها * ايامترلى سامى سلام عليكما *
 هل الاذن الاتاني مضمين رواجع * وهل يرجع التسليم او يكشف العمى *
 ثلث الاتاني والديار البلاقع * وقال في هل يرجع اى يرد جواب السلام
 وفي او يكشف العمى عن المستجير الذى هو فى عمى عن حال سامى وفي ثلث
 الاتاني جمع تفية وهي واحد من الاحجار الثلاثة التى ينصب القدر عليها
 والبلاقع جمع بلقع بمعنى الخالى (قال صفة مضافة الى معمولها)
 قال الشيخ الرضى ما حاصله ان الصفة المشبهة جائزة العمل ابدا فيها هو
 فاعلمها و اضافتها اليه لفظية وان اسمى الفاعل والمفعول يعملان
 فى المرفوع والظرف والمصدر سواء كانا بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال
 او الاستمرار و يضافان الى مرفوع هو سبب نحو زيد ضامر بطنه ومؤدب
 خدامه لا الى مرفوع لم يكن سببا نحو صررت برجل قائم فى داره عمرو
 ومضروب على بابه بكر ويعملان فى غير ما ذكر من المفعول به وغيره
 اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار و اضافتهما الى المفعول به
 والمفعول فيه لفظية على الاولين وعلى الثالث يحنهما والمعنوية
 وقد ياول بعض الاسماء باسم الفاعل والمفعول المستمر فتصير الاضافة
 لفظية كما ياول القيد بالمقيد والغبر بكسر الغين اوضمها وسكون الباء
 الموحدة بالغابر (قوله نحو سارع البلد) ونحو الحمد لله فاطر السموات
 والارض * فانه نعتى الماضى حقيقة ونحو مالك يوم الدين اذا جعل بمنزلة
 الماضى لتحقق وقوعه او اعتبر معنى اللام كفاى صاحب المال فلم يعتبر ان
 يوم الدين ظرف او مفعول به انما كما اعتبر بعضهم وتكون الاضافة

٢ نحو فاطر السموات
 والارض مبدعهما
 من القطر بمعنى الشق
 كأنه شق العدم
 باخراجهما منه
 والاضافة محضة لا
 بمعنى الماضى كذا فى
 القاضى (قريشى)

بهذا الاعتبار لفظية (قال ولا تفيد الانحقيق في اللفظ) اى الاخفة في اللفظ صرح
بقوله في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية او للتصريح بالمقابلة او للاحتراز عن خفة
في المعنى كما اشار اليه قدس سره (قوله واضيف القائم اليه) بعد جعله مشبها
بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها اذا لرافع من الصفات نعم
المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا في الاضافة اللفظية مثل
ماروعى في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية
فرع المعنوية (قوله والمراد ان المشار اليه بهم) الى آخره ٢ لا يخفى
ان المجموع المركب من الاشياء يجوز ان يكون مستلزما لا مرسا ولم يكن لكل
واحد من تلك الاشياء مدخل في ذلك الاستلزام لكن هذه العبارة
وامثالها انما تقال لبناء لاحق على سابق واستدلال باللاحق على السابق
ولا يخفى ان ذلك منتف بالقياس الى انتفاء التخصيص فيجب ان يجعل
قوله ومن ثم اشارة الى التخفيف وانتفاء التعريف او يرتكب مجاز
كما يقال فلان قتيلا تلك القبيلة مع انه ليس الاقتيل بعضهم (قوله وعلى
هذا كان الانسب) الى آخره لان اصله مذكور صريحا بخلاف اصل
الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا (قال خلافا للفراء) اى يخالف
هذا القول خلافا للفراء (قوله واجاب المصنف) واجاب بعضهم بان
الاضافة ضائعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام عدم
بقائها والرجوع الى النصب الذي هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله
(قوله ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة) ٣ لان اثبات المطلوب يتوقف
على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب (قوله اللهم
الا ان يقال) لا يخفى بعده لان المتبادر ضعف في التركيب لافى الاستدلال
(قوله اذ لا نص فيه على الجر) فيه شئ لان رواية الجر مشهورة وهى
كافية في الاستدلال (قوله يستوى فيه الجمع والواحد) اى هو مشترك
بينهما كالفلك (قوله وفيه وجهان آخران) الى آخره اما الرفع فقييح
خلو الصفة عن الضمير واما النصب ففيه تمحل حيث جعل الفاعل مشبها
بالمفعول فنصب (قوله يعنى سيويه واتباعه) تبع فيه جماعة من الشارحين
حيث فسروا كلام المصنف هكذا بناء على ما نقل عن سيويه من جواز

٢ لا يخفى ان المجموع
المركب الخ اعني افادة
التخفيف وانتفاء
التعريف التخصيص
(قريبى)
٣ لان اثبات المطلوب
الخ وهو امتناع
تركيب الضارب زيد
يتوقف على ابطال
دليل الخصم والخصم
هو الفراء ودليله قول
الاعشى * الواهب
المائة الهجان عبدها
روجه التوقف بين
وقوله را بطلا ابطال
دليل الخصم يتوقف
على اثبات المطلوب
ووجه التوقف ايضا
ظاهرا فتوقف الشئ
على ما يتوقف عليه
فلزم الدور الذي
يشمل عليه المصادرة
وهو باطل
(قريبى)

الجر في الضاربك لكن المشهور من مذهبه انه لا يجوز فيه الا النصب
قياسا على المظهر ولذا لم يستند الشيخ الرضى الى سيدييه الاماهو المشهور
من مذهبه واستند القول بالجواز الى الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله
(قال حملا ٢ اى المحمولينه) او حامليتهم له بناء على جعله مفعولا لا للفاعل
المفهوم اى جوتزوا حملا (قوله ولم يحملوا الضارب زيد الخ) بقى على
هذا التقرير دون التقرير السابق شئ وهو انه لم يحملوا الضارب زيد
على ضارب زيد كما حملوا الضاربك على ضاربك وانما قلنا دون
التقرير السابق اذ حاصله ان حذف التنوين في باب ضاربك ليس
للاضافة بل لاتصال الضمير لان التنوين واتصال الضمير مما يتنافيان
سواء كان الضمير منصوبا او مجرورا فاذا لم يكن في ذلك الباب النظر الى
الخفة لم يبالوا بانتفاء التخفيف في الضاربك لانه نظيره بخلاف باب
ضارب زيد فان التخفيف في باب من منظور فيه * ان قلت يرد على هذا
التقرير نقض القاعدة المعلومة من السابق وهى ان الاضافة اللفظية
تفيد التخفيف * قلنا لعل المصنف لم يرش بهذا القول او قال بان التنوين
قدر باتصال الضمير فان اتصال الضمير انما يتنافى التنوين لفظا ثم حذف
من التقدير بعد اعتبار الاضافة كما في حواج بيت الله * ان قلت فعلى هذا
ينبى انه لا يجوز الضاربك كما لا يجوز الضارب زيد للحمل على ضارب
زيد قلنا بين المثالين فرق وذلك لان الضاربك مشابه لضاربك
في ان حذف تنوينهما لفظا قبل الاضافة وليس الضارب زيد مشابها
لضارب زيد في ذلك (قوله وحصل التخفيف جدا) من جانب المضاف
ومن جانب المضاف اليه كما ترى (قوله ويرد على القاعدة الاولى الخ)
ذهب الكوفيون الى جواز اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس
للتخفيف مع افادة التعريف او التخصيص متمسكين بمسجد الجامع
واخوانه وجرى قطيفة وامثاله فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع
اضيف للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف اليه لان
المسجد هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسنا وان كان هو الوجه

٢ اى المحمولينه اشارة
الى ان حملا مصدر
بمعنى المفعول وقوله
او حامليتهم اشارة
الى انه مصدر بمعنى
الفاعل وكلا التوجيهين
ليوجد شرط المفعول
له فعلا لفاعل الفعل
المعلل وعلى تقدير
كون الفاعل الضاربك
ان يؤول بالمحمولية
لانه محمول لاحامل
وعلى تقدير كون
الفاعل القوم يؤول
بالحاملية لان القوم
حامل لا محمول
(قرئى)

حقيقة لكن جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستكن وقس عليه
 اخواته وان اصل جرد قطيفة قطيفة جرد قدم جرد واضيف للتخفيف
 بحذف التنوين والتخصيص وقس عليه امثاله واجاب البصريون بالتأويل
 كما اشار اليه المصنف بقوله ومسجد الجامع الخ (قوله متأول بمسجد
 الوقت الجامع) وذلك الوقت هو يوم الجمعة كأن اليوم هذا جامع للناس
 في مسجده للصلاة كإضافة سيف الشجاع (قوله ونائبهما الخ) وحاصله
 ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا
 قياس سائر الامثلة فتكون تلك الاضافة ٢ كإضافة طور سيناء وصلاة
 الوتر وبقرة الكنز بركة وجانب اليمين (قوله متأول بصلاة الساعة الاولى)
 وهي اول ساعة بعد زوال الشمس (قوله وبقرة الحبة الجمقاء) انما
 نسبوها الى الحق لانهما تثبت في مجاري السيول ومواطن الاقدام (قال
 ومثل جرد قطيفة) قال قدس سره في الحاشية جرد * خرد ريشه از كهني
 وفر سودكي * انتهى قطيفة چاريجيد صراخ * (قال اسم مماثل للمضاف اليه
 في العموم والخصوص) اراد المشابهة في شمول الاطلاق وعدمه كايث
 واسد فان ما يطلق عليه الاسد يطلق عليه الليث وبالعكس وكل ما لم يطلق
 عليه الاسد لم يطلق عليه الليث وبالعكس (قوله سواء كانا مترادفين)
 اجاز القراء اضافة احد المترادفين الى الآخر للتخفيف متمسكا بالاستعمال
 وتبعه الشيخ الرضى (قال بخلاف مثل كل الدراهم وعين النى)
 وكذا حتى زيد اى ذاته وشخصه واسم السلام عليكما اى كلمة السلام
 وافظه والمشهور أن اسما مقحم (قال فانه اى المضاف) لم يجعل
 الضمير واجما الى المضاف اليه لان قوله يختص بنبي عن حدوث الاختصاص
 وهو في المضاف دون المضاف اليه ولان الكلام مسوق لفائدة الاضافة
 (قوله سواء افادت الخ) يعنى ان الاختصاص ليس بمعنى التخصيص
 المقابل للتعريف فيصح المنالان (قوله واما اذا كان للجنس ففيها خفا)
 اعلم ان الشيء يعنى الموجود في الخارج عند جماعة ولاشبهة في ان العين
 يعنى الذات اعم منه ويعنى مساو للموجود المطلق الشامل للموجود الذهني
 والخارجي عند جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم منه لشموله على كل

٢ كإضافة طور سيناء
 فان الاضافة في هذه
 الصور من قبيل
 اضافة العام الى
 الخاص لكون المضاف
 فيها عاما والمضاف اليه
 خاصا (قريبي)

مفهوم هذا اذا اريد بالشيء نفس مفهومه مع قطع النظر عن تحققه في الذهن واما اذا اخذ من حيث انه متحقق في الذهن فهو فرد من افراد الشيء كـ مفهوم الانسان بالنسبة اليه وحينئذ يكون المعين اعم منه (قوله يحمل احدهما على المدلول الخ) من باب حمل احد اللفظين على المدلول والآخر على الدال نحو ذو وذات ومتصرفاتهما اذا اضيفت الى المقصود بالنسبة كـ قولك ذا صباح اي وقت صباح هذا الاسم وذات صباح اي مدة صباح هذا الاسم وليس منه ذا صبح لان الصبح ما يشرب في الصباح فمضى ذا صبح زمان هذا الشراب (قوله جاءني مدلول هذا اللفظ) لادال هذا المدلول ٢ لان نسبة المجيء الى الدال غير صحيح (قوله لان قصدهم بالاضافة) ولان القاب يفيد تعيين الذات الذي يفيد الاسم مع زيادة مدح او ذم فاذا ذكر او لا يعني غناء الاسم ولهذا لا يقدمون القاب على الاسم بل يؤخرون عنه فيذكرونه على سبيل الاتباع بان يكون عطف بيان او على سبيل القطع مرفوعا او منصوبا (قوله غالبا) والمغلوب لاحكامه فان من عز بـ اي من غلب سلب (قوله وهو في صرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة) وذلك لان نظرهم في احوال او آخر الكلم (قال او الملحق به) معنى اللاحق بالصحيح كون اعرابه بالحركات كالصحيح (قوله لتلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة) فيما اذا كانت في صدر الكلام (قوله او حكما) فيما اذا لم تكن في الصدر فانها لاستقلالها في حكم الابتداء بها (قال فان كان آخره الفا) يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فان كان الخ (قوله لمشاكلية التكلم) اعلم انهم لما رأوا ان الكسر يلزم قبل الياء للتاسب في الصحيح والملحق به ورأوا ان حرف المد من جنس الحركة جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلها فصيروها الى الياء ليكون كالكسر قبلها (قوله ولا تقلب الف التثنية) قيل كان الواجب على هذا ان لا يقلب واو الجمع ياء للتلباس واجيب عنه بان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لثقلها وانما جوز زهديل القلب لامر استحسان لا بوجوب القاب عند الجمع بخلاف قلب الواو في مسلمي فانه لا مريووجب

٣ لان نسبة المجيء الى الدال غير صحيح لان الدال في قولك جاءني زيد لفظ زيد فانه دال على مدلول اعني الحيوان الناطق مع التشخيص باعتبار ماصدق فالجاني هو المدلول الذاتي لا اللفظ الدال عليه (قريني)

القلب عند الجمع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اوليهما ولا يترك الامر
المطر داللازم لا لباس يعرض في بعض المواضع (قوله يوجب بقاء الضمة الخ)
لان الياء الساكنة اذا كانت قبلها ضمة قلب واوا قال الشيخ الرضى
قلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء واجب اذ لم يؤد الى اللبس اما اذا
ادى الى لبس وزن بوزن فانت مخير في ابقائها وقلبها كسرة نحولى
في جمع الوى اذ يشبه فعل بفعل (قال وفتحت الياء اى ياء المتكلم في الصور
الثالث) قد جاء الياء ساكنة مع الالف في قراءة نافع مجساي ومماي اما
لاجراء الوصل مجرى الوقف او لان الالف اكثر مدا من اخواته فهو يقوم
مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه ومع هذا فهو عند النحويين
ضعيف كذا ذكره الشيخ الرضى (قال فاخى وابى) لعله قدم الاخ على الاب
ليوافق قوله تعالى ﴿يوم يقر المرء من اخيه وامه وابيه﴾ واما تقديم الاخ
على الام في الآية فلرعاية اسلوب الترقى (قوله فالحال في اخ واب الخ)
او يقال في اضافة بعضها الى ياء المتكلم اخى وابى وعلى هذا يكون عطف
قوله واجاز المبرد وعطف قوله وتقول حمى عليه عطف فعلية على
فعلية واما على ظاهر توجبه النرح فيكون عطف فعلية على اسمية
(قوله وهى الواو) بدليل اخوان وابوان (قوله وابى مالك) بصيغة
المخاطبة قال قدس سره في الحاشية اوله «قد راحلك ذا المجاز وقدارى»
وكتب على قوله قدارى قضاء وقال ٢ ذوالحجاز اسم سوق بنى ومعنى ارى اظن
انتهى وقوله ارى بصيغة المجهول (قوله مع انه يحتمل) فلا يصح اثبات
مذهب بمجرد الاحتمال (قوله اى ابى جمع اب فاصله ايين) كاخين جمع
اخ (قال وتقول اى امرأة) الى آخره قيل انما صرح بالقول تحرز عن نسبة الحم
والهن الى نفسه ولو قال ويقال لكان اولى للتحرز عن نسبتها الى المخاطب
مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الاثنى اللهم
الا ان يحذف مضاف والشارح جعل صيغة تقول للغائبه فاندفع
الاعتراض بلا تكلف (قال قيل اخ واب وحم وهن وهم) اعلم ان لام
الاربعة الاول واو بدليل اخوان وابوان وحموان وهنوان والثلاثة الاول
مفتوح العين لجمعها على افعال كآباء وآباء واحماء لان قياس جمع فعل صحيح

٢ ذوالحجاز اسم ما
وقوله قدارى خبرها
(فري)

العين افعال كجبل على اجبال واماهن فلم يسمع فيه اهناء حتى يستدل به
على تحريك عينه ومؤنثه وهو هنة لايدل على تحريك عينه لانه يمكن
ان يكون ساكنا لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء التأنيث
لا بد من فتحها وكذا لادليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كتمرات ولام
الخامسة هاء وعينها واوبديل افواه وعينها ساكنة لانه لادليل
على الحركة والاصل السكون ولاتدل صيغة الجمع ههنا على حركة عينها
لان فعلا ساكن العين ومعتلها يجمع على افعال كخوض واحواض وانما
عوضت الميم عن العين لان لامه لما حذف نسيا عوضت الميم عن الواو
لتلا يؤدي الى بقاء الاسم المتمكن على حرف عند جريان الاعراب
عليه وتنوينه وقد جمع الشاعر بين البديل والمبدل منه قال هما نقتافى في من
فويهما وتكلف بعضهم بان الميم بدل من الهاء وهي اللام قدمت على العين
(قوله بالحركات الثلاث) التابعة للحركات الاعرابية وكانهم نظروا الى حالة
الاضافة بلا ميم ٢ اعني فوك وفاك وفيك (قال وجاء حم الخ) لم يراع في الذكر
درجات فصاحة اللغات والافالحي ان يقول كدلو وعصاويد وخب
وفيه لغة سادسة ادنى الكل وهي ان يكون كوشاء (قال وذو) اعلم
ان عينه واوولامه ياء اما الاول فلان مؤنثه ذات واسماها ذوات كنوات
بدليل ان مثاها ذواتا حذف عينها لكثرة الاستعمال واما الثاني فلان
باب الطي اغلب من باب القوة والحمل على الاغلب اولى ووزنه فلس
عند الفراء والمشهور أن وزنه فوس اذلو كان كفلس لقلب في المؤنث
واوه ياء كطية ولايدل اذوا جمع ذو على انه مفتوح العين لما مر (قوله
لانه وضع وصلة) الى آخره قال الشيخ الرضى انهم اذا ارادوا ان يصفوا
شخصا بالذهب مثلا لم يأتوا لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجأوا بذو
فاضافوه اليه فقالوا اذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة
لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد التوصل بصير الوصف
هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس من نحو الضرب
والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف بها الا انها من جنس ما يقع صفة

٢ اعني فوك الخ تفسير
لحالة الاضافة بلا ميم
يريد أن قائم مضموم
في حالة الرفع تبعاً
للضمة الاعرابية
نحو فوك ومفتوح
في حالة النصب تبعاً
للانف الاعرابية
نحو فاك ومكسورة
في حالة الجر تبعاً للياء
الاعرابية نحو فيك
(قريب)

كالضارب وايضا لو حذف المضاعف الموصوف به والمضاف اليه ضميرا
وعلم لم يحجز قيامهما مقامه (قوله كقول الشاعر انما يعرف) ونحو
اللهم صل على محمد وذويه وما وقع في كلام بعض المتأخرين واصلى
على نبيه محمد وآله وذويه ٢ فذلك اقتباس من الدعاء المأثور (قوله
وكانه خص المضر) الى آخره يعنى ان المناسب للمقام النظر الى حال
اضافته الى المضر الخاص لكن عدل عنه الى نوعه واما العدول الى جنسه
فبعيد (قوله اى ذو) وكذا متصرفاته وقد جاء بعض متصرفاته مقطوعا
على سبيل الشذوذ نحو ولكنى اريد به الذوبنا (قوله والفاعل الاسمى
يجمع على فواعل) وكذا الفاعلة الوصفية دون الفاعل الوصفى (قوله
كالكاهل) وهو اسم بحسب الاصل قال قدس سره فى الحاشية الكاهل
ما بين الكنفين انتهى واما تابع فهو اسم بحسب العارض (قوله
متى لوحظ مع سابقه) الذى هو متبوعه كان فى الرتبة الثانية منه
وان كان فى الرتبة الثالثة او الرابعة مثلا بالقياس الى غيره كالصفة الثالثة
والرابعة فقوله ثان لبيان الحال لا للتقيد ومنهم من قال ان المراد بالثاني
هو المتأخر مطلقا وفيه ارتكاب عموم مجاز وهو خلاف الاصل
وعلى القولين لا يصدق التعريف على المعطوف المقدم على المعطوف
عليه مثل عليك ورحمة الله السلام الا ان يراد السبق والتأخر
بحسب الرتبة (قوله بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب
سابقه) مع انها متغايران شخصا بحسب القصد فلا يرد التقص بقرأت
الكتاب جزأ جزأ لان اعرابهما واحد بحسب القصد وظهر فى موضعين
(قال من جهة) اى المقتضى للاعراب (قوله شخصية) فلا يرد المفعول الثانى
من باب علمت مثلا اذ جهة نصيهما متحدة نوعا لا شخصا (قوله ناس من
جهة واحدة شخصية) الى آخره وان كان لغيرها مدخل فى ذلك وهو كونه
نعتا للفاعل (قوله لان المجئ المنسوب) الى آخره لاحد أن يناقش فيه
بانه يلزم ان يكون المقتضى لاعراب زيد فى جاءنى غلام زيد هو فاعلية غلام
زيد لان المجئ المنسوب الى غلام فى قصد المتكلم منسوب اليه مع زيد

٢ فذلك اقتباس
من الدعاء المأثور
اشارة الى ان الاقتباس
من جهة الحديث
لامن جهة القرآن
وهو أن يضم الكلام
شعرا كان او نظما
شيئا من القرآن
او الحديث كقول
ابن شمعون فى وعظه
يا قوم اصبروا على
المحرمات وصابروا
على المفترضات
ورابطوا بالمراقبات
واتقوا الله فى
الخلوات ترفع لكم
الدرجات (قريبى)

لا اليه مطلقا اللهم الا ان يراد المعية في الانتساب اليه لان التعت هو
 المنعوت بحسب الذات (قوله ثم ان لفظة كل الخ) وكذا لفظة التوايع
 لان التعريف للجنس ويمكن ان يقال ان صيغة الجمع ولفظة كل مقحمتان
 زيدتا لبيان الجمع والمنع (قال النعت) قدمه على سائر التوايع لانهما كثر استعمالا
 واوفر متابعة كما سيجي (قال يدل على معنى) اى على حالة ثابتة في متبوعه
 سواء كان باعتبار نفسه او باعتبار متعاقبه فدخل فيه نحو جاء رجل حسن
 غلامه (قوله اى دلالة مطلقة) حاصله ان الدلالة على حصول المعنى
 في متبوعه لازمة لنوع هيئة غير منفكة عنه والشارحون جعلوه صفة
 لحصول المعنى في متبوعه وفسروه بكون التابع غير مقيد بزمان النسبة
 فمنهم من قال انه لاخراج الحال لانها مقيدة بزمان نسبة العامل
 الى صاحبها وفيه انها غير داخلية في التابع فلا حاجة الى قيد مخرج وحمل التابع
 على المعنى اللغوى مما لا يرضى به الطبع السليم ومنهم من قال وهو المصنف
 انه لدفع توهم ان الحال داخلية فيما قبل هذا القيد وكأن منشأ هذا التوهم
 حمل التابع على معناه اللغوى ومنهم من قال انه لاخراج التأكيدي مثل جاء
 القوم كلهم فانه يدل على معنى في المتبوع وهو الشمول لكنه مقيد بزمان
 النسبة ولا يخفى انه يبقى امر البديل مثل اعجبني زيد علمه وعطف البيان
 مثل جاء زيد صديقك والعطف مثل اعجبني زيد وعلمه واما اعتبار
 قيد الحيثية في التعريف لاخراجها وهو أن يكون مذكورا للدلالة على
 ذلك فكما يخرج تلك الامور يخرج التأكيدي فقيد الاطلاق لاخراجها
 غير ضرورى (قال وفائدته) ليس من وظيفة النحو (قال وقد يكون
 مجرد التناء الخ) وقد يكون لتعميم نحو كان ذلك في يوم من الايام وقد
 يكون للترحم نحو انا زيد الفقير وقد يكون لكشف الماهية نحو الجسم
 الطويل المريض العميق والفرق بين الصفة الكاشفة والصفة المؤكدة
 بان الاولى موضحة مفسرة والثانية مقررة والفرق بين الابتناء
 والتقرير وقيل الفرق بينهما المؤكدة تؤكد بعض مفهوم
 الموصوف كأمس الدابر ونقطة واحدة والكاشفة تكشف عن تمام
 الماهية ولم يذكرها الحاقا لها بالمؤكدة وههنا بحث وهو ان كلا من الطويل

والعريض والعميق نعت وليس كاشفا والمجموع كاشف وليس نعتا ان قلت كل من تلك الامور الثلاثة صالح لكونه كاشفا لانه مساو للجسم عند جهور الاشاعرة قلنا لا شبهة لاحد في ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع لان المجموع معروف ٢ على ان هذا الجواب لا يجري في مثل الانسان الحيوان الناطق فالظاهر في الجواب ان يقال ان المجموع نعت واحد الا ان اصرابه اجري على اجزائه كما في قرأت الكتاب جزأ جزأ والبيت سقف وجدران (قوله ولما كان غالب مواد الصفة الى آخره) حاصل كلام المصنف في شرحه قال الشيخ الرضى اعلم ان جهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيديوه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف يزيد اسدا حالا وفي الفرق نظر (قوله رده بقوله) لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح ردنا لان كونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق (قال ولا فصل بين ان يكون مشتقا او غيره) الظاهر ان يقول وغيره بالواو لان بين لا يضاف الا الى متعدد واو لاحد الامرين فلعله جعل او بمنزلة الواو وانما اتى بها دون الواو ليشير الى استقلال كل من المشتق والجامد في كونه نعتا من غير حاجة الى رد الجامد الى المشتق وذلك لان او تقع بين المتقابلين (قال اذا كان وضعه) متعلق بقوله غير مشتق والوضع هنا يعنى الوضع النوعي الشامل للوضع النوعي الذى في المجاز فلا يرد نحو مررت بسوء اربع بناء على ان اسم العدد في المعدود مجاز ونحو مررت برجل اى رجل بناء على ان اى هذه استفهامية استعيرت للكامل البالغ غاية الكمال في مدح او ذم بجامع انه مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه (قال لغرض المعنى) المراد بالمعنى الحالة التى هى الدلالة واللام للاجل والغرض مقحمة لينص على ان اللام ليست صلة للوضع (قوله فان التسمية) الى آخره ولذا يجب ان يكون له موصوف لفظا او تقديرا (قال نحو مررت برجل اى رجل) اى هذه تكون وصفا للنكرة ومضافة الى ما هو بمعناها ويقرب منه كل وجد وحق تكون تابعة للجنس معرفة كان او نكرة وتكون مضافة الى مثل متبوعها لفظا او معنى يقال انت الرجل كل الرجل اى انه مجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال وجد الرجل

٢ على ان هذا الجواب
عن سؤال يقول
ان قلت اى وقوله
لا يجري مثل الانسان
اى او الحيوان ليس
مساويا للانسان
فلا يكون كاشفا بل
الكاشف هو مجموع
الحيوان الناطق
او الناطق فقط
لكونهما مساويين
وقوله فالظاهر في
الجواب اى في جواب
الحيث ان يقال
المجموع ان حاصل
هذا الجواب منع
(فربما)

اى كان ماسواك هزل وحق الرجل اى كان من سواك باطل (قال وبهذا الرجل) يعنى به اسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة دون غيره نحو مررت بزيد الرجل قال الشيخ الرضى وذلك لان استعمال الرجل بمعنى الكامل فى الرجولية ليس وضعيا ثم قال ان قيل لم لم يجوز ان يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له سائر المبهمات كما يوصف بها اسماء الاشارة فيقال مررت بشخص رجل ويسمع اسد كما يقال بهذا الرجل قلت لتجرد الموصوف فى مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس ولو لم يقع صفات اذقولك مررت برجل يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل لان الطول يكون فى غير الرجل ولهذا يحذف الموصوف فى الاغلب اذا كان مع قرينة دالة عليه كالغبراء والخضراء فى الارض والسماء واما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا (قال وبزيد هذا) قال الشيخ الرضى اسم الاشارة يقع وصفا للعالم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما فى غير هذه المواضع فلا يقع صفة (قوله وفى المواضع الاخر التى لاتدل) اى لا يقصد بدلالته هذا المعنى (قوله لا المعرفة) ٢ الامعرف بلام لايشير بها الى واحد بعينه لان تعريفه لفظى (قوله التى هى فى حكم النكرة) لعدم الاشارة الى معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة لانها والمعرفة من اقسام الذات والاسم وفى قوله فى حكم النكرة اشارة الى توجيه قوله ان النعت يوافق المنعوت تعريفيا وتنكبيا مع ان الجملة قد تكون نعتا وليس معرفة ولا نكرة ويمكن تخصيص الحكم بالنعت المفرد او توجيهه بان الجملة فى تأويل النكرة كما قاله الشيخ الرضى من ان قام رجل ذهب ابوه فى تأويل ذاهب ابوه وابوه زيد فى تأويل كائن ابوه زيد (قوله لان الدلالة على معنى الخ) قد سوى الشيخ الرضى بين النعت المفرد والجملة والمشهور ان المفرد اصل ٣ لعل وجهه ان الجملة التى لها محل من الاعراب انما يكون فى تأويل المفرد (قريشى)

٢ الا معرف الخ استثناء من قوله لا المعرفة والمعنى لا يوصف المعرفة بالجملة الخبرية الا معرف بلام لايشير به الى واحد بعينه بل يقصده الى فرد مبهم لان تعريفه لفظى فينبذ يكون فى حكم النكرة فيوصف بالجملة الخبرية كما فى قول الشاعر على التميمى (قريشى) ٣ لعل وجهه الخ اى وجه اصاله المفرد ان وجه اصاله المفرد ان الجملة التى لها محل من الاعراب انما يكون فى تأويل المفرد (قريشى)

ذكرها حتى يصح فائدها وهي ان يعرف المخاطب الموصوف
 المبهم بما يكون معلوماله والانشائية لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب
 قبل ذكرها وكذا حكم الصلة (قوله الابتأويل بعيد) ذلك في الطولية
 المحكية بقول محذوف كقوله جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط *
 اى بمذق مقول عنده هذا القول كما يكون في الحال والمفعول الثاني
 من باب علمت مثل وجدت الناس اخبر ثقله (قوله واذا لم يكن
 فيها الضمير الرابط يكون اجنبية) اى لم يكن حالا لنفس الموصوف
 ولا للمتعاقبه ٢ وفي الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير
 كافي خبر المبتدأ (قال ويوصف بحال الموصوف) الجار والمجرور مفعول
 ما لم يسم فاعله (قال وبحال متعلقه) المتعلق اعم من ان يكون ماله
 اضافة ونسبة اليه كالأب والغلام او ماله ربط الى ماله تلك النسبة
 كقولك قام رجل ضارب اباه زيد (قوله يعنى بصفة اعتبارية) انما
 يصح الوصف بها لانها بمنزلة حالة باعتبار نفسه في حصول القائدة
 (قوله في عشرة امور) انما تبعه في تلك الاشياء اكونه اياه في المعنى
 مع عدم استقلاله لقيامه به (قال والتعريف والتكثير الخ) اجاز بعض
 الكوفيين وصف التكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهاده بقوله
 تعالى ويلا لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وكذا والجمهور على انه بدل او تمت
 مقطوع رفعا او نصبا واجاز الاخفش وصف التكرة الموصوفة بالمعرفة
 (قال والافراد والتثنية والجمع) وقد يوصف المفرد بالجمع اذا كان
 ذلك المفرد مجموعا من اجزاء كوصف النطفة بالامشاج فانها مركبة
 من اشياء كل واحد منها مشج (قوله او فعيل الى غير ذلك) كاسم
 التفضيل المستعمل بمن (قال والثاني يتبعه في الخمسة الاول) ثلثة
 منها ذكر بحالا بقوله في الاعراب ان قيل ان الوصف بحال المتعلق
 قد يعتبر فيه ضمير الموصوف نحو قام رجل حسن وجهه بالنصب
 او الجر ورح يطابق الموصوف في العشرة فانما يمكن ان يحسب عنه بان
 حينئذ من قيل وصف الشيء بحال نفسه محالا وذلك لان نصبه على
 التشبيه بالمفعول محالا والجر تابع للنصب كما مر فيلزم ان يكون الضمير

٢ وفي الملازمة وهي
 قوله واذا لم يكن
 فيها الضمير الى
 آخره مناقشة لجواز
 حصول بعض الرابط
 بغير الضمير
 (قريبي)

فاعلا تمحلا (قوله لانه بمنزلة يعمدون غلمانا) لكن ضعف قاعدون غلمانا
 اقل من ضعف يعمدون غلمانا لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب
 بخلاف الالف والواو في الصفة فانهما علامتان قطعاً (قوله وحمل عليهما
 ضمير الغائب) ٢ اجاز الكسائي وصفه لقوله تعالى ﴿لا اله الا هو العزيز الحكيم﴾
 والجمهور يحملون مثله على البدل (قوله لانه ليس في المضمير معنى الوصفية)
 بحسب الاستعمال وان دل على معنى التكلم والخطاب والقبية وفيه ان الضمير
 الراجع الى اسم الفاعل او المفعول دال على معنى الوصفية كرجعه ويمكن
 ان يدفع بان ذلك المعنى اذا كان في قالب الضمير لا يقصد به التوسيف والاولى
 ان يقال في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير
 اعرف المعارف فلا يصح الوصف به فقوله والموصوف اخص او مساو اشارة الى هذا
 التعليل ولهذا قرنه به او اكتفى به فوق الدليل موقع المدلول كما في نسخة الشيخ
 الرضى (قوله اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصا) ومنهم من حمل
 الاخص والمساوى على ما هو مصطلح المتعلقين عليه وهو الاخص والمساوى
 بحسب الصدق وذلك باطل اما او لا فلان الموصوف معرفة كان او نكرة
 قد يكون اعم نحو الحيوان الناطق او حيوان ناطق والحمل على الخصوص
 والمساواة بعد التوسيف مما لا فائدة فيه واما ثانيا فلانه لا يصح بناء (قوله
 ومن ثمة لم يوصف ذو اللام) الى آخره على ذلك الا ان يعتبر استخدام
 بان يكون ثمة اشارة الى الاخص والمساوى بحسب اصطلاح النحويين
 ان قيل لا بد في الاستخدام من الضمير كما يدل عليه تعريفه «اجيب بان اسم
 الاشارة في حكم الضمير او في قوته فان قوله ومن ثمة في قوة قولك من اجله
 (قوله لانه المقصود) ولا يجوز أن يكون المقصود الاصلى منحطاً في الرتبة
 عما ليس مقصودا (قوله ان اعرفها المضمرات الخ) قال الشيخ الرضى كون
 المتكلم والمخاطب اعرف ظاهراً واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره
 جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول
 العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم
 الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما تعيينه بالاشارة الحسية
 وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسما

٣ اجاز الخ اى اجاز
 الكسائي وصف
 الضمير الغائب
 متمسكا بقوله تعالى
 لا اله الا هو العزيز
 الحكيم وقال العزيز
 صفة لضمير هو وحمل
 الجمهور مثله على
 البدل من لفظ هو
 (قريبي)

الاشارة موصوفا في كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه
لشدة احتاجه اليه وانما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام
لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا ومدلول
المعرف باللام يعرف بالقلب دون العين والموصول كذا اللام
واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه
سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيويه واما عند المبرد فتعريفه
انقص ولذا يوصف المضاف الى المضر ولا يوصف المضر (قال الاعمش
اي ذى اللام الاخر او الموصوف) فسرء بالمعائلة في التعريف حتى
لا ينتقض بقوله تعالى ﴿ قل ان الموت الذي تفرون منه ﴾ ولا يخفى
ان ذات المنسل لو لم تعين ليس فيه كثير فائدة فلذا عينه بقوله اي ذى
اللام الخ فكأنه جعل الاضافة عهدية واشارة الى ماهو المعروف عند
جمهور النحاة لا يقال يبقى فيه امر وهو أن الموصول الواقع صفة
ما في اوله اللام نحو الذي واخواته دون ما ومن واي الموصولة لانا نقول
جاز أن يكون المحصور فيه اعم من المحصور نعم يبقى استدراك قوله
او بالمضاف الى مثله الا عند من يجعل المضاف ادنى من المضاف اليه
والشارحون فسروه بذي اللام وحينئذ ينتقض بالآية المذكورة
٢ واجيب عنه تارة بان المراد ماهو ذو اللام صورة وتارة بان الموصول
مع صلته في قوة المعرف باللام فان قولك الذي ضرب في قوة الضارب
وفيه تأمل (قوله او انقص منه) ينبغي ان يدعى ان الانقص لا يخط
الى درجة ماهو دون المضاف اليه حتى يثبت المدعى (قوله ان المشار
اليه انسان) بدليل الاشارة والمرور (قوله بل رجل) بقريضة تذكير
اسم الاشارة والصفة (قال العطف) هو في اللغة الامالة لقب هذا
القسم من التوابع به لامالة حرف العطف ما بعده الى ما قبله وسمى ايضا
بعطف النسق لانه يكون مع متبوعه على نسق واحد لان كلامتهما
مقصود بالنسبة (قوله اي قصد نسبه) الى آخره في صدقه على مثل
البيت سقف وجدران خفا (قوله بالنسبة الواقعة في الكلام) اي
في الكلام الذي فيه متبوعه لئلا ينتقض بجاء زيد اخوك لا غير

٢ واجيب عنه الخ اي
عن الانتقاض بالآية
المذكورة تارة بان
المراد من ذى اللام
ماهو ذو اللام صورة
فتدخل الآية
المذكورة فيه لانها
ذو اللام صورة
وتارة بان الموصول
مع صلته في قوة
المعرف باللام فان
قولك الذي ضرب
في قوة الضارب
(قريبي)

٢ بجاء زيد اخوك لا
غير او جاء زيد وعمر
هذا المجموع مثال
واحد للانتقاض
المذكور فلم يكن
المراد بالكلام
ما ذكره المحنسى
لانتقاض تعريف
العطف معنا بالمثال
المذكور ولا يخفى على
اللفظ انه ينتقض
تعريف البديل جما
بهذا المثال المذكور
فلا بد فيه من اعتبار
قيد ايضا لاخراج
مثل ذلك المثال ولم
يتعرض هناك لهذا
الانتقاض ولا دفعه
الشارح ولا هذا
المحنسى ولا غيره هذا
مما لاح في البال والله
تعالى اعلم بحقيقة الحال
(فرمى)

او ٣ جاء زيد وعمر وقان اخوك وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه وهو زيد
لكن لا في الكلام الذي فيه زيد (قوله لانها غير مقصودة) بل المقصود
متبوعاتها وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضيح
بعطف البيان المتبوع بذكر اسمها وتبين بالتأكيـد أن المنسوب
اليه بحسب الظاهر هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غير اى لم يقع غلط
ولا مجاز في النسبة او ان المذكور بلفظ العموم باق على عمومته ولا شك
انك اذا بينت شيئا بشئ فالمقصود هو المبين والبيان فرعه (قوله واجيب
بان المراد الخ) فيه ان بدل الفاظ ثلثة اقسام احدها انك غلطت
بالبديل منه بحسب الواقع لسبق اللسان وتانيها انك توهم انك غلطت به مثل
هند نجم بدر شمس وتالثها انك نسيت البديل فذكرت البديل منه
من غير سبق اللسان ثم تداركته ولا شبهة في ان البديل منه في تلك
الاقسام ليس توطئة فيدخل بدل الغلط في حـد العطف لو لم يكن
قوله يتوسط داخلا فيه وقد يجاب ايضا بان المراد بكون المعطوف
والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة ان يكونا مقصودين باصل النسبة المدركة
على نهج واحد من انحاء الادراك اعني به الحكم والتردد وغير ذلك سواء بقى
القصد اولا فباستبار اصل النسبة دخل المعطوف بلا ولكن لا اشتراك
المعطوفين بهما مع سابقتهما في اصل النسبة وان اختلفا ايجابا وسلبا وباعتبار كونها
على نهج من الادراك دخل فيه المعطوف باو واما وان لان النسبة في كل من
المعطوف عليه والمعطوف بها على نهج واحد وهو التردد ولم يدم اشتراط بقاء
القصد دخل فيه المعطوف ببل لان المتبوع قصد ابتداء ثم بداله فاعرض عنه
ببل وقصد التابع (قوله ولما تم الحد بما ذكره الخ) يحتمل معنيين احدهما
ان قوله يتوسط حكم خارج عن التعريف واخر المثال عنه اعنى قوله مثل
قام زيد وعمر وانه يوجب زيادة توضيح فكأنه من تمام التعريف اولانه
قصد تمثيل الحكم ايضا وتانيهما انه داخل في التعريف كما يتساق الى
الفهم ويؤيده تأخير المثال لكن ليس له دخل في المنع والجمع كما مر اظير
ذلك في تعريف الاغراب (قوله يتوسط بينه) الاظهر يقع فكان فيه

نجر يد (قال واذا عطف) اي اذا اريد العطف (قال اكد) لا يعاد الرفع
 كما يعاد الخافض ٢ لان التأكيده اخف من الاعادة (قوله) لانه قد طال الكلام
 وطول الكلام قد بغنى عما هو الواجب نحو قولك حضر القاضي امرأة والحافظوا
 عورة بالنصب (قوله) واعلم ان مذهب البصريين (اشارة الى انه خالف
 القليلين لانه اوجب التأكيده حيث قال اكد ان قلت يجوز ان يريد به الوجوب
 الاستحسانى قلت يأتى ذلك ما ذكره في بحث المفعول معه من انه اذا لم يحجز العطف
 تعين النصب مثل جئت وزيدا (قوله) حرفا كان او اسما) قال الشيخ الرضى
 لا يعاد العامل الاسمى الا اذا لم يشك انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض كين
 فانه لا يتصور الاين اثنين فان التيس نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد
 غلاما واحدا لم يحجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود (قوله) بدليل قواهم
 بينى وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد) فلا يتصور عطف المضاف وفي نحو
 مررت بك وبزيد ان امكن ان يكون للباء الثانى معنى اذ يمكن استيناف
 معنى الجار والمجرور ويكون بسبب الاستيناف له معنى لكن لما كان اجنابا
 كاجتناب بين كان الظاهر ان يكون حكمه حكم بين (قوله) كافي الحرف)
 يعنى انه ليس باقل من الحروف الزائدة (قوله) مستدلين بالاشعار) وبقوله
 تعالى ﴿ تساءلون به والارحام ﴾ بالجر في قراءة حمزة واجيب عنه بوجوه
 احدها تقدير الباء وفيه ان حرف الجر المقدر لا يعمل في الاخبار الا فى
 نحو الله لافعلن وتائبها انه معطوف على مقدر والتقدير وبالاويين والارحام
 وتائبها بان الواو للقسم وفيه انه قسم السؤال لان ما قبله ﴿ واتقوا الله الذى
 تساءلون به ﴾ وقسم السؤال لا يكون الامع الباء ولما كان القسم انما يكون
 لتأكيده ما هو المقصود فى الكلام لم يصح صرف القسم الى قوله تعالى
 ﴿ تساءلون ﴾ لان المقصود الامر بالاتقاء وابعها ان حمزة كوفي والكوفيون
 اجازوا ترك اعادة الجار وفيه ان هذا انما يصح اذا لم تكن القراآت السبع
 متواترة (قوله) وقوى) الظاهر ولى وقوى (قوله) كالأعراب)
 فى كونه من الاحوال المعارضة له فى نفسه تأمل لان للعامل دخلا فيه لم
 قابلية الأعراب كذلك (قوله) لقصد عدم التعيين) بناء على ان الاضافة
 للعهد الذهني (قوله) او محمول الى آخره) اعلم انهم جعلوا الحمل على

٢ لان التأكيده
 اخف من الاعادة
 ولا يمكن ذلك فى
 العطف على الضمير
 المجرور كما ستعرف
 وايضا الاعادة اذا
 كان الخافض حرفا
 اخف من التأكيده
 فحمل على ما اذا
 كان الخافض اسما
 (قريعى)

نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا آخر واعترض عليه بان الضمير
انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع كضمير ربه رجلا ويمكن ان يحجب عنه بان
ذلك مبنى على ما ذهب اليه الشيخ الرضى من ان الضمائر الراجعة الى التكررات
اذا لم تكن تلك التكررات مختصة بحكم وصفة كانت تكررات (قوله اذ لو نصب
او خفض الى آخره) ولا يجوز أن يكون معطوفا على قائما وعمر و معطوفا
على زيد حتى يكون من باب العطف على معمولى عامل واحد لا متاع عمل
ما فى الخبر المقدم (قوله فتبين الرفع على ان يكون الخ) يحتمل ان يكون
مبتدأ وعمر و فاعله وانما لم يذكر هذا الاحتمال لانه حينئذ فى قوة الفعلية
فتصير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية (قوله بان يكون معناها السببية لا
العطف) كافى اذا لقيته فاكرمه (قوله او يكون معناها السببية مع العطف)
كافتاء الناصبة للمضارع (قوله لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة) وذلك
لاتصال بينهما بالسببية افاد الشيخ الرضى ما حاصله ان الجملة التى يلزمها
الضمير كالصلة والصفة وخبر المبتدأ اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بها
بان كان مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا عنه او لا او بغير ذلك جاز
تجرد احدهما عن الضمير اكتفاء باختها وذلك لان ذلك التعلق يجعل
المجموع امرا واحدا فنقول الذى جاء فليغرب الشمس زيد لان المعنى الذى
يعقب بحيث غروب الشمس زيد وكذا الحال فى ثم واما الواو فلما كان للجمع
المطلق لم يحجز ذلك فيه الا اذا ساعده القرينة على التعلق كأن يقول الذى قام
وقعدت هند فى تلك الحال زيد (قوله واكثر الشارحين على ان المعنى على
معمولى عاملين) بحذف المضاف وانما حذف المضاف ليقع الحكم على مناطه
فان مناط عدم الجواز تعدد العامل لا تعدد المفعول وكذا جاز العطف على معمولى
عامل واحد (قوله فهذا اى فهذا العطف وان كان بحسب اللفظ جائزا الخ)
كأنه اشار به الى دفع ما قيل فى هذا المقام من ان التالى فى قوله واذا عطف على
عاملين مختلفين لم يحجز مناف للمقدم وان لفظة اذا وصيغة الماضى يقتضى التحقق
فكيف يصح الحكم بعدم الجواز وان الصواب ان يقول لم يحجز العطف على عاملين
مختلفين وحاصل الدفع ان العطف بحسب الظاهر متحقق والتحقق بحسب الظاهر

لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة ولعل التكتة في العدول عن الصواب المبالغة
 في الامتناع فكانه قال ان ذلك العطف وان كان ثابتا بحسب الظاهر لكنها
 تحكم بامتناعه لقيام الدليل الجلي وهو قيام حرف مقام عاملين ولك ان تقول
 ان المراد من قوله واذا عطف واذا اريد العطف وحينئذ يندفع الاشكال
 المذكور لكن ينحى عليه ان عدم الجواز لا يثبت على تلك الارادة فانه ثابت
 على تقدير عدمها فلا فائدة في التعليق (قوله لكنه لم يجوز عند الجمهور)
 المفهوم من كلام الشيخ الرضى ان مذهب المتقدمين ومنهم الاخفش
 ان العطف على معمولي عاملين جائز الا ما فيه الفصل بين العطف
 والمجرور نحو ان زيدا في الدار وعمرا والحجرة فانه يمتنع اتفاقا للفصل بين
 العاطف الذي هو كالجار والمجرور وان مذهب سيديويه والقراء المنع
 مطلقا واما المتأخرون فهم يجوزون اذا تقدم المجرور في المعطوف عليه
 وتأخر المنصوب او المرفوع ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب وان لم يكن
 على هذا الوجه لم يجوز نحو زيد في الدار والحجرة عمرو فمنهم من استدل
 على عدم الجواز بعدم استواء آخر الكلام واوله لان الخبر به في الاول
 مؤخر وفي الثاني مقدم والمصنف استدل بان ذلك العطف خلاف القياس
 فيجب الاقتصار على مورد السماع وهو الضابط المذكور انتهى حاصل
 كلامه ومن هذا التفصيل يظهر ما في كلام المصنف اما اولا فلانه نسب المخالفة
 الى القراء وذلك غير صحيح لانه وافق سيديويه واما ثانيا فهو ان المفهوم
 من كلامه ان الجمهور لم يجوزوا الا فيما استثناء وليس كذلك لان المتقدمين
 يجوزون الا في مادة متفق عليها واما ثالثا فهو ان ما استثناء قاصر عن الضابط
 (قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف القراء جار في جميع المواد
 عند الجمهور الا في نحو في الدار الى آخره) فانه يتبدل عدم الجواز بالجواز
 والمخالفة بالموافقة خلافا لسيديويه فانه لا يستثنى (قوله بل يحمله على
 حذف المضاف) حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد
 (قال التأكيدي) جاء بالهمزة وبالواو وعقب به العطف لان العاطف وهو ثم
 والفاء قد يزاد في التأكيدي اللفظي كما يقال والله ثم والله وكقوله تعالى ﴿وَلَا تَعْلَمُونَ﴾
 سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون ﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى﴾ ولا تحسبن الذين يفرحون

بما اتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة (قوله اي حاله وشانه) فقوله امر المتبوع في النسبة او الشمول كقولك شئت في العلو اي في باب العلو اعظم من ان يوصف وامري في الفقر اي في باب الفقر ظاهر قبل في النسبة تميز عن الذات المذكورة او المقدرة وكأنه اراد أنه تميز بحسب المعنى عن الذات المذكورة اذا كان الامر بمعنى الشيء او عن الذات المقدرة اذا كان بمعنى الشان (قوله يعني يجعل حالة) اي الحالة المفهومة منه بطريق من طرق الدلالة كما ان نفسه في جاء زيد نفسه مفهوم من زيد وكما ان الاحاطة مفهومة من جاء القوم كلهم لانك اشترت بالقوم الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم (قوله اي في كونه منسوباً او منسوباً اليه) ولذا اطلق النسبة (قوله وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ) لا بتكرير المعنوي فانه غير تابع لما قصدت به من دفع الغفلة او دفع ظن الغلط فانك اذا قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن انك اشرت ضرب عمرو فقات نفسه بناء على ان المذكور عمرو وقس عليه الصورة الاولى (قوله بذكر كنه واجمع) الى آخره قال الشيخ الرضي اعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان انسان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول ثلثة واربعة الى غير ذلك واما اذا ارادوها باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة عليها الالفاظ جميع فان الاغلب قطعه عن الاضافة وهذه الالفاظ باعتبار هذه المعاني على ضروب فبعضها لم يجيء المنصوباً على الحال وهو وحده فقط وبعضها لم يجيء الا تابعاً على انه توكيد وهو كلا ومثله اجمع ومتصرفاته واخواته ولا تجيء الا تابعة مضافة في التقدير على رأى التحليل وربما نصب جماء وجمع حالين على قلة وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن ببناء زائدة نحو جاء القوم باجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع البناء وبدونه واما جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعاً عن الاضافة حالاً واما مضافاً غير تأكيد يليه العامل نحو مرت بجميع القوم

واما مضافا تأكيداً وهو نحو جاءني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة
تأكيداً ومرة حالاً وذلك من التثنية واما فوقها تقول جاءني القوم
ثلثهم ولا يؤكد بثلاثة واخواتها الا بعد أن يعرف المخاطب كمية العدد
قبل ذكر التأكيد والا لم يكن تأكيداً بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال
ثلاثة (قوله اما البديل والمطابق فظاهر خروجهما به) لكن في اخراج
بديل الكل احتيج الى منبه وهو أن المبدل منه في حكم التنجية فلا يمكن
أن يكون تقريره مقصوداً لتنافيهما (قوله وافادتها توضيح متبوعها)
الى آخره وكذا ينبغي أن يقال وافادتها الكشف والتوكيد مثل نفخة
واحدة ويمكن أن يقال في الثلاثة انها خارجة بقوله في النسبة او الشمول
لأنها لا تقرر امر المتبوع لافي النسبة ولا في الشمول وهذا اظهر قال السيد
قدس سره في حاشية الرضى قال المصنف يعنى في اخراج الصفة المؤكدة
مثل ﴿ نفخة واحدة ﴾ ان تقرير امر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى
المتبوع لكن واحدة لا تدل على معنى النفخة اذ لا دلالة فيها على النفخ اصلاً
وايضاً ان واحدة لا تقرر معنى نسبة ولا شموله ثم اعترض بان واحدة تدل على معنى
الوحدة التي هي مدلولة للنفخة فاجاب بأن الوحدة مستفادة من النفخة ضمناً
لا فصداً انتهى * اعترض الشيخ الرضى على هذا الجواب بان المدلول اعم فان
اجمعون في قوله جاءني الرجال اجمعون يقرر مدلول الرجال تضمناً لا مطابقة
لان كونهم مجتمعين في الجحى يعنى انه لا يشذ منهم احد مدلول اللفظ
من حيث كونه جمعا معرفاً باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول
اسل الكلمة وقد صرح بان اجمعون يدل على الاحاطة دون كونهم
منصفين بالفعل في حالة واحدة خلافاً للزجاج والمبرد كما قال في قوله تعالى
﴿ فسجد الملائكة كلهم اجمعون ﴾ ان كلهم دال على الاحاطة وان اجمعون
على السجود في حالة واحدة (قال وهو لفظي ومعنوي) لا يجوز
ان تؤكد التكررة بالتأكيد اللفظي الا اذا كانت تلك التكررة محكوماً بها
ولا تؤكد بالمعنوي مطلقاً عند البصريين واما الكوفيون فيجوزون
التأكيد بكل واجمع دون نفسه وعينه اذا كانت التكررة معلومة المقدار

كدرهم ويوم وشهر قال الشيخ الرضى ذلك ليس ببعيد (قوله اى
بتكرّر اللفظ الاول) اومابه تكرر اللفظ الاول قيل جاز أن يكون الضمير
في قوله وهو لفظي راجعا الى المعنى المصدرى للتأكيد بطريق الاستخدام
ولا يخفى بعده اعترض عليه بان صاحب المفصل ذهب الى ان زيد في قولك
يازيد زيد جاز أن يكون بدلا مع صدق هذا الحديث عليه واجيب عنه بان زيد
يجوز أن يذكر على انه مقرر كما هو الظاهر وحينئذ يكون تأكيدا قطعاً ويجوز
ان يذكر زيد الاول على انه توطئة لذكر غيره ثم بداله ان يقصده دون
غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق وحينئذ يكون زيد الثاني بدلا وجاز
ان يكون شئ واحد مقصود او غير مقصود بحسب وقين (قوله او حكما)
يذكر المرادف اعترض عليه بان اكنع واخويه مرادفة لاجمع فيكون
تأكيدا لفظيا مع انه عدتها من المعنوي واجيب عنه بانا لانسلم المرادفة
وكونها بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة لجواز أن يكون ذلك طاريا بعد
ضم اجمع والمرادفة ليست الا بحسب الوضع ولئن سلم المرادفة فلا نسلم
انها تأكيد لاجمع بل هي تأكيد لما اكده اجمع واما قول المصنف
واكتع واخواه اتباع لاجمع ليس معناه انها تأكيد له بل معناه انها
اتباع لها استعمالا يعنى انها لا تستعمل بروتها خلفاء معنى الجمعية فيها
(قال ويجرى في الالفاظ كلها) اعلم ان المؤكد امام مستقل يجوز الابتداء به
والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد
يكرر بتكرار عماده في السعة نحو بك بك وضربت وضربت وان لم يكن
على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم
وقد جوز في تكرير الضمير المتصل المرفوع والمجرور التأكيد بالمرفوع
المتفصل نحو بك انت وضربت انت وفي تكرير الضمير المنصوب المتصل
التكرير بالمنصوب المتفصل والمرفوع المتفصل نحو ضربته اياه هو واما
المستقل فهو تكرير بلا فصل نحو زيد زيد ومع الفصل نحو قوله تعالى ﴿وهم
بالآخرة هم كافرون﴾ (قوله قيل لا معنى لهذه الكلمات) قال الشيخ
الرضى التأكيد اللفظي على صريين احدهما ان يعيد اللفظ الاول وثانيهما

ان يقويه بموازته مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو
 على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثنائي معنى ظاهرا نحو هنيئا مريئا
 اولا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته
 معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن فسن
 او يكون له معنى بتكلف غير ظاهر نحو خييت نيت من نبت الشر
 اى استخرجته وقولهم اكنمون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثاني
 اى لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث وذكر اشتقاقها مما ذكره
 الشارح قدس سره (قوله ويمكن ان يستنبط مناسبات الى آخرة)
 اما بالتام فلان العموم هو تمام الافراد او الاجزاء واما الرى فلانه
 تمام الشرب وقد عرفت ان العموم هو التام واما السيلان فلانه يستلزم
 انبساطا وشمولا والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد وللعام
 امتداد وجودى (قوله وعن بعض العرب نفساها) والاول اولى
 لكرامتهم اجتماع تنييتين حيث تأكد اتصالهما لفظا ومعنى (قال باختلاف
 الضمير) في كله وكذا في جميعه (قوله او اجمع) غير جمع المذكر
 السالم فانه لا يؤنث (قوله وجمع في جمع المؤنث) او ما يجري مجراه
 وهو ماسوى جمع المذكر العاقل خلافا للاندلسى فانه جوتز اذا كان
 مكسرا (قوله ولا حاجة الى ذكر الافراد) قيل اراد بقوله ذواجزاء
 ذوامور متعددة يعنى بطريق عموم المجاز فيتناول الاجزاء والافراد
 (قوله لان الكلى ما لم يلحظ افراده مجتمعة) وجاز أن يلحظ افراد
 الكلى مجتمعة ولو كان الحكم على كل واحد واحد من افراده كالدرهم
 البيض والدينار الصفر كما جاز عكس ذلك ايضا وهو توهم الحكم على
 كل فرد مع ان المحكوم عليه هو المجموع كقولك زيد انسان وكل انسان اى
 مجموعه حيوان فزيد حيوان كذا ذكره المحقق الطوسى (قال يصح افتراقها
 حسا او حكما) اى افتراق حس او افتراق حكم والظاهر أنه لا يكتفى بالافتراق
 الحسى بدون الافتراق الحكمى حتى لو كان ذواجزاء يصح افتراقها حسا ولم يصح
 افتراقها حكما وحالا لم يصح توكيده بكل واجمع فالمعيار الافتراق الحكمى (قوله

مثل اكرمت القوم كلهم واشترت العبد كله (قال الشيخ الرضى قد يكون الشيء اجزاء يصح افتراقها حسا وحكما نحو اشترت العبد فاذا اكده بكل يرفع الاحتمال الاول لالثاني لان الاول اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع الاحتمال الثاني قلت اشترت جميع اجزاء العبد (قال بخلاف جاء زيد كله) القياس عليه يقتضى ان لا يصح اختصم الزيدان كلاهما خلافا للعبرد فانه جوزه وهو خلاف القياس والسمع (قال واكتنع واخواء اتباع لاجمع) اذا اردت الجمع بين الفاظ التاكيد وذلك غير كل فترتيبه ترتيب المتن لكن يناقش في تأخير ايصع عن اتباع فان الزمخشري وحده ذهب اليه وتبعه المصنف قال الشيخ الرضى اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس وتقديم النفس اولى واما تقديمها على العين فلان النفس موضوعة للذات والعين مستعمارة لها من الجارحة كالوجه المستعار للذات واما تقديم الكل على اجمع فليكونه جامدا واتباع المشتق اولى واما تقديم اجمع على اخواته فليكونه اظهر في معنى الجمع واما تقديم اكتنع في الصحيح على اخويه فليكونه اظهر في افادة معنى الجمع لانه من قولهم حول كتبع اى تام (قال بما نسب الى المتبوع) فيه انه يفهم منه ان البديل لا يكون من المنسوب (قال دونه) ظرف لنسب اوصال من المستتر فيه اى متجاوزا من المتبوع (قوله بل يكون النسبة اليه توطئة) هذا غير ظاهر في بديل الفاظ (قوله لان متبوعه مقصود ابتداء) ومتبوع البديل لا يكون مقصودا ابتداء سواء كان مقصودا انتهاء او لافدخل فيه يازيد زيد ان جعل بدلا فان لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرناه في بحث التاكيد لكن صار مقصودا انتهاء ويظهر من ذلك ان هذا التقرير اظهر من ان يقال لان المتبوع لا يكون مقصودا لا ابتداء ولا انتهاء مع انه لا حاجة لنا في اخراج المعطوف ببل الى قوله لا ابتداء ولا انتهاء (قوله ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا) ان قلت قد وقع في كلام جماعة من العلماء ان الاستثناء تكلم بالباقي وان الحكم في المستثنى بالاشارة لا بالعبارة فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصودة قلنا اذا اردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم فلا بد من تخصيص

ما ذكره بالاستثناء المحض ومن ان يقال ان قولك ما قام احد الا زيد
 لما كان في قوة قولك ما قام احد غير زيد كان البدل في الحقيقة غير
 زيد وهو مقصود بسلب القيام وحينئذ لا حاجة الى تعميم النسبة
 (قوله وبدل الاشتمال) قال ابن جعفر انما قيل له ذلك الاشتمال
 المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه
 دالا عليه اجمالا ومتقاضا له بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة
 الى ما ذكر تاليا وينبغي ان يحمل كلام الشارح قدس سره على هذا
 (قوله فالإضافة في الاخيرين) اعترض عليه بان هذه الاضافة لامية
 والاضافة في الاولين بيانية بمعنى من فكيف يصح عطف الاخيرين على
 الاولين وقد وجب ان يكون اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة
 شخصية ويمكن ان يقال لو قرئ والاشتمال والغلط بالرفع بمحذوف المضاف
 معطوفا على قوله بدل الكل لم يحجبه ذلك وكذا ان جعل الاضافة في الاولين
 بمعنى اللام او فرق بين من المذكورة والمقدرة النائب منها المضاف او قرئ
 بالجر بتقدير المضاف (قوله بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل)
 كما هو ظاهر كلام سيبويه (قوله والبيان فرع المين) ولولا المين
 لم يأت به (قوله الا الغلط) فان كون الثاني هو المقصود دون الاول
 ظاهر (قوله وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني) وجعلته مناط الحكم
 فكأنك قلت جاءني زيد مع قطع النظر عن ان يكون اخاك واذا قلت اكرمت
 زيدا اخاك فكأنك قصدت بذلك المن على مخاطب وارادت ان الاكرام
 وقع عليه من حيث انه اخوك وهذه الفائدة منتفية في عطف البيان (قوله
 بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا) فلو لم تكن النسبة
 الى الملابس اجمالا بل تفصيلا لم يكن بدل الاشتمال فلا تقول في بدل الاشتمال
 قتل الامير سيفه وبنى الوزير وكلاؤه لان للملابس مفهوم معين (قوله
 بخلاف ضربت زيدا حماره) فلا بد من اعتبار ذلك القيد لاجراجه واخراج
 ما ذكرناه (قوله فيدخل فيه الى آخره) اى يلزم ثبوت قسم خامس
 (قوله نظرت الى القمر فلكه) فيه ان النسبة الى المبدل منه لا يوجب
 النسبة الى البدل فكيف يكون مثلا لبدل الاشتمال وكذا المثال الاخير (قال بعد ان

غاملت) بالقصد وشرطه اسلوب الترقى او بالفسيان او يسبق اللسان
قال الشيخ الرضى الاخير ان لا يوجدان في كلام الفصحاء ثم قال ان
وقع بدل النسيان في كلام فحقه الاضراب ببل (قال بغيره) قيل لم يقل
بالمبدل منه او المتبوع لانه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه
او متبوعا بل بحيثية كونه غلطاً (قال واذا كان البديل) يجوز أن يكون
نكرة بالرفع ومعناه اذا كان نكرة مبدلة من معرفة (قال فالتعت)
قال الشيخ الرضى ليس ذلك على اطلاقه بل هو في بدل الكل ثم نقل
عن ابي على انه قال يجوز ترك التعت اذا استفيد من البديل ما ليس في
المبدل منه كقوله تعالى ﴿ بالواد المقدس طوى ﴾ اى مقدس مرتين
(قوله لئلا يكون المقصود انقص) نقل عن المصنف انه جعل هذا
توجيها لتوصيف بدل الكل واما في وجه توصيف بدل البعض والاشتمال
فقد قال انهما لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه او مملأ به
فلو كان متصلا لكان معرفة ولو كان مفصولا لكان متصفا به (قال ومضمرين
نحو الزيدون اقيتسهم اياهم) قال الشيخ الرضى انما يصح بدلا اذا
تقدم لفظا الزيدون واخوتك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو
زيد ضربته اياه وهو تأكيد لفظي لرجوعهما الى شئ واحد وقد اتفقوا
في مثل ﴿ اسكن انت وزوجك الجنة ﴾ ان انت تأكيد فكذا ههنا انتهى
حاصل كلامه ان البديل يفيد مالا يفيد الاول وما ذكره من المثال
لا يفيد الا ما يفيد الاول قلنا البديل يفيد ههنا ان ما ينهى ان ينسب اليه
الفعل ليس الازيد كما اشرنا اليه في قولك يا زيد زيد (قوله لان المضمر
المتكلم والمخاطب الخ) قيل ولانه يلزم ان يكون شئ قائما ومخاطبا
ومتكلما وفيه بحث اذ يلزم منه ان لا يجوز ابدال هذين الضميرين من
الاسم الظاهر (قوله مع كون مدلوليهما واحدا) فلا يفيد زيادة على
ما يفيد المبدل منه وفيه ان المفهومين متغايران غاية ما في السبب انهما
متحدان بحسب الذات (قوله فان المانع فيهما مفقود) يفيد مالا يفيد
المبدل منه (قوله واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء) الدبراء • يشتريش

شده والعجفاء ولاضر والنقباء فرسوده شده باي (قوله ان كان خبر)
 اي كذب يقال يمين فاجرة (قوله ان جعلناه بمعنى المصدر) اي ضمن فيه
 معنى الجعل (قوله لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني) لا يقال جاز
 ان يكون المبني المأخوذ في التعريف معلوما بوجه غير الوجه الذي اريد
 كسبه لانا نقول لا اعتبار لهذا الاحتمال والا لم يصح الاعتراض على تعريفه
 بانه تعريف الشيء بنفسه والظاهر ان السر في ذلك ان اللفظ حقيقة في مسماء
 مجاز في غيره فلو اريد به وجهه لامفهومه كان مجازا (قوله والامر بغير
 اللام) لم يقل وامر المخاطب كما هو المشهور لان امر المخاطب اذا كان مع
 اللام كان معربا (قوله والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذه
 المناسبة) لا العكس لانها اعم من المشابهة وهي كافية في البناء كما يشهد عليه
 تفصيل موجبات البناء (قوله ولقد فصل) يعني انه اراد بقول ما تناسب
 مبنى الاصل مناسبة معتبرة تفصيلها ما ذكره صاحب المفصل لكن يشترط
 ان لا يعارض جهة مقتضية للاعراب كاضافة اي الموصولة وبهذا التحقيق
 اندفع ما يتجه عليه من انه لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانه
 ولامناسبة مؤثرة للبناء لاستلزامه الدور ولامناسبة قوية لاستلزامه
 التعريف بالجهول لان للقوة مراتب ولا يراد بها معنى شامل لجميع تلك
 المراتب (قوله اما يتضمن الاسم معنى المبني الاصل) تحقيقا لا توها
 فلا يلزم بناء التثنية لان تضمنها لواو العطف وهي لاحقيق (قوله
 فكلمة او ههنا لمنع الخلو) لالشك فلا ينافي التعريف ان قيل في اي شق
 يدخل غاق في قولهم غاق صوت الغراب اجيب عنه بانه غير مركب حكمها
 باعتبار قصد المشاكلة للمبنى الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به الصياد لاما
 يرمى به الغراب من صوته لانه ليس كلمة فلا يكون معربا ولا مبني (قال
 القاب) عبر عن حركات البناء بالالقاب دون الانواع لعدم اختلاف
 آثارها (قوله اي القاب المبني من حيث حركات او اخره وسكونها)
 او القاب علامة البناء المفهوم من المبني من حيث انه علامة يعني القاب حركات
 او اخره وسكونها او القاب علامة البناء التي هي حركات وسكون
 الضم والفتح والكسر والوقف واتما خص بالحركات لان المبني قد يكون

مع الالف والياء نحو يازيدان وبارجلين ولا يطلق عليهما الضم والفتح حقيقة وقد وقع ذلك الاطلاق في كلام المتقدمين مجازا قال الشيخ الرضى وعندى ان اطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجازا تسمية للنائب باسم المنوب (قال ضم وفتح وكسر ووقف) سمي الضم ضمما لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم في التلفظ والكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى في التلفظ به والوقف وقفات توقف النفس عن الجرى (قوله وبالعكس) يعنى يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية (قوله والمراد ان الحركات الى آخرة) ردا لما قيل من ان كلامه يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبنى واعمله فهم ذلك الاختصاص من قوله القابه لان لقب التثنية يختص به فعلى ما ذكره الشارح كان معناه ان تلك الامور القاب لحركات المبنى لا بخصوصها (قوله لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية) ويطلقون السكون على الجزم بحذف الحركة (قوله حيث قال بالضمعة رفعا) قد يناقش فيه بالفرق بين ما معه التاء وما ليست معه (قال والكنائيات) الاولى ان يقول وبعض الكنائيات لان بعضها معرب كفلان وفلانة (قال والاصوات) قيل انها ليست اسما لانها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى لاسماء المبنية في البناء فلهذا عدتها منها (قال المضمر) قدمه على سائر المبنيات اذ ليس في شيء منه اعراب ولا نزاع في بنائه وليس ايضا فيه فساد التباس وعلة بنائه احتياجه الى حضور او تقدم مكفى عنه (قال ما وضع) اى اسم وضع فلا يرد النقض بمثل كاف ذلك (قوله من حيث انه متكلم) فيه ان ايا من اياى مثلا ضمير على القول المختار مع انه ليس موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل للمكفى عنه مع قطع النظر عن حقيقة التكلم والخطاب والغيبة وانما يفهم تلك الحقيقات من لواحقها اللهم الا ان يقال ان ايا يلزمها تلك اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع لما ذكره ويمكن ان يجاب عنه ايضا بانه مشترك لفظي وتلك اللواحق لتعيين المراد لكنه بعيد (قوله ويخرج بهذا القيد) يعنى قوله به لفظا المتكلم والخطاب

فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما ولذا صح ان متكلم
وانا مخاطب وكذا يخرجان عن الحد بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم
والمخاطب ذاتهما ولفظا المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم وبقيده
الحيثية هناك يخرج زيد اذا عبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد وقس
عليه حال المخاطب ومنهم من قسر قوله ما وضع لمتكلم بقوله اى مادة
او بطريق الكناية وقال بهذا خرج لفظا المتكلم والمخاطب لانهما
موضوعان صيغة وصريحا ولعله اراد بالصيغة الهيئة الاشتقاقية فلا يرد
ان لفظ انا موضوع لصيغة المتكلم ببناء على ان الهزمة مع التون قد يكون
للشرط وقد يكون للتحقيق (قوله فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعات
للغائب) يعنى لما كان ليس متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث انه
مخاطب ولهذا تقول يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادى قبل النداء ويقول
المسمى بزيد زيد ضرب ولا تقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلهم لان يا
دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم (قوله ويخرج بهذا القيد
الاسماء الظاهرة) ان قيل اذا اريد الوضع بطريق الكناية خرج الاسماء
الظاهرة به فلم يكن قوله تقدم داخلا في الحد ببناء على ذلك التفسير قلنا
لم يخرج به بعض اسماء الظاهرة مثل كم وكذا فلا بد منه لاجراجه
(قوله اراد بالتقدم اللفظي) الى آخره اعلم ان تفسير التقدم اللفظي
بما ذكره يدل على انه جعل قوله لفظا او معنى او حكما من اقسام الذكر
حقيقة لامن اقسام التقدم حقيقة لكن لما كان المقصود الاصلى هنا بيان
التقدم جعله من اقسامه وبهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضى بان تقسيم
التقدم اللفظي الى الحقيقي والتقديرى خلاف دأبه فان عادته جعل اللفظ
قسم التقدير كما مر في بيان حكم العرب وبيان الاصراب بل تقول لقائل
ان يقول لاعمى لان يجعل الحكمى من اقسام التقدم حقيقة ببناء على
تفسير المصنف لانه جعل الحضور الذهني وعهديته قبل ذكر الضمير
بمنزلة الذكر ولا خفاء في ان التمحل حينئذ ليس الا في جعل العهد في حكم
الذكر واما التقدم الحقيقي لاحاجة فيه الى تمحل نعم لو جعل الضمير
راجعا الى المفسر الذي بعده احتيج الى تمحل في التقديم بان يقال مثلا

انه متقدم بحكم وضع الضمير واقتضائه فانه يقتضى لذاته تقدم المرجع لكن قد يخالف وضعه ومقتضاه لغرض (قوله اما مفهوم من لفظ بعينه) سواء كان بطريق التضمن او الالتزام ومنهم من خص بالاول وجعل الثانى من باب السابق والاول اظهر (قوله كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى) وكقوله تعالى ﴿ حتى توارت بالحجاب ﴾ اذ العنى يدل على توارى الشمس والشيخ الرضى جعله من باب المفهوم من السياق والظاهر انه ليس منه لانه المفهوم من لفظ واحد (قوله فكأنه متقدم من حيث المعنى) الظاهر ان يقال من حيث اللفظ (قوله او من سياق الكلام) السابق على الضمير او الواقع فيه الضمير وان كان معه ضميعة قرينة خارجية كما قال الشيخ الرضى فى قوله تعالى ﴿ انا انزلناه فى ليلة القدر ﴾ ان النزول فى ليلة القدر التى هى فى رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى ﴿ شهر رمضان الذى انزل فيه القرآن ﴾ (قوله وكذا الحال فى ضمير نعم رجلا) واما الضمير فى باب التنازع فللتحرز عن التكرار وحذف الفاعل (قال فلتفصل) الفاء للتفسير (قال المستقل بنفسه) فى التلفظ بلسان التخاطب (قوله لقيامه مقام الظاهر) مع اصرابه للاختصار (قوله لامانع) ان قلت من الموانع الفصل وقد يقع بين المضاف والمضاف اليه قلنا لا يقع اذا كان المضاف اليه ضميرا مع ان الفصل بينهما مطلقا قبيح (قوله الاول ضربت وضربت) قيل الاولى ان يقول ضربت واضرب الى ضربين ويضربن افراد النوع المتصل مستوفاة ويمكن ان يحجب عنه بان المراد بضربت صيغة المتكلم المعروف ماضيا كان او مستقبلا او بان المقصود التنظير لا استيفاء العدد فان قلت فلم ذكر صيغة المجهول قلنا ذكرها لتلايتوهم ان اختلاف الصيغة يستلزم اختلاف الضمير ودفع توهم فاسد اولى من بيان مبتدأ (قال الى ضربين) قيل الى هنا لمد الحكم لا للاسقاط فيلزم ان لا يدخل ما بعدها فى الحكم واجيب عنه بان معناه الاول ضربت وضربت وما دون ذلك الى ضربين وضربين فيكون حينئذ للاسقاط فيدخل (قوله وانما بدأ بالتكلم) والصرفيون يبدأون بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقى (قوله انا نحن) قد تبدل همزته هاء نحو هنا وقد بعد همزته

نحو انا وقد يسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون والالف
زيدت للوقف (قوله والضمير في انت الى انتن هو اجما) قال
الشيخ الرضى هو مذهب البصريين ومذهب الفراء ان انت بكماله
اسم وقال بعضهم ان التاء هو الضمير وان عماد كما ان لو احق اياك
واخواته ضمائر عند الكوفيين وايا عماد (قوله لكنهم وضعوا للمتكلم
لفظين) يدلان على ستة معان لان المشاهدة شاهدة على الفرق (قوله
واعطوا الغائب حكم المخاطب) وذلك مبنى على تفاوت الواحد الغائب
والواحدة الغائبة قياسا على المرفوع المنفصل كهو وهى (قال خاصة)
قيل حال من ضمير يستتر والتاء للعبارة او مصدر كالكاذبة منصوب
بمحذوف اى اخص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة (قوله التى
وضعها للاختصار) اى المنظور فى هذا الباب الاختصار اما اولاً فبأخذ
المعاني المقتضية للاعراب فى مدلولاتها لئلا يحتاجوا الى الاعراب واما
ثانياً فبقلة الحروف وهى فى المتصلة ظاهرة واما فى المنفصلة فلانك اذا عبرت
عن نفسك وعن غيرك باسمائهما وجدت غالباً ان الضمير اقل حروفاً منهما
واما ثالثاً فبعدم الاحتياج الى قرينة ترفع الالتباس الذى فى الاسماء
الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثلاً التبس على المخاطب انه زيد العالم
او الجاهل فيحتاج فى تعيين المراد الى قرينة واذا قلت انت او انا او هو بعد
سبق المرجع لم يحتاج الى قرينة بل قرينة تزيل الالتباس واذا صرفت ذلك
فالاصل فى هذا الباب المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البسارز ثم
المنفصل (قوله استتار الفاعل) ليس المستتر من مقولة الصوت
والحرف ولا ادرى من اى مقولة هو (قال للمتكلم) صفة للمضارع
(قال مطلقاً) اى زماناً مطلقاً او استتاراً مطلقاً والظاهر ما قاله الشارح
من انه بيان للمتكلم وكذا الحال فى قوله وفى الصفة مطلقاً (قال وفى الصفة
مطلقاً) تذكير قوله مطلقاً باعتبار أن الصفة هو الوصف (قال ولا يسوغ
المنفصل) الى آخره لا ينحصر صور الانفصال فيما ذكره لان الصفة
الواقعة بعد حرف النفي او حرف الاستفهام اذا كانت عاملة فى الضمير

الفاعل يجب انفصاله نحو اقامتم اتم وذلك لان عامله احد جزئي الجملة فاعتنى
 بابراره وكذا فاعل المصدر (قال الالتمذر المتصل) اللام للوقت اول الاجل
 (قوله اذا الاتصال انما يكون باخر العامل) لان الضمير المتصل كالجزء
 الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل كان مؤخر او محذوفا فكيف
 يكون كالجزء الاخير (قال او بالفصل) من باب ما وقع تابعا تأكيدا او بدلا
 او عطفا وكذا ما وقع بعد اما المفيدة للشك في اول الامر نحو جاءني امانت
 او زيد وما وقع ثاني باب علمت واعطيت اذا كان اتصال يورث التباسا
 بالمفعول الاول اما اذا لم يلتبس فالالاتصال في باب اعطيت اولى والاتصال
 في باب علمت اولى (قال لغرض) قال الشيخ الرضى احتزبه عن نحو
 ضرب زيد اياك فانه لا يجوز ذلك المثال مع الفصل اذ لا غرض فيه لان
 قولك ضربك زيد بمعنى ثم اعترض عليه بان التقديم يفيد الاهتمام
 فاجاب الرضى بان تقديم المفعول لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لانواع
 الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اعم (قال صفة جرت)
 يعني بالجرى ان يكون نعمتا او حالا او صلة او خبرا (قوله اقتصارا على
 ماهو الاصل) مع ظهور ان الحكم لا يختلف (قال وما ضربك الا انا)
 وكذا انما ضربك انا (قوله ولكنه تأكيد لازم لفاعل) الى آخره
 هذا هو تحقيق الشيخ الرضى وقد فصل هنا تفصيلا وقال اذا اختلف
 ماجرى عليه ومحمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد وفرعه
 يعني التنية والجمع وفي التذكير وفرعه وهو التأنيث فلا لبس سواء كان
 محتمل الضمير صفة او فعلا وان اتفقا في ما ذكر فان اتفقا في الغيبة ايضا
 فاللبس حاصل سواء كان المسند فعلا او صفة والضمير لا يرفع اللبس
 وان اختلفا في الغيبة والمخاطب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال الا في غائبة
 المضارع مع المخاطب وفي غائبة مع المخاطبين فان اللبس حاصل هنا ويرتفع
 بالتأكيد واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور
 ويرتفع بالتأكيد فلما رفع الاتيان بالمتفصل اللبس في هذه الصورة اطرد
 البصريون في الجميع سواء كان هناك لبس اولا وسواء رفع اللبس اولا
 واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تأكيد ضميره اصلا لان رفع
 الالتباس فيه قليل كما عرفت (فان قلت ضمير المفعول في انا زيد

شاربه يرفع اللبس فلم ليكتفوا به قلنا لما كان هذا الضمير لم يأت به بمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خفيف الالتباس على تقدير حذفه فأتى بمجرد رفع الالتباس ضمير لا يجوز حذفه (قال واذا اجتمع ضميران) ولم يكن مما عذر فيه الاتصال (قوله احتراز عما اذا تساويا) قال سيديويه ان كانا غائبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز الاتصال واجاز المبرد قياسا على الغائب (قوله للتحرز عن تقدم احد المتساويين) فيه انه يجوز أن يترجح الاول بانه فاعل في الاصل كضربتك او فاعل بحسب المعنى كالمفعول الاول من باب اعطيت ويمكن ان يدفع بان الترجيح بالفاعلية ترجيح في المعنى لا في اللفظ ووجوب الانفصال باعتبار البشاعة في اللفظ (قوله فيلزم انفصاله ليعذر) الى آخره ولان الثاني اشرف من الاول لكونه اشرف فيألف من كونه متعلقا بما هو ادنى (قوله وحكي عن سيديويه) اي من النحاة وقال انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة (قال فلك الخيار) لاجتماع جهتي الاتصال والانفصال (قوله باعتبار عدم الاعتداد) او بسبب ان لامنقصة في التعلق بما هو اشرف منه وصيرورته من جمله بالاتصال (قوله وان شئت اورده منقلا) قال الشيخ الرضي والانفصال في باب اعلمت اولى من الانفصال في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي مفعول باب علمت رائحة المبتدأ والخبر وفيهما الانفصال (قوله لانه كان في الاصل خبر مبتدأ) ان قيل انفصال خبر المبتدأ باعتبار ان عامله معنوي وقد انتفى بوجود الناسخ فكيف يصح بتمام اثره قلنا هو معدوم صورة ثابت معنى والناسخ عكس ذلك لان الناسخ في الحقيقة قيد للخبر فان قولك كان زيد قائما في معنى زيد قائم في الزمان الماضي (قوله لكون ما بعد لولا مبتدأ) عند الجمهور او فاعل فعل محذوف او مرفوعا بلولا والوجود الثلاثة تقتضي الانفصال (قوله لکن غير الاسلوب) يعني ان ضمير المتكلم غير خارج كما قيل وذلك لان المراد بقوله لولا انت هو الضمير المرفوع المنفصل ويعنى بقوله الى آخره من اوله الى آخره فيشمل ضمير المتكلم لكنه غير الاسلوب لما ذكره قدس سره (قال

وعسيت) الى آخره انما لم يقل لولانت وعسيت الى آخرهما لاختلاف
الضميرين بالاتصال والانفصال ولما لم يختلف الضميران في لولاك وعساك
اعتبر لهما غاية واحدة (قوله) وذهب سيديويه الى ان لولا في هذا
المقام (اى في مقام اتصال الضمير خاصة قال سيديويه يصح ان يكون
لبعض الكلمات مع بعضها حال كما ان لدن تجر ما بعدها بالاضافة
واذا وليها غندوة ينصبها قال الشيخ الرضى فيه نظر لان الجار اذا لم يكن
زائدا لا بدله من متعلق ومتعلقه غير ظاهر ويمكن ان يقال متعلقه
جوابه اذ معنى لولاك لهلكت انتى هلاكى لوجودك (قوله) فلا خفى
نصرف فيما بعد لولا) ويلزمه تغيير اثني عشر ضميرا (قوله) وسيديويه
في نفسه) يرجحه ان التغيير في واحد (قوله) لتقاربهما في المعنى)
لان معنهما الاطماع والاشفاق فيراعى جانبى لعل وعسى فينصب الاسم به
فيجعل خبره مضارعا اليته والغالب فيه ان يكون مع ان لرعاية عسى وجاز
تركه لرعاية لعل (قال ونون الوقاية) وتسمى ايضا نون العماد لان العماد
كما يحفظ السقف عن السقوط يحفظ ذلك النون آخر الكلمة عن الكسر
(قوله اى يا المتكلم) اذ لم يمهده غيره (قوله لتنى) الى آخره اى ليحفظ
عما هو اخت الجر وهو كسرة في آخر اجزاء الكلمة غير عارضة لالتقاء
الساكنين وذلك لانهم لما منعوا من الفعل الجر وكانت الكسرة اصل علامات
الجر بخلاف الفتحة والياء كرهوا ان يوجد فيهما هو اختله وبعبارة
اخرى كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة له وفي
ذلك مبالغة في القرار والتباعد عن الجر ودخولها في نحو اعطاني ويعطيني
امالطرد الباب وامالكون الكسر مقدرا كما في عصاي وقاضى وتركها في عسى
لحملها على لعل (قوله) ولهذا سميت نون الوقاية) يعنى ان اضافته من باب
اضافة السبب الى المسبب ولك ان تقول ايضا انه من باب رجل سوء (قال
عريا عن نون الاعراب) سواء كان معه نون الضمير وتونالتا كيد او لم يكن
معه احدهما وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون تلك النونات
لان نون الاعراب كنون الوقاية في ان لا معنى لها (قوله) لعروضها)
بالنسبة الى الكسرة العارضة للياء فانها الزم لانها كجزء الكلمة بخلاف
الكلمة المستقلة (قال وانت) خطاب عام وقوله مع النون ظريف لقوله

مخبر (قوله يعني ان وكان) الى آخره هذا التفسير مبني على انه حمل
 التخيير على تجويز الحاسنين سواء كان مع التسوية اولا وذلك لان قوله
 واخواتها عام يشمل ليت ولعل ولان لدن حكمها مع البناء في المشهورة
 رجحان النون ولك ان تحمل التخيير على التسوية كما ينساق اليه الفهم
 ويختص قوله واخواتها بما سوى ليت ولعل بقريضة ذكرها فيما بعد
 وتقول في لدن انه تبع الجزولي فانه ذهب الى التسوية ويؤيده انه لم يذكره
 مع ليت (قوله للمحافظة على الحركات البنائية) هذا ظاهر في غير التنبيه
 واما في التنبيه فوجهه ان كسرة المناسبة مفايرة لكسرة نون الاعراب
 او انها لطرد الباب (قوله وعلى السكون في لدن) قال الشيخ الرضوي
 لم يحافظوا على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال في لد بالضم لدى
 وفي الكاف الجارة كي لان السكون يبعد الكلمة عن الاسماء المتكسنة
 ويقربها الى الافعال المبنيّة على السكون والفتح والضم يقرباتها الى
 تلك الاسماء ومن ههنا يفهم ان التحرز عن اخذ الجر في المضارع مع
 النون من حيث انه فعل لامن حيث ان حركة آخره حركة بنائية وكذا
 التحرز عنها في الحروف المشبهة لشبهها بالفعل وقد صرح بذلك التعليل
 (قوله تحرزنا عن اجتماع النونات) فيه تغليب اذ ليس في لدن الا اجتماع
 نونين (قوله كما في لعل) فانه في قوة اجتماع اربع نونات اذ ليس الفاصل
 بين اللامين الا حرف واحد (قال ويختار في ليت) المشهور فيه
 ان النون لازمة الا لضرورة الشعر (قال ويتوسط بين المبتدأ والخبر)
 الظاهر ان يقول ويقع بين المبتدأ والخبر ففيه تجريد ويحتمل ان يكون
 بين للتأكيد وانما احتيج الى التأكيد لان حق المبتدأ والخبر ان لا يقع
 بينهما فصل (قال قبل العوامل وبعدها) اعترض عليه بان العوامل
 اذا دخلت عليهما لم يبقيا مبتدأ وخبرا فكيف يصح قوله يتوسط بين
 المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها واجيب عنه بان فيه جمعا بين الحقيقة
 والمجاز وذلك جائز عند المصنف وبان فيه عموم المجاز بان يراد بالمبتدأ
 مثلا الجزء الاول من الاسمية وبالخبر الجزء الثاني منها وبان المبتدأ
 والخبر على حقيقتهما لانه من قبيل رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه

وانه حقيقة وفيه نظر لان الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر
ولهذا بنى الفقهاء على ذلك مسائل ومانحن فيه ليس من قبيل الوصف
بالحاضر بل من قبيل الوصف بالغائب فنظيره رأيت شابا في شبابه وصياه
لارأيت هذا الشاب في شبابه وصياه (قال صيغة مرفوع) انما اتى
لفصل بما هو في صورة الضمير لانه غير صالح لان يوصف وانما اختير
صورة المرفوع ليناسب الطرفين اعني المبتدأ والخبر (قال مطابق
للمبتدأ) ليشاكله وقد يجعل مطابقا للخبر كما قيل ان التذكير في ضمير
المرفوعات باعتبار الخبر (قوله وتكلما وخطابا وغيبة) ربما وقع بلفظ
الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب (قال يسمى فصلا) عند البصريين
وعامادا عند الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن خبريته (قوله
وذلك التوسط لفصل) يعني ان قوله ليفصل علة غائية للتوسط فيكون قوله
يسمى فصلا جملة معترضة بين الغاية والمغيا وانما لم يجعل علة للتسمية لان حدوث
الفصل لا يترتب على التسمية ولو كان المقصود بيان التسمية لقال لان يفصل
او لانه فاصل وانما كان يفصل لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف
بالوضع (قال نعمتا) قيل يحتمل ان يكون حالا (قال ان يكون الخبر معرقة)
ان قلت ينبغي ان لا يشترط ذلك الاشتراط اثبتوا الالتباس في المبتدأ والخبر
اذا كانا نكرتين قلت انما لم يعتبروا ذلك لان صيغة الفصل تفيد
التأكيد فان قولك زيد هو القائم في معنى زيد نفسه القائم واذا كان
تأكيدا يلزم ان لا يقع بين التكرتين لان التكررة لا تؤكد والظاهر ان يقال
انما اشترط ذلك لان نقل الضمير الى هذا المعنى خلاف القياس وما هو
على خلاف القياس ينبغي ان يقتصر على مورد السماع واجاز المازني
وقوعه قبل المضارع كقوله تعالى ﴿ ومكر اولئك هو يبور ﴾ واعترض
عليه بانه يحتمل ان يكون مبتدأ وتأكيذا كما في قوله تعالى ﴿ انه هو
اشحك وابكى ﴾ وفيه نظر اذ يلزم تأكيد الظاهر بالضمير وفي نظيره
تأكيد للمنصوب بالمرفوع والجواب بانه تأكيد للضمير المستكن في الفعلين
لكنه قدم للحصر كما في انما عرفت ليس ذلك بالحقيقة احتمالا آخر لانه حينئذ

مبتدأ عند المحققين (قال ولا موضع له عند الخليل) متعلق بقوله لانه ظرف
 مستقر او ظرف للشيء (قال وبعض العرب يجعله مبتدأ) وبعضهم يجعله توكيدا
 لما قبله ويمتنع دخول لام التأكيد عليه فان لام التأكيد لا تدخل التوكيد
 (قال ويتقدم قبل الجملة) تلك الجملة الخبرية اسمية البتة الا اذا دخلت عليه
 نواسخ المبتدأ فانه حينئذ يجوز ان تكون فعلية كقوله تعالى ﴿فانها لا تسمى
 الا بصار﴾ (قوله ولا يبعد الخ) هذا وجه وجه (قال ضمير غائب)
 لان المراد به الشأن والقصة وهو مفرد غائب فيلزمه الافراد والغيبة بخلاف
 صيغة الفصل فانها عبارة عن المبتدأ فيلزم مطابقتها له كما ذكر (قوله ويحسن
 تأنيته) قال الشيخ الرضى تأنيث هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة
 مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكن لم يسمع (قوله والظاهر ان قوله
 يسمى ضمير الشأن والقصة معترضة) لا وصف لقوله ضمير غائب نعم قوله يفسر
 وصف له (قوله بان كان مبتدأ) او بان كان عاملا حرفا والضمير مر فوما
 الى غير ذلك (قوله اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات) هكذا قالوا
 وفيه ان مجرد كونه على صورة الفضلات لا يصح الحذف بل لا بد له
 من قرينة وجاز ان يقال قد تقوم القرينة على الحذف وعلى خصوصية
 المحذوف اما على الحذف فرفع الجزئين في نحو قوله عليه الصلاة
 والسلام ﴿ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون﴾ واما على
 خصوصية المحذوف فلان حذف اسم الحروف المشبهة بالفعل
 اذا لم يكن ضمير الشأن لم يحجز الا في الشعر على ضعف ان قلت
 فيذنبى ان لا يكون حذفه ضعيفا قلنا تلك القرينة لاتعين المراد لجواز
 ان تكون الجملة الواقعة بعدها في تأويل مفرد وهي اسم وخبرها
 محذوف والتقدير ان هذه القصة مطابقة للواقع (قوله لان الخبر كلام
 مستقل) هذا ما قاله الشيخ الرضى وفيه ان استقلاله لا ينافي ثبوت القرينة
 كما قال هو في قوله ان من يدخل الكنيسة يوما الخ وذلك الدليل ان
 نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلم المجازاة ان قلت يجوز ان تكون هذه
 من حروف التصديق قلنا ذلك بعيد غاية البعد نعم يجوز ان يقال فيه
 ما قلناه في الحديث قال قدس سره في الحاشية الكنيسة معبد النصراني

والجآذر جمع جؤذر وهو ولد البقرة الوحشية (قوله اى اسماء
 وضع كل واحد منها) انما فسر بذلك لان المفسر بحسب الظاهر
 هو المجموع ووضع المجموع وضع اجزائه (قوله اشارة حسية) هي
 تخيل امتداد واصل بين الخيل وما يصير غاية الامتداد وهي لا تكون
 الا محسوسا مشاهدا (قوله فلا يرد ضمير الغائب) ولا يرد ايضا
 ان هذا تعريف للشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة لان المعروف ليس
 ما يفهم من الاسماء مفردة وقد اضيف الى الاشارة بل لذلك المركب
 الاضافى معنى اصطلاحى كما اشار اليه اريد بيانه بالاشارة المملومة
 لكل واحد ومن الظاهر ايضا انه ليس تعريفا للشيء بنفسه كما توهم
 لان المأخوذ فى المعروف جزؤه بل قيده وانما يكون كذلك لو كان نفسه
 مأخوذا فيه (قوله محمول على التجوز) بتزيله منزلة المحسوس المشاهد
 اذما من شيء الا ويدل عليه (قوله وهي ذا للمذكر) لما لم يصح حمل
 ذا على هي لعوده الى الجمع احتاج الى توجيه فقال بعض المحشين تارة
 بان قوله هي مبتدأ محذوف الخبر اى وهي خسة والجملة التى بعدها مبنية
 والاولى ان يقال وهي فيما سيذكر وتارة بان ذا خبر بتقدير معطوف
 اى وهي ذا واخواته وقوله للمذكر خبر مبتدأ محذوف اى هو للمذكر
 ويلزم على هذا التقدير مع حذف المبتدأ حذف المعطوف وهو قليل وتارة
 بان قوله للمذكر خبر ذا والجملة خبر المبتدأ الاول بتقدير العائد اى وهي
 ذامنها للمذكر وتارة بانه صفة لذا وهو مبتدأ خبره محذوف والجملة خبر المبتدأ
 اى هي منها ذا للمذكر ولا يخفى ما فيه من التكلف مع ان سرد الكلام
 ليس على نسق ثم قال قوله لمتاء ذان من باب حذف الموصول اى الذى
 لمتاء ذان وفيه ان جواز حذف الموصول مذهب الكوفيين لكن
 نقل ان بعض المحققين مالوا اليه وقيل ان قوله تعالى ﴿وما منا الا له مقام
 معلوم﴾ من هذا الباب اى ما منا الا من له مقام اذا ظهر تلك الوجوه
 ظهر لك ان توجيه الشارح احسن والطف (قوله والعامل فى الحال معنى
 الفعل) الى آخره فيه ان قوله ذا جزء للخبر على تحقيقه فان نظيره البيت

سقف وجدران وجزء الخبر ليس مسندا بالحقيقة بل المسند المجموع
 (قوله قدم الخ) يمكن ان يقال انه قدم لان الذهن ينساق الى ذكر المتنى والجمع
 بعد ذكر المفرد (قوله على احد الوجوه) قال قدس سره في الحاشية وقيل ان
 ههنا بمعنى نعم وهذان مبتدأ وساحران خبره وقيل ضمير الشأن ههنا محذوف
 اى انه هذان لساحران (قوله بقلب الالف ياء) فان الياء قد تكون علامة
 للتأنيث نحو تضرين (قوله بقلب الالف والياء هاء) لان الهاء قد تكون
 مبدلة من تاء التأنيث في الوقف (قوله بوصل الياء) لحصولها من الاشباع
 او الجمع بين العوضين (قوله ولا يثنى من لغاته الخ) لم ترد التثنية المتعارفة
 لان المعرفة لا تثنى الا اذا نكر ولا ينكر اسم الاشارة (قوله واذا كان
 مقصورا يكتب بالياء) لانه كذا حال الالف المجهول اصله (قوله على سبيل
 اللحق) يعنى ان اللحق يقتضى اعتبار اصل اولا ولا يلزم ان يكون
 اتصالا بالآخر وانما اختار هذه العبارة لدفع ما قد يتوهم انها جزء
 اسم الاشارة اعلم انه قد يفصل بين ها واسم الاشارة المجرد عن اللام
 والكاف وذلك بان واخواته كثير نحوها انا ذا وهاتم اولاء وها هو ذا
 وبغير هاء قليل (قوله لا تمتنع وقوع الظاهر موقعها) فيه ان ضمير
 افعل ولا تفعل مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انه اسم فالاولى
 ان يقال لان معناها غير مستقل بالمفهومية ألا ترى انك تقول في ترجمة
 ذاك ابنت وفي ترجمة ذلك أنت (قال وهى) الحرف يذكر وبؤنث
 واعتبر هتا تذ كير بمقربة تذ كير اسم العدد اعنى خمسة (قوله اى حرف
 الخطاب) فانه اقرب ويحتمل ان يفسر باسماء الاشارة (قال وذلك
 للبعد وذاك للمتوسط) قال الشيخ الرضى يكون الكاف للمتوسط والبعيد
 دون القريب وذلك لان وضع اسم الاشارة للقرب والحضور لانه للمشار
 اليه حسا ويشار بالاشارة الحسية فى الاغلب الى الحاضر القريب الذى
 يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت الكاف به وكان متضمنا بالوضع للحضور
 بحيث صلح لكونه مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب
 انسان فى كلام واحد الا فى مواد مخصوصة فلما اورث الكاف

في اسم الإشارة معنى الغيبة وقد كان موضوعاً للحضور صار مع الكاف
 بين الحضور والغيبة وهذا حال التوسط وإذا أردت التخصيص على
 البعد جئت بعلامته وهي اللام (قوله ولما رأى المصنف الخ) كذا ذكره
 الشيخ الرضى وفيه شيء لأن استعمال كل في مقام الآخر بالتأويل كما ذكر
 في علم البلاغة فلك ان تقول انه قال يقال إشارة الى الاستعمال فانه لو قال
 وذو القريب لم يفهم منه الا الوضع (قال وتلك الخ) لما كان المخالفة
 بين ذا واخواته في البعد اكتفى به (قوله إشارة الى كلمة ذلك) لأن
 ما عداها غير صالح لذلك اذ ليس في ما ذكر زيادتان الا في ذلك (قوله
 بضم الهاء وتخفيف النون) للقريب وهناك للتوسط وهناك للبعيد
 وانه ايضا للبعيد وهنا بالتشديد ايضا للبعيد وقد يلحقه الكاف ولا تلحق
 تمة (قال خاصة) اي اخص خصوصاً ذكرت للتاكيد (قوله لا يستعمل
 في غيره الاجازاً) كما اذا استعمل في الزمان كقوله تعالى ﴿ هُنَالِكَ
 الْوَلَايَةُ لِلَّهِ ﴾ اي حينئذ وذلك باستعارة المكان كما يستعار الزمان للمكان
 كقول الفقهاء موافقت الاحرام اي مواضعها (قوله اي اسم لا يتم الخ)
 اي اسم لا يتم حال كونه جزءاً وهو بعيد عن المعنى المراد (قوله
 اولاً يصير جزءاً تاماً الخ) ذكره الشيخ الرضى هذا الاحتمال وقال ذلك
 لان الافعال الناقصة لا حصر لها (قوله والمراد بالجزء التام الخ) حمل
 الشيخ الرضى الجزء التام على ركن الكلام كما ينساق اليه الفهم اولاً وقال
 معناه ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزءاً الجملة لم يكن الا بصلة
 هذا هو الحق ولكن لا وجه للتخصيص اذ لو اردت ان تجعله فضلة
 لم يكن الا بصلة فلماذا صرف الشارح قدس سره الجزء التام عن ظاهره
 (قوله والمراد بالبصلة معناها اللغوي) كذا نسب الى المصنف وفيه
 ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان المتبادر
 معناها العرفي قيل لو قال بجملة خبرية وضمير له لكان اخصر وأوضح
 لكنه سلك طريق الاجمال او لا والتفصيل تانياً او قصد بيان الاسم
 المصطلح عليه بتلك الجملة والضمير وفيه ان مقام التعريف يقتضي التفصيل
 لا الاجمال ثم التفصيل في الخارج وان ذلك القصد مناف لما نقل

عنه من ان المراد معناه اللغوي نعم يجوز أن يقال انه قال ذلك اشارة الى وجه التسمية بالموصول مع ان فيه موافقة مامع القوم في اللفظ لانهم اخذوا الصلة العرفية في تعريفه (قوله لكان هذا القول مستدركا) الخ لا يقال جاز أن يكون لاخراج الموصول الحرفي وهو ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر فانه لا يحتاج الى عائد لانا نقول هو خارج عن التعريف قبل ذكره لانه لا يكون جزءاً تاماً اصلاً نعم الجزء التام هو المأول بالمصدر لا الحرف المصدرى المنضم اليه الجملة كما في الموصول الاسمي (قوله ولقائل ان يقول يمكن الخ) ولقائل ان يقول بل يجب ان يقال ذلك والالزم نقض الحد بمن الشرطية لا يقال فاذن يلزم ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحي بالصلة الاصطلاحية كتعريف العالم بماله العلم وذا لا يجوز فاندفع ما قيل من ان تعريف العالم بماله العلم جائز اذا فسر العلم بعد ذلك كأن يقال مثلا العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به لان الخفاء في العالم كما هو المشهور ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية فانها معلومة لكل من يعلم اللغة بل باعتبار مبدئه فتعريف العالم بماله العلم تعريف للشيء بنفسه في الحقيقة على ان قوله وصلته جملة خبرية ليس تعريفا لها والالزم التعريف بالاعم بل نقول المراد بالموصول معناه العرفي وهو باعتبار هذا المعنى ليس مأخوذاً من الصلة العرفية ولا يدل بالهيئة الاشتقاقية على شيء من معناه العرفي حتى يكون تعريفه بها كتعريف العالم بالعلم (قوله بان يقال الصلة جملة) الى آخره فيه تأمل (قال وصلته اى صلة ما لا يتم جزءاً) الى آخره جعل الضمير واجعا الى ما اعتبر الصلة بالقياس اليه لا الى الموصول (قال جملة خبرية) انما كان كذلك لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له وذلك لا يتصور الا في الجملة الخبرية واما وقوع الجملة القسمية صلة كقوله تعالى ﴿ وان منكم لمن ليبطئن ﴾ فلان الصلة هي جواب القسم وهو جملة خبرية (قوله او ما في معناها كما سمي الفاعل والمفعول) فلا حاجة حينئذ الى القول بان قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل

او مفعول بمنزلة الاستثناء (قوله لا غير) ضمير الانادرا فانه قد يجيى الظاهر
 موضع الضمير (قوله لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية) وليست
 بالحقيقة لاما حرفية كما زعم بعضهم لعود الضمير اليه والقول
 بان الضمير راجع الى موصوف مقدر بعيد (قوله جملة معنى) ولهذا يعمل
 حينئذ ولو كان بمعنى الماضى وايضا لا يكون صلته مصدرا لانه لا يقدر
 بالفعل الامع ضميعة ان وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون الا جملة
 (قال وهى اى الموصولات) لاحظ معنى الجمعية باعتبار الخبر كما ان
 تأنيث الضمير باعتبار أن خبره جماعة فيكون المرجع مفهوما من السياق
 والضمير واقع فيه (قوله الذى) اصله لذى عند البصرية زيدت اللام
 عليها بحسب اللفظ حتى لا يتوهم ان الجملة التى بعدها صفة لها فان الجملة
 لا تكون صفة للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفات جاز أن يكون صفة
 كما ان ذوالعطائية لما شا كل ذو بمعنى صاحب جاز أن يكون صفة بخلاف
 سائر الموصولات (قوله والتى) بقلب الذال تاء (قال والذان واللتان)
 وقد يشدد النون فيهما بدلا من الباء فى المفرد (قوله والذين
 جمع المذكر) من اولى العلم والذنون فى الرفع هذلية وقد يحذف النون
 من الذنون تخفيفا كما يحذف من الذين ايضا (قال واى) مضافا الى معرفة
 ظاهرة كانت او مقدرة (قوله بمعنى الذى) وفرعيه وكذا فى قوله
 بمعنى التى (قوله المنسوبة الى بنى طى) قلبت فى النسبة احدى اليائين
 الفا والآخر همزة تحرزا عن الاجتماع بين الياءات (قوله وذا بعدما)
 جواز الكوفيين كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعدما ومن
 الاستفهاميتين ولم يجوز البصريون الا فى ذا بشرط كونه بعدما ومن
 الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدا كما فى قوله تعالى ﴿ من ذا الذى يقرض الله ﴾
 ﴿ قرضا حسنا ﴾ من ذا الذى اى من الذى فان ذا زائدة اذ بعده موصول (قال
 والعائد المفعول) سوى عائد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لحفاء موصوليتها
 والضمير احدى دلائل موصوليتها قال الشيخ الرضى لا يجوز حذف العائدين
 اذا اجتمعا فى الصلة نحو الذى ضربته فى داره زيد اذ يستغنى عن ذلك
 المحذوف بالباقي فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير اما منصوب او مجرور

او مرفوع فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا لان الموصول لا يدل على ان العائد بعد الا وان يتصل بالفعل لا بالحرف وان كان مجرورا فيحذف بشرط ان يجزى باضافة صفة ناصبة له تقدير او يجزى بحرف جر متعين كقوله تعالى ﴿وَأَنسَجِدْ مَا تَأْمُرُنَا﴾ اى به ويتعين حرف الجر قياسا اذا جاز لموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى ويمثل المتعلقات نحو مررت بالذى مررت او يزيد الذى مررت ثم مذهب الكسائي في مثله التدريج في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر او لا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا ليصح حذفه ومذهب سيديويه والا خفش حذفهما معا للاستطالة واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ بشرط ان لا يكون خبره جملة لا ظرفا ولا جارا ولا مجرورا اذ لو كان احدهما لم يعلم بعد الحذف شيء اذا جملة والظرف يصاحبان مع العامل فيهما لكونهما صلة فاذا حصل المبتدأ المشروط فالبصريون قالوا وان كان في صلة اى جاز الحذف بلا شرط آخر وان لم يكن في صلة فيشترط استطالة الصلة كقوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ حيث طالت الصلة بالمعطف فقوله في السماء وقوله في الارض ظرف لغو متعلق بقوله اله لانه في معنى معبود اى الذى هو معبود في السماء ومعبود في الارض انتهى حاصل كلامه ان قلت فلا معنى لتخصيص العائد بالمفعول وتعميم المنعول لتحقيق الاستثناء قلنا قد مر غير مرة ان الحذف لا يجوز الا مع القرينة وامتناع الحذف في صورة اجتماع الضميرين وكون العائد بعد الا ليس الا للتنبيه على انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكذا في صورة الاتصال بالحرف قلناه قلما يحذف حينئذ واما قولك لامعنى لتقييد العائد بالمفعول فنقول فيه ان العائد المجرور ان كان حذفه بعد جعله منصوبا فلا اشكال وان كان قبله فنقول المفعول اعم من ان يكون بلا واسطة وان كان قبله مرفوعا فقد عرفت انه على اطلاقه لا يصح حذفه بخلاف المفعول فانه على اطلاقه يصح الحذف وهذا هو المراد وايضا قد عرفت ان حذفه للاستطالة والكلام في حذف العائد من حيث انه عائد ويجزى هذان الجوابان في المجرور ايضا (قوله تمرين المتعلم) اى تجربته التمرين التمكين والتدريب (قوله وتذكيره اياها) كما يتذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب

تتكبرها وبمعرفة ان المجرور يعنى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما لانهما
لا يقعان مضميرين (قوله لان الذى يخبر عنهما) اى بحسب الذكر
واما ذات الخبر عنه فهو زيد فى المثال المذكور ولذا قال فاذا اخبرت عن
زيد الى آخره وانما اعتبر هذا الوصف بالقياس الى زيد دون الذى
مع انه الخبر عنه بحسب الظاهر لان شان الخبر عنه ان يكون مفروفا
عنه والجملة الاولى مع اجزائها مفروفا عنها دون الموصول (قوله
اى اوقعت كلمة الذى) الى آخره لان المطلوب ان يخبر عن الموصول
والخبر عنه فى الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبته الصدر (قال وجعلت
الى آخره) لان المطلوب ان تصف الموصول بالذى كان
لذلك الخبر عنه بلا تغيير شئ من الجملة الاولى ولم يكن ان يكون
الموصول مكان الخبر عنه لتصديره مبتدأ فلا بد ان يكون نائبه وهو الضمير
العائد اليه مكانه (قال واخرته) لانه خبر وحق الخبر التأخير (قال
فى الجملة الفعلية خاصة) ان قات اسم الفاعل واسم المفعول قد يكونان
مع مرفوعيهما جملة اسمية نحو اضراب الزيدان وما مضروب البكران
فلم لا يصح الاخبار بهما قلنا لان هذين الخرفين يمنعان من وقوعهما
صلة اللام (قال فى ضمير الشان) لو قال فى ضمير المبهمل يشمل مثل ضمير نعم
رجلا ورية رجلا لكان اعم فائدة (قال والموصوف والصفة) وكذا
الفاظ التأكيد فى الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة فى التأكيد فلا يفيد
الضمير ما افادته ويجب ان يكون الضمير مفيدا لما يفيد الخبر عنه وكذا
عطف البيان دون المعطوف واما البديل والمبدل منه فقد اختلف
فيهما (قال والمصدر العامل) وكذا الصفة العاملة واما الاخبار عن
قائم فى زيد قائم فانما يجوز اذا لم تعمل فى الضمير المستكن نظرا الى كونه
فى الاصل اسما مستغنى عن الفاعل (قال فى الضمير المستحق لغيرها) اى
الذى استحق لغيرها (قال وما الاسمية) قال الشيخ الرضى لما كان فى المبنيات
ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له باب برأسه بل بين فى ضمن
الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل فى اللفظ من المبنيات فى اسماء
الافعال كفجار وفساق وباب قطام الموافقة لباب نزال ولولا قصد

الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضى ان يجعل ابوابا
 برأسها (قوله لا الحرفية) لانه ذاك احوال الاسم واما اقسام الحرفية
 فسيجيء في بحثه (قوله فانها اما كافة) اى مثلا (قال واستفهامية)
 قد يزداد معها التحقير والتعظيم والانكار ويحذف الف ما الاستفهامية في
 الاغلب عند كونهما مجرورة بحرف جر او مضافا الا اذا جاء ذابعدما
 الاستفهامية نحو بما ذاتشغل (قوله نحو ربما تكره النفوس الخ) قيل
 جاز أن يكون ما كافة قال المصنف الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة
 لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعنى قوله من الامر
 وذلك قليل الا بشرط وفيه انه يجوز أن يكون من للتبعيض متعلقة بتكره
 كما في اخذت من الدراهم اى شيئا من الدراهم ويجوز ايضا تضمين
 تكره معنى تشمئز وتنقبض وجملة قوله له فرجة صفة للامر لان اللام
 فيه للمهد الذهني (قال وتامة) غير محتاجة الى صلة وصفة (قال وصفة)
 اختلاف في ما اتى تلى التكره لاقادة الابهام فقال بعضهم انه حرف
 وقال بعضهم انه اسم وفائدتها اما التحقير او التعظيم او التوبيخ نحو اعطيت
 عطية ما اى عطية لا تعرف من حقارتها ولا من ما اى لا من عظيم لا يعرف
 من عظمتها واضربه ضربا ما اى ضربا بجهولا غير معين (قوله فان
 كلمة من لا تحيى تامة ولا صفة) الا عند ابي علي فانه يجوز كونها نكرة
 غير موصوفة وتحيى عند الكوفيين حرفا زائدة نحو قوله والا كثرون
 من عدد اى الا كثرون عددا وهى عند البصريين موصوفة اى انسانا
 ممدودا قال الشيخ الرضى اعلم ان من فى وجوهها لذى العلم ولا تفرد
 لما لا يعلم وقد يقع على ما لا يعلم تغليباً ومنه قوله تعالى ﴿فمنهم من يمشى
 على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على اربع﴾ وذلك
 لانه تعالى قال فمنهم والضمير راجع الى كل دابة فغلب العلماء فى الضمير
 ثم بنى على هذا التغلب فقال من يمشى على بطنه ومن يمشى على اربع وما فى الغالب
 لما لا يعلم وقد جاء فى العالم قليلا ويستعمل ايضا فى الغالب فى صفات العالم نحو
 زيد ما هو فهو سؤال عن صفته والجواب عالم مثلا ويستعمل ايضا استفهاما
 كانت او غيره فى المجهول ماهية وحقيقة ولذا يقال لحقيقة الشيء ماهية

وهي منسوبة الى ما والمساهية مقلوبة الهمزة هاء والاصل الماتية او نقول
 انه منسوب الى ماهو على تقدير جعل الكلمتين ككلمة وقول فرعون
 وما رب العالمين يجوز أن يكون سؤالا عن الوصف ولهذا قال موسى
 رب السموات ويجوز أن يكون سؤالا عن الماهية لكنه اجاب موسى
 ببيان الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه تعالى لا يعرف
 الا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر (قوله والموصوفة نحو يا ايها
 الرجل) قال الشيخ الرضى لا يعرف كونها معرفة موصوفة الا في النداء
 واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة (قوله لانه التزم فيها الاضافة
 الى المفرد) انما قيد بالتزام الاضافة لئلا يرد النقض بكم رجل فانه
 قد ينتصب ما بعدكم الخبرية وقيد الاضافة بقوله الى المفرد لئلا يرد
 النقض باذ واذا فانها يضافان الى الجملة ولا يلدن فانه قد يضاف الى
 الفعل وانما جعلوا التزام الاضافة الى المفرد من خواص الاسم المتمكن
 لانها بمنزلة التنوين المنافي للبناء وانما لم يجعلوا الاضافة الى الجملة كذلك
 لان المضاف الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الى الجملة
 في الحقيقة اضافة الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكان في حكم
 المقطوع عن الاضافة قال الشيخ الرضى انما التزم في اى الاضافة لان
 وضعها ليفيد بعضها من كل فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا
 لم يعرب كما في النداء وان كان مقدرا بقي على اعرابه (قال الا اذا حذف
 صدر صلتها) ان كانت صلتها فعلية فلا يبنى اى معها وان كانت اسمية
 وحذف صدرها اعني المبتدأ بشرط ان يكون ذلك الصدر ضميرا راجعا
 الى اى فان كان مضافا يبنى على الضم واجاز سيبويه الاعراب وقال هذه
 لغة جيدة وان لم يكن مضافا فالاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لاسماء
 (قوله فيمن قرأ بالضم) دون الفتح وليس في قراءة الضم الوفاق على
 انها موصولة مبنية فان الكوفيين ذهبوا الى ان اى هذه استفهامية معربة
 مرفوعة على الابتداء وخبره اشد والجملة صفة شبيعة على اضرار القول
 اى كل شبيعة مقول فيهم ايهام اشد وقوله من كل شبيعة معمول لتزعن
 كما تقول اكلت من كل طعام فيكون من للتبعض وقيل يجوز أن يكون

الترع واقعا على من كل شيعة اى لترع عن بعض كل شيعة فكان قائلا
قال منهم فقل ايهم اشد اى الذين هم اشد وقيل ان الترع معلق
عن العمل وليس بشئ لان مفعوله ليس بجملة والمعلق يجب ان يكون
مفعوله جملة (قوله لنا كيد شبه الحرف الخ) ان قلت قد مر ان هذه
الاضافة المتنافية للبناء فكان ينبغي ان لا يبنى مع حذف صدر صلتها فان
كثرة الاحتياج لا ترفع المتنافاة وعلى تقدير رفع المتنافاة كان ينبغي
ان تبنى مع قطعها عن الاضافة لازدياد الاحتياج قلنا قد مر أن لزوم
الاضافة الى المفرد مناسف للبناء وائى اذا كانت مضافة وحذف صدر
صلتها تبقى فى صورة المضاف الى الجملة او قلنا ان المتنافاة امر قياسى
وبناء ائى مضافا عند حذف صدر صلتها سماعى (قال وفى قولهم ماذا
صنعت) قال الشيخ الرضى ذالاجبى موصولة ولا زائدة الا بعدما ومن
الاستفهاميتين والاولى فيما ذا هو ومن ذا خير منك الزيادة ويجوز على بعد
ان يكون بمعنى الذى اى الذى هو على حذف المبتدأ واما قولك من ذا
فانما فذا فيه اسم اشارة لا غير ويحتمل فيمن ذا الذى ان تكون زائدة
وان تكون اسم اشارة كما فى قوله تعالى ﴿امن هذا الذى﴾ فان
هاء التنبيه تدخل على اسم الاشارة (قال احدهما ما الذى) الجملة صفة
لقوله وجهان او استينافية (قوله على ان يكون ذا بمعنى الذى) قال
الشيخ الرضى ولتأمل ان يمنع مجئ ذا موصولة ويحكم فى نحو ماذا صنعت
بزيادتها ان قلت رفع الجواب ورفع البديل عن ما يدل على ان الجملة اسمية
قلنا جاز أن يكون ما مبتدأ وذا مزيدة والفعل خبر لما بتقدير العائد وفيه
ان حذف الضمير من خبر المبتدأ قليل دون صلة الموصول (قوله والظاهر
ان مؤداهما واحد) يؤيده ما نقلناه عن الشيخ الرضى من ان ذا موصولة
اوزائدة (قال وحينئذ جوابه نصب) هذا اذ كان بعد ذا فعل ناصب لما
قبله او مشغل عنه بضميره او متعلقه اما اذا لم يكن كذلك نحو ماذا عرض
عليهم وماذا احل لهم فالرفع لازم سواء جعلت ذا موصولة اوزائدة (قال
اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضى) قيل كان هذه تحتمل ان تكون
ناقصة على اصلها وتامة بمعنى صار وزائدة ولما كانت اسماء الافعال

بمعنى الامر او الماضى كان حقها ان لا يكون لها محل من الاعراب
 كالامر والماضى وقيل انها مصادر وفيه انها تستدعى تقدير فعل قبلها
 فلا تكون اسماء افعال وفيه ان القائل بذلك لا يقول انها اسماء الافعال
 بل يقول انها اسماء مصادر الافعال وانما سميت اسماء الافعال قصرا
 للمسافة ولكن فيه ان لا وجه لبنائها اللهم الا ان يقال ان بعضها
 مبنى لكونها فى الاصل اصواتا كصه ومه وحمل الباقى عليها طردا للباب
 وقيل انه مبتدأ والفاعل ساد مسد الخبر وفيه ان معنى الفعل يتنافى الابتداء
 وفيه ان هذا القسم من المبتدأ لكونه مسندا لا يتنافى معنى الفعل وفيه
 ان معنى الفعل لو لم يتنافى للابتداء لصح ان يقال اكل فعل انه مبتدأ وفيه
 ان ذلك امر اصطلاحى وان هذا القسم من المبتدأ ثابت بحسب
 الضرورة ولا ضرورة فى الافعال لجواز ان لا يكون لها محل من الاعراب
 بخلاف الاسم فان خلوه عن الاعراب غير معهود فلا بد ان يخرج له
 وجه نعم للمخصم ان يقول ان القسم الثانى من المبتدأ يؤول بالآخرة الى
 انه مسند اليه لان قولك اقامت زيدا فى قوة ان صاحب القيام هو زيد
 ولا يتصور ذلك فى الفعل وما هو بمعناه وهذا جعل بعضهم عامل الرفع فى المبتدأ
 مطلقا كونه مسندا اليه (قوله لان المعنى على الانشاء) فيه ان المعنى لو كان
 على الانشاء وهو الحق لم يكن صيغة الماضى على الحقيقة اذ ليس المعنى
 على الماضى فالظاهر فى وجه بناء اسماء الافعال ما قاله الشيخ الرضى وهو
 انها بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقى على ذلك
 الاصل كالماضى والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا لا حاجة الى
 العذر المذكور (قال مثل رويد زيدا) فى الاصل تصغير ارود مصدر
 ارود اى رفق صغر تصغير الترخيم اى ارفق رفقاً وان كان
 صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بضم الراء وسكون الواو
 بمعنى الرفع تعدى الى المفعول به مصدرا او اسم فعل بتضعينه الامهال
 وجعله بمعناه ونحو رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف
 وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل (قوله مثال لما هو بمعنى الامر)
 وهو متعد ومستعمل فيما نقل عنه نحو رويد زيدا اى اروده كما ان المثال

الثاني مع انه بمعنى الماضي لازم وغير مستعمل فيما نقل عنه ففي هذين المثالين
 اشارة الى اقسامها (قوله بفتح التاء) قال الشيخ الرضى فتحت التاء نظرا
 الى اصله حين كان مفعولا مطلقا جعل بمعنى الفعل وكسرت للساكنين وضمت
 للتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد اذ معناه ما بعده وكان القياس على
 تقدير أن اصله هيهة كزلزلة ان لا يوقف عليها الا بالهاء ولكن يوقف عليها
 في الاكثر بالتاء تنبيهها على الحاقها بالافعال فكان تاؤها تاء قامت وقال
 بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة كقوفاة والوقف على الهاء واما
 مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء مفردة كمسلمات والوقف عليها بالتاء
 والمضمومة التاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف بالتاء (قوله وهو
 ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال) وان اللام تدخل على بعضها وان التنوين
 يلحق بعضها وهو تنوين التمكن وعند بعضهم جرود عن التمكن وجعل
 دليلا على كونه موصولا بما بعده كما ان حذفه دليل الوقف عليه وذلك
 تنوين التذكير عند الجمهور وليس لتذكير الفعل لانه غير صالح لذلك بل
 التذكير راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان
 بمعناه وهو دليل على ان ما لحقه كان معرفا فمعنى صه بلا تنوين اسكت
 السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اى السكوت عنه
 فحاصله افعال السكوت عن هذا الحديث فجاز أن لا يسكت المخاطب
 عن غير هذا الحديث ومعنى صه بالتنوين اسكت بسكونا ما (قوله
 اذ العربى القح) قال قدم سره فى الحاشية القح الخالص (قوله بحسب
 الوضع) وان كان طاريا (قوله مثل الضارب امس) لوقال بدل امس
 فى الماضى لكان اظهر (قوله المشتق من الثلاثى) يعنى ان قوله من الثلاثى
 صفة لامر ولا يخفى ان تقدير المشتق الصق من تقدير الكائن (قوله
 اى قياسى) اى ذو قياس (قوله على انه لم يأت) اى على ان اسم الفعل
 من الرباعى بمعنى الامر لم يأت الا نادرا وهو ككتمان قرقار اى صوت
 من التصويت وعرعار اى تلاعبوا بالعرعة وهى لعبة للصبيان وقال المبرد
 قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان وفيه ان الحكاية لا تغير
 فلو كانا صوتين اقل قارقار وعارعار كغاق غاق (قوله حال كونه مصدرا)

صاحبها ضمير قوله مبنى قوله معرفة اى علم جنس كسبحان وقوله كفجار
صفة اخرى لمصدر ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف اى هو كفجار والجملة
معتضة **(قوله قال الشارح الرضى)** وقال ايضا ان من كان مذهبه
ان جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فاذا سمي
بها مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة
وهذا منهم دليل على ترددهم فى كونها مؤنثة **(قال وصفة لمؤنث)**
لم يجيء فى المذكر وجميعها تستعمل من دون موصوف ويستعمل
اما لازمة للنداء سماعا نحو يافساق واما غير لازمة له وهى على ضربين
احدهما ما صار بالغلبة علما جنسيا نحو جبار للمنية وهى فى الاصل لكل ما يجبر
اى يجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا والضرب الثانى ما بقى على وصفيتها
نحو قطاطاى قاطة كافية **(قوله واما عدلا)** انما اعتبر ذلك لان الزنة غير
كافية والالزم بناء سلام وكلام لكن فيه ان لادليل على العدل وثبوت الفجور
وثبوت فاسقة لا يدلان على كون فجار وفساق معدولين عنهما لجواز أن يكونا
مرادفين لهما وان ادعى ان العدل مقدر لا ضطرار وجودها مبنيين
كما فى منع الصرف قلنا لادليل عن كون نزال معدولا عن انزل وما
استدلوا به علمته فى غاية الضعف فالاولى ان يقال ما قاله الشيخ الرضى
وهو أن قسم المصادر والصفات بنى لمشابهته لفعال الامرى زنة
ومبالغة اذ فى الكل مبالغة **(قال علما للاعيان)** حال من مفهوم قوله
مبنى فى الحجاز معرب فى تميم اى اختلف فيه حال كونه علما للاعيان
وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق بكل من قوله مبنى ومعرب لزم توارد العاملين
على معمولى تامل واحد وان تعلق باحدهما لزم خلوا الآخر عن التعلق بهذا
الحال اللهم الا ان يقدر للآخر كفى باب التنازع **(قوله لمشابهته لفعال)**
بمعنى الامر **(فيسه ما ذكره فى اختيه ولا يجرى فيه ما يجرى فيهما)**
قالوجه ان هذا القسم اما علم مرتجىل او منقول عن المعنى الوصفى
فان كان منقولا راعوا معناه الاصلى وكان فيه المبالغة وان كان مرتجىلا
حملوا على المنقول لانه اكثر من غيره **(قوله وجه الاكثرين الخ)** او ان
وجه البناء فى ذى الرأى قصد الامالة اذ هى امر مستحسن والمصحح للامالة كسر

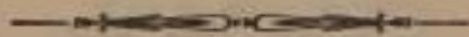
الراء وهي لا تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب منع الصرف فلم يكسر
تمت الحاشية الغفورية بعون الله تعالى وبتوفيقه

ولما بلغ مصنف هذه الحواشي وهو قدوة الافاضل * بجمع الفضائل *
العالم الرباني * المحقق الصمداني * ذوات التحقيقات الراقية * والتدقيقات
الفائقة * الحائز قصب السبق في جميع العلوم بفضل الباري * المحشي
عبد الغفور اللاري الانصاري * رحمه الله الملك الباري * الى مبحث الاصوات
اجاب صوت نداء ارجي الى ربك راضية مرضية * ولم يوفق لاتمام هذه
الامنية * وكان ذلك في يوم الاحد الخامس من شهر رمضان المبارك
لسنة اثني عشرة وتسعمائة * والحمد لله الذي اعاننا على الاتمام
* والصلاة والسلام على محمد الذي بعث للاعلام *

٢٢
٢



فداختم طبع هذه الحاشية المفيدة المنسوبة الى العلامة المحقق * والفهامة
 المدقق * المولى عبدالغفور اللارى عليه الطاف ورحمة من ربه البارى *
 فى عصر خلافة ناشر العلوم والمعارف * وبازل انواع الموارف *
 ذو الراى السديد * والجد السعيد * ساطاننا الاعظم الافخم * وخاقاننا
 المعظم المفخم * السلطان ابن السلطان ابن السلطان الغازى
 ﴿عبدالحميد﴾ خان * ادام دولته وسلطنته الى نهاية الدوران * مادامت
 الشمس والقمر يسجدان * وكان ذلك فى المطبعة العثمانية * فى دار الخلافة
 العلية * حيت عن الآفات والبلىة * لسبع ليال بقين من شهر جمادى الآخرة *
 سنة تسع وثلاثمائة بعد الالف من هجرة من له العز والشرف فى الاولى
 والآخرة * وصلى الله على سيدنا اسعد الانبياء محمد وآله وصحبه اجمعين *
 وسلام على المرسلين * والحمد لله رب العالمين *



بايزيد جامع شريفى درسعام
 مجيز لرندن استانبولى السيد
 حافظ محمد اسعد افندى رئيس
 المصححين فى المطبعة العثمانية

باب مشيختنا هيدن تعيين اولئان بايزيد
 جامع شريفى درسعام لرندن اكينلى
 اشرف زاده الحاج حافظ محمد خلوصى
 افندى المصحح

باب مشيختنا هيدن تعيين اولئان
 آيدى بنلى قاضى زاده الحاج حافظ
 محمد امين افندى المصحح

فاتح جامع شريفى درسعام مجيز لرندن
 استانبولى السيد حافظ محمد امين
 افندى المصحح

نور عثمانيه امام اولى ريزه لى الحاج
 حافظ احمد افندى المصحح